

الجمهورية العربية السورية
جامعة تشرين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

أبو العلاء المعري بين القاعدة النحوية ولغة الشعر
دراسة تطبيقية في ديوان سقط الزند

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

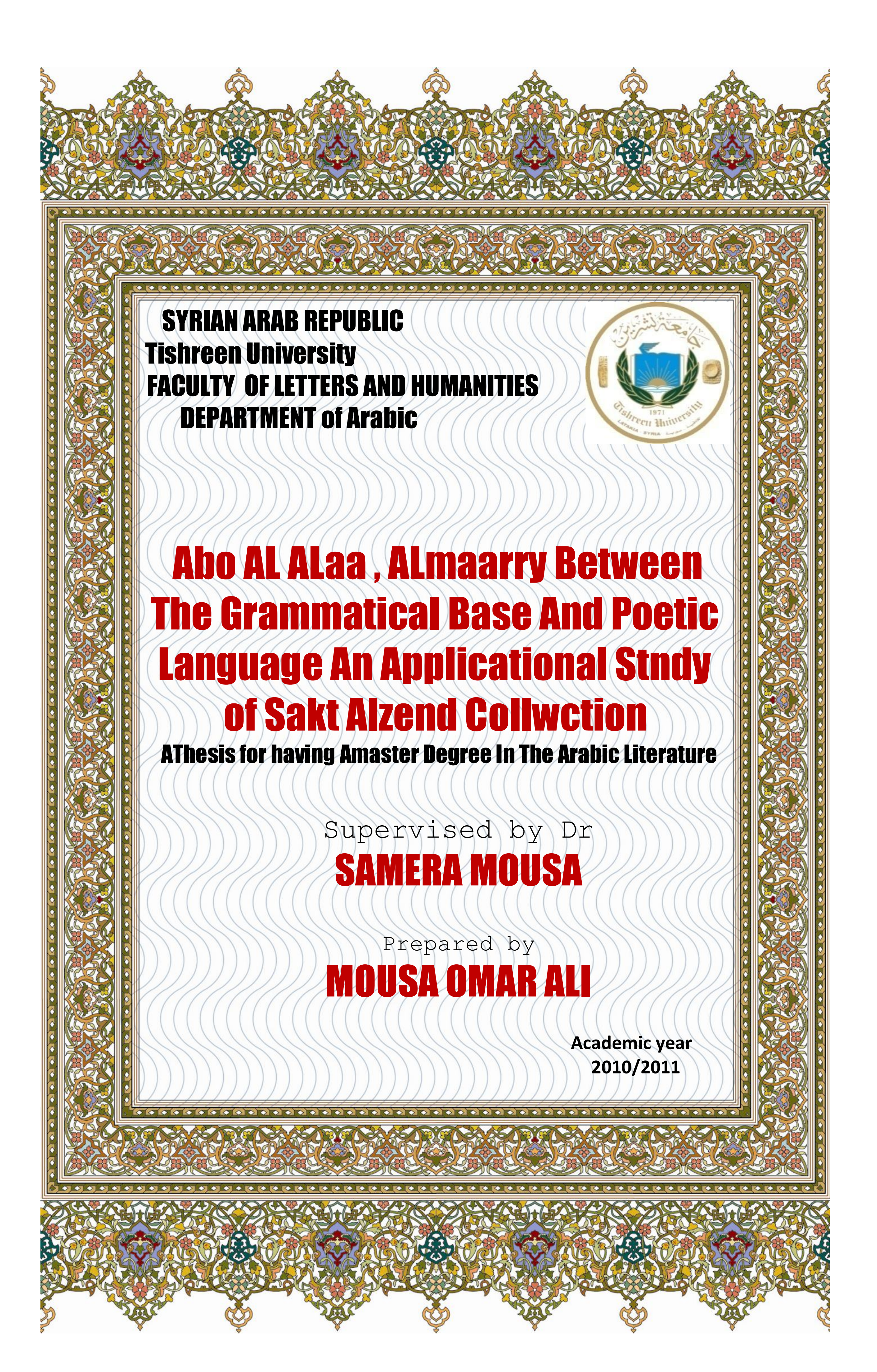
إشراف الدكتورة

سميرة موسى

إعداد

موسى عمر علي

العام الدراسي
٢٠١٠ / ٢٠١١



SYRIAN ARAB REPUBLIC

Tishreen University

FACULTY OF LETTERS AND HUMANITIES

DEPARTMENT of Arabic

Abo AL ALaa , ALmaarry Between The Grammatical Base And Poetic Language An Applicational Stndy of Sakt Alzend Collwction

AThesis for having Amaster Degree In The Arabic Literature

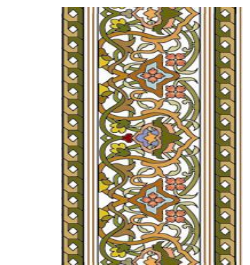
Supervised by Dr

SAMERA MOUSA

Prepared by

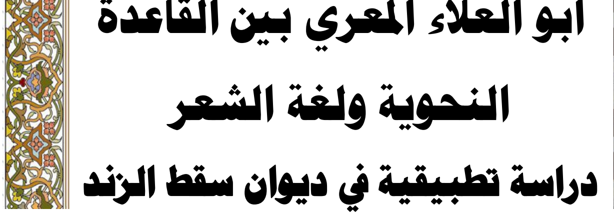
MOUSA OMAR ALI

Academic year
2010/2011




إشراف الدكتورة

سميرة موسى

أبو العلاء المعري بين القاعدة

النحوية ولغة الشعر

دراسة تطبيقية في ديوان سقط الزند



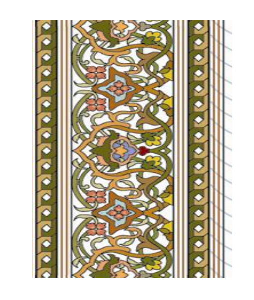


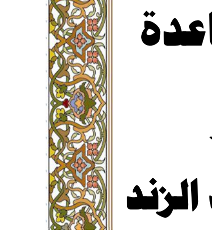




إعداد

موسى عمر علي










إشراف الدكتورة

سميرة موسى

أبو العلاء المعري بين القاعدة

النحوية ولغة الشعر

دراسة تطبيقية في ديوان سقط الزند

إعداد

موسى عمر علي



الجمهورية العربية السورية

جامعة تشرين

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

أبو العلاء المعري بين القاعدة النحوية ولغة الشعر

دراسة تطبيقية في ديوان سقط الزند

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إشراف الدكتورة

سميرة موسى

إعداد

موسى عمر علي

العام الدراسي

٢٠١٠ / ٢٠١١

SYRIAN ARAB REPUBLIC
Tishreen University
FACULTY OF LETTERS AND HUMANITIES
DEPARTMENT of Arabic

Abo AL ALaa , ALmaarry Between The Grammatical Base And Poetic Language An Applicational Stndy of Sakt Alzend Collwction

AThesis for having Amaster Degree In The Arabic Literature

Supervised by Dr

SAMERA MOUSA

Prepared by

MOUSA OMAR ALI

Date
2010 / 2011





بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم ﴾
[يوسف : ٧٦]
صدق الله العظيم

الإهداء

إلى

أسرتي .... التي تحمَّلت المعاناةَ .... وتقاسمت الهمومَ
فصبرتْ..... وانتظرتْ ..... وأجزلتْ العطاءَ
حتى تحققَ الأملُ

أبي .... أمي .... إخوتي

إلى

من شاركتني عناء البحث
وأفراح الحياة وأتراحها

زوجتي الحبيبة

إلى

إلى من أشعلوا جمر الحب في قلبي
إلى زهور الربيع المتفتحة على الدوام
إلى من بدونهم تفقد الحياة معناها

ملاك ـ لمياء ـ رفيف ـ المعتصم بالله

إلى

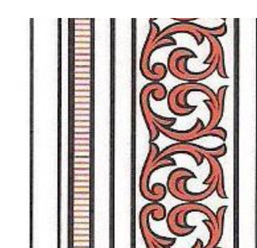
كل من شاركني جهدي قولاً وفعلاً
لكي يثمرَ ويشرقَ أملي في تحقيق هدفي علماً ومعرفةً

أصدقائي

موسى N علي

كلمة شكر وتقدير وعرفان

هي سنة الحياة أن تنتهي مرحلة من مراحل العمر



صغيرة أو كبيرة، بخيرها وشرها، في نهاية كل منها وقفة تأمل
تلزم رد الفعل لأهله ، وأن الجميل يسيراً في جسم عمل كبير
أحمدُ ربي راكعاً ساجداً على ما أنعم عليَّ من صحة وعافية
حتى انتهت هذه المرحلة
يعجز قلمي عن نقل ما بنفسي ، تجاه دكتورتي الفاضلة



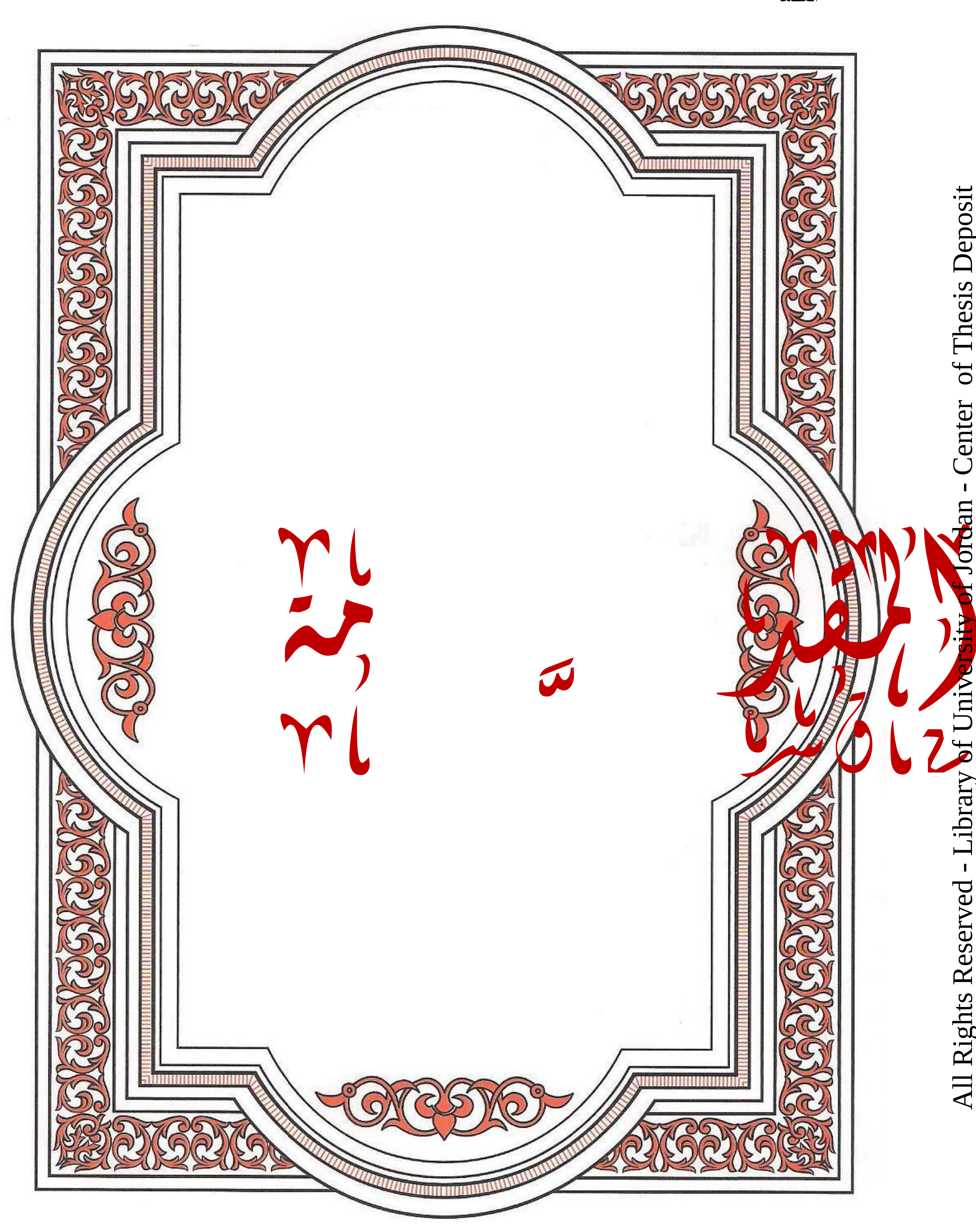
سميرة موسى

التي وشحت علمها وثقافتها بمكارم أخلاقها
فكانت القارئ البارع ، والناقد الثاقب
والمرشد الجامع فلها الشكر الموصول
وأتقدم بالعرفان نفسه لأعضاء الهيئة التدريسية
في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة تشرين
قسم اللغة العربية

N موسى علي N

فهرس المحتويات




المقدمة



أحمدُ الله الّذي بدأ بالإحسان، و أحسن خلق الإنسان، و اختصّه بنطق اللسان و فضيلة البيان، و جعل له من العقل الصحيح، و الكلام الفصيح منبئاً عن نفسه، و مخبراً عمّا وراء شخصه، و صلّى على محمّد خاتم أنبيائه، و مبلغ أنبائه، و على آله و أصحابه و أصفيائه .

تختلف أحياناً نظرة العصور إلى الشّخص اختلافاً بيّناً، فمن هؤلاء الأشخاص أبو العلاء المعرّيّ، فخر بلاد الشّام خاصّة، و فخر اللغة العربيّة عامّة، فذكرُ المعرّيّ اليوم على كلّ لسان و هو يدرّس في المدارس و الجّامعات، على أنّه شاعر و كاتب و حكيم، و لكنّ النّاس لم يكتفوا قديماً بالنّظر إليه، كما لم يكن هو ليكتفي بالنّظر إلى نفسه، كشاعر و كاتب و حكيم؛ بل كان ينظر إليه مع هذا كلّه كعالم في الأدب و اللغة، و معلّم لهما .

إنّ هذا الإرث الزّاخر العظيم الّذي صنعته هذه العبقريّة الإنسانيّة الباهرة في شخص أبي العلاء لجدير بأنْ يكون محلّ العناية و التّقديم لأجيال الأمّة العربيّة؛ فقد قيل الكثير عن سيرته و أخلاقه، و كتب الكثير عن معتقده و منطقه و فلسفته و شاعريّته، و عقد الكثير من الدّراسات المقارنة على شعره و آثاره، و بالرّغم من هذه الجّهود القيّمة و الأعمال المثمرة ظلّ جانب اللغة أقلّ الجّوانب عناية من قبل الباحثين و الدّارسين .

إنّ حذقه علم النّحو لم يكن بخاف عن معاصريه، فقد عرفوا منه ذلك حقّ المعرفة، و بهرهم ما رأوا منه، حتّى قيل فيه: " الشّيخ بالنّحو أعلم من سيبويه"[١]، و أشار أصحاب كتب التّراجم إلى طول باعه في هذا العلم و روايته الواسعة له، فذكره السّيوطي في طبقات اللغويّين و النّحاة، و قال فيه ياقوت: " إنّه كان عالماً باللغة حاذقاً بالنّحو"[٢].

(١) رسالة ابن القارح مع رسالة الغفران، تحقيق عائشة عبد الرّحمن، دار المعارف، مصر القاهرة،١٩٧٣م، ص ٢٦.
(٢) معجم الأدباء ياقوت الحمويّ، دار المأمون، مصر القاهرة، ١٩٣٦م . ٣ : ١٠٨ .

لقد أظهر الدّارسون و أصحاب الكتب و الأقلام المعرّيّ لنا ألمعيّاً فطناً و مفكّراً حرّاً و فيلسوفاً رصيناً و شاعراً مجوّداً، و لم يبرزوه لنا لغويّاً مبدعاً، ونحويّاً متعمّقاً ؛ لذا حاولت في هذا البحث أن ألقي الضوء على هذه الناحية التي تعودنا تجاهلها من نواحي شخصية أبي العلاء ، فقد رأيت من واجبي أنْ أعنى بهذه الصّفة الّتي لفتت أنظار النّاس عبر أجيال سابقة أقف على حقيقتها، و استكشف كنهها؛ ففي كلّ مرّة كنت أسرّح نظري في أحد آثاره، كان شعوري يتعاظم بضرورة ولوج هذا البحث و سبر أغواره، إلى أنْ وجدت نفسي أدنو من موضوع هذه الرّسالة رويداً رويداً، ولا أزعم أنّ دراستي هذه هي الأولى من نوعها، فقد أشار بعض الدّارسين إلى هذا الجانب، فجاءت هذه الإشارات في دراسات و مقالات متفرّقة[١] و لذا حاولت في هذا البحث أنْ أسلّط الضوء على هذا الجانب من علوم أبي العلاء مستفيداً من آرائه و كتاباته في هذا الموضوع، و من الجهود الّتي بذلها السّابقون عساي أنْ أتمّمها و أجمعها في بحث واحد، و قد جاء البحث في مقدّمة، و ثلاثة فصول، وخاتمة فيها أهمّ النّتائج :

جاء الفصل الأوّل على مبحثين: حيث تناول المبحث الأوّل مكانة أبي العلاء المعرّيّ اللغويّة و النّحويّة، و قد بدأته بتمهيد موجز عرّفت فيه بأبي العلاء، ثمّ تحدّثت عن مراحل تطور ثقافته النّحويّة من خلال الحديث عن مكانته اللغويّة و مصادره الكبرى في علم النّحو ثمّ تحدّثت عن أهم رحلاته، و شيوخه الذين أخذ عنهم، و تلاميذه و مؤلفاته، ثمّ تحدّثت بعد ذلك عن موقفه من النّحاة الّذين أخذ عنهم، ثمّ ختمت بالحديث عن النحاة الّذين أخذوا عنه .

و قد تناول المبحث الثّاني مذهبه في علم النّحو، مبيناً أصول هذا المذهب بين مذاهب النّحاة معتمداً على كلام المعرّيّ نفسه و كلام الدّارسين و النّقاد، ثمّ تحدّث عن عنايته بالسّماع و اعتماده على القياس في بعض آرائه و أحكامه، و النزوع إلى الاجتهاد، و الاحتكام إلى الغريزة في بعضها الآخر.

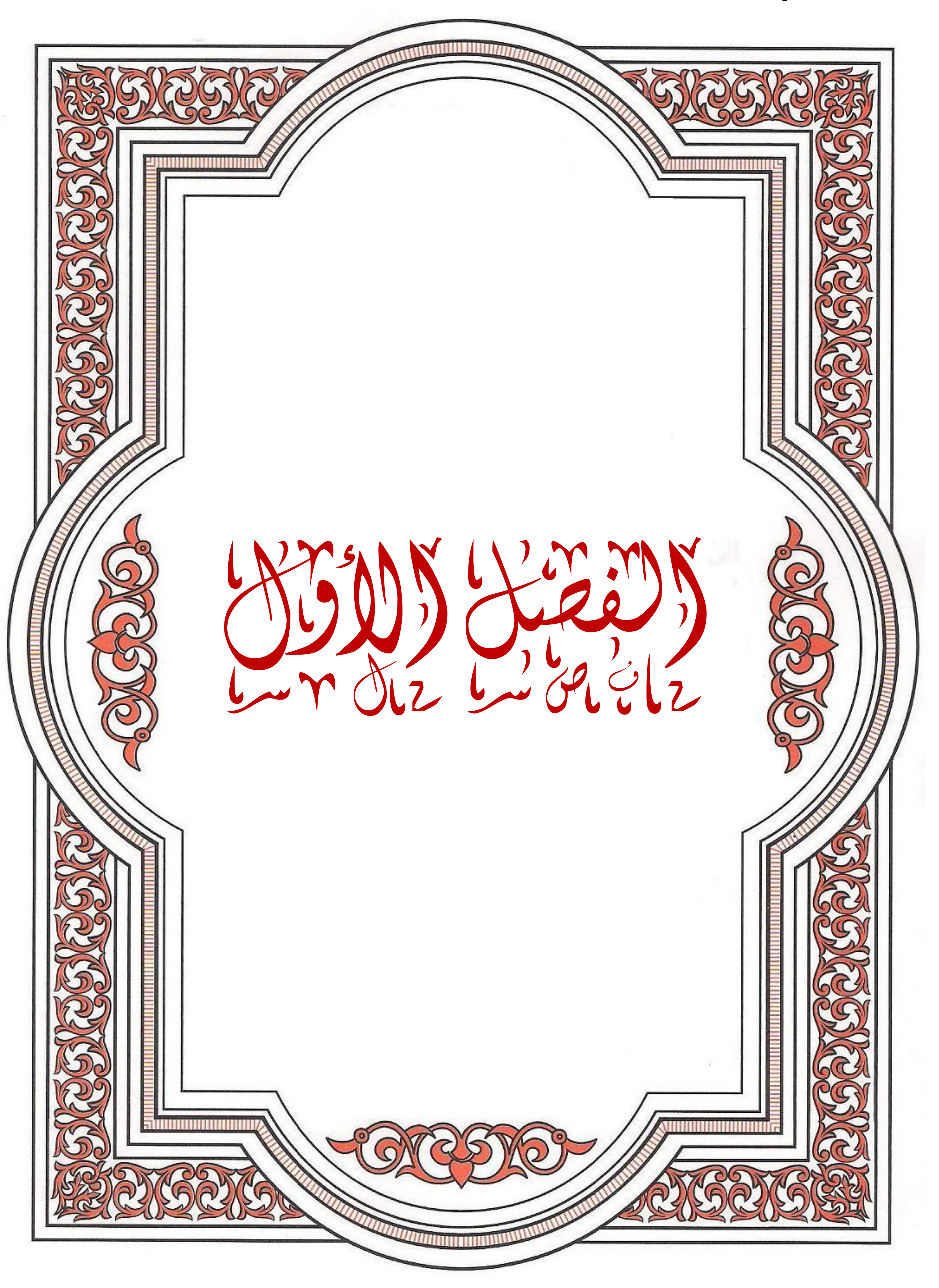
(١) (تجديد ذكرى أبي العلاء) طه حسين، و(المهرجان الألفيّ لأبي العلاء) إبراهيم مصطفى، و (الجّامع في أخبار أبي العلاء) محمّد سليم الجّنديّ، و(و مذاهب أبي العلاء في اللغة و علومها) محمّد طاهر الحمصيّ وغيرها، و قد نشرت بعض المقالات في المجلات، منها ما نشره الدكتور محمد إسماعيل بصل في مجلة جامعة تشرين المجلد (٢٧) العدد (٢)،٢٠٠٥ م مقالة بعنوان (المعري لغوياً) تحدث فيها الجانب اللغوي و النحوي من شخصية أبي العلاء. ومقالة بعنوان (لغات العرب في كلام المعري) لمحمد طاهر الحمصي مجلة التراث العربي، العدد (١٩) نيسان ١٩٨٥م . تحدث فيها أيضاً عن الجانب اللغوي.

و جاء الفصل الثّاني (القاعدة النّحويّة عند أبي العلاء المعرّيّ) بدأت بتوضيح المعنى اللغوي والاصطلاحي للقاعدة النحوية ثم درست فيه الآراء النحوية عند أبي العلاء .
الّتي تشكّل مجموعة من القواعد و الأحكام الّتي تضبط النّظام التّركيبيّ من ظواهر مطردة و غير مطردة على نحو ألتمس فيه أصول كلّ مسألة في كتبها، و أرجع إلى أقوال النّحاة فيها ثمّ أنظر في مناقشة أبي العلاء لها و ردّه عليها مع ربط كلامه هذا بنظيره في آثاره الأخرى و قد حرصت إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف أنْ أذكر الأوجه الخلافيّة فيها، مع ذكر آراء النّحاة في القياس عليها أو الاقتصار على السّماع، و قد اقتصرت على الجانب النّحويّ في الدراسة و ضرب الأمثلة، ولم أتعرّض لقضايا الصّرف و ذلك حرصاً على تحديد الميدان الّذي يقتضيه العنوان .

أمّا الفصل الثّالث: (لغة الشّعر في ديوان سقط الزّند)، فعرضت فيه لما يسمّيه النّحاة ضرورة شّعريّة أو خروجاً على القاعدة، أو كثيراً في الشّعر، أو خاصّاً بالشّعر، بحثتها من حيث هي خروج على القاعدة، و من حيث مفهوم النّحاة لها، و عالجتها في مباحث خاصّة في ضوء لغة الشعر، و قد جاء أيضاً موزّعاً على مبحثين، تناول المبحث الأوّل الضرورة أو الخروج على القاعدة في استخدام أدوات الرّبط، و جاء المبحث الثّاني لدراسة الضرورة في بعض الظّواهر التّركيبيّة، مثل عدم الالتزام بقانون التّضام، من فصل و الحذف، و كذلك عدم الالتزام بقانون العلامة الإعرابيّة من صرف الممنوع، و منع المصروف، و استغلال حريّة الرّتبة في التّقديم و التّأخير...

و هأنذا أقف بهذا العمل أمام حضرتكم حيث استنفدت الطّاقة لا حيث بلغت الكمال، و أرجو أنْ أكون قد نلت الرّضا إن لم أنل الإعجاب، و ما كنت لأبلغ خاتمة هذا البحث لولا عناية الله أولاً، ثمّ رعاية أستاذتي الفاضلة الدّكتورة سميرة موسى المشرفة على هذا البحث، إذ يعود الفضل إليها فيما اشتمل عليه هذا البحث من محاسن، فكم من خطأ صوّبته، و زيغ أصلحته، فلها الشّكر ما بقي الدّهر .

و أنا بعد مدين بالشّكر و التّقدير لمن تجشّم قراءة هذا البحث من أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة الحكم، و عسى أن أكون قد سعيت إلى خير مرجوّ و فائدة مأمولة من هذا البحث، و الله من وراء القصد .


الفصل الأول



أبو العلاء المعري وعلم النحو

المبحث الأول

١- أبو العلاء المعرّيّ :

اسمه، كنيته، لقبه

اسمه أحمد بن عبدالله بن سليمان بن داوود بن المطهّر بن زياد بن ربيعة بن الحارث بن ربيعة بن أنور بن أسحم بن أرقم بن النّعمان بن عديّ بن غطفان بن عمر بن بريح بن جذيمة ابن تيم الله بن أسد بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن قضاعة التّنوخيّ المعرّيّ (١) .

أمّا كنيته : فقد كنّاه أبوه بأبي العلاء منذ مولده، وقد جرى في ذلك على عادة أهل بلده إذ قلّما وجد أحد في ذلك العصر إلّا وله كنية، والظّاهر أنّهم كانوا يكنّون أولادهم منذ الحداثة أو قبل أن يولد لهم(٢)، كما قال في اللزوم (٣) :

من عثرةِ القومِ أنْ كنّوا وليدَهم أبا فلانٍ ولم ينسلْ ولا بَلَغا

ويبدو أنّ أبا العلاء كني بمقتضى هذه العادة، وهو صغير كما يتّضح ذلك من حادثته مع الحلبيّين الّذين جاؤوا يختبرونه على أنّه صرّح بهذا في قوله، إذ قال:(كنيت و أنا وليد بالعلاء

(١) ينظر ترجمته : الأعلام، خير الدّين الزركليّ، ط٣ . ١ : ١٥٠ ، وتاريخ بغداد الحافظ أبو بكر عليّ الخطيب البغداديّ، دار الكتب العميّة، بيروت لبنان، د ت . ٤ : ٢٤٠ وما بعدها، والبداية و النّهاية، أبو الفداء الحافظ بن كثير الدّمشقيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، د ت . ١٢: ٧٢ وما بعدها، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، جمال الدّين أبي الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الكتب المصريّة، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٥٠م : ١ : ٤٦ و ما بعدها.

(٢) الجامع في أخبار أبي العلاء، محمد سليم الجنديّ، دار صادر، بيروت، ط١، دمشق،١٩٦٢م . ١ : ٤٩

(٣) ديوان اللزوميّات، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق جماعة من الاختصاصيين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م . ٢ : ٢٩٥ .

فكأنّ علاء مات، وبقيت العلامات، لا أختار لرجل صدق ما ولد له أنْ يدعى أبا فلان وربّ شجرة شاكة ثمرها غير عذب، وليس ظلّها برحب اسمها السّمرة، وكنيتها أم غيلان) [١].

إذاً يظهر من كلام أبي العلاء أنّه غير راضٍ بهذا الاسم، ولا بتلك الكنية لما فيهما من المدح والتّعظيم، فقد قال في الاسم[٢] :

و أحمد سمّاني كبيري، وقلّما   فعلتُ سِوى ما أستحقّ به الذّمَا

وقال في الكنية [٣] :

دعيتَ أبا العلاء و ذاك مينٌ   و لكنّ الصحيحَ أبو النّزولِ

وعندما عاد أبو العلاء إلى المعرّة لزم بيته، ولم يخرج منه، و سمّى نفسه رهين المحبسين يعني حَبْسَ نفسه في المنزل، وترك الخروج منه، و حَبْس النّظر إلى الدّنيا بالعمى [٤].

مولده و وفاته

كانت ولادة أبي العلاء المعرّيّ في معرّة النّعمان شمال الشّام عند مغيب الشّمس لثلاث بقين من شهر ربيع الأوّل (٣٣٦ه)؛ ولمّا بلغ ثلاث سنوات ونصف السّنة أصيب بالجّدريّ، فذهبت يسرى عينيه وغشي اليمنى بياض،وقبل أنْ يتمَ السّادسة من عمره فقد بصره جملة [٥].

أمّا وفاته فكانت ليلة الجمعة في الثّالث عشر من شهر ربيع الأوّل سنة (٤٤٩ه) بالمعرّة وكان مرضه ثلاثة أيّام؛ ثمّ مات في اليوم الرّابع، ولم يكن عنده غير بني عمّه، فقال لهم في اليوم الثّالث: اكتبوا عنّي فأملى غير الصّواب، فقال القاضي أبو عبد الله محمّد التّنوخيّ: أحسن الله عزاءكم في الشّيخ فإنّه ميّت، فمات ثاني يوم [٦].

---

(١) الجامع في أخبار أبي العلاء، ١ : ٤٩ .

(٢) ديوان اللزوميّات، ٢ : ٢٩٥ .

(٢) ديوان السّابق، ٢ : ٢٤٥ .

(٣) معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ، وزارة المعارف المصريّة، الطّبعة الأخيرة، د ت، ٣ : ١٢٤.

(٤) وفيّات الأعيان و أنباء أبناء الزّمان، أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، مكتبة النّهضة المصريّة، ط١ ، ١٩٤٨م . ١ :٩٥ .

(٥) إنباه الرّواة على أنباه النّحاة ،١: ٨٢ .

و حدّث أبو زكريا يحيى بن عليّ الخطيب التّبريزيّ : " لمّا مات أبو العلاء المعرّيّ أنشد على قبره أربعة و ثمانون شاعراً مراثي من جملتها أبيات لتلميذه عليّ ابن همّام من قصيدة طويلة قال فيها [١] :

إنْ كنتَ لم ترقِ الدّماءَ زهادةً فلقد أرقْتَ اليوم من جفني دمَا

نسبه وأخباره

قال أبو العلاء المعرّيّ [٢] :

أتمشي القوافي تحتَ غيرِ لوائنا و نحنُ على قوّالها أمراءُ

و ما سلبتْنا العِزَّ قطُّ قبيلةٌ ولا باتَ منا فيهم أسراءُ

ولا سارَ في عُرضِ السماوةِ بارقٌ وليس له من قومنا خُفراءُ

كان أبو العلاء المعرّيّ من بيت علم و فضل و رياسة، و أقاربه قضاة وشعراء و علماء؛ و هو من سلالة ماجدة عريقة في الفضل وأجداد وآباء نجباء فيهم ميراث بني السّاطع و عزّ تنوخ؛ و تنوخ قبيلة عربيّة أصيلة يتّصل نسبها بيعرب بن قحطان جدّ العرب العاربة ويمضي النّسّابون بها بعيداً، فيصلونها بهود بن شالخ بن رافد بن سام بن نوح عليه السّلام [٣].

وبنو السّاطع الّذين منهم بيوت المعرّة أعزّ بطون تنوخ؛ وهم المشهورون بالشّرف والسّؤدد و الرّياسة و الشّجاعة و الجود و الفضل، واسم السّاطع النّعمان بن عديّ، كان جواداً شجاعاً حكيماً، وعلى اسمه سمّيت معرّة النّعمان، وبيت أبي العلاء من بني سليمان بن داوود بن المطهّر سليل السّاطع[٤]، وفيهم يقول ابن العديم: "و أكثر قضاة المعرّة و فضلائها و شعرائها و علمائها و أدبائها من بني سليمان؛ و سليمان بن داوود بن المطهّر هو الجدّ الخامس لأبي العلاء" [٥] .

---

(١) معجم الأدباء، ٣ : ١٢٦ ..

(٢) ديوان سقط الزّند،أبو العلاء المعرّيّ،تحقيق أحمد شمس الدّين،دار الكتب العلميّة،ط٢،بيروت،٢٠٠٧م ص٨٤.

(٣) أبو العلاء المعرّيّ، عائشة عبد الرّحمن بنت الشّاطئ،الدّار المصريّة للتّأليف و التّرجمة، ص٨ .

(٤) السّابق، ص٩ – ١٠.

(٥) تعريف القدماء بأبي العلاء، بإشراف طه حسين، تحقيق مصطفى السّقّا، عبد الرّحيم محمود، عبد السّلام هارون، إبراهيم الأبياري، حامد عبد المجيد، الدّار القوميّة القاهرة، ١٩٦٥ م . ص٤٨٩.

أمّا جدّ أبي العلاء لأبيه؛ فهو أبو الحسن سليمان بن محمّد بن سليمان بن أحمد، كان فاضلاً فصيحاً شاعراً محدّثاً [١].

وجدّة أبي العلاء لأبيه أمّ سلمة بنت أبي سعيد الحسن بن إسحق بن بلبل المعرّيّ؛ كان قد ولي أبوها قضاء المعرّة، وكانت تروي الحديث، وقد عاشت حتّى بلغ حفيدها أبو العلاء سنّ الطّلب، وعدّها ابن العديم من بين الشّيوخ الّذين سمع أبو العلاء منهم الحديث[٢].

أمّا أخواله فهم من بيت معروف من بيوت حلب؛ فجدّه لأمه محمّد بن سبيكة، وخالاه أبو القاسم عليّ بن محمّد بن سبيكة، وأبو طاهر المشرف من علماء حلب و أدبائها، فكانت صلته بهما وثيقة، ولهما في تراثه ذكر خاصّ ينبض بالمودّة والإكبار وإلى خاله أبي طاهر كتب أبو العلاء مراسلات حول نسخ من (شرح السّيرافيّ) لكتاب سيبويه في النّحو[٣] .

أمّا أبوه عبدالله بن سليمان؛ فكان فاضلاً أديباً لغويّاً شاعراً روى الحديث عن جدّه و أبيه وعن عدد من شيوخ الشّام في عصره كأبي بكر السّبيعيّ نزيل حلب، وابن خالويه إمام اللغة في الشّام و عبدالله بن محمّد البغويّ [٤].

وأخواه أبو المجد محمّد بن عبدالله بن سليمان أكبرهم؛ كان فاضلاً أديباً شاعراً، وأبو الهيثم عبد الواحد أصغرهم كان أيضاً شاعراً مجيداً روى عنه أبو العلاء شيئاً من شعره و جمعه [٥] .

إذاً في هذا البيت الكريم الماجد ولد أبو العلاء، و من تلك السّلالة العريقة في الفضل و الأدب تلقّى ميراثه؛ وهذا ما أعانه على نظم الشّعر في سنّ مبكّرة، فنشأ محبّاً للغة مكبّاً عليها حافظاً لها.

علمه و ذكاؤه

(١) تعريف القدماء بأبي العلاء، بإشراف طه حسين، تحقيق مصطفى السّقّا، عبد الرّحيم محمود، عبد السّلام هارون، إبراهيم الأبياري، حامد عبد المجيد، الدّار القوميّة القاهرة، ١٩٦٥ م . ص٤٩١.

(٢) أبو العلاء المعرّي،عائشة عبد الرحمن، ص١١.

(٣) أبو العلاء المعرّي،عائشة عبد الرحمن، ص١٣-١٤.

(٤) تعريف القدماء بأبي العلاء،ص٤٩٢ .

(٥) المرجع السّابق، ص٤٩٣-٤٩٥.

اتّفق محبّوه ومبغضوه على أنّه كان وافر البضاعة من العلم، غزير المادّة في الأدب حاذقاً بالنّحو والصّرف، ضلّيعاً في اللغة، وحفظ شواهدها، و تقييد أوابدها؛ فقد كان فيها أعجوبة من العجائب؛ و كلامه الّذي أورده في رسالة الغفران لاسيّما تفنّنه في تغيير القوافي في بيتي النَّمِر بن تولب، حتّى أتى على سائر حروف المعجم، يدلّ على علم كبير، و تبحّر في اللغة و الأدب، إذ قال النَّمِر[١] :

أَلَمَّ بصُحبتي، و هُم هُجوعُ   خيالٌ طارقٌ من أُمِّ حِصْنِ

لها ما تشتهي: عسَلاً مُصفَّى   إذا شاءَتْ، و حُوَّاري بسَمنِ

قال أبو العلاء : " و هو أدام الله تمكينه، يعرف حكاية خلف الأحمر مع أصحابه في هذين البيتين ، و معناها أنّه قال لهم : لو كان موضع (أُمّ حِصْنِ) ، ما كان يقول في البيت الثّاني ؟ فسكتوا ، فقال : حُوّاري بِلمْصِ ، يعني الفالوذ : نوع من الحلوى، يصنع من السكر و اللوز و العطور. و يفرّغ على هذه الحكاية، فيُقال: لو كان مكان أُمّ حِصْنِ أُمّ جَزْءٍ و آخره همزة، ما كان يقول في القافية الثّانية ؟ فإنّه يحتمل أنْ يقول : و حُوّاري بكَشْءٍ، من قولهم: كشأتُ اللحم إذا شويته حتّى ييبس، و يقال: كشأَ الشّواء إذا أكلَه. أو يقول: بِوَزْءٍ، من قولهم: وَزَأْتُ اللحم إذا شويته. و لو قال: حُوّاري بنَسْءِ، لجاز و أحسن ما يُتأَوّل فيه، أن يكون من نَسأَ الله في أجله، أي لها خبز مع طول الحياة، و هذا أحسن من أن يُحمل على أنّ النّسءَ اللبن الكثير الماء، و قد قيل: إنّ النّسءَ الخمر، و لو حُمل حُوّاري بنسءِ على اللبن أو الخمر، لجاز لأنّها تأكل الحُوّاري بذلك، أي لها حُوّاري مع الخمر، و قد حدّث محدّث أنّه رأى ملك الرّوم يغمس خبزاً في خمر و يصيب منه، و لو قيل: حُوّاري بلَزْءِ، من قولهم: لَزأ إذا أكل، لما بعُدَ و تكون الباء في بلزء بمعنى في. و لا يمكن أن يكون رويّ هذا البيت ألفاً، لأنّها لا تكون إلّا ساكنة، و ما قبل الرّوي ها هنا ساكن، فلا يجوز ذلك. فإنْ خرج إلى الباء: من أُمّ حَرْبِ، جاز أنْ يقول: و حُوّاري بِصرَبِ، وهو اللبن الحامض، و يجوز بإِرْبِ، أي بعضو من شواء أو قديد، و يجوز بكَشْبِ و هو أكل الشّواء. فإنْ قال : من أُمّ صَمْتِ، جاز أنْ يقول: و حُوّاري بكُمْتِ، يعني جمعَ تمرة كميت، و ذلك من صفات التّمر، و يجوز و حُوّاري بحَمْتِ، من قولهم: تمرٌ حَمْتٌ، أي شديد الحلاوة. فإنْ أخرجه إلى الثّاء، فقال: من أُمّ شَثّ، قال: و حُوّاري

(١)البيتان في الأمالي،أبو عليّ إسماعيل القاسم القاليّ البغداديّ، دار الكتاب العربيّ،بيروت لبنان.١: ص ١٥٧

ببثٍّ، و البَثُّ: تمر لم يجد كنزه فهو متفرق. فإنْ أخرجه إلى الجّيم، فقال: أُمّ لُجّ ، جاز أنْ يقول، و حُوّاري بدُجّ، و الدُّجُّ: الفَرُّوج. فإنْ خرج إلى الحاء، فقال: من أُمّ شُحّ ، جاز أنْ يقول: و حُوّاري بمُحّ، و ببُحّ، و برُحّ، و بجُحّ و بسُحّ. فالمُحُّ: مُحّ البيضة، و بُحُّ: جمع أَبَحَّ من قولهم: كِسْرٌ أَبَحُّ، أي كثير الدّسم، و رُحُّ: جمع أَرَحَّ، وهو من صفات بقر الوحش، و السُحُّ: تمر صغير يابس. و الجُحُّ: صغار البطيخ قبل أنْ ينضج. فإنْ قال: أُمّ دُخٍّ، قال: حُوّاري بمُخٍّ، و نحو ذلك. فإنْ قال: أُمّ سَعدِ، قال: حُوّاري بثَعْدِ، و هو الرّطَب الّذي لانَ كُلُّه. فإنْ قال: أُمّ وَقْذِ ، قال: حُوّاري بشِقْذِ، و هي فراخ الحَجَل. فإنْ قال: أم عمرو، فإنّ أشبه ما يقول : حُوّاري بتمر. فإنْ قال : أُمّ كُرْزِ ، فإنّ أشبه ما يقول: و حُوّاري بأُرْزِ، و فيه لغات ستّ: أَرُزٍ على وزن أَشُدٍّ، و أُرُزٌّ على صُمُلٍّ، و أُرُزٌ على وزن شُغُلٌ، و أُرْزٌ في وزن قُفْلٌ و رُزٌّ مثل جُدٍّ، و رُنْز، بنون، و هي رديئة. فإنْ قال: أُمّ ضِبْسِ، قال: و حُوّاري بدبس، و العرب تسمّي العسل دبساً. فإنْ قال : من أُمّ قَرْشٍ، جاز أنْ يقول: حُوّاري بوَرْشِ، و الورشُ: ضرب من الجبن. فإنْ قال: أُمّ غَرْضِ، جاز أنْ يقول: و حُوّاري بفَرْضِ، و الفرضُ: ضرب من التّمر. فإنْ قال: من أُمّ لَقْطِ ، جاز أنْ يقول : حُوّاري بأَقْطِ، و الأقطُ : اللبن المجمّد. فإنْ قال: من أُمّ حظٍّ، فإنّ الأطعمة تقِلُّ فيها الظّاء، كقلّتها في غيرها، لأنَّ الظّاء قليلة جداً، و يجوز أنْ يقول: حُوّاري بكَظٍّ، أي يكظّها الشّبع. فإنْ قال : أُمّ طَلْعِ، جاز أنْ يقول: حُوّاري بخَلْعِ و الخلعُ: هو اللحم الّذي كان يطبخ و يحملونه في القروف و هي أوعية من أَدَم. فإنْ قال : أُمّ فَرع، جاز أنْ يقول: حُوّاري بضَرْع، لأنّ الضّروع تطبخ ، و ربّما تطرب إلى أكلها الملوك. فإنْ قال: أُمّ مُبْغِ ، قال: حُوّاري بصَبْغ، و الصّبْغُ ما تغمس فيه اللقمة من مرق أو زيت أو خلّ. فإنْ قال: أُمّ نَخْف، قال: حُوّاري برَخْف، و الرّخفُ : زبد رقيق، و الواحدة رخفة. فإنْ قال: أُمّ فَرق ، قال : حُوّاري بعَرْق ، و العَرقُ: عظم عليه لحم من شواء أو قديد. فإنْ قال: أُمّ سَبْك: جاز أنْ يقول : حُوّاري برَبْكِ، أو بلَبْك، من قولهم: رَبَكْتُ الطعام أو لبكته، إذا خلطته و كان ذلك مما فيه رطوبة، مثل أنْ يخالطه لبن أو سمن، أو نحو ذلك. فإنْ قال: أُمّ تَخلِ قال: حُوّاري برَخْل، يريد الأنثى من أولاد الضّأن، وفيه أربع لغات: رَخِلٌ و رَخْلٌ و رِخِلٌ و رِخْلٌ. فإنْ قال: أُمّ صِرْم، قال: حُوّاري بطِرْم، و الطّرْمُ: العسل، و قد يسمّى السّمن طرماً. فإنْ قال: أُمّ دَوٍّ، قال: حُوّاري بحَوٍّ، و الحوُّ: الجَدْيُ، فيما حكى بعض أهل اللغة في قولهم : ما يعرف حَوّاً من لَوٍّ ، أي جَدِياً من عناقِ: و عناق أنثى يقابلها الجدي. فإنْ قال: أُمّ كُرْهِ قال:

حُوّاري بوُرْهِ، يريد جمع أَوْرَهَ من قولهم: كبشٌ أَورَه، أي سمين. فإنْ قال: أُمّ شَرْي ، قال : حُوّاري بأَرْي، أي عسل .و هذا فصل يتّسع، وإنّما عرض في قول تامّ، كخيال طرق في المنام [١].

وممّا يشهد له بذلك؛ أنّ ياقوتاً في معجم البلدان احتجّ بكلامه في تصحيح لفظة (الضُّراح) ردّاً على من قال إنّها بالضّاد المهملة، فقال[٢] : " ألا ترى إلى أبي العلاء أحمد بن سليمان المعرّيّ كيف جمع بين (الضُّراح والضَّريح) [٣] إرادة التّجنيس و الطّباق، إذ قال[٤]:

وقد بلغَ الضُّراح و ساكنيه نثاك، وزادَ مَنْ سكَن الضَّريحا

ومن غريب ما يروونه عنه في ذلك ؛ أنّه دخل على أبي القاسم المرتضى فعثر برجل فقال الرّجل : من هذا الكلب ؟ فقال المعرّيّ : الكلب من لا يعرف للكلب سبعين اسماً، فسمعه المرتضى، فاستدناه واختبره، فوجده عالماً مشبعاً بالفطنة والذّكاء، فأقبل عليه إقبالاً كبيراً [٥] .

و قد قال السّيوطيّ في ذلك: تتبّعت كتب اللغة، فحصلت أكثر من ستين اسماً، و نظمتها أرجوزة التّبرّي من معرّة المعرّيّ، أقول في مطلعها [٦]:

للهِ حمدٌ دائمُ الولي ثمَّ صلاتُه على النّبيّ

وقدْ نقلَ الثّقاتُ عن أبي العلا لمّا أتى للمرتضى و دخلا

قالَ له شخصٌ به قدْ عثرَا مَنْ ذلك الكلبُ الّذي ما أبصر

قال :الكلبُ مَنْ لم يدرِ من أسمائِه سبعين مُومياً إلى علائه

---

(١) رسالة الغفران، أبو العلاء المعري، تحقيق علي شلق، دار القلم، بيروت لبنان، ط١، ١٩٧٥ م .ص ٣٢ حتى ٣٨.

(٢) معجم البلدان، شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت بن عبدالله الحمويّ الرّوميّ البغداديّ، تحقيق فريد عبد العزيز الجنديّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٠م. ٣: ٥١٧.

(٣) الضُّراح : بالضم ثمّ التّخفيف و آخره حاء، و الضّرح أصلح الشّقّ، و منه الضّريح، و الضُّراح : بيت في السّماء حيال الكعبة و هو البيت المعمور، و الضريح لغة فيه، و قيل هي الكعبة رفعها الله وقت الطوفان إلى السّماء الدنيا، فسميت بذلك لضرحها عن الأرض، أي بعدها، و ضِراح : بالكسرة ، و آخره حاء مهملة و هو فعال من الضّرح و هو البعد، أو من الضّرح و هو الشّقّ في الأرض . معجم البلدان ، ٣ : ٥١٧.

(٤) ديوان سقط الزّند، ص٦١.

(٥) معجم الأدباء، ٣ : ١٢٣.

(٦) التّبرّي من معرّة المعرّيّ، جلال الدّين السّيوطيّ، تحقيق محمّد عليّ زينو، دار أفنان سورية دمشق ٢٠٠٥ م .ص ٣٢ ،٣٣ .

و كان أبو العلاء المعرّيّ غاية في الذّكاء و الحفظ و سرعة الفهم و قوّة الحافظة، فقيل له : بِمَ بلغت هذه الرّتبة من العلم ؟ فقال: (ما قرأت شيئاً إلّا و حفظته، وما حفظت شيئاً فنسيته) (١).

والقدماء يروون غرائب خارقة عن حفظه وذكائه، و للنّاس في ذلك حكايات مشهورة فمن ذلك ما حكاه تلميذه أبو زكريا التّبريزيّ : أنّه كان قاعداً في مسجده في المعرّة بين يديه يقرأ عليه شيئاً من تصانيفه، إذ قال : " و كنت قد أقمت عنده سنين لم أرَ أحداً من أهل بلدي فدخل المسجد مغافصة بعض جيراننا للصلاة فرأيته وعرفته، فقال لي أبو العلاء : إيش أصابك ؟ فحكيت له أنّي رأيت جاراً لي بعد أنْ لم ألق أحداً من أهل بلدي منذ سنين، فقال لي: قم وكلّمه، فقمت و كلّمته بالأذربية شيئاً كثيراً، فلمّا عدت و قعدت بين يديه، قال لي : أيّ لسان هذا ؟ قلت: هذا لسان أهل أذربيجان، فقال: ما عرفت هذا اللسان ولا فهمته غير أنّي حفظت ما قلتماه؛ ثم أعاد ما قلنا فتعجّب جاري غاية العجب، وهو يقول: كيف حفظ شيئاً لم يفهمه) (٢).

و مثل هذه الحكاية أنّه كان لأبي العلاء المعرّيّ جار أعجميّ في معرّة النّعمان؛ فغاب في بعض حاجاته عن المعرّة فحضر رجل أعجميّ غريب من بلاد العجم بطلبه؛ فوجده غائباً و لم يمكنه المقام وذلك القادم لا يعرف اللسان العربيّ؛ فأشار إليه أبو العلاء أنْ يتحدّث إليه فتكلّم بالفارسيّة، و هو يصغي إليه إلى أنْ فرغ من كلامه و هو لا يفهم ما يقوله، فمضى الرّجل، وقدم جار أبي العلاء وحضر عنده، فذكر له حال الرّجل، و جعل يعيد عليه بالفارسيّة ما قال و الرّجل يبكي إلى أنْ فرغ أبو العلاء وسأل عن حاله، فأخبره بموت أبيه و أخوته (٣).

ممّا سبق يتّضح أنّ أبا العلاء المعرّيّ منح قدرة خارقة على الحفظ و الاستذكار، كاد يعصم من النّسيان، وما روي عنه لا يخلو من الغلو و الإسراف، و لكنّ الشّيء الّذي ليس فيه شكّ أنّه كان سريع الحفظ لا يكاد ينسى شيئاً ممّا حفظ، و كتبه تدلّ على ذلك دلالة واضحة .

---

(١) انظر تعريف القدماء بأبي العلاء، ص ٢٢٤.

(٢) انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النّحاة، الحافظ جلال الدّين عبد الرّحمن السّيوطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط١، ١٩٧٩ م . ١ : ٣١٥ .

(٣) تعريف القدماء بأبي العلاء، ٥٥٣.

رحلاته

أجمع مؤرّخو الأدب على أنّ أبا العلاء المعرّيّ رحل خارج المعرّة طلباً للعلم و الأدب و الاطّلاع على كلّ ما هو جديد في عصره، فقيل: رحل إلى حلب و بغداد و اللاذقيّة وطرابلس و صنعاء، و قد زعم محمّد سليم الجنديّ أنّه لا يوجد دليل قاطع يؤيّد شيئاً من هذه الرّحلات، و الثّابت رحلته إلى حلب و بغداد فقط [١].

لقد كانت أولى رحلاته و هو صبيّ إلى حلب، قرأ فيها على محمّد بن عبدالله بن سعد راوية أبي الطّيّب المتنبّيّ، فدرس النّحو عنده [٢]؛ و لمّا كبر أبو العلاء و وصل إلى سنّ الطّلب طمحت نفسه إلى الاستكثار، فرحل إلى بغداد سنة ثمان و تسعين و ثلاثمئة، ودخلها ثانية سنة تسع و تسعين، و أقام فيها سنة و تسعة أشهر [٣].

و قد تضاربت الآراء حول رحلة أبي العلاء إلى بغداد، فمنهم من قال : إنّه رحل شاكياً متبرّماً، ومنهم من قال : إنّ سبب رحلته تبرّمه من اختلال معيشته، و في ذلك قال ابن العديم: " إنّه رحل إلى بغداد لطلب العلم و الاستكثار منه، والاطّلاع على الكتب الّتي فيها ولم يرحل لطلب دنيا ولا رفعة " [٤] .

و ذكر الأستاذ عبد العزيز الميمنيّ أسباباً كثيرة لرحلته إلى بغداد منها: دار الكتب، ولقاء فحول العلم و الأدب [٥] .

هذا ما قاله العلماء و المؤرّخون في أسباب رحلته إلى بغداد؛ ولكن يبقى قول أبي العلاء دليلاً يؤيّد و نصّاً يعضّد سبب رحلته، إذ قال: " و الّذي أقدمني تلك البلاد هو دار الكتب فيها وقال أيضاً في رسالة إلى أهل المعرّة: " أحلف إنّي ما سافرت أستكثر من النّشب و لا أتكثّر

---

(١) تاريخ معرة النعمان، محمد سليم الجنديّ، حقّقه و وضع فهارسه عمر رضا كحّالة، مطابع وزارة الثقافة، ١٩٦٤ م .٢: ٢٣٣.

(٢) المرجع السّابق،٥١٥.

(٣) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء،كمال الدّين عبد الرّحمن محمّد الأنباري، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار النّهضة مصر، ص٣٥٤.

(٤) انظر تعريف القدماء بأبي العلاء ، ص٥٤٢.

(٥) أبو العلاء المعرّي وما إليه، عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١٩٨٣,١م . ص١٠٢.

بلقاء الرّجال؛ ولكن آثرت الإقامة بدار العلم، فشاهدت أنفس مكان لم يسعف الزّمن إقامتي فيه"[١].

والتقى أبو العلاء في بغداد علماء و شعراء و فقهاء، منهم : القاضي أبو الطّيّب ظاهر بن عبد الله الطّبريّ، وأبو أحمد عبد السّلام بن الحسن المعروف بالواجكا البصريّ وقرأ على السّيرافيّ و الفارسيّ متوليّاً النّظر في دار الكتب ببغداد [٢].

وقد أتيح لأبي العلاء و هو ببغداد أنْ يشهد مجالس العلماء الّتي كانت تعقد في دار العلم و ثمّة ظلال لهذه المجالس في كلام المعرّيّ؛ إذ قال التّبريزيّ في شرحه بيت أبي تمام [٣]:

نسائلها أيَّ المواطن حلَّتِ و أيَّ ديارٍ أوطنتها و أيَّتِ

هذا القول لأبي العلاء المعرّيّ جرى في البيت كلام في دار العلم ببغداد؛ وكان ثَمّ رجل يعرف بمحمّد بن سعيد بن وليد الواسطيّ قد قرأ على أبي سعيد السّيرافيّ، و أبي عليّ الفارسيّ، فحكى عن أبي سعيد، كان يقول : " إنّ أبا تمّام أراد (أيّة) بالوقف من قولهم: (أيّ– أيّة) ، ثمّ كسر[٤] .

ممّا سبق يتّضح أنّ أبا العلاء بعد أنْ زار بغداد ازداد علماً واسعاً، و أدباً جمّاً، فاطّلع على الكتب فيها، وتعرّف علماءها، فحاورهم في قضايا اللغة والنّحو و الأدب، ثمّ عاد إلى المعرّة، فقصده الطّلاب من كلّ حَدّبٍ و صوب .

شيوخه و تلاميذه

ملك العلم حياة أبي العلاء المعرّيّ، فاعتمد على نفسه في تحصيله أكثر من اعتماده على العلماء و الشّيوخ، ويؤيّد هذا أنّا لا نعرف له من الأساتذة و الشّيوخ إلّا القليل [٥]، فأوّل من أخذ عنه :

١– والده أبو محمّد عبدالله بن سليمان بن محمّد :

(١) انظر تعريف القدماء بأبي العلاء ، ص٥١٦.
(٢) الإنصاف و التّحرّي في دفع الظّلم و التّجرّي عن أبي العلاء المعرّيّ، كمال الدّين أبو حفص المعروف بابن العديم الحلبيّ، تحقيق عبد العزيز حرفوش، ط١ ، دار الجولان، ٢٠٠٧ م. ص١٥، ١٦ .
(٣) ديوان أبي تمّام، تحقيق د محيي الدّين صبحي، دار صادر بيروت لبنان، ط ١، ١٩٩٧ م . ١: ١٨٣.
(٤) شرح ديوان أبي تمّام، الخطيب التّبريزيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت لبنان، ط٣، ١٩٩٨م.١ :١٦١
(٥) الجّامع في أخبار أبي العلاء، ١ :١٨٥.

قال السّيوطيّ في حديثه عن أبي العلاء : " أخذ النّحو و اللغة عن أبيه و عن محمّد بن عبدالله بن سعد النّحويّ بحلب " [١].

٢- أبو بكر محمّد بن مسعود بن محمّد بن يحيى بن الفرج النّحويّ:

كان من شيوخ المعرّة في عصر أبي العلاء، قال ابن العديم : " قرأ اللغة و النّحو بمعرّة النّعمان على والده، وأبي بكر محمّد بن مسعود بن محمّد بن يحيى بن الفرج النّحويّ " [٢].

٣- محمّد بن عبدالله بن سعد النّحويّ :

هو راوية أبي الطّيّب المتنبّي ، قال السّيوطيّ : " أخذ أبو العلاء النّحو و اللغة عن أبيه و عن محمّد بن سعد النّحويّ بحلب " [٣].

وقال ابن العديم : " دخل أبو العلاء و هو صبيّ إلى حلب؛ فقرأ فيها على محمّد بن عبدالله بن سعد النّحويّ " [٤].

ومن المحقّق أنّ أبا العلاء قرأ على ابن سعد شعر المتنبّي أو شيئاً منه، كما أورد أبو المرشد سليمان بن عليّ المعرّيّ قول أبي العلاء، قال لي ابن سعد : إنّ المتنبّي قال [٥] : " ما قصرت الممدود إلّا في قولي [٦] :

نازعْتُه قُلُصَ الرّكابِ و ركبُها   خوفَ الهلاكِ حداهُمُ التّسبيحُ

لابدّ أن يكون أبو العلاء قد أخذ شيئاً من اللغة و النّحو عن ابن سعد النّحويّ؛ إذ لا يعقل أنْ يقرأ ابن سعد و هو العالم النّحويّ شعر المتنبّي بمعزل عن أمور النّحو و مسائل اللغة ولعلّ في كلام المعرّيّ السّابق في موضع قصر الممدود في شعر المتنبّي دليلاً على المنحى النّحويّ الّذي كانت تتّسم به قراءة شعر المتنبّي عن ابن سعد [٧].

---

(١) انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النّحاة، ١: ٣١٦.

(٢) انظر وفيّات الأعيان أنباء أبناء الزّمان، ١ :٩٤ .

(٣) انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النّحاة، ١ : ٣١٦.

(٤) انظر وفيّات الأعيان و أنباء أبناء الزّمان، ٢ : ٩٤.

(٥) انظر تفسير أبيات المعاني في شعر أبي الطّيب المتنبّي، أبو المرشد سليمان بن عليّ المعرّيّ، تحقيق مجاهد محمود الصّواف و محسن عيّاض عجيل، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩ م . ص٧٢ .

(٦) ديوان المتنبّي ، ص ٥٨ .

(٧) مذاهب أبي العلاء في اللغة و علومها، محمّد طاهر الحمصيّ،دار الفكر،سورية،ط١,١٩٨٦م. ص ٢٩.

٤- أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّبعيّ :

قال ابن العديم : " إنّ أبا العلاء سافر إلى بغداد سنة تسع و تسعين للاستكثار من العلم؛ فأخذ فيها عن أبي الحسن عليّ بن عيسى الرّبعيّ " [١].

٥-أبو أحمد عبد الكريم بن الحسن بن الحكيم السّكريّ النّحويّ اللغويّ :

من الشّيوخ الّذين أخذ عنهم أبو العلاء اللغة و النّحو عندما سافر إلى بغداد [٢].

٦-أبو أحمد عبد السّلام بن الحسين البصريّ المعروف بالواجكا :

كان أيضاً من الشّيوخ الّذين أخذ عنهم أبو العلاء اللغة و النّحو في بغداد عندما سافر إليها سنة تسع و تسعين؛ فأخذ فيها عن أبي الحسن عليّ بن عيسى الرّبعيّ، و أبي أحمد عبد السّلام بن الحسين البصريّ المعروف بالواجكا [٣].

تلاميذه

لم يكن أبو العلاء مجرّد عالم لغة و نحو؛ بل كان معلّماً أيضاً، وفد عليه التّلاميذ ليستفيدوا من دروسه، وليقرؤوا عليه أشهر الكتب في علوم العربيّة؛ فكثر قاصدوه من طلّاب العلم عندما عاد إلى المعرّة في سنة أربعمئة، فسار إليه الطّلبة من الآفاق، و أخذ عنه النّاس و قدّر له ابن أبي هاشم فكتب عنه تصانيفه من غير أجر [٤].

لقد كثر تلاميذه، فمنهم أبو القاسم عليّ بن المحسن التّنوخيّ، وغالب بن عيسى الأنصاريّ، و الخليل عبد الجبّار القزوينيّ، ومن أشهرهم الخطيب التّبريزيّ [٥] أبو زكريا يحيى بن عليّ صاحب الشّروح النّفيسة (كشرحي الحماسة و المعلّقات و تهذيب ألفاظ ابن

---

(١) انظر تعريف القدماء بأبي العلاء، ص ٥١٥ .

(٢) انظر تعريف القدماء بأبي العلاء، ص ٥١٦ .

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النّحاة ، ١ : ٣١٦.

(٤) إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ١: ٥١ .

(٥) التّبريزيّ : يحيى بن عليّ بن محمّد الشيبانيّ التّبريزي (٤٢١ – ٥٠٢ ه) أبو زكريا : من أئمّة اللغة و الأدب، أصله من تبريز نشأ ببغداد و رحل إلى بلاد الشّام، فقرأ (تهذيب اللغة) للأزهريّ على أبي العلاء المعرّي، ثمّ عاد إلى بغداد، و من أشهر مصنّفاته : شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام – تهذيب إصلاح المنطق – تهذيب ألفاظ ابن السكّيت – شرح سقط الزّند للمعرّيّ – و شرح اختيارات المفضّل – الوافي في العروض و القوافي – شرح القصائد العشر – الملخّص في إعراب القرآن – شرح ديوان أبي تمّام ... وغيرها . ينظر ترجمته الأعلام . ٩ : ١٩٧ .

السّكّيت) و غيرها؛ ولد سنة (٤٢١ ه) و توفّي في بغداد؛ كان إماماً في اللغة ثقة فيها، و كان سبب رحلته إلى أبي العلاء أنّه تحصّل على نسخة من كتاب (تهذيب اللغة) للأزهريّ أراد تحقيق ما فيها [١].

و قد قال العلّامة عبد الهادي الأبياريّ عند كلامه على أبي العلاء : " وممّا يدلّ على فضله و مكانته أنّ الخطيب التّبريزيّ أبا زكريا يحيى بن عليّ قرأ الأدب و اللغة عليه، ورحل إليه من تبريز....[٢].

٢ ــ مكانة أبي العلاء المعرّيّ اللغويّة

تواترت أقوال الأئمّة المترجمين حول أبي العلاء؛ أنّه كان في اللغة أمة يعينه في ذلك ذاكرة حافظة مكّنته من حفظ أمّهات المعاجم، كــ (التّهذيب) للأزهريّ، و(ديوان الأدب) للفارابيّ، و(جمهرة اللغة) لابن دريد، وقد ذكرنا أدلّة و براهين تدلّ على قوة حافظته وعلى مكانته اللغويّة، وقد ساقوا عن أبي العلاء حكايات تدل على أنّه كان يحفظ كتاب التّهذيب، ففي ترجمة تلميذ المعرّيّ التّبريزيّ عن سبب توجهه إلى المعرّيّ أنّه حصلت له نسخة من كتاب (التهذيب) في اللغة، تأليف أبي منصور الأزهريّ في عدة مجلّدات لطاف، وأراد تحقيق ما فيها وأخذها عن رجل عالم باللغة، فدلّه على المعرّيّ، فجعل الكتاب في مخلاة وحملها على كتفه من تبريز إلى المعرّة، ولم يكن له ما يستأجر به مركوباً، فنفذ العرق من ظهره إليها فأثر فيها البلل، وهي ببعض الوقوف ببغداد؛ وإذ رآها من لا يعرف صورة الحال فيها ظنّ أنّها غريقة، وليس بها سوى عرق الخطيب المذكور[٣].

و هناك خبر آخر يدلّ على أنّه كان يحفظ ديوان الأدب للفارابيّ، وفيه أنّ رجلاً من طلبة العلم باليمن عثر على كتاب في اللغة سقط أوّله، وكان قد أعجبه جمعه و ترتيبه، فحمله معه يسأل عنه كلّ أديب جلس إليه، فدُلَّ بآخرة على أبي العلاء، فلمّا قرأ عليه أوّله، فقال له

---

(١) لسان الميزان، الإمام الحافظ شهاب الدّين أبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة ، ط١، د ت . ١ : ٢٠٦.

(٢) أبو العلاء المعرّيّ، نسبه، أخباره، شعره، معتقده، أحمد تيمور باشا، مطبعة لجنة التّأليف و النّشر، القاهرة، ١٩٤٠م . ص٢١.

(٣) انظر : إنباه الرّواة ، ٤ : ٢٢ .

المعرّيّ : " هذا الكتاب اسمه كذا و كذا، ومصنّفه فلان بن فلان، ونقل الرّجل ما نقص من الكتاب عن أبي العلاء [١].

وكذلك ورد أنّه يحفظ جمهرة ابن دريد، وأنّ جُلّ اللغة الّتي ينقلها إنّما هي منه ويُحكى أنّه قيل لبعض أمراء حلب : " إنّ اللغة الّتي ينقلها أبو العلاء إنّما هي من (الجّمهرة)، وعنده منها نسخة ليس في الدّنيا مثلها، و أشاروا عليه بطلبها منه، قصداً لأذاه، فسيَّر أمير حلب رسولاً إلى أبي العلاء يطلبها منه، فأجابه بالسّمع والطّاعة، و قال تقيم عندنا أياماً حتّى تقضي شغلك، ثمّ أمر من يقرأ عليه كتاب الجّمهرة، فقُرئت عليه حتّى فرغوا من قراءتها، ثمّ دفعها على الرّسول وقال له : " ما قصدت بتعويقك إلّا أنْ أعيدها على خاطري خوفاً من أنْ يكون قد ندَّ منها شيء عن خاطري، فعاد الرّسول، وأخبر أميره بذلك، فقال : " من يكون هذا حاله لا يجوز أنْ يؤخذ منه هذا الكتاب، وأمر بردّه إليه " [٢].

إذاً إنّ هذه المعاجم الثّلاثة كان يحفظها أبو العلاء، وبالإضافة إليها كان يحفظ كثيراً من كتب اللغة، كـــ إصلاح المنطق، وغريب الحديث لأبي عبيد، وغيرهما الكثير من كتب اللغة ففي إنباه الرّواة : " أنّ الخطيب أبا زكريا يحيى بن عليّ بن الخطيب التّبريزيّ قرأ كتاب: إصلاح المنطق على أبي العلاء، و طالبه بسنده متّصلاً، فقال له إنْ أردت الدّراية فخذ عنّي ولا تتعد، و إنْ أردت الرّواية فعليك بما عند غيري " [٣].

يقول القفطيّ تعليقاً على هذا الخبر: " وهذا القول من أبي العلاء يشعر أنّه قد و جد من نفسه قوّة على تصحيح اللغة كما وجدها ابن السّكّيت مصنّف الإصلاح، وربّما أحسّ من نفسه أوفر من ذلك؛ لأنّ ابن السّكّيت لم يصادف اللغة منقّحة مؤلّفة، قد تداولها العلماء قبله و صنّفوا فيها و أكثروا، كما وجدها أبو العلاء في زمانه " [٤].

---

(١) انظر : إنباه الرّواة، ١ : ٥٢ ، والتّعريف ص ٢٤٩ .
(٢) انظر : التّعريف ص ٢٢٧ .
(٣) انظر إنباه الرواة، ١ :٦٩ .
(٤) انظر السّابق، ١ : ٦٩ .

وفي تهذيب (إصلاح المنطق)، قال التّبريزيّ عن كتاب (إصلاح المنطق) : " وكان أبو العلاء المعرّيّ والشّيوخ الّذين قرأت عليهم هذا الكتاب يكرهون منه التّكرار الّذي فيه" [١] وفي إنباه الرّواة أنّ التّبريزيّ قرأ عليه أيضاً غريب الحديث لأبي عبيد [٢].

إنّ من يحفظ هذه المصنّفات اللغويّة لابدّ أنّ يكون حجّة في اللغة ، كيف لا ؟ وديوان الأدب والجّمهرة وغيرهما ممّا يحفظه أبو العلاء ممّا يستدلّ بهما على مكانة اللغويّ ، فيقبل كلامه في اللغة إنْ كان من حملتها و إلا يرد ؛ وقد أجاب ابن الشّجريّ على قول من زعم أنّ (أمل وآمل) ، أنّهما لا يجوزان عنده ؛ لأنّه لم يسمع في الماضي منهما (أمل) خفيف الميم فليت شعري ما الّذي سمع من اللغة، ووعاه حتّى أنكر أنْ يفوته هذا الحرف، وإنّما ينكر مثل هذا من أنعم النّظر في كتب اللغة كلّها، ووقف على تركيب(أ م ل) في كتاب العين للخليل وكتاب الجّمهرة لابن دريد، والمجمل لابن فارس، وديوان الأدب للفارابيّ، وكتاب الصحاح للجوهريّ، وغير ذلك من كتب اللغة " [٣].

وقد أورد أبو العلاء في مصنّفاته العديدة كثيراً من كتب اللغويّين الّتي لا غنى للغويّ عنها، ومن هذا كتاب العين [٤]، وكتاب الأبنية، للخليل بن أحمد [٥]، والتّثنية والجّمع للفرّاء[٦] وكتاب الإتباع لأبي الطّيب اللغويّ [٧]، والأضداد لابن السّكيت [٨]، وكذلك الألفاظ له[٩]

---

(١) انظر تهذيب إصلاح المنطق، الخطيب التّبريزيّ، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة، دار الآفاق، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٣م . ص ٢٢ .

(٢) انظر: إنباه الرّواة ، ١ : ٦٩ .

(٣) الخزانة ، ٩ :١٥٠ .

(٤) ورد في: شرح ديوان ابن أبي حصينة،٢ :٦٦،ورسالة الملائكة، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التّنوخيّ المعرّيّ، تحقيق لجنة من العلماء، المكتب التّجاريّ للطباعة و التّوزيع و النّشر، بيروت لبنان،ص ٢٦٩

(٥) ورد في : الفصول والغايات في تمجيد الله و المواعظ أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق محمود حسن زناتي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب،١٩٧٧ م ص ١٥٠ .

(٦) ورد في : رسالة الملائكة ص ٢٠٨ .

(٧) ورد في : رسالة الغفران ص ٢٨٧ .

(٨) ورد في : شرح ديوان ابن أبي حصينة ، ٢ : ٩٢، ١٤٧ .

(٩) ورد في : الفصول والغايات ص ٥٢ .

وكتاب الخاء لأبي عمرو الشّيبانيّ [١]، وشواذ الغريب لأبي عبيدة [٢]، والنّوادر لابن الأعرابيّ الأعرابيّ [٣]، والنّوادر لأبي زيد الأنصاريّ [٤].

وغير هذا كثير[٥] ممّا جعل بعض المعاصرين يخلص إلى نتيجة في غاية الحسن قال: " ومن راجع أسماء هذه الكتب الّتي ذكرها في آثاره اتّضح له غلبة الجّانب اللغويّ على الجّوانب الأخرى من ثقافته " [٦].

وأبو العلاء لم يكن قطّ مجرّد ناقل لكلام الأوّلين، بل كان يعلّق على ما ينقل، ومن هذا أنّه علّق على كتاب الجمهرة فيما يقرب من ستّين موضعاً من نسخ الجمهرة المعتمدة في تحقيق النّسخة المطبوعة، ما بين استدراك وتصحيح وترجيح وتحقيق " [٧].

ولم يكتفِ بالتّعليقات والإيضاحات، بل شارك في التّأليف اللغويّ، وحفظت كتب التّراجم بعض أسماء كتبه الّتي أفردها للّغة، وإنْ لم يصل منها شيء، ومن هذا كتاب(تفسير خطبة الفصيح) [٨]، وكتاب (نشر شواهد الجّمهرة)[٩]، وكتاب (شرح فيه خطبة أدب الكاتب) [١٠].

[١٠].

ولمكانة أبي العلاء في اللغة اعتمد عليه ابن منظور كأحد المصادر الّتي أخذ منها كتابه العظيم (لسان العرب)، وإنْ لم يصرّح بذلك، وقد أحصيت بعض ما في اللسان عن أبي العلاء فوجدته كثيراً، وهذا بعضه [١١]:

---

(١) ورد في : رسالة الغفران ص ٦٥ .

(٢) ورد في : رسالة الصّاهل و الشّاحج، لأبي العلاء المعرّيّ، تحقيق عائشة عبد الرّحمن بنت الشّاطئ، دار دار المعارف، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م . ص ٤٢٢.

(٣) ورد في : رسالة الصاهل و الشاحج ص ٥٠٨ .

(٤) ورد في : الفصول والغايات ص ٢١٠، ورسالة الصّاهل و الشّاحج ص ٢٩٤.

(٥) جمع أحد الباحثين المعاصرين وهود محمّد طاهر الحمصيّ ما ورد من كتب اللغويّين في مصنّفات أبي العلاء، وعدّ منها الكثير ، في كتابه القيم ،مذاهب أبي العلاء في اللغة و علومها . ص ٣٩ ، ٤٦.

(٦) مذاهب أبي العلاء في اللغة و علومها، ص ٣٨ .

(٧) مذاهب أبي العلاء في اللغة و علومها، صـــ ٧٦ .

(٨) ورد في إنباه الرّواة ، ١ : ٥٩ .

(٩) ورد في الإنصاف و التّحرّي، ص ٥٣٠ .

(١٠) ورد أيضاً في الإنصاف و التّحرّي، ص٥٤٠ .

(١١) ورد أيضاً في مواد : (سبسب)، و (سيب)، و (سكت)، و (نبر)، و (لبط)، و (رفف)، و (شعف)، و (ذمم) ، و (سفن)، و (دمي) ، و (عمي) .

ــ في اللسان، مادة (سبسب) : والسّباسب : أيام السّعانين ، أنبأ بذلك أبو العلاء " .

ــ وفي مادة، (سيب) : " والسِّيبُ : التُّفَّاحُ، فارِسيّ، قال أَبو العلاءِ : و به سُمِّيَ سيبويه: سِيب تُفَّاحٌ، وَوَيْه رائحتُه " .

ــ وفي مادة (عصب) : " وقال أبو العلاء : يوم عصبصب بارد ذو سحاب كثير، لا يظهر فيه من السّماء شيء " .

ــ وفي مادة (وظب) : " قال أَبو العَلاء : هو مَوْضعُ مَبْرَكِ إِبل بني سَعْد، ممّا يلي أَطرافَ مكّة، وهو شاذ كمَوْرَقٍ، وكقولهم : ادْخُلوا مَوْحَدَ مَوْحَدَ " .

– وفي مادة (مرج) : " ومَرَجَ الرّجلُ المرأَةَ مَرْجاً : نَكَحَها، روى ذلك أَبو العلاء يرفعه إِلى قُطْرُب [١]، والمعروف هَرَجَها يَهْرُجُها " .

– وفي مادة (يوح) : " وقد جاءَ منه قولهم يُوحُ اسم للشمس ؛ قال : وكان ابن الأَنباريّ يقول : هو بُوحُ بالباءِ، وهو تصحيف، وذكره أَبو علي الفارسيّ في الحَلَبِيَّات عن المبرّد بالياءِ المعجمة باثنتين؛ وكذلك ذكره أَبو العَلاء بن سليمان في شعره فقال [٢]:

وأَنت مَتى سَفَرْتَ رَدَدْتَ يُوحا

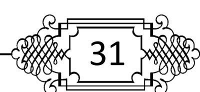
قال: ولمّا دخل بغداد اعترض عليه في هذا البيت فقيل له : صحفته وإِنّما هو بوح بالباءِ، واحتجّوا عليه بما ذكره ابن السّكيت في أَلفاظه، فقال لهم : " هذه النّسخ الّتي بأَيديكم غيّرها شيوخكم، ولكنْ أَخرجوا النسخ العتيقة، فأَخرجوا النسخ العتيقة فوجدوها كما ذكره أَبو العلاء ".

ــ وفي مادة (جزع) قال : " وقد جَزَّع البُسْرُ والرّطبُ وغيرهما تجزيعاً، فهو مُجَزِّع، قال المَعَرِّيّ : المُجَزِّع، بالكسر، وهو عندي بالنّصب على وزن مُخَطَّم . قال الأَزهريّ : وسماعيّ من الهَجَرِيّين رُطب مُجَزِّع؛ بكسر الزّاي، كما رواه المعريّ عن أبي عبيد " .

---

(١) هو: محمد بن المستنير أبو علي المعروف بقطرب، أخذ عن عيسى بن عمر، اتهمه ابن السّكّيت بالكذب في الرّواية، له المثلّث، والنوادر، والأصوات، وإعراب القرآن ومجاز القرآن تــ(٢٠٦ هــ). انظر ترجمته في بغية الوعاة،١ :٢٤٢ .

(٢) عجز بيت من بحر الوافر ،و صدره : ويُوشَعُ رَدّ يُوحى بعضَ يومٍ . والبيت في ديوان سقط الزّند ، ص ٦٣ برواية (يوحا) .



ــ وفي مادة (أبي) : " تريد : وابأَبي هُما، قال ابن بري : ويروى وَابِيَباهُما، على إِبدال الهمزة ياء لانكسار ما قبلها، وموضع الجّار والمجرور رفع على خبرهما؛ قال : ويدلُّك على ذلك قول الآخر[١] :

يا بأَبي أنتَ ويا فوق البِيَبْ

قال أَبو عليّ : الياء في بِيَب مُبْدَلة من هَمزة بدلاً لازماً، قال : وحكى أَبو زيد بَيَّبْت الرّجلَ إذا قلت له بِأَبي، فهذا من البِيَبِ، قال : وأَنشده ابن السّكيت يا بِيَبا، قال : وهو الصحيح ليوافق لفظُه لفظَ البِيَبِ لأَنّه مشتق منه، قال : ورواه أَبو العلاء فيما حكاه عنه التِّبْرِيزيّ : ويا فوق البِئَبْ، بالهمز، قال : وهو مركَّب من قولهم بأَبي، فأَبقى الهمزة لذلك ".

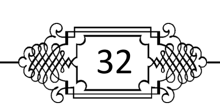
هذا بعض ما وقفت عليه من ذكر صريح لأبي العلاء في اللسان، أمّا ما نقله ابن منظور عن طريق بعض الحواشي : فمنه ماورد في مادة (يدي) : " رأَيت حاشية بخط الشّيخ رضيّ الدّين الشّاطبيّ، رحمه الله، قال : قال أَبو العلاء المَعرّيّ : قالت العرب : افْتَرَقوا أَيادِيَ سبا فلم يهمزوا؛ لأَنّهم جعلوه مع ما قبله بمنزلة الشّيء الواحد، وأَكثرهم لا ينوّن(سبا) في هذا الموضع وبعضهم ينوِّن " .

هكذا كان أبو العلاء أحد مصادر ابن منظور في اللسان، وقد تنبه السّابقون لقيمة المعرّيّ اللغويّة؛ فاتخذوه مصدراً من مصادرهم، وإنّ معجماً كمعجم التّاج لم يكن ليغفل قيمة أبي العلاء اللغويّة؛ فقد نقل عنه المواضع السّالفة الذّكر الّتي نقلها ابن منظور، وأضاف إليها وهذا موضع يحتاج إلى بحث آخر ليس هنا موضعه، ولكن أكتفي بذكر أمثلة مما نقلها صاحب التّاج عنه، ومنها ما جاء في مقدمة التّاج : " (التّصحيف) قال الرّاغب هو رواية الشّيء على خلاف ما هو عليه لاشتباه حروفه؛ وفى المزهر قال أبو العلاء المعرّيّ أصل التّصحيف أنْ يأخذ الرّجل اللفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرّجال فيغيره عن الصّواب" [٢].

---

(١) الرجز ورد غير منسوب في اللسان، والتاج مادة (خصي)، والخزانة، ٧ :٥٢٩ ، وورد منسوباً لآدم مولى بلعنبر في اللسان مادة (أبا) .

(٢) تاج العروس، ١ : ٨٧ .



وفي مادة (فنأ) : " الفَنَأُ محرَّكةً : الكثرَةُ يقال : مالٌ ذو فَنَإٍ، أي كثرَةٍ كفَنَعٍ بالعين، وقال: أرى الهمزةَ بدلاً من العينِ وأنشد أبو العلاء بيتَ أَبِي مِحْجَنٍ الثَّقفيّ [١] :

وقد أطعن الطعن النجلاء بذي فنأ وأكتم السر فيه طربه العنقِ

ورواية يعقوب في الألفاظ : بذِي فَنَعٍ، والفَنءُ بالسّكون : الجّماعَةُ من النَّاس، كأَنَّه مأخوذٌ من معنى الكَثرة، يقال : جاءَ فَنْءٌ منهم أي جماعة " .

ومنها : ما ورد في، مادة : (جلد) : " و جُلَنْدَاءُ، بضمّ أوّله وفتح ثانية ممدودَةً، وبضمٍّ ثانِية مقصورَةً : اسمُ مَلِكِ عُمَانَ، الأَوْلَى أَنْ لا تَدخل عليه أَل، ومعناه القَوِيّ المتحمِّل، مِن الجلاَدة، كما قاله المعرّيّ في بعض رسائله " .

وفي مادة (قرع) : " والقَرْعُ : حَمْلُ اليَقْطين ، واحدَتُه بهاءٍ، وكان النّبيُّ صلّى الله عليه وسلَّم يُحبُّه، وأكثرُ ما تُسَمِّيه العربُ : الدُّبّاءَ ، وقَلَّ من يَسْتَعمِلُ القَرْعَ، وقال المعَرِّيُّ : والقَرْعُ الّذي يُؤكَلُ فيه لُغَتان : الإسْكانُ والتّحريك، والأصلُ التّحريك " .

وفي مادة (جزي) : " و الجّازية بقر الوحش قال أبو العلاء المعرّيّ في قصيدة له [٢] :

كم باتَ حوْلَكِ من ريمٍ وجازِيَةٍ يَستَجديانِكِ حُسْنَ الدّلّ والحَوَرِ

ومنها ما ورد في مادة (برطل) : " اختلفوا في البِرْطِيل بمَعْنى الرِّشْوَةِ فظاهِرُ سِياقِ المصنِّف أنه عَرَبيٌّ، فعلَى هذا : فَتْحُ بائِه مِن لُغَةِ العامَّة، لفَقْدِ فِعْلِيلٍ. وقال أبو العلاء المَعَريّ: إنّه بهذا المعنى غيرُ معروفٍ في كلامِ العرب؛ وكأنّه أخِذ من البِرْطِيلِ بمَعْنَى الحَجَرِ المُستطِيل، كأنّ الرشوةَ حَجَرٌ رُمِيَ به، أو شبَّهوه بالكَلْب الّذي يُرْمَى بالحَجَرِ " .

وليس أصحاب المعاجم وحدهم من تنبّه لقيمة أبي العلاء كلغويّ، فقد نقلت عنه الكتب الّتي اهتمّت بالتّفسيرات اللغويّة بعضاً من آرائه، و من هذا ما نقله صاحب الفروق اللغويّة فقال : " وقال أبو العلاء : اللقب ما غلب على المسمّى من اسم علم بعد اسمه الأوّل، فقولنا زيد ليس بلقب؛ لأنّه أصل فلا لقب إلّا علم وقد يكون علم ليس بلقب " [٣].

ونقل عنه السّيوطيّ في المزهر في أربعة مواضع، فقال في الموضع الأوّل : " قال المعرّيّ في بعض كتبه : كلّ ما في كلام العرب(أفعال) فهو جمع إلّا ثلاثة عشر حرفاً :

---

(١) البيت من بحر البسيط ، وورد منسوباً لأبي محجن في العقد الفريد، ١ :٦٧ .

(٢) البيت في ديوان سقط الزّند، ص ٣٧ .

(٣) الفروق اللغويّة، أبو هلال العسكريّ، دار الآفاق، بيروت لبنان، ط٢ ، ١٩٧٧م . ص ٢٠ .

قولهم ثوب (أسْمال) و(أخْلاق) وبرمة (أَعْشار) وجفنة (أكْسار) إذا كانتا مشعوبتين، ونعل (أَسْمَاط) إذا كانت غير مخصوفة وحبل(أحْذاق)و(أ رَمام) و(أَقْطاع) و(أرْماث) إذا كان متقطّعاً موصلاً بعضه إلى بعض وثوب (أَكْباش) لضرب من الثّياب رديء النّسج وأرض(أحْصَاب) إذا كانت ذات حصى وبلد (أمْحال) أي قحط وماءٌ (أسْدام) إذا تغير من طول القدم قلت : وزاد في الصحاح : رمح (أقْصاد) أي متكّسر وبلد (أخْصاب) أي خصب وقال : الواحد في هذا يُراد به الجّمع كأنّهم جعلوه أجزاء قال وقلب (أعْشار) جاء على بناءِ الجّمع كما قالوا: رمح (أقْصاد) " (١) .

وقال في الموضع الثّاني : " قال المعرّيّ : كلّ ما في كلامهم (إفعال) بكسر الألف فهو مصدر إلّا أربعة أسماء قالوا : (إعْصار) و(إسْكاف) و(إمْخَاض)وهو السّقاء الّذي يمخض فيه اللبن و(إنشاط) يقال : (بئر إنشاط)؛ وهي الّتي تخرج منها الدلو بجذبة واحدة انتهى وزاد بعضهم : (إنسان) و(إبهام) " (٢) ، وقال في الموضع الثّالث في ذكر ما جاء على (تِفْعَال) : " وقال ابن دريد : وكلّ ما كان في هذا الباب ممّا تدخله الهاء للمبالغة فهو معروف لا يتجاوز إلى غيره نحو: (تِكْلامة) وزاد أبو العلاء فيما نقله ابن مكتوم في تذكرته : (التِّيتاء) للعِذْيَوْط و(التِّيعار) : للحبْل المقطوع،و(التِّرباع): موضع، و(التِّنظار) من المناظرة، و(تيفاق) الهلال: موافقته، و(التِّمنان): خيط يشد به الفُسطاط، و(التِّقوال) : كثير القول و(التِّمساح) : الدابة المعروفة، و(تِرْعام) : اسم شاعر، و(التِّمزاح) الكثير المزح، و(التّيفاق) : الكثير الاتّفاق و (التِّطواف): ثوب كانت المرأة من قريش تعيره للمرأة الأجنبية تطوف به (التِّشفاق) : فرس معروف انتهى كلام أبي العلاء" (٣)؛ أمّا الموضع الرّابع والأخير، فقد سبق الكلام عنه فيما نقله صاحب التّاج عن المزهر عن أبي العلاء في معنى التّصحيف (٤) .

وقد اهتمّ صاحب الخزانة بالنّقل عنه، ومن ذلك قوله في تفسير قول الشّاعر (٥) :

يُديرونَني عَن سالمٍ وأريغه وَجِلدَةُ بَينَ العَينِ وَالأَنفِ سالِمُ

(١) المزهر، ٢ :١٠٥.

(٢) المزهر، ٢ :١٠٥.

(٣) المزهر، ٢ :١٣٨ .

(٤) انظر: المزهر، ٢ :٣٥٣. وراجع مقدمة تاج العروس ١ : ٨٧ .

(٥) البيت لأبي الأسود الدّؤليّ في ديوانه، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، مؤسّسة إيف للطباعة و التّصوير، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٢ م . ص ٤٠٢ .

وروى جماعة بدل (أريغه): أخيله بالخاء المعجمة، يقال:أخلت السّحابة وأخيلتها، إذا رأيتها مخيلةً للمطر، بضم الميم، أي: تخيّل من رآها أنّها ممطرة؛ وهو من خال، أي: ظنّ ومخيلة أيضاً، أي: موضع لأنّ يخال فيها المطر، كذلك قال المعرّيّ في شرح ديوان البحتريّ وأنشد هذا البيت " [1].

وقال في الكلام على وزن (فَعَالِ) في المؤنّث: " على أنّ (فَعَالِ) في الأعلام الشّخصيّة جميع ألفاظها مؤنّثة؛ وأمّا (لَصافِ) هنا، فإنّما ذكره بإرجاع الضّمير عليه من فيه، لتأويله بالموضع، وهو منزلٌ من منازل بني تميم؛ وروي أيضاً فيها بتأنيث الضّمير، فلا إشكال حينئذ، أقول:"الّذي رواه : فيها بضمير المؤنّث جماعة كثيرة، منهم ابن السّكيت في إصلاح المنطق [2]، والقاليّ في أماليه [3]، وأبو العلاء المعرّيّ في شرح ديوان البحتريّ [4] .

وقال في ضبط كلمة (الحمر) من قول الشّاعر[5] :

قد كنت أحسبهم أسودَ خفيّةٍ ... فإذا لصاف تبيض فيه الحمَرُ

"و(الحُمَّر) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة: ضربٌ من الطّير كالعصفور، الواحدة حمرة، وقد تخفّف الميم، فيقال : حمر وحمرة؛ و أنشد ابن السّكيت[6] لابن أحمر[7]:

إِن لا تُدارِكهُمُ تُصبِحِ مَنازِلُهُم ... قَفراً تَبيضُ عَلى أَرجائِها الحُمَرُ [8]

كذلك في الصّحاح، وأنشد البيت.

---

(١) الخزانة، ٥ : ٢٤٧ .

(٢) انظر إصلاح المنطق، ابن السّكّيت، تحقيق أحمد محمّد شاكر و عبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، ط٣ ، د ت . ص ١٧٨ .

(٣) انظر أمالي القاليّ، ٢ : ٢٣٦ . و الرواية فيها بالتذكير، لا كما قال صاحب الخزانة .

(٤) – الخزانة، ٦ :٣٧٢ ، ٣٧٣.

(٥) البيت لأبي المهوش الأسديّ في الخزانة، ٦ :٣٧٣، وغير منسوب في الأمالي للقاليّ، ٢ : ٢٣٦ .

(٦) انظر إصلاح المنطق ص ٤٣٠ .

(٧) هو: بن أحمر عمرو بن أحمر بن العمرد بن عامر الباهلي ، أبو الخطاب : شاعر مخضرم عاش نحو ٩٠ عاماً . كان من شعراء الجاهلية ، وأسلم . .جعله ابن سلام في الطبقة الثالثة (الطبقات ٥٧٠/٢) وغزا مغازي في الروم ، وأصيبت إحدى عينيه واختار أبو تمام (في الحماسة) أبياتاً من شعره . وله " ديوان شعر . انظر ترجمته في: الأعلام، ٥ : ٢٣٧ .

(٨) البيت لعمرو بن أحمر في جمهرة أشعار العرب ص٢٥٣،وغير منسوب في إصلاح المنطق، ص ٤٣٠ ٤٣٠

وقال أبو حاتم في كتاب الطّير: الحمر بِعظَم العصفور، وتكون كدراء ورقشاء، قال أبو العلاء المعرّيّ في شرح ديوان البحتري : يجوز أنْ يكون كلٌ من المشدّد والمخفّف لغة ويجوز أنْ يكون المخفّف ضرورة؛ لأنّ إحدى الميمين زائدة، وقد ذكر ابن السّكّيت المخفّف في باب (فعلة)، فأوجب عليه ذلك أنْ يكون يرى التّخفيف أفصح " (١).

وقال في ضبط (تُمَاضِر) من أسماء النّساء : " و(تُمَاضِر) من أسماء النّساء، قال ابن جنّيّ في إعراب الحماسة : التّاء في (تُمَاضِر) عندنا فاءٌ، وإنّما لم يصرف عندنا هذا الاسم لما فيه من التّعريف والتّأنيث، لا لأنّه بوزن (تُفاعِل)، فـ(تُمَاضِر) إذن كـ(قُرَاقِر) و(عُذَافِر). وكذا القياس في تاء تجمل وترامز. انتهى .

والظّاهر أن (تُمَاضِر) (تُفَاعِل)، والتّاء زائدة لا أصلٌ؛ إذ هو من مضر؛ وإليه ذهب أبو العلاء المعرّيّ في شرح ديوان البحتريّ، قال : (تُمَاضِر) بضم التّاء وكسر الضّاد، وهو منقول من فعل مضارع، كما سمّيت المرأة (تكتم) و(تكنى) .

وكان في النّسخة من ديوان البحتريّ، قال : (تَمَاضُر) بفتح التّاء وضم الضّاد، وهذا غلط، والمعروف في أسماء النّساء ما ذكرنا " (٢) .

وقد أورد البغداديّ في شرح شواهد الشّافية رأيين للمعريّ، أولهما، قال فيه : " وبطن الرّمة قال أبو العلاء المعرّيّ : يروى بتشديد الميم وتخفيفها، وهو واد بنجد " (٣) ، وآخرهما قال فيه : " و بَوْلان بفتح الموحدة وسكون الواو علم مرتجل من البول ، قال أبو العلاء المعرّيّ : " يجوز أنْ يكون اشتقاقه من البال، وهو الخلد والحال " (٤) .

إذاً يتّضح من خلال ما سبق أنّ أبا العلاء المعرّيّ لغويّ كبير كما هو شاعر عظيم، و إنْ لم يشتهر بالأمر الأوّل اشتهاره بالثّاني؛ و إنّ كلام الأئمّة المترجمين له ليس على سبيل المبالغة، فقد أفاضوا في الحديث عن مكانته اللغوية، ومن هذا ما قاله عنه ابن القارح : "

---

(١) الخزانة، ٦ :٣٧٢، ٣٧٣ .
(٢) الخزانة، ٨ :٣٨ ، ٣٩ .
(٣) شرح شواهد الشّافية، البغداديّ، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، وآخرين، دار الكتب العلميّة، ١٩٨٢ م . ص ١٠ .
(٤) السّابق نفسه ص ٤٩ .

الشّيخ بالنّحو أعلم من سيبويه وباللغة من الخليل " [1]، وقال عنه التّبريزيّ : " ما أعرف أنّ العرب نطقت بكلمة لم يعرفها المعرّيّ " [2]، وقال فيه الخطيب البغداديّ : " كان غزير الأدب عالماً باللغة حافظاً لها " [3]، وقال عنه صاحب الأنساب : " فصيح اللسان ، غزير الأدب عالماً باللغة حافظاً لها ، صنّف التّصانيف الكبار وأملاها من حفظه " [4] .

وقال أيضاً: " الشّاعر المعروف البحر الّذي لا ساحل له في اللغة أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّيّ البصير أعجوبة الزّمان " [5] .

وفي وفيّات الأعيان في ترجمة أبي العلاء، قال : " المعرّيّ اللغويّ الشّاعر" [6]؛ وفي الوافي بالوفيّات: " وكان اطّلاعه على اللغة وشواهدها أمراً باهراً " [7]، وقال ابن كثير : " أبو أبو العلاء المعرّيّ التّنوخيّ الشّاعر اللغويّ، صاحب الدّواوين والمصنّفات في الشّعر واللغة شاعر، حكيم، أديب، لغويّ، نحويّ " [8].

وفي لسان الميزان:" أبو العلاء المعرّيّ اللغوي الشّاعر المشهور" [9]؛ وفي معجم الأدباء الأدباء قال عنه: " كان عالماً باللغة حاذقاً بالنّحو "، وفي مسالك الأبصار:" توسّع في اللغة والنّحو" [10]، وقال فيه صاحب التّاج: " اللغويّ الشّاعر" [11].

---

(١) رسالة ابن القارح في مجموعة رسائل البلغاء، تحقيق محمّد كرد عليّ، طبعة لجنة التأليف و الترجمة و النّشر، ط٢، ١٩٤٦م . ص ٢٥٧ .

(٢) الإنصاف والتّحرّي عن تعريف القدماء، ص ٥٦٩ .

(٣) تاريخ بغداد، ٤ : ٢٤ .

(٤) الأنساب، الإمام أبو سعيد عبد الكريم بن محمّد بن منصور التّميميّ السّمعانيّ، تقديم و تعليق عبد الله عمر الباروديّ، دار الجّنان، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٨٨م . ١ : ٤٨٤.

(٥) السّابق نفسه، ٥ :٣٤١.

(٦) وفيّات الأعيان، ١ : ٩٤ .

(٧) الوافي بالوفيات، ٧ :٩٦.

(٨) البداية والنّهاية، ١٢ : ٧٧ .

(٩) لسان الميزان، ١ : ٢٠٤ .

(١٠) مسالك الأبصار عن تعريف القدماء ص ٢٢٢ .

(١١) تاج العروس، ١ : ٨٧ .

٣ ــ أبو العلاء و علم النّحو

نبّه علماء العربيّة إلى فرق بين اللغويّين و النّحويّين؛ فقد يكون المشتغل بعلوم العربيّة لغويّاً ولا يكون نحويّاً، و الأمر نفسه يقال في النّحويّ؛ إلّا أنّ أبا العلاء درس النّحو و خبره من بعد ما حفظ اللغة و وعاها؛ ومن ينظر في آثاره يطالع وجهه النّحويّ إلى جانب وجهه اللغويّ؛ فقد كان عالماً باللغة حاذقاً بالنّحو" [(١)].

لقد توفّر له من قوّة الحافظة، ومنطقيّة التّفكير ما جعله دائم التّعلّق بقضايا النّحو؛ فكان يستخدم مسائل النّحو في شعره و رسائله كصنعة أدبيّة يفرغ فيها من علمه النّحويّ و آرائه و اجتهاداته ما شاء له أن يفعل، فنراه ينثر في أبيات عديدة من شعره مصطلحات النّحويّين (كالفاعل، والمفعول، و المبتدأ، و النّداء، و ألف الوصل) وغيرها كثير من مصطلحات النّحاة. فمن استخدامه لهذه المصطلحات، ما جاء في قوله [(٢)]:

إذا ماتَ ابنُها صرخَت بجهلٍ   و ماذا تستفيدُ من الصّراخِ

ستتبعُه كعطفِ الفاء ليســَت   على مهلٍ وثُمّ على التراخي

لقد استعار أبو العلاء في هذين البيتين العطف (الفاء) لتتابع الموتى بلا تراخٍ؛ كما استعار العطف ب(ثم) الّتي تفيد التّراخي، وهذا يعني توحّد النّتيجة في الحالتين .

ومثلما استخدم مصطلحات النّحو في شعره كذلك استخدمها في نثره، إذ قال :" و الملوك ينقسمون انقسام الأفعال، فمنهم من يشبه فعله الفعل المتعدّي إلى مفعولين و لا يجوز الاقتصار على أحدهما، مثل : (ظننتُ و حسبتُ) و بابهما؛ وذلك من الملوك من يعمل في رعيّته ولا يكون له بدّ من محاربة عدوّه، ومنهم كالفعل الّذي يتعدّى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، مثل: (أعطيتُ و كسوتُ)؛ وذلك الّذي يعمل فعله في رعيّته، فيكون له عدوّ يحاربه مرّة و يسالمه مرّة؛ أمّا الفعل الّذي يتعدّى إلى مفعول واحد فمثله كثير في الملوك و العامّة و الولاة؛ والوحيد من بني آدم مثله مثل الفعل الّذي لا يتعدّى إلى مفعول، مثل: (قام وقعد) إنّما مقصور على فاعله ليس غير" [(٣)].

---

(١) معجم الأدباء ، ٣ : ١٠٧ .

(٢) ديوان اللزميّات، ١ : ٢٠٦.

(٣) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج ، ص ٤٢٢.

وقال أيضاً: " مثل حلب حرسها الله مثل السّيّد عزيز الدّولة خلّد الله ملكه، مثل: (مِنْ) لا يجوز أنْ يدخل على(عند) شيء من حروف العوامل غيرها؛ و أجمع أهل النّحو و اللغة على قول العامّة : (مضيتُ إلى عند فلان) خطأ لأنّ (إلى) لا تدخل على (عند) " (١).

وقوله أيضاً : " ربّ لا تجعلني معتلاً كواو (يقوم)، ولا مبدلاً ، كواو(موقن) تبدل من الياء؛ ولا أحبّ أن أكون زائداً مع الاستغناء، كواو(جدول و عجوز) لأنّهما من(الجّدل و العجز)؛ فأمّا واو(عمرو) أعوذ بك ربّ الأشياء؛ إنّما هي صورة لا جرس لها و لا غناء" (٢).

ممّا تقدّم يعلم مدى عناية أبي العلاء بعلم النّحو؛ فقد سلك إليه مختلف السّبل بحثاً و تمحيصاً و جمعاً و شرحاً و وضعاً؛ وقد خصصنا فصلاً من دراستنا هذه لدراسة المسائل النّحويّة الّتي ستشهد بعلو كعبه في هذا العلم، و قبل ذلك لا بدّ أن نحدّد أهمّ المصادر الّتي اعتمد عليها في تحصيل علم النّحو :

مصادره في علم النّحو

لم تذكر كتب التّراجم كثيراً من شيوخ أبي العلاء النّحويّين، و الّذين ذكروا ليسوا ذوي باع طويل في علم النّحو مع أنّ الفترة الّتي عاش فيها كانت تزخر بعلماء النّحو الكبار كالفارسيّ (ت٣٧٧ه)، و السّيرافيّ (ت٣٨٥ه)، و ابن جنّي (ت٣٩٢ه)؛ غير أنّ أبا العلاء لم يلتق هؤلاء العلماء و لم يجلس معهم، وإنّما اطّلع على آثارهم، وهذا ما يؤكّده قوله: " أحلف ما سافرت استكثر من النّشب، ولا أتكثّر بلقاء العلماء، ولكن آثرت الإقامة بدار العلم" (٣).

يفهم من قول أبي العلاء السّابق؛ أنّه اعتمد على الكتب أكثر من اعتماده على الشّيوخ في تحصيل علمه النّحويّ؛ فمن أجل ذلك كانت رحلته إلى بغداد عندما سمع بمكتبة دار العلم وهذا ما جعله يرجع في كلّ مسألة نحويّة كتبها إلى أقوال النّحاة فيها؛ فمن ذلك على سبيل المثال ذكره أقوال المتقدّمين في وزن لفظة (أشياء)، فيقول (٤):

و من قبلُ ما جرّبتُ أنباءَ جمةً ولا يَعرفُ الأنباءَ إلّا المجربُ

---

(١) انظر المرجع السّابق، ص ٤٢١.
(٢) انظر الفصول و الغايات . ص١٦٣.
(٣) انظر تعريف القدماء بأبي العلاء ، ص ٥٤٧ .
(٤) البيت لم أعثر عليه في ديوان البحتريّ ، و إنّما هو موجود في عبث الوليد ، ص ٩٨ .

ترك صرف (أنباء) و ذلك رديء جدّاً؛ ولكنّه يدخل فيما ترك تنوينه للضّرورة، و لعلّ قائل هذا الشّعر قاسه على (أشياء)، و أشياء شاذّة في بابها، ووزنها في الأصل عند الخليل (فَعلاء)، و عند الأخفش و الفرّاء (أفعِلاء)، و عند الكسائيّ (أفعال) [١].

يفهم ممّا سبق أنّ أبا العلاء قد توفّرت له ثقافة نحويّة واسعة في عصره؛ و من أهمّ الكتب الّتي اعتمد عليها في تحصيل علم النّحو :

١- كتاب سيبويه :

علمنا من رسائل أبي العلاء أنّه كتب إلى أحد أخواله أبي طاهر بن سبيكة يسأله أنْ يحصل له على نسخة من الكتاب و شرحه؛ و المعرّي نفسه ألّف كتاباً شرح فيه شيئاً من كتاب سيبويه سمّاه (شرح كتاب سيبويه)غير أنّه لم يصل إلينا؛ لكنّه يدلّ في الوقت نفسه على عناية أبي العلاء بهذا الكتاب، فأكثر من نقل مادته، وأشار إليه وإلى صاحبه في معظم آرائه كما في قوله:"أمر لا يضرّك الجهل به، و لا يسألك عنه مولاك، قولك : (أخوك و الزّيدان)، أيّ منهما حرف الإعراب ؟ فقد رأى سيبويه أنّ الألف في قولك : (الزيدان) هي حرف الإعراب [٢].

و استشهد أيضاً برأي سيبويه في قوله : "و كثر حذفهم الياء في (الوادي)، حتّى أجروه في الوصل مجراه في الوقف، قال الشّاعر[٣] :

سيفي و ما دمْنَا بنجدٍ و ما قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشّاهق

و سيبويه يذكر قول الأعشى[٤] :

و أخو الغوانِ متى يشأْ يصرمْنَه و يصرنْ أعداه بُعيدَ ودادِ

في جملة الضّرورات، و غيره يزعم أنّ ذلك لغة العرب [٥].

---

(١) عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتريّ،أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق ناديا دولة ص ٩٩.
(٢) الفصول و الغايات، ص ١٠١.
(٣) البيت لأبي الرّبيّس التّغلبيّ و هو في الخصائص ٢ :٢٩٢ ، وفي اللسان مادة (ودي) .
(٤) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق مهدي محمّد ناصر الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان ط١، ١٩٨٧ م . ص : ٥٦ .
(٥) رسالة الصّاهل و الشّاحج ، ص ٣٧٣.

و أشار إلى صاحب الكتاب في تعليقه على بيت من شعره، قال فيه [١] :

فيفني الدّرعَ لُبساً و اليمانيّ   صحاباً و الرُّدينيَّ اعتقالا

فقال : (صحاباً) منصوب على المصدر، و يجوز أنْ يقال هو مصدر في معنى الحال، و إذا قالوا : (جاء فلان مشياً)، فصاحب الكتاب يرى أنّه حال، و إن كان مصدراً [٢] .

٢-كتاب الجّمل للزّجّاجي:

ألّف أبو العلاء أربعة كتب تتّصل بهذا الكتاب، هي : (شرح شواهد الجّمل) شرح فيه شواهد الكتاب، و(إسعاف الصّديق) و (تعليق الخُلس) و (عون الجّمل) شرح فيه شيئاً من الكتاب [٣]؛ وفي رسالة الملائكة كلام لأبي إسحاق الزّجّاجي[٤] نقله المعرّيّ في جمع كلمة (إستبرق)، يقول : " و كيف يجيز من فرشه من (الإستبرق) أنْ يمضي عليه أبد، و هو لا يدري كيف يجمعه جمع التّكسير، ولا كيف يصغّره، و النّحويّون يقولون في جمعه (أبارق) و في تصغيره (أبيرق)؛ و كان أبو إسحاق الزّجّاجي يزعم أنّه في الأصل مسمّى بالفعل الماضي، و ذلك الفعل (استفعل) من (البَرْق) أو (البَرَق) و هذه دعوى من أبي إسحاق، و إنّما هو اسم أعجميّ عرّب " [٥].

وقد ذكر ابن أبي شامة كلاماً للمعرّيّ من كتابه (شرح الجّمل)، قال فيه : " قال أبو العلاء أحمد بن سليمان المعرّيّ في كتاب (شرح الجّمل) : و اختار قوم أنْ يفصلوا بين المضاف و المضاف إليه (بالمفعول)، كما يفصل بينهما بالظّرف، قال : وليس ذلك ببعيد، و

---

(١) ديوان سقط الزّند، ص ٢٦.

(٢) سقط الزّند و ضوءه، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق السّعيد السّيّد عبادة، معهد المخطوطات العربيّة، القاهرة ط١، ٢٠٠٣ م . ص ٤١. و ينظر الكتاب : ١ : ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٣) إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ١: ٦٤، ٦٥.

(٤) أبو القاسم الزّجّاجيّ : عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ، كان من أفاضل أهل النّحو، أخذ عن أبي إسحاق الزّجّاجي، و أبي بكر السّرّاج، و عليّ بن سليمان الأخفش، ألّف كتباً حسنة منها كتاب (الجّمل) و كتاب (الإيضاح) . ينظر ترجمته نزهة الألبّاء : ٣٠٦ .

(٥) انظر رسالة الملائكة، ص٤٠.

قد حكي أنّ بعض القرّاء قرأ قوله تعالى : { **فلا تحسبَنّ اللهَ مخلفَ وعدِه رسلِه** }[1] على تقدير: (مخلف رسله وعده) "[2].

٣-كتب أبي عليّ الفارسيّ :

أتى أبو العلاء على ذكر كثير من آراء أبي عليّ الفارسيّ[3] في النّحو؛ وهذا يدلّ على أنّه قد اطّلع على كتبه، من ذلك قوله : " كان أبو عليّ الفارسيّ يزعم أنّ سيبويه يجيز إدخال الألف و اللام على(كلّ و بعض) إلا أنّه ما لفظ بذلك؛ و لكنّه يستدل عليه بغيره، و القياس يوجب دخول الألف و اللام على (كلّ و بعض) [4].

و قال أيضاً : " وقد حكي عن الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ النّحويّ أنّه كان ينشد هذا البيت، فيجمع فيه بين ساكنين، و هو قول الرّاجز[5] :

يا عجباً لقد رأيت عجبا　　حمارُ قبّان يسوقُ أرنبا

خاطِمَها زامًّها أنْ تذهبا

فيجمع بين ساكنين في (زامًّها) [6].

و قال أبو العلاء : إنّ (أفئيدة) في الأصل (أفئدة)؛ ثمّ زيدت الياء بعد الهمزة لكنّ الكسرة فيها لازمة؛ وقد وجدنا العرب زادوا الألفات و الياءات و الواوات، وقد حملوا قراءة ابن كثير لقوله تعالى: { **إنّه مَنْ يتّقي و يصبر** }[7] أنّ الياء الّتي بعد القاف حدثت لتمكين

---

(١) الآية (٤٧) من سورة إبراهيم .

(٢) انظر إبراز المعانيّ من حرز الأمانيّ، عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الدّمشقيّ الشّافعيّ المعروف بأبي شامة، مطبعة مصطفى البانيّ الحلبيّ و أولاده ، مصر، ١٣٤٩ ه . ص: ٣١٧ .

(٣) أبو عليّ الفارسيّ : أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ النّحويّ، كان من كبار أئمّة النّحويّين، أخذ عن أبي بكر السّرّاج ، و أبي إسحاق الزّجّاج، و أخذ عنه جماعة من حذاق النّحويّين كأبي الفتح عثمان بن جنّيّ، و عليّ بن عيسى الرّبعيّ . ينظر ترجمته نزهة الألبّاء : ٣١٥ .

(٤) انظر انظر عبث الوليد، ص٤٣٠ .

(٥) الرّجز في اللسان مادة (زَمَمَ) .

(٦) رسالة الصّاهل و الشّاحج ، ص ١٩٧.

(٧) سورة يوسف الآية : ٩٠ ، و ينظر هذه القراءة معجم القراءات القرآنيّة، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد سعد الدّين للطباعة و النّشر، ط١ ، ٢٠٠٢ م . ٤ : ٣٣٣ .

الكسرة، كأنّه قد قال : (إنّه من يتقِ و يصبر) كقراءة الجماعة؛ ثمّ زيدت الياء لأجل الكسرة و إلى هذا ذهب أبو عليّ الفارسيّ [(١)].

وما يؤكّد أنّ أبا العلاء قد اطّلع على كتب أبي عليّ الفارسيّ ذكره لكتاب (الحجّة) حيث قال : " لو عاش الدّؤليّ حتّى يسمع كلام الفارسيّ في (الحجّة) ما فهمه فيما أحسب إلاّ فهم الأَمَةِ هدير السّنداب " [(٢)].

و عني بكتاب (الإيضاح العضديّ) عناية كبيرة، فألّف كتاباً يتّصل به أسماه (ظهير العضديّ)، و أشار إليه أيضاً في تعقيبه على شرح بيت في ديوان أبي تمام [(٣)] :

من كان مرعى عزمِه و همومِه   روضَ الأماني لم يزلْ مهزولاً

قال أبو العلاء : " هذا البيت ذكره أبو عليّ الفارسيّ في كتابه المعروف ب(الإيضاح العضديّ) [(٤)].

٤- السّيرافيّ و شرحه :

كانت عناية أبي العلاء بهذا الكتاب كبيرة؛ فقد جاء في رسالة كتبها إلى خاله أبي طاهر و هو ببغداد أنْ يحصل له على نسخة من شرح السّيرافيّ [(٥)]، جاء فيها : " وفي هذا اليوم، و هو يوم كذا وصل كتابه فسررت به سرور الضمآن ورد نميراً..... أمّا الشّرح إن سمح به القدر، وإلّا فهو هدر.... " [(٦)].

و كتب إلى أبي عمر الإسترباذيّ كتاباً فيه أمر هذا الشّرح؛ و الظّاهر أنّه أصابه عناء في تحصيل هذا الشّرح؛ فكتب إلى أبي العلاء يخبره بذلك، فقال له أبو العلاء في جوابه : " كان أيسر من عنائه في ذلك قذف الشّرح في سيح حتى يعشب خد شريح ...غنماً، هو أفانين

(١) رسالة الملائكة، ص ٢٠٤-٢٠٥.
(٢) انظر الفصول و الغايات، ص ١٠٩ . و السّنداب : الجمل الغليظ الشّديد .
(٣) ديوان أبي تمام، ٢ : ٣٢ .
(٤) انظر شرح ديوان أبي تمّام، الخطيب التّبريزيّ، ٢ : ٣٣ .
(٥) السّيرافيّ: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافيّ النّحويّ، كان عالماً فاضلاً من أئمّة النّحو النّحو البصريّين، و من أهمّ مؤلّفاته : شرح كتاب سيبويه، و لم يشرح أحد كتاب سيبويه أحسن منه . ينظر ترجمته نزهة الألباء : ٣٠٧ .
(٦) انظر تعريف القدماء بأبي العلاء ، ص٩٤ .

كلام أصبح و هو مجموع المقيس فيه و المسموع، و الكتاب أيسر و أقلّ من أنْ يكون خطوات، و لو كُنّ كدبيب القطوات " [١].

و قد أتى أبو العلاء على ذكر شيء من آراء السّيرافيّ في تعقيبه على شرح بيت من ديوان أبي تمّام قال فيه [٢] :

كفاك النّأي ممّن لم تُريْهِ و رُجِّعَتْ العواقبُ للبنينا

قال أبو العلاء : قال السّيرافيّ : الجمع بالواو و النّون مختص ببني آدم، وإذا جمع من غيرهم هذا الجّمع إمّا تشريفاً كقولهم : (أرضون) لأنّها مقر العقلاء [٣].

إنّ كتابة أبي العلاء رسالتين إلى خاله أبي طاهر و إلى عمر الإسترباذيّ للحصول على نسخة من شرح السّيرافيّ لدليل على اهتمامه بهذا الكتاب؛ وأنّه وقع موقعاً حسناً في نفسه .

٥- كتاب التّثنية و الجمع للفرّاء:

من الطّبيعي أنْ يكون أبو العلاء قد اطّلع على كتاب التّثنية و الجّمع للفرّاء [٤]؛ ولولا ذلك لما كان له أنْ يذكر كثيراً من آرائه، كما قال : " وقولك في (منخر- منخير) أقوى من قولك في (مسجد – مسجيد)؛ لأنّ (مفعيلاً) قد كثر، نحو: (المعطير) و (المحضير) و (مفعيل) قليل على أنّ الفرّاء قد حكى (مسكين) بفتح الميم في كتاب التّثنية و الجّمع " [٥].

وقد ذكر أبو العلاء رأياً للفرّاء في مدّ المقصور في كلمة (سِوى) إذا كسر أوّلها فهي مقصورة؛ و إذا فتح أوّلها مدّت؛ و البصريّون لا يجيزون مدّ المقصور في الشّعر، وقال الفرّاء إذا كان المقصور مقيساً لم يجز مدّه [٦].

---

(١) ينظر تعريف القدماء ، ص ٩٦ ، و اللسان مادة (قطا) . و القطا : طائر معروف، سمي بذلك لثقل مشيته، واحدته قطاة، و الجمع قطوات و قطيات .

(٢) ديوان أبي تمّام، ٢ : ٤٥٧ .

(٣) انظر شرح حماسة أبي تمام، المنسوب لأبي العلاء المعرّيّ، تحقيق محمّد حسين نقشة، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت لبنان،١٩٩١م. ١ : ٣٧١.

(٤) الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد، مولى بني منقر، أمير المؤمنين في النّحو، و من أئمّة مدرسة الكوفة في في القرن الثّاني الهجريّ . ينظر ترجمته نزهة الألبّاء : ١٢٦.

(٥) انظر رسالة الملائكة ، ص ٢٠٨.

(٦) عبث الوليد. ص ٣٨.

و ورد ذكر الفرّاء أيضاً في قوله [(١)] : " و كأنّي بالقسّيس المقيم في معرّة النّعمان، قد خرج فنزل على القسيس المقيم بتل منّس؛ فكان مثلهما مثل اللامين تدخل إحداهما على الأخرى عند الضّرورة، كما أنشد الفرّاء [(٢)] :

فلَئِنْ قومٌ أصابُوا عِزّةً   و أصبْنا من زمانٍ رَنَقَا

لَلَقَدْ كنّا لدى أرحُلِنا   لِصَنيعين: لِبَأسٍ و تُقًى

ومن الكتب الّتي ذكرها أبو العلاء في مؤلفاته كتب ابن السرّاج [(٣)] (كالأصول و الجّمل و الموجز)، إذ قال : " إنّ أبا بكر السرّاج عمل من (الموجز) النّصف الأوّل لرجل، ثمّ تقدّم إلى أبي عليّ بإتمامه، وهذا لا يقال من إنشاء أبي عليّ؛ لأنّ الموضوع من الموجز هو منقول من كلام ابن السرّاج في (الأصول) و في (الجمل) [(٤)].

وأشار أيضاً إلى كلام ابن السرّاج دون أنْ يحدّد المصدر الّذي أخذ منه، كقوله : " و ذكر ابن السرّاج عن قوم من النّحويّين أنّهم جعلوا (تُماضر) في الأبنية الّتي أغفلها سيبويه وهذا وهم؛ لأنّ (تُماضر) (تُفاعل) من قولك : (ماضرتُ تُماضر) " [(٥)].

و من الكتب الّتي ذكرها أيضاً كتاب (المهذّب) لابن كيسان، و نقل عنه قول الكوفيّين في مسألة : (هذا هذا هذا هذا) [(٦)]، وكتاب حدّ الإعراب [(٧)] للمفجّع [(٨)].

---

(١) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٩٠-٤٩١.

(٢) البيتان في الشّعر و الشّعراء، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، قدّم له الشّيخ حسن تميم ، دار إحياء العلوم، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٧ م . ص ٤٨ . و الرّنقُ : تراب في الماء من القذى و نحوه، و الماء الكدر، و الكذب . المعجم الوسيط مادة (رَنَقَ) .

(٣) ابن السرّاج : أبو بكر محمّد بن السّريّ المعروف بابن السرّاج، كان أحد أئمّة النّحو المشهورين، أخذ عن أبي العبّاس المبرّد، و أخذ عنه أبو القاسم الزّجّاجيّ، و أبو سعيد السّيرافيّ، و أبو عليّ الفارسيّ، و من أشهر كتبه (الأصول) . ينظرترجمته نزهة الألباء : ٢٤٩ .

(٤) رسالة الغفران، ص٢١٠ -٢١١.

(٥) انظر عبث الوليد، ص١٥.

(٦) رسالة الملائكة، ص ٢٥٥.

(٧) (حدّ الإعراب) كتاب في النّحو (للمفجّع)، أثبته ابن النّديم في الفهرست ، ٢ : ٢٧٧ .

(٨) المفجّع الأديب البصريّ اللغوي النحوي الكاتب: أبو عبد الله محمّد، المعروف بمضراب اللبن، لقب ثعلباً ثعلباً و أخذ عنه و عن غيره، و كان أديباً شاعراً شيعياً، ت ٣١٢ ه، من مؤلفاته: التّرجمان في الشّعر و معانيه، و كتاب حدّ الإعراب. انظر ترجمته إنباه الرّواة ، ٣ : ٣١٢ .

إذ قال : " و من هذه اللغة اللخميّة، قول الشّاعر:

فإنّي قد رأيتُ بأرضِ قومي حوادثَ كنتُ في لخمٍ أخافَهْ

ينشد بفتح الفاء، وكذلك قول الرّاجز:

ليسَ لواحدٍ عليَّ نعمَهْ لا و لا اثنين و لا أهمَّه

يريد : (ولا أهمّها) ، حكاه المفجّع في (حدّ الإعراب) [١].

مؤلّفاته في النّحو

قال الشّيخ أبو العلاء: " لزمت مسكني منذ سنة أربعمئة، و اجتهدت على تسبيح الله و تحميده، إلّا أنْ أضطرّ على غير ذلك، فأمليت أشياء كثيرة، و هي على ضروب مختلفة " [٢].

وممّا عمله في النّحو:

١- شرح كتاب سيبويه: لم يتمّه، مقداره خمسون كرّاسة [٣].

٢- شرح شواهد الجّمل: و هو أحد الكتب الأربعة الّتي ألّفها المعرّيّ على كتاب الجّمل للزّجّاجيّ [٤].

٣- إسعاف الصّديق: و هو كتاب في النّحو من ثلاثة أجزاء، يتّصل بكتاب الجّمل للزّجّاجّي[٥].

٤- تعليق الجّليس[٦]: كتاب يتّصل بكتاب أبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ المعروف بالجّمل [٧].

٥- الحقير النّافع: و هو مختصر في النّحو مقداره خمسة كراريس[٨].

٦- قاضي الحق: يتّصل بالكتاب المعروف (بالكافي) الّذي ألّفه أبو جعفر النّحاس [٩].

---

(١) رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٦٩ .
(٢) إنبا ه الرّواة على أنباه النّحاة، ١ :٥٦.
(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النّحاة، ١ : ٣١٧.
(٤) المرجع السّابق ، ١: ٣١٧.
(٥) معجم الأدباء، ٣: ١٥٨.
(٦) الكتاب نفسه جاء في إنباه الرّواة باسم (تعليق الخلس) ، ١: ٦٤.
(٧) معجم الأدباء، ٣: ١٥٧ .
(٨) المرجع السّابق ، ٣: ١٥٨.
(٩) إنباه الرّواة على انباه النّحاة، ١: ٦٤.

٧- الظّلّ الطّاهريّ: و هو كتاب يتّصل بكتاب الحقير النّافع عمله لرجل يعرف بأبي طاهر الحلبيّ [١] .

٨- المختصر الفتحيّ: يتّصل بكتاب محمّد بن سعدان الضّرير النّحويّ ، عمله لأبي الفتح عليّ بن أبي هاشم، و كان هذا الرّجل يتولّى إثبات ما ألّفه أبو العلاء من جميع هذه الكتب [٢].

٩- ظهير العَضُدِيّ: يتّصل بكتاب أبي عليّ الفارسيّ المعروف ب(الإيضاح العَضُدِيّ) [٣].

١٠- كتاب عون الجّمل: يتّصل بكتاب الجّمل للزّجّاجيّ، عمله لأبي الفتح محمّد بن عليّ بن أبي هاشم، و هو آخر كتاب أملاه [٤] .

أبو العلاء و النّحاة

كان أبو العلاء على خلاف مع النّحويّين؛ و هذا ما يفسّر زهده في أخذ النّحو عنهم و الاكتفاء بأخذه من الكتب في أغلب أحواله؛ فكثيراً ما كان ينقد أعلام النّحو كسيبويه و المبرّد و الزّجّاج و الفرّاء و الفارسيّ و السّيرافيّ و غيرهم؛ فتراه ينثر نقده في ثنايا رسائله، فتكاد لا تخلو رسالة من غمز إلى مسألة نحويّة يبرز من خلالها رأيه و يفنّد آراء الآخرين، ولا يتورّع بوصفها بالأباطيل في أحيان كثيرة .

لقد كان برماً بتعليلات النّحويّين عامّة، و يرى أنّ الاشتغال ببعض هذه التّعليلات عبث، إذ قال:"لا يسخط عليك الله و الملكان إذا لم تدرِ لِمَ ضمّت تاء المتكلّم و فتحت تاء الخطاب" [٥].

وكثيراً ما كان يرميهم بالكذب، كما في قوله : " كذبت النّحاة أنّها تعلم لِمَ رفع الفاعل و نصب المفعول؛ إنّما القوم مرجّمون و العلم لعالم الغيوب خالق الأدب و الآداب " [٦].

و لعلّ أكثر ما كان يغيظ المعرّيّ ما كان يقرؤه أو يسمعه من تأوّل النّحاة على الشّعراء و تخريجهم بعض الأبيات على غير حقيقتها، ثمّ الاستشهاد بها على آرائهم الخاصّة في النّحو[٧]؛ فكثيراً ما كان يرميهم بتغيير الرّواية في الشّواهد الشّعريّة ليستقيم لهم ما أرادوا في

---

(١) المرجع السّابق، ١: ٦٤.
(٢) معجم الأدباء، ٣: ١٥٨.
(٣) المرجع السّابق، ٣: ١٦٠.
(٤) السّابق، ٣ : ١٦٠.
(٥) انظر الفصول و الغايات، ص١٠١.
(٦) انظر السّابق ص١٠٨.
(٧) النّقد و اللغة في رسالة الغفران، أمجد الطّرابلسي، مطبعة الجامعة السوريّة، ١٩٥١م ، ص ١٢٣.

إثبات حكم أو تقوية قاعدة نحويّة، و من ذلك ادّعاؤه على أبي عليّ الفارسيّ أنّه غيّر رواية بعض الأبيات الّتي يستشهد بها، إذ قال: " و كنت قد رأيت في المحشر شيخاً لنا كان يدرس النّحو في الدّار العاجلة يعرف بأبي عليّ الفارسيّ؛ و قد امترس به قوم يطالبونه، و يقولون: تأوّلت علينا و ظلمتنا، فإذا عند طبقة منهم الحكم بن يزيد الكلّابيّ، و هو يقول : " ويحك أنشدت عنّي هذا البيت برفع (الماء)، يعني قوله [١] :

فليتَ كَفافاً كان خيرك كلُّه　　　و شَرُّك عنّي ما ارتوى الماءُ مرتوي

و لم أقل: إلّا (الماءَ) .

و كذلك زعمت أنّي فتحت الميم في قولي [٢] :

تبدّلْ خليلاي، كشكلِك شكلُه　　　فإنّي خليلاً صالحاً بك مَقتوي

و إنّما قلت : (مُقتوي) بضم الميم [٣].

و قد هاجم المدرسة البغداديّة الممثّلة بالحجّة للفارسيّ، مدّعياً أنّها بعدت في تعليلاتها عن مراد واضعي علم النّحو الأوائل، إذ قال : " لو عاش الدّؤليّ حتّى يسمع كلام الفارسيّ في الحجّة، ما فهمه فيما أحسب إلّا فهم الأمة هدير السّنداب " [٤].

و قد كان برماً بتكلّف الفارسيّ في تأويله، ومن ذلك عندما سأل لبيد بن ربيعة، ما مغزاك في قولك ؟ [٥] :

و صبوحِ صافيةٍ و جذبِ كَرينةٍ　　　بمُوَتَّرٍ تأتالُه إبهامُها

إنّ النّاس يروون هذا البيت على وجهين : فمنهم من ينشده (تأتالُه) يجعله (تفتعلُه) من آل الشّيء يؤوله إذا ساسه، و منهم من ينشد : (تأتالَه) من الإتيان، فيقول لبيد : كلا الوجهين يحتمله البيت، فيقول : أرغم الله حاسده : إنّ أبا عليّ الفارسيّ كان يدّعي في هذا البيت أنّه مثل قولهم : (استحى يستحي) على مذهب الخليل و سيبويه؛ لأنّهما يريان أنّ قولهم: (استحيْتُ) إنّما جاء على قولهم : (استحايَ) كما أنّ (استقمْتُ– استقامَ)؛ و هذا مذهب

(١) البيت في الأمالي، ١ :٦٨ .
(٢) البيت أيضاً ليزيد بن الحكم الثّقفيّ، و هو في اللسان مادة (قوي) .
(٣) رسالة الغفران، ص ٩٤.
(٤) انظر الفصول و الغايات ، ص ١٠٩ .
(٥) ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ١٧٥ . كرينة: المغنية .

ظريف؛ لأنّه يعتقد أنّ (تأتَى) مأخوذة من (أوَى)، كأنّه بنى منها (افتعل)، فقيل : (ائتايَ) فأُعِلَّت الواو كما تعل في قولنا : (اعتان) من (العون)، و (اقتال) من (القول)، ثمّ قيل:(ائْتَيتُ)، فحذفت الألف، كما يقال : (اقتَلْتُ)، ثمّ قيل في المستقبل بالحذف كما قيل : (يستَحى)، فيقول لبيد : معترض لعنن لم يعنه، فالأمر أيسر ممّا ظنّ هذا المتكلّف [١].

إذاً مع تلك القسوة الّتي رأيناها من أبي العلاء على الفارسيّ بوصفه بالمتكلّف و المعترض لما ليس له؛ فإنّ هذا لم يمنعه من أنْ يدافع عنه، بقوله : " يا قوم إنّ هذه أمور هيّنة، فلا تعنتوا هذا الشّيخ؛ فإنّه يمّت بكتابه في القرآن المعروف بكتاب (الحجّة)؛ و إنّه ما سفك لكم دماً، و لا احتجن عنكم مالاً، فتفرقوا عنه " [٢].

و بعد نقده للفارسيّ، ووصفه بالمتكلّف؛ ها هو ذا يتوجّه في نقده إلى أبي سعيد السّيرافيّ و يسخر منه في شرحه في الأبيات المنسوبة إلى آدم، وهي [٣] :

تغيّرت البلادُ و من عليها فوجهُ الأرضِ مغبرّ قبيحُ

تغيّر كلُّ ذي لونٍ و طعمٍ و زالَ بشاشةُ الوجهِ المليحِ

على الإقواء، فأنشدهما أبو سعيد السّيرافيّ على وجه لا يكون فيه إقواء، قال :

و زالَ بشاشةَ الوجهُ المليحُ

على تقدير: (و قلَ بشاشةً) بفتحتين، و نصب بشاشةً على التّمييز، و جعل يستشهد لحذف التّنوين في هذا الموضع إذا تلاه ساكن بشواهد من الشّعر و من القرآن ، فقال المعري : " قلت هذا الوجه الّذي ذكره أبو سعيد السّيرافيّ شرٌ من إقواء عشر مرات في القصيدة الواحدة " [٤].

و من قبل شرح الكتاب للسّيرافيّ، نقد عمدة كتب البصريّين الكتاب لسيبويه، فقال: " و قد بان أمر المسألة فيما ذكر، وهو جليّ لا يفتقر إلى إطالة، وقد يقع في الكتاب ألفاظ مستغلقة؛ فمنها ما يكون تعذّر فهمه من قبل عبارة واضع الكتاب لأنّه يكون مستوراً على ما

---

(١) رسالة الغفران،ص ٧٠.

(٢) انظر السّابق ، ص ٩٥ .

(٣) البيتان في جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمّد بن أبي الخطّاب القرشيّ، دار صادر، بيروت لبنان، ١٩٦٣م ، ص ٢٦ .

(٤) انظر رسالة الغفران، ص ١٧١.

بعده من الألفاظ، و على ذلك جاءت عبارة سيبويه في بعض المواضع و منها ما يستبهم؛ لأنّ صاحب الكتاب يكون قاصداً لإبهامه " [١].

أمّا سيبويه شيخ المدرسة البصريّة؛ فقد رماه بالوهم في رواية بيت النّابغة الجّعديّ، عندما سأله كيف تنشد قولك [٢]:

و ليسَ بمعروفٍ لنا أنْ نرُدَّها　　　　صِحاحاً ولا مُستنكَراً أَنْ تُعقَّرا

أتقول : (ولامستنكراً) أم (مستنكرٍ) ؟ فيقول الجّعدي : بل (مستنكراً)، فيقول الشّيخ: فإنْ أنشد منشد : (مستنكرٍ) ما تصنع به، فيقول : أزبره و أزجره نطق بأمر لا يخبره، فيقول الشّيخ : طوّل الله له أمد البقاء؛ إنّا لله و إنّا إليه راجعون ما أرى سيبويه إلّا وهم في هذا البيت؛ لأنّ أبا ليلى أدرك جاهليّة و إسلاماً، و غذّي من الفصاحة غلاما " [٣] .

فأبو العلاء يشير هنا إلى ما أجازه سيبويه في الكتاب من جر (مستنكر)، وقد وصف كلام سيبويه بالأباطيل، عندما قال على لسان ابن القارح يسأل عديّ بن زيد عن بيته الّذي استشهد به سيبويه [٤] :

أرواحٌ مودّعٌ أمْ بُكُورُ　　　　أنتَ، فانظرْ لأيّ حالٍ تصيرُ

فإنّ سيبويه يزعم أنّ (أنتَ) يجوز أنْ يرتفع بفعل مضمر يفسّره قولك : (فانظرْ)؛ و أنا استبعد هذا المذهب، ولا أظنّك أردته ، فيقول عدي بن زيد : دعني من هذه الأباطيل [٥].

إنّ مخالفة أبي العلاء لسيبويه في كثير من آرائه، و نقده لكتابه؛ فقد تراه يؤيّده في بعض آرائه، كقوله مثلا يسأل راعي الإبل النّميريّ على لسان ابن القارح : " أحقّ ما روى عنك سيبويه قصيدتك اللاميّة الّتي تمدح فيها عبد الملك بن مروان أنّك تنصب (الجماعةَ) في قولك [٦] :

---

(١) رسالة الملائكة و ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) ديوان النّابغة الجّعديّ، منشورات المكتب الإسلاميّ بدمشق، ط١ ، ١٩٦٤ ، ص ٥٠ .

(٣) انظر رسالة الغفران، ص ٦٦.

(٤) البيت في الأغاني، أبو الفرج الأصفهانيّ، شرحه و كتب هوامشه عبدا عليّ مهنّا دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط٢ ، ١٩٩٢ . ٢ : ١٤٥ .

(٥) رسالة الغفران، ص٥٢ .

(٦) شعر الرّاعي النّميريّ و أخباره، جمعه ناصر الحاني، راجعه عزّ الدّين التّنوخي ، دمشق، ١٩٦٤م ، ص ١٢١ .

أيامَ قومي و الجماعةَ كالّذي   لَزِمَ الرَّحالةَ أنْ تميلَ مَميلا

فيقول : حق ذلك [١].

ونراه يمتدحه أيضاً و يصفه بالإنسان الجليل الّذي يترفّع عن الدنايا، في قوله: " و سيبويه فيما أحسب كان أجلّ من أنْ يدخل في هذه الدنيّات، بل كان يعمد إلى أمور سنيّات " [٢] .

و قد سخر من شيخ المدرسة الكوفيّة في زمانه أبي العبّاس أحمد بن ثعلب على لسان الثّعلب، إذ قال : " أتدري يا ثعالُ من أيّ شيء اشتقّ (الضَّيون) ؟ و هيهات ! لعلّ سميّك أحمد بن يحيى الشّيباني [٣] ما سمع خبراً لذلك، و هو نادر من الكلام؛ لأنّ ياءه لم تدغم بالواو "[٤].

أمّا عن استشهاد النحاة بالشّعر، فيلمز فيه قائلاً : " و قد وجدناهم يستشهدون بكلام أمّة و كعاء[٥] يحمل القُطُلَ[٦] إلى النّار الموقدة في السَّبْرَة [٧] الّتي نفض عليها الشَّبَمُ [٨] ريشه ؛ و ؛ و كم روى النّحاة عن طفل ما له في الأدب من كِفْلٍ [٩] " [١٠].

إنّ نقد أبي العلاء النّحاة كما رأينا كان لمبالغتهم في التّعليل و التّكلّف في التّأويل؛ فهو لم يكن معادياً لهم، وإنّما كان يعادي التّكلّف و الصّعوبة الموجودة في مؤلّفاتهم و تأويلاتهم، فنراه لا يتوانى في الدّفاع عنهم و الثّناء عليهم إذا رأى الحقّ معهم كما رأينا، ومن هذا ما ساقه من قول أبي عبيدة : " ما أكذب النّحويّين يزعمون أنّ التأنيث لا يدخل على التّأنيث، و أنا سمعت رؤبة بن العجّاج، يقول : " (علقاة) يعني الواحدة من (العلقى)، و هو ضرب من الشّجر مر

---

(١) رسالة الغفران ص ١٠٠ .

(٢) انظر رسالة الغفران، ص٢١٣.

(٣) ثعلب : أحمد بن يحيى الشّيباني أبو العبّاس إمام نحاة الكوفة في القرن الثّالث الهجري ، ومن أشهر مؤلّفاته: مجالس ثعلب، و إعراب القرآن، و الشّواذ، و الأمثال، و حدّ النّحو . ينظر ترجمته نزهة الألباء، ص ٢٢٨ .

(٤) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج ، ص ٤٢٨ .

(٥) في الوسيط مادة (وَكَعَ) : أمّة وكعاء : أي حمقاء .

(٦) في الوسيط مادة (قَطَلَ) : القطل : القطع ، فهو مقطول و قطيل .

(٧) في التاج ، مادة (سَبَرَ) : السَّبْرَةُ بالفتح : الغداة الباردة . وقيل : هي ما بين السحر إلى الصّباح .

(٨) في الوسيط مادة (شَبَمَ) : الشَّبَمُ بالتّحريك: البَرْدُ ، و يقال : ماء شَبِم ، و غداة شَبِمة .

(٩) في الوسيط مادة (كَفَلَ) : النصيب .

(١٠) رسالة الغفران ، ص ١٨١ .

ينبت في الرّمل، وليس ما ذهب إليه أبو عبيدة مبطلاً لمذهب النّحويّين؛ لأنّ من قال : (علقاة) بالهاء جعل الألف لغير التّأنيث فلا يلزمهم ما قال " (١).

النّحاة و أبو العلاء

نقل بعض النّحاة عن أبي العلاء، فأوردوا بعضاً من آرائه في كتبهم، فمنهم من أيّد و منهم من خالف؛ ومن هذا ما نقله ابن هشام الأنصاريّ في إعراب بيت المتنبّي (٢):

كفى ثُعلاً فخراً بأنّك منهم　　　و دهرٌ لأنْ أمسيتَ من أهلِه أهلُ

قال : (ثعلٌ) : رهط الممدوح وهم بطن من طيىء، وصرفه للضرورة؛ إذ فيه العدل و العلميّة (كعمر) و(دهر) مرفوع عند ابن جنّيّ بتقدير: (وليفخر دهر) و (أهلُ) صفة له بمعنى (مستحق) و(اللام) متعلّقة (بأهل) ...؛ وزعم أبو العلاء المعرّيّ أنّ الصواب نصب (دهر) بالعطف على (ثعلاً)، أي : (وكفى دهراً هو أهلُ)؛ لأنّ أمسيت من أهله أنّه أهل لكونك من أهله، و شرحه أنّه عطف على المفعول المتقدّم و هو (ثعلاً) و الفاعل المتأخّر وهو (أنّك منهم) منصوباً و مرفوعاً وهما دهراً و أنّ و معمولاها و ما تعلّق بخبرها، ثمّ حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى (٣).

و نقل عنه أيضاً الفرق بين (لدى) و (عند)، يقول ابن هشام تقول : (عندي مال) و إنْ كان غائباً، ولا تقول: (لديّ مالٌ) إلّا إذا كان حاضراً، قاله الحريريّ و أبو هلال العسكريّ و ابن الشّجريّ؛ وزعم أبو العلاء المعري أنّه لا فرق بين (لدى) و (عند) (٤) .

و نقل عنه أيضاً لغزاً في معنى (كاد)، قال (٥) : " وقد اشتهر ذلك بينهم حتّى جعله المعرّيّ لغزاً "، فقال :

أنحويَّ هذا العصرِ ما هي لفظةٌ　　　جرَت في لساني جُرهمٍ و ثمودِ

إذا اُستعملتْ في صورةِ الجحدِ أُثبتتْ　　　و إنْ أُثبتتْ قامتْ مقامَ جحودِ

(١) انظر رسالة الملائكة، ص ٧٩.

(٢) ديوان المتنبي، ص ٤١ .

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ، تحقيق مازن مبارك و محمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني . ص ١٤٦ ، و انظر أمالي ابن الشّجريّ ، ١ : ٣١١ ، ٣١٢ .

(٤) المرجع السّابق، ص ٢٠٩ ، و انظر أمالي ابن الشّجريّ ، ١ : ٣٤٢ .

(٥) انظر مغني اللبيب ، ص ٨٦٨.

و نقل عنه ابن الشّجريّ قوله فيما حذف فيه الفعل، و قامت الحال مقامه في قولهم : (هنيئاً لكَ قدومُكَ) . قال أبو العلاء المعرّيّ : " (هنيئاً) ينتصب عند قوم على قولهم : (ثبت لك هنيئاً)، و قيل : هو اسم فاعل وضع موضع المصدر، كما قال : (هنأك هناء)؛ لأنّهم ربّما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر، كما قالت بعض نساء العرب، و هي ترقص ابنها :

قُمْ قائماً قُمْ قائماً   لاقيتَ عبداً نائماً

أرادت : (قُمْ قياماً) " [(١)] .

و ممّن نقل عنه أيضاً ابن عصفور في زيادة الواو، في نحو: (أنظور) ليست ضرورة وإنّما هي لغة طيىء، قال أبو العلاء : " إنّ طيئاً تقول : (أنظور) في معنى (أنظر) " [(٢)].

ونقل عنه أيضاً قوله في (الحميّ) من قول الشّاعر[(٣)] :

قواطناً مكةَ من ورق الحميِّ

ذهب أبو العلاء المعرّيّ إلى أنّه أراد في قوله : (من ورقِ الحمامِ الحميِّ)، أي : (المحميِّ)، فحذف الموصوف و أقام الصّفة مقامه، و خفّف الياء المشدّدة، فقال : (من ورق الحميِّ) [(٤)].

و كذلك نقل عنه أبو حيّان الأندلسيّ في باب الموصول قوله [(٥)] : لمّا تقدّم ذكره و(ما) لما لا يعقل؛ وذهب أبو عبيدة و ابن درستويه و من المتأخّرين ابن خروف إلى أنّها تقع على أحاد من يعقل، و ادّعى ابن خروف أنّه مذهب سيبويه، وقال ابن مالك : (ما) في الغالب لما لا يعقل؛ و زعم السّهيليّ أنّها لا تقع على أولي العلم إلّا بقرينة التّعظيم و الإبهام فتقع عنده على الله تعالى؛ و زعم أبو العلاء المعرّيّ في كتابه (اللامع العزيزي) : أنّه إذا كان لا تدرك

---

(١) انظر أمالي ابن الشّجريّ، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحسنيّ العلويّ، تحقيق الدّكتور محمود محمّد الطّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، ط ١ ، ١٩٩٢ م . ٢ : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) انظر ضرائر الشّعر، ابن عصفور الإشبيليّ، تحقيق السّيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس لبنان، ط٢ ١٩٨٢م . ص ٣٦.

(٣) الرّجز نسب للعجاج، في الأمالي ٢ : ١٩٩.

(٤) ضرائر الشّعر، ص ١٤٣.

(٥) ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق مصطفى أحمد النّحاس، ط١، ١٩٨٤م. ١ : ٥٤٧ .

حقيقته يجعل كالشّيء المجهول، ويطلق عليه(ما)، و جعل من ذلك : (سبحان ما سبح الرّعد بحمده) .

و نقل عنه أيضاً في إبدال أوّل المدغم نوناً، قال أبو العلاء في كتابه (التصريف) : " إنّ من العرب من يبدل أوّل المدغم المضعّف نوناً، فيقولون : (حطّ – حنط) [١] .

ونقل عنه الزّركشيّ الفرق بين (فُعال) و (فُعّال)، فقال : " (فُعال) بالتّخفيف و التّشديد، نحو: (عُجاب) و (كُبّار)، قال تعالى : { **هذا شيء عُجاب** } [٢] ، وقال المعرّيّ في اللامع العزيزي (فعيل) إذا أريد به المبالغة نقل إلى (فُعال)، و إذا أريد به الزّيادة شدّدوا فقالوا : (فُعّال) ذلك من (عجيب و عُجاب و عُجّاب) " [٣].

و كذلك نقل عنه معنى (كِلا) و استعمالها، فقال : " الصّواب معناها مفرد صالح لكلّ من الأمرين المضاف إليهما؛ وأمّا مراعاة التّثنية فيه فعلى سبيل التّوسّع، فالإفراد فيه مراعاة المعنى و اللفظ، و التّثنية مراعاة المعنى من بعض الوجوه في شعر أبي تمّام (كلا الآفاق) خطأه المعرّيّ؛ لأنّ (كلا) يستعمل في الاثنين لا في الجّمع، و لم يأت في المسموع : (كلا القومِ)، و لا (كلا الأصحابِ)، وإنّما يقال : (كلا الرجلين)، و نحوه " [٤].

وممّن نقل عنه أيضاً الأشمونيّ، فقال: " لقد ذهب أبو العلاء المعرّيّ إلى زيادة ميم (مِرْجَل) اعتماداً على الأصل المذكور، و جعل ثبوتها في التّصريف كثبوت ميم (تَمَسْكن) من (المسكنة)، و (تَمَنْدل) من (المنديل)، و (تَمَدْرَع) إذا لبس (المدرعة)، و الميم فيها زائدة " [٥].

و نقل عنه صاحب الخزانة في أكثر من موضع، و من هذا : " ما قاله عن تسكين عين (فعلة) الاسميّ : " و اعلم أنّ فتح عين (فعلة) الاسميّ في الجّمع واجب، و يجوز تسكينه في الضّرورة كما يأتي في بابه، و منه قول البحتريّ [٦] :

---

(١) السّابق ، ١ : ١٥٤.

(٢) الآية ١٥ سورة (ص) .

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن ، الإمام بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركَشِيّ ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجّيل بيروت لبنان ،١٩٨٨ . ٢: ٥١٣.

(٤) انظرالمرجع السّابق، ٤: ٣٢٦ .

(٥) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، شرحه و قدّم له حسن حمد، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١ ، ١٩٩٨ م .

(٦) البيت لم أجده في ديوان البحتري، و هو في شرح عبث الوليد ، ص ١٠٥ .

وَ كيفَ يَجوزُ لَكُم جَحدُهُ   وَ طَلْحَتُكُم بعضُ طلْحاتِهِ

خلافاً لأبي العلاء المعرّيّ في شرحه، فإنّه زعم أنّه غير ضرورة " [١].

و نقل عنه في الكلام على (أبينون) : " (أبينون) أصله (أبينيون)، ففعل به ما فعل في (القاضون) " [٢].

إنّ نقل نحاة كابن عصفور، و ابن هشام الأنصاريّ، وأبي حيان الأندلسيّ، و الأشمونيّ و غيرهم عن أبي العلاء يثبت القيمة الحقيقيّة لمكانته النّحويّة، درس النّحو، و درّسه على طريقة الأدباء .

المبحث الثّاني

مذهب أبي العلاء في علم النّحو

أولاً– مذهب أبي العلاء في النّحو:

إنّ تحديد مذهب أبي العلاء في علم النّحو لا يتمُّ إلّا بعد استقراء الأصول النّظريّة الّتي كان يستند عليها في آرائه و أحكامه؛ ومن ثمّ عرضها على أصول المذهبين الكوفيّ و البصريّ، لنتبيّن إلى أيّ المذهبين كان يميل أبو العلاء في نحوه؛ ولكن قبل الخوض في هذا الموضوع لا بدّ من بيان أصول المذهبين في علم النّحو و إثبات أوجه الاختلاف بينهما.

١– المذهب الكوفيّ :

رسم الكسائيّ النّحو الكوفيّ على أسس ثلاثة : " الاتّساع في الرّواية بحيث تفتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار و الأقوال و القراءات الشّاذّة، و الاتّساع في القياس بحيث يعتدّ في قواعد النّحو بالشّاذ و القليل و النّادر، و الاتّساع في مخالفة البصريّين اتّساعاً قد يؤول إلى مدّ القواعد و بسطها بآراء لا تسندها الشّواهد اللغويّة؛ بل قد يؤول أحياناً إلى رفض المسموع " [٣].

---

(١) انظر خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ ، القاهرة ، ط ٢، ١٩٨٩ . : ٨ :١٤ .

(٢) انظر الخزانة ، ٨ : ٣٥ .

(٣) انظر المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر القاهرة . ص١٩٥.

٢- المذهب البصريّ :

أمّا البصريّون فقد كانوا أكثر دقّة في جمع الشّواهد، و أشدّ حرصاً على صحة الرّواية وكانوا لا يكتفون بالبيت الواحد يلقيه عربيّ، أو بالعبارة الواحدة تنقل لهم؛ و إنّما كانوا يطلبون تواتر الأدلّة، و يتحرّون صحة النّقل، و يقصدون فصحاء الأعراب، ولا يحتجّون بالقراءات الشّاذّة (١).

أمّا القياس فقد توسّعوا فيه؛ إذ طلبوا لكلّ قاعدة علّة، وقانونُ القياس عندهم عامٌ فظلاله مهيمنة على كلّ القواعد إلى أقصى حدّ، بحيث يصبح ما يخرج عنها شاذّاً و تفتح الأبواب على مصاريعها ليقاس على القاعدة ما لم يسمع عن العرب و يحمل عليها حملاً (٢).

إذاً فالمذهب الكوفيّ أكثر تشعّباً و أوسع رواية، و المذهب البصريّ أوسع قياساً و أضيق رواية على أنّ الاتّساع في القياس البصريّ مبنيّ على العلل العقليّة ممّا قد يمنع السّائغ و يضيق عن المسموع؛ و الحقّ أنّ البصريّين عنوا بالسّماع فحرّروه و ضبطوه على حين زيّفه الكوفيّون و بلبلوه، و الأمر في القياس على هذه الوتيرة نظّمه و حرّر قواعده و أحسن تطبيقه البصريّون على حين هو في يد الكوفيّين مشوّش غير واضح المعالم ولا منسجم في أجزائه ولا مطرد(٣).

بعد أنْ أوضحنا أصول المذهبين، فإلى أيّ المذهبين كان يميل أبو العلاء في نحوه ؟ و حسبنا في هذا الموضوع أنْ نقف عند آراء بعض العلماء و الباحثين الذين كتبوا في هذا؛ ثمّ نقف على كلام أبي العلاء لنبيّن موقفه من المذهبين، ونحدّد مذهبه تحديداً دقيقاً .

٣- موقف أبي العلاء من المذهبين:

ذهب بعض الباحثين إلى أنّ أبا العلاء المعرّيّ كان يميل في نحوه إلى المذهب الكوفيّ ومن هؤلاء الباحثين الدّكتور أمجد الطّرابلسي مستنداً في رأيه أنّ أبا العلاء المعرّيّ في معظم آرائه النّحويّة و الصّرفيّة ظاهر الميل إلى هذا المذهب؛ ولا يستغرب ذلك من رجل كأبي

---

(١) مدرسة البصرة النّحويّة نشأتها تطوّرها،عبد الرحمن السّيّد،ط١،دار المعارف مصر.ص٢٢٨.
(٢) المدارس النّحويّة . ص٢٠.
(٣) في أصول النّحو، سعيد الأفغانيّ، دار الفكر للطباعة و النّشر و التّوزيع . ص٢١١.

العلاء نشأ في اللغة نشأة كوفيّة كما نشأ كثير من أقرانه في بلاد الشّام؛ وهذا الميل أكثر ظهوراً في نقده لأعلام المذهب البصريّ و أئمّة القياس كسيبويه و أبي عليّ الفارسيّ وغيرهم، و في انتصاره للكوفيّين على البصريّين في عدد من المسائل، كقضيّة عمل (أنْ) النّاصبة المحذوفة، و قضيّة اشتقاق كلمة (إنسان)، و قضيّة الحروف الزّائدة في الأسماء الرباعيّة و الخماسيّة و غير ذلك كثير[١].

وممّن أشار إلى هذا الميل الأستاذ سعيد الأفغانيّ، بقوله : " لقد كانت البلدة الواحدة تضمّ نحاة من منازع مختلفة، يطغى عليها أحياناً مذهب أهل البصرة، وأحياناً مذهب أهل الكوفة تبعاً لنزعة العالم ذي الأثر فيها؛ فهذه حلب ضمّت عالمين في زمن واحد: ابن جنّيّ رأس مدرسة القياس الّذي كان لمدرسة البصرة إمامها الأعظم، و ابن خالويه الكوفيّ المنزع صاحب كتاب (ليس في كلام العرب) الّذي اتّبع فيه السّماع نافياً من اللغة ما جوّزته فلسفة نحاة البصرة؛ و بعدهما كان في الشّام أبو العلاء المعرّيّ الّذي كان واسع الرّواية سماعيّاً إلى أبعد حدود السّماع، يضيق بنحو البصرة الّذي كان في أيامه ممتلئاً بالجّدل و القياس و التّعليل وهذه النّزعة ظاهرة في كتبه كلّ الظهور؛ وحسبك أنْ تلمّ برسالة الغفران لترى نقمته على البصريّين خاصة " [٢].

وقد رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى ميل أبي العلاء إلى المذهب الكوفيّ مستنداً في رأيه إلى أمرين، **الأوّل** : إنّ أبا العلاء أخذ النّحو عن كتاب مختصر محمد بن سعدان الضّرير الكوفيّ النّحويّ[٣] المتوفَّى سنة (٢٣١ه)؛ و كان هذا الكتاب ممّا يتدارسه النّاشئون بالشّام، و يؤثره الفقهاء. و **الثّاني:** تعرّض أبي العلاء لنحاة البصرة بالنّقد؛ لأنّهم بقياسهم قد قوّلوا العرب ما لا يقولون و أجروا على ألسنتهم غير ما يرضون؛ وأنّهم تكلّفوا في توجيه الكلام و تخريجه ممّا أوقعه في الأباطيل [٤].

---

(١) النّقد و اللغة في رسالة الغفران، ص٢٠٦-٢٠٧ .

(٢) انظر أصول النّحو، ٢٣٥.

(٣) هو أبو جعفر محمّد بن سعدان الضّرير النّحويّ، كان من أكابر القرّاء، و له كتاب مصنّف في النّحو، و كتاب في معرفة القرآن، توفّي سنة ٢٣١ه . انظر ترجمته نزهة الألباء، ص ١٥٤ .

(٤) المهرجان الألفي لأبي العلاء المعرّيّ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ، مطبعة التّرقي، دمشق، ١٩٤٥م، ص ٣٦٤ ، ٣٦٨.

و ليؤكّد كلامه فقد نقل الأستاذ إبراهيم مصطفى نقدين للمعرّيّ خالف بهما سيبويه رأس المدرسة البصريّة الأوّل عندما سأل على لسان ابن القارح النّابغة الجّعديّ إعراب كلمة (مستنكر) في قوله [١] :

و ليسَ بمعروفٍ لَنَا أنْ نردَّها صحاحاً ولا مستنكراً أنْ تعقّرا

أتقول: " ولا (مستنكراً) أم (مستنكرٍ)؟ فيقول الجّعديّ: بل (مستنكراً)، فيقول الشّيخ: فإنْ أنشد منشد: (مستنكرٍ) ما تصنع به ؟ فيقول: أزبره، و أزجره، نطق بأمر لا يخبره، فيقول الشيخ: إنّا لله و إنّا إليه راجعون، ما أرى سيبويه إلّا وهم في هذا البيت؛ لأنّ أبا ليلى أدرك جاهليّة و إسلاماً، و غُذّي من الفصاحة غلاماً " [٢].

و الأمر الثّاني سؤاله لعدي بن زيد الكلابيّ عن بيته الّذي استشهد به سيبويه [٣] :

أرواحٌ مودّعٌ أمْ بُكُورُ أنتَ فانظرْ لأيّ حالٍ تصيرُ

إنّ سيبويه زعم أنّ (أنت) يجوز أنْ ترفع بفعل مضمر يفسّره قولك: (فانظر)؛ و أنا أستبعد هذا المذهب ولا أظنّك أردته، فيقول عدي بن زيد : دعني من هذه الأباطيل [٤].

وقد ذهبت الدّكتورة عائشة عبد الرّحمن مذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى في كلامه فقالت: " و المتتبّع لموقف أبي العلاء من النّحاة في الغفران و في آثاره الأخرى يطمئنّ إلى صحة ما ذهب إليه أستاذنا " [٥].

إذاً بعد أنْ أوردنا آراء العلماء و الباحثين السّابقة الّتي قالت بميل أبي العلاء إلى المذهب الكوفي؛ وساقت أدلّة و براهين، فهل يجوز لنا أنْ نسلّم بهذا الميل ؟

إنّ من يطّلع على آراء هؤلاء الباحثين حول ميل أبي العلاء إلى المذهب الكوفيّ يكاد يسلّم بميله إلى هذا المذهب، و لكنْ لا يمكن التّسليم بهذا؛ لأنّ ما رُمي به المعرّيّ من ميل إلى المذهب الكوفيّ، وما قيل في نشأته الكوفيّة لا يمكن أنْ يكون دليلاً على ميله إلى هذا المذهب لأنّ اطّلاع المعرّيّ على علم النّحو لم يقف عند مختصر ابن سعدان الكوفيّ، كما ذكر الأستاذ

---

(١) ديوان النّابغة الجّعديّ، ص ٥٠ .

(٢) انظر رسالة الغفران، ص ٦٦.

(٣) البيت في الأغاني، ٢ : ١٤٥ .

(٤) رسالة الغفران، ص ٥٢-٥٣ .

(٥) انظر الغفران لأبي العلاء المعرّيّ، دراسة نقديّة، عائشة عبد الرّحمن، مصر، دار المعارف، ١٩٦٢ م . ص٢٢١.

إبراهيم مصطفى ليكون اتّجاهه كوفياً في علم النّحو، فقد توفّر للرّجل ثقافة شاملة و علم واسع، و قد عرضت عليه الكتب الّتي كانت في خزائن بغداد؛ وأنّه جعل لا يقرأ عليه كتاباً إلّا حفظ جميع ما فيه، وما يقلّل من تلك النّشأة الكوفيّة ما عرف عن المعرّيّ من استقلال في التّفكير و حريّة في الرّأي؛ فهل يصحّ بعد ذلك أنْ يكون المعرّيّ واقعاً تحت تأثير كتاب واحد في النّحو(١).

أمّا نقده لنحاة البصرة؛ فلا يعدّ دليلاً على ميله إلى المذهب الكوفيّ، فكما نقد أئمّة البصرة، فقد طال نقده أيضاً أئمّة المذهب الكوفيّ، فقد أنكر على الفرّاء رأس مدرسة الكوفة رأيه في دخول اللام على خبر (لكنّ)، وحمل الشّعر الّذي استشهد به على الشّذوذ (٢).

وها هو يسخر من شيخ المدرسة الكوفيّة في زمانه أبي العبّاس أحمد بن يحيى بن ثعلب على لسان الثّعلب، إذ قال : " أتدري يا ثُعالُ من أيّ شيء اشتُقّ (الضَيوَنُ) ؟ و هيهات ! لعلّ سَميّك أحمد بن يحيى الشّيباني ما سمع خبراً لذلك، و هو نادر من الكلام لأنّ ياءه لم تدغم بالواو، فإذا كان من : (ضَانَ يَضُونُ)، فهو (فَيْعَلٌ)، و إلى ذلك ذهب النّاس في وزنه " (٣).

فأبو العلاء لم يضق بنحو البصريّين؛ فقد ذهب مذهبهم في كثير من آرائه، و قد نراه يثني عليهم، ويصفهم بأصحاب النّظر في بعض الآراء، كقوله:" السّيّد عزيز الدولة أعزّ الله نصره، مثله مثل الفعلين الأوّل و الثّاني يجتمعان على طلب العمل في الاسم، فيكون العمل للثّاني؛لأنّه أقرب وعلى ذلك ورد كلام العرب، و به أخذ أصحاب النّظر من أهل البصرة "(٤).

إنّ أبا العلاء المعرّيّ لم يكن شديد العصبيّة على نحاة البصرة، حتّى و لو أفصح بميله إلى نحاة الكوفة؛ لأنّ السّماحة العلميّة الّتي كان يتمتّع بها خليقة بأنْ تبعده عن أيّة عصبيّة مذهبيّة؛ و لعلّ تأييده لبعض آراء سيبويه لدليل على موضوعيته، كقوله لراعي الإبل النّميريّ: " أحقّ ما روى عنك سيبويه في قصيدتك الّتي تمدح بها عبد الملك بن مروان في نصبك (الجّماعة) في قولك (٥) :

---

(١) مذاهب أبي العلاء في اللغة و علومها، ص٢١٤- ٢١٥.
(٢) رسالة الملائكة، ص ١٩٣.
(٣) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٢٨.
(٤) انظر السّابق، ص ٤٢٣.
(٥) ديوان الرّاعي النّميريّ، جمعه و حقّقه راينهرت فاييرت، بيروت لبنان، ١٩٨٠ م . ص ١٢١ .

أيامَ قومي، و الجماعةَ كالذي لَزِمَ الرحالةَ أنْ تَمِيلا مَميلا

فيقول: حقّ ذلك " [١].

لقد كان أبو العلاء المعرّيّ موضوعيّاً في تناوله مذهب النّحاة، ومنصفاً رأي من يقول الحقّ حتّى و لو كان بصريّاً، كإنصافه رأي سيبويه في بيت طرفة بن العبد الّذي يقول فيه[٢]:

ألا أيّهذا الزّاجريُّ أحضرَ الوَغَى و أنْ أشهدَ اللذاتِ هلْ أنتَ مخلدي

فسيبويه يكره نصب (أحضر)؛ لأنّه يعتقد أنّ نواصب الأفعال لا تضمر[٣].

إنّ أبا العلاء المعرّيّ رغم ميله للكوفيّين كان أذكى من أنْ يتعصّب لهم تعصباً أعمى؛ لذا نراه في بعض المواضع لا يتردّد في نصرة البصريّين إذا رأى أنّ الحقّ و الصّواب معهم .

لقد رأينا أبا العلاء و إنْ خالف سيبويه في بعض المسائل، فقد وافقه في مسائل أخرى وهاهو يذهب مذهب الخليل رأس مدرسة البصرة في جمع كلمة (آية)، فيقول : " إذا جمعت (آية) على قول الخليل على مثل (آكمٍ) جمع (أُكمٍ) و (أكمٌ) جمع (أكمةٍ) قلت في الرّفع و الخفض (هذه آيٌ يا فتى)، و (عجبت من آي) قرأهن فلان و لو نصبت لقلت : (سمعت آيياً) ..." [٤].

ولقد ذهب مذهبه أيضاً في (إيّاك) حيث قال : " أمّا موضع الكاف فهو عارف بما قال و الّذي أعتقد مذهب الخليل، و أنّ الكاف في موضع جرّ؛ لأنّا وجدنا هذه اللفظة لا تنفرد بنفسها في حال، و إنّما هي مضافة إلى الظّاهر أو المضمر، و ليست كافها مناسبة لكاف (ذاك و رويدك و أرأيتك)؛ لأنّ هذه الحروف تنفرد ، فيقال : (ذا و رويد و أرأيت) " [٥].

و قد نراه في بعض المسائل يأخذ بآراء المذهبين دون أنْ يرجّح أحدهما على الآخر، من ذلك رأيه في ترك الممنوع من الصّرف في بيت البحتريّ [٦]:

وقفْتُ و أوقفْتُ الجوَى مَوقِفَ الهوَى لياليَ عُودُ الدَّهرِ فَينانُ مُورِقُ

---

(١) انظر مجلّة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلميّة، المجلد(٢٧)، العدد(٢)، ٢٠٠٥، ص١٤ .
(٢) ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، دار بيروت ، بيروت ، ١٩٦٠ م ، ص ٣٢ .
(٣) مجلة جامعة تشرين، ص ١٥. وينظر الكتاب : ٣ : ٩٩، ١٠٠ .
(٤) انظر رسالة الملائكة، ص ١٠٩.
(٥) انظر المرجع السّابق، ص ٥٧، ٥٨.
(٦) ديوان البحتريّ، دار الكتب العلميّة، بيوت لبنان، ط١ ، ١٩٨٧ . ٢ : ١١٤ .

قال المعرّي : " ترك صرف (فينان) و الأجود صرفه؛ لأنّهم قالوا : (لِمَّة فينانَةٌ)، فدلّ ذلك على أنّه (فيعالٌ)؛ و إنّما أصل اشتقاقه من (الفَنَنِ)، و هو الغصن المتشعّب، و لو أنّ فيناناً (فعلان) لوجب أنْ تكون أنثاه (فينى)، و لم يستعمل ذلك، و ترك التّنوين جائز في الضّرورة؛ و المتأخّرون من البصريّين إذا حذفوا التّنوين يتركون الكسر على حاله في المخفوض، و الكوفيّون يرون فتحه؛ لأنّهم يذهبون إلى تشبيه ما ينصرف بما لا ينصرف، كما شبّهوا ما امتنع من الصّرف بالمصروف " [١].

و قد نراه يأخذ بآراء أئمّة المذهبين كسيبويه و الفرّاء، في قوله معلّقاً على بيت البحتريّ [٢]:

إنَّ الغَوانِي غداةَ البَيْنِ قُضْنَ لَنَا مَا أَمَّلَ الدَّنِفُ المُضْنَى بمَا خَافَا

قال المعرّيّ:" سكّن ياء (الغواني)، و ذلك جائز بلا اختلاف، و هو عند سيبويه ضرورة، و لغة عند الفرّاء " [٣].

إذاً إنّ نقد أبي العلاء بعض آراء سيبويه البصريّ ليس دليلاً على ميله إلى المذهب الكوفيّ؛ كما أنّ نقده كثيراً من آراء الفرّاء الكوفيّ لا يكفي لاعتداده من البصريّين؛ فأصول أبي العلاء في النّحو تتفق مع أصول المذهب البصريّ قدر ما تختلف مع أصول المذهب الكوفيّ، وليس من الصّواب من رأى أنّ نقده بعض أئمّة البصريّين ميل كوفي؛ إذ إنّ أصحاب المذهب الواحد لا يبرؤون عادة من اختلاف في بعض المسائل دون أنْ يكون لذلك مساس بالأصول المشتركة بينهم [٤].

إنّ المسائل الّتي اختلف فيها أبو العلاء المعرّيّ مع أئمّة البصريّين كانت بسبب تعلقه بالسّماع و نفوره من البعد في التّأويل و القياس؛ لذلك نجد نصيب أبي عليّ الفارسيّ و هو أحد أئمّة القياس من النّقد كثيراً، وهو القائل : " أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، و لا أخطئ في واحدة من القياس " [٥].

(١) انظر عبث الوليد، ص ٣٢٨، ٣٢٩.
(٢) ديوان البحتريّ، ١ : ٣١٨ .
(٣) انظر عبث الوليد، ص ٣٠٩.
(٤) مذاهب أبي العلاء في اللغة و علومها، ص ٢٢٠ ، ٢٢٦.
(٥) الخصائص،٢ : ٨٨ .

وفي ذلك يقول أحد المعاصرين : " أمّا أبو العلاء المعرّيّ؛ فقد كانت تتمثّل دعوته إلى الإصلاح في ثورته العارمة على مبدأ التّأويل، و لم يكن هناك ما يغيظه أكثر ممّا كان يقرؤه و يسمعه من تأويل النّحاة و تكلّفهم و تخريجهم الأبيات على غير حقيقتها للاستشهاد بها على آرائهم الخاصّة؛ فلذلك كان كثير من نقده ينصبّ على هذا الجّانب من نحو النّحاة " [1].

إذاً يمكن أنْ نخرج ممّا سبق بأنّ أبا العلاء المعرّيّ لم يكن متأثّراً بمذهب نحويّ على حساب آخر؛ فهو و إنْ بدَتْ ثقافته النّحويّة متأثّرة بالنّحو الكوفيّ، فهي محيطة إحاطة تامّة و معمّقة بأقوال البصريّين؛ لذا فإنّ أبا العلاء وقف من المسائل النّحويّة موقف المحلّل المناقش الّذي يستعرض الآراء مهما كان مصدرها، فيردّها أو يتبنّاها حسب ما يسمح له علمه الموسوعيّ و منهجه العقلانيّ بذلك .

ثانياً-السّماع و مصادره:

السّماع في اصطلاح اللغويّين : " ما ثبت في كلام العرب ممّن يوثق بفصاحته، فشمل القرآن الكريم وكلام نبيه (ص)، وكلام العرب قبل بعثته و في زمنه و بعده إلى أنْ فسدت الألسن لكثرة المولّدين نظماً و نثراً " [2].

فالسّماع طريق مهمّ اعتمده اللغويّون و النّحاة القدامى، و جعلوه أساساً في آرائهم و تقعيد قواعدهم، و المعرّيّ لم يختلف عن هؤلاء النّحاة؛ فقد نظر إلى السّماع كمصدر أساسيّ في النّحو، و قد برع في انتقاء نماذجه و إبراز معارفه، فبدت ثقافته جليّة إذ تزخر مؤلّفاته بالشّواهد المتنوّعة، فلا توجد قضيّة يطرقها إلّا و يدعمها بالشّواهد الّتي يستمدّها ممّا حفظه و سمعه؛ و لعلّ مصادره السّماعيّة لا تختلف عن غيره ممّن سبقه ، و تتمثّل في :

١-القرآن الكريم :

يعدّ القرآن الكريم من أعلى أساليب البيان العربيّ؛ و العلماء مجمعون على أنّه أفصح ممّا نطقت به العرب، فقد تحدّى العرب و هم في أعلى فصاحتهم و بلاغتهم أنْ يأتوا بعشر سور مثله؛ فحلّ في المرتبة الأولى في شواهد اللغة و النّحو [3].

---

(١) انظر البحث اللغويّ عند العرب، أحمد مختار عمر، ط٤، عالم الكتب، القاهرة ، ١٩٨٢. ص ١٤٥.
(٢) انظر الاقتراح في علم أصول النّحو، جلال الدّين السيّوطيّ، دار المعارف، سوريا حلب . ص ١٤.
(٣) الاقتراح، ص ١٤ .

لقد كان القرآن الكريم و قراءاته مصدراً أساسيّاً لأبي العلاء المعرّيّ؛ بل أهمّ مصادر السّماع لديه و أعلاها، فقد اعتمد عليه، و استشهد به في مسائل كثيرة مستدلاً به على صحّة ما ذهب إليه، فتراه يستشهد بالآية القرآنيّة لإثبات حكم نحويّ معيّن، ومن ذلك استشهاده على جواز الفصل بين واو القسم و جوابها بقوله تعالى : { **و الفجر** } (١)، قال المعرّيّ (٢) : " ألا ترى أنّ الواو في قوله تعالى جاء جوابها متراخياً بينه و بينها ألفاظ كثيرة و جمل معترضة و هو قوله تعالى : { **إنّ ربّك لبالمرصاد** } (٣) .

و مثله أيضاً قوله في عمل إنّ و أخواتها، إذ قال : " و أفعال السّيّد عزيز الدّولة بتدبيره وسياسته كمن يعمل فيمن بعده، فمَثَلُه مَثَل (إنّ و أخواتها) تتخطّى ما بينها و بين معمولها من المعترضات حتّى تعمل فيه، ألا ترى إلى قوله تعالى : { **إنّ في خلق السّموات و الأرض، و اختلاف الليل و النّهار و الفلك الّتي تجري في البحر....لآياتٍ لقومٍ يعقلون** } (٤) كيف تخطّت (إنّ) ألفاظ الآية و هي كثيرة، و لم يمنعها من العمل في (آيات) دخول اللام المعترضة " (٥).

و سعياً منه لإثبات صحّة حكم ما يذهب إليه، تراه يستشهد بأكثر من آية لإثبات حكم نحويّ واحد، من ذلك حديثه عن (لعلّ) في شرح بيت البحتريّ (٦) :

فَلَعَلّني أَلْقَى الرّدَى فيُريحَني　　　عمّا قليل من جَوَى البُرَحاءِ

قال المعرّيّ (٧): " الأكثر في كلامهم (لعلّي)، كما جاء في قوله تعالى: { **لعلّي أرجعُ إلى النّاسِ لعلّهم يعقلون** } (٨)، و جاء بها أيضاً في قوله : { **لعلّي آتيكم منها بقبسٍ..** } (٩).

و مثله أيضاً قوله في شرح بيت ابن أبي حصينة (١٠) :

---

(١) سورة الفجر الآية : (١) .

(٢) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤١٩ .

(٣) سورة الفجر الآية : (١٤) .

(٤) سورة البقرة الآية : (١٦٤) .

(٥) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤١٨.

(٦) ديوان البحتريّ، ٢ : ٣٢٨ . والبُرَحاء : الشدّة، و منه بُرَحاء الحُمّى . الوسيط مادة (بَرَحَ) .

(٧) عبث الوليد، ص ٨-٩ .

(٨) سورة يوسف الآية : (٤٦) .

(٩) سورة طه الآية : (١٠) .

(١٠) ديوان ابن أبي حصينة الأمير أبي الفتح الحسن بن عبد الله السّلميّ المعرّيّ، شرح أبي العلاء المعرّيّ، تحقيق محمّد أسعد طلس، المطبعة الهاشميّة، دمشق، ١٩٥٦ م . ص ٨٥.

فسَلْ عنه كَمْ فرَّقَتْ كفُّه   مِنَ المالِ في جمعِ هذا البنا

قال المعرّيّ [١]: " يقال : (سَلْ عن فلان و اسْأَلْ عنه) لغتان فصيحتان، وقد جاءت اللغتان في الكتاب العزيز في قوله تعالى: { **سَلْ بني إسرائيلَ كَمْ آتيناهُمْ مِن آيَةٍ بيِّنةٍ** }[٢]، و جاءت أيضاً في قوله تعالى :{ **واسألْهم عن القريةِ الّتي كانت حاضرةَ البحرِ..**} [٣] .

و كان أبو العلاء يورد شواهد القرآن الكريم في الأغلب مقرونة بالشّعر مقدّماً القرآن كما جاء في شرحه بيت المتنبّي[٤] :

بادٍ هواك صبرْتَ أمْ لمْ تصْبِرَا   و بكاك إنْ لمْ يجرِ دَمْعُك أو جَرَى

قال المعرّيّ [٥]: " (لم تصبرا) في موضع جزم، و أصله (تصبرن) بالنّون الخفيفة للتّأكيد، فأبدلها ألفاً في الوقف، كقوله تعالى: { **لَنَسْفَعَاً بالنَّاصِيَةِ** } [٦]، و كقول الأعشى [٧] :

و ذا النُّصُبِ المَنْصُوبِ لا تنسُكَنّهُ   و لا تعبدِ الشّيطانَ، و اللهَ فاعبدَا

ومثله أيضاً تعليقه على قوله [٨] :

كأنّ أذنيه أعطَتْ قلبَه خبراً   عن السّماء بما يلقى من الغِيَرِ

قال أبو العلاء : " الاثنان عندهم جمع، فلذلك جاز أن يخبر عنهما بإخبار الجمع، و في الكتاب العزيز :{ **هذان خصمان اختصموا في ربهم**} [٩]، و مثله قول الفرزدق [١٠]:

فلو بَخِلتْ يداي بها و ظَنَّتْ   لكانَ عليّ للقدرِ الخِيارُ

---

(١) ديوان ابن أبي حصينة ، ص ٨٤ .

(٢) سورة البقرة الآية : (٢١١) .

(٣) سورة الأعراف الآية : (١٦٣) .

(٤) ديوان المتنبّيّ، تحقيق عليّ العسيلي، منشورات مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت لبنان، د ت . ص ص ٤٠٤ .

(٥) شرح ديوان أبي الطّيّب المتنبّي، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق عبد المجيد دياب، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦ م. ٤ : ٢٧٦.

(٦) سورة العلق الآية : (١٥) .

(٧) ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت ، ص ٤٦ .

(٨) ديوان سقط الزّند، ص ٤١ .

(٩) سورة الحج، آية (١٩) .

(١٠) ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت لبنان، ١٩٦٦م . ص ٢٩٤ .

الشّاهد في قوله: (و ظنّت)، إذ أفرد الضّمير و كان حقه التّثنية؛ لأنّه عامل الاثنين معاملة الجمع كما ذكر أبو العلاء [١].

أمّا القراءات القرآنيّة فأمرها مختلف، فقد يقبل بعضها و يرفض بعضها الآخر، كرفضه لقراءة حمزة بن حبيب بجرّ (الأرحام) عطفاً على الضّمير في قوله تعالى: { **و اتقوا اللهَ الّذي تساءلون به و الأرحامَ** } [٢]، وكسر الياء في قوله تعالى: { **مَا أنتُمْ بمصرخِيِّ** } [٣] بقوله: هذا هذا إغلاق لباب العربيّة؛لأنّ الفرقان ليس بموضع ضرورة، و إنّما حكي مثل هذا في المنظوم [٤].

و قد يذكر بعض القراءات، فيقبلها و يأخذ بها ليبيّن بها وجهاً من وجوه العربيّة من ذلك قوله [٥] : " (و الدَّارِ في قصة أهل رَفَنيةَ) : هي في معنى (الدّاري الخاتل)، و حذفت الياء للوقف، و هذه الياء يجوز حذفها مع الألف و اللام، و إثباتها أكثر، و قد قرأت القرّاء هذه الآية بالحذف و الإثبات : { **سواءٌ العاكفُ فيه و البادِ** } [٦] .

و مثله أيضاً قوله معلّقاً على بيت البحتريّ [٧]:

و آمُلُ دولةَ الأيّامِ حتّى تجيءُ بمَا أُؤَمّل أو أموتُ

قال المعرّيّ: " الأجود أنْ ترفع (تجيء) على قراءة من قرأ :{ **حتّى يقولُ الرسولُ**} [٨] ويجوز أن تنصب (تجيءَ)، و يجعل قوله: (أو أموتُ) عطفاً على قوله : (و آمُلُ) [٩].

لقد كان لأبي العلاء المعرّيّ باع طويل في القراءات؛ فقد قرأ القرآن بالرّوايات عن جماعة من الشّيوخ [١٠]، وقد تعرّض لموقف العلماء من القراءات، فقال : " اختلف أهل العلم

---

(١) سقط الزّند و ضوءه، ص٧٢.
(٢) سورة يوسف الآية : (١)، و ينظر القراءة معجم القراءات القرآنيّة، ٢ : ٥ .
(٣) سورة إبراهيم الآية : (٢٢)، و ينظر القراءة معجم القراءات القرآنيّة، ٤ : ٣٧٣ .
(٤) رسالة الغفران، ص ١٧٥.
(٥) رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٣٧٢.
(٦) سورة الحج الآية (٢٥)، و ينظر القراءة معجم القراءات القرآنيّة، ٦ : ١٠١ .
(٧) ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصّيرفيّ، دار المعارف مصر، ط٢ . ١ : ٣٨٧ .
(٨) سورة البقرة الآية (٢١٤)، و ينظر القراءة معجم القراءات القرآنيّة، ١ : ٢٩٥ .
(٩) عبث الوليد، ص ١١١-١١٢.
(١٠) تعريف القدماء بأبي العلاء، ص ٢٢٢.

في مستنكر القراءات، فكان بعضهم يجترئ على تخطئة المتقدّمين، و كان بعضهم لا يقدم على ذلك، و يجعل لكلّ شيء وجهاً، و إنْ كان بعيداً في العربيّة، واحتجّ من أجاز غلط الرّواة بأنّ الّذين نقلوا كان فيهم قوم قد أدركوا زمن الفصاحة، فجاءوا بها على ما يجب، و قوم سبقتهم الفصاحة و لم يكن لهم علم بقياس العربيّة، فلحقهم الوهم الّذي لا يتعرّى منه ولد آدم، و(أفئيدة) بناء مستنكر لم يجئ مثله في الآحاد ولا في الجّموع، و لا أعلم شيئاً على مثال (أفعيلة) بفتح الهمزة " [١].

و كان أبو العلاء من الّذين يجوّزون الخطأ على القرّاء، إذ يقول : " القراءة سماع و قياس و اختيار، فإذا سمع الحرف و كان السّامع له من أهل المعرفة قاسه على نظائره بعد صحّة الخبر فيه، فإذا صح له أنّه مستقيم كان الاختيار بعد ذلك له، ولا يلزمهم إذا كان الحرف من الكتاب لغتين أو ثلاثاً أنْ يستعملوا ذلك كلّه، بل قراءتهم مردودة إلى الرّواية و هم مجمعون على قراءة (المَشعر الحرام) بالفتح، و قد حكي إنّ كسر الميم أكثر في كلام العرب و إنّما تحمل القراءة على معظم الكلام و أقومه في قياس العربيّة " [٢].

٢- الحديث النّبويّ الشّريف:

لقد كان أبو العلاء مطّلعاً على علم الحديث، فقد أخذه عن أبيه عبد الله بن سليمان و عن جدّه سليمان بن محمّد وعن أخيه أبي المجد وجدته أمّ سلمة، و غيرهم كثير[٣]، فاحتجّ به في اللغة و النّحو، كما احتجّ به غيره من النّحاة، فلم يكن متردّداً في الأخذ به كما فعل السّابقون، و من ذلك قوله في شرح بيت من شعره، قال فيه [٤] :

بيدَ أنّي لا أَرْتَضي ما فعلْتُ ... نّ ، وأطواقُكُنّ في الأجياد

قال أبو العلاء : " (بيد) في معنى (غير)، و ربّما قالوا : هي في معنى (من أجل) كما جاء في قول النّبيّ (ص) : " أنا أفصحُ العربِ بيدَ أنّي من قريش، استُرضعْتُ في سعد بني بكر" [٥]

---

(١) انظر رسالة الملائكة، ص ٢٠٢.

(٢) انظر السّابق، ص ١٩٠.

(٣) تعريف القدماء بأبي العلاء ، ص ٥١٦.

(٤) ديوان سقط الزّند ، ص١٩٨ .

(٥) انظر:كشف الخفاء و مزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس،إسماعيل بن محمّد العجلونيّ الجراحيّ، دار الكتب العلميّة،بيروت لبنان،ط٣، ١٩٨٨م.١ : ٢٠٠ . معناه صحيح، و لكن لا أصل

أي من أجل أني من قريش [١] .

و قد يستشهد بالحديث على اللغة، إذ قال معلّقاً على بيت البحتريّ [٢]:

وَ لَلصُوفُ أَوْلَى بالأَئمَّةِ مِن سَبَا ال   حرير و إنْ راقتْ بِصِبِغِ جِسادِها

قال أبو العلاء : " الرّواة يزعمون أنّ (السّبا) في معنى (السّباسب)، وهي جمع (سبيبةٍ) أي (شُقّةٍ)، و هذا يذكر في الشّواذ، و أكثر من هذا الحذف ما جاء في الحديث الشّريف : " كفى بالسّيفِ شَا " [٣]، و هو يريد : (شاهداً) " [٤]، و من ذلك أيضاً إبدال لام التّعريف ميماً إذ قال[٥] : " و أمّا لغة حمير في تصييرهم لام المعرفة ميماً، فقد جاءت في الحديث المأثور عنه (ص)، و ذلك أنّه قال : " ليس من امْبِرّ امْصِيام في امْسَفَرِ " [٦].

٢-كلام العرب:

هو المصدر الثّالث من مصادر المادة اللغويّة المسموعة عن العرب؛ و المقصود به ما أثر عنهم من شعر و نثر قبل الإسلام و بعده إلى أنْ فسدت الألسن بكثرة المولّدين و شيوع اللحن [٧].

أ- الشّعر:

كان شعر العرب المعين الّذي اغترف منه النّحاة و اللغويّون، و وضعوا عليه أصولهم و قواعدهم، ولا فرق في ذلك بين البصريّين و الكوفيّين؛ لقد كان أبو العلاء المعرّيّ علامة عصره حفظ اللغة و وعاها، فكان بارعاً في النّحو و الصّرف حافظاً لأكثر ما أنشد الشّعراء

له كقول ابن كثير، و أورده أصحاب الغريب، و لا يعرف له إسناد،و كذلك ذكره شيخ الإسلام زكريّا حيث ذكره في شرح الجزريّة .

(١) سقط الزّند و ضوءه ، ص ٣٩٦.

(٢) ديوان البحتريّ ، ١ : ١٠٨ .

(٣) الحديث موجود في سنن ابن ماجه، الحافظ أبي عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث العربيّ، ١٩٧٥م . ٢ : ٨٦٩ .

(٤) انظر عبث الوليد، ص ١٣٥.

(٥) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٨٥.

(٦) ينظر سنن ابن ماجة، ١ : ٥٣٢ . وقد جاء الحديث : (ليس من البرّ الصيام في السّفر) .

(٧) أصول النّحو العربيّ، ص ٥٧.

ويظهر ذلك في كتبه؛ حيث نلحظ في كلّ رأي نحويّ عدداً من الشّواهد الشّعريّة الّتي تدلّ على سعة حفظه .

لقد غلب على استشهاد المعرّيّ بالشّعر، (قال الشّاعر) (قال قائل)، فلم يجعل قبول الرّواية منوطاً بمعرفة الشّاعر، من ذلك قوله [١] :

و ما تركْتِ بذاتِ الضّالِ، عاطلةً   من الظّباء ، ولا عارٍ من البقرِ

قال المعرّيّ : " (عارٍ) ها هنا ضرورة تجوز في الشّعر، كما قال القائل [٢] :

فلو أنّ واشٍ باليمامة دارُه   و داري بأعلى حضرموتَ اهتَدَى ليا

فهذا على أنّ موضع (عارٍ) النّصب " [٣] .

و غلب أيضاً على استشهاده بالشّعر أنشد الفرّاء، و أنشد سيبويه، كقوله : " كذلك في العامّة من يكون مثل (كان)، يرفع الفاعل، و ينصب المفعول، فبينما هو كذلك جاءه بعض الأقضية، فصار كأحد الحروف الملغاة، مثلما أنشد الفرّاء[٤] :

سراةُ بني أبي بكرٍ تَسَامى   على كانَ المسوّمةِ العرابِ

فكان ها هنا زائدة " [٥].

ومن ذلك استشهاده على (ما) الّتي تكفّ العامل عن العمل، كقوله : " ألا ترى أنّ (إنّ و أخواتها) تكفّهنّ (ما) عن عمل النّصب، كما أنشد سيبويه [٦] :

تحلّلْ و عالجْ ذاتَ نفسِك و انظرْن   أبا جُعْلٍ، لعلّما أنتَ حالمُ

و قد ترى المعرّيّ يورد عدداً من الشّواهد الشّعريّة للتدليل على ظاهرة لغويّة معيّنة، من ذلك قوله : " و قولي : (عصاك الشّابُّ المقتَبَل)، يحتمل عصاك، أنْ يكون من : (عصيته

---

(١) ديوان سقط الزّند، ص ٣٧.
(٢) ديوان مجنون ليلى، تحقيق عبد السّتّار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، ص ٢٩٤ .
(٣) انظر سقط الزّند و ضوءه ، ص ٦٢ – ٦٣.
(٤) البيت في خزانة الأدب، ٩ : ٢٠٧ .
(٥) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٢٥.
(٦) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٢٠.و ينظر الكتاب : ٢ : ١٣٨ .

بالسّيف)، إذا ضربته به، و قلبت الياء ألفاً، كما يقال : (قد رضاه)، يريدون : (قد رضِيَه) و (مُتغنّاةٌ)، يريدون : (مُتَغنِّية)، و (باناة)، يريدون : (بانية)، و أنشد أبو زيد [١] :

ثُمّ غَدَتْ تنبضُ أحرادُها إنْ مُتَغنّاةً، و إنْ حادِيَه

يريد : (مُتَغنّية)، و كقول امرئ القيس [٢] :

عَارِضٍ زَوراءَ مِنْ نَشَمٍ غَيرَ بَانَاةٍ على وتَرِهْ

أي غير (بانية) .

و كقوله أيضاً [٣]:

لها مَتْنتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكبَّ على سَاعِدَيه النَّمِرْ

يريد : (خظِيَتا)، فقلب الياء ألفاً، هذا رأي أهل البصرة من أصحاب النّظر " [٤].

و مثله أيضاً استشهاده على حذف ياء الاسم المنقوص في غير القافية، كقوله معلّقاً على بيت البحتريّ [٥] :

إنْ كانَ لي ذنبٌ، فعَفْوٌ، و إنْ لم يكُ لي ذنبٌ ففيمَ اطّراحْ

قال المعرّيّ : " أمّا حذفه الياء في قوله (اطّراح)، وهو يريد : (اطّراحي)، فهو كثير جدّاً في أشعار العرب و غيرها، و منه قول طرفة [٦] :

مَنْ عائدي الليلةَ أَمْ مَنْ نَصِيحْ بِتُّ بِهَمٍّ، ففؤادي قَرِيحْ

يريد : (نصيحي)، و كذلك قول لبيد [٧] :

إنَّ تقوى ربِّنا خيرُ نَفَلْ و بإذنِ الله ريثي و عَجَلْ

---

(١) ينظر البيت في اللسان مادة (حَرَدَ) .تنبض: تضطرب . متغناة: متغنية، و هذا كقولهم الناصاة في الناصية . أحراد: بئر قديمة في مكّة .

(٢) ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت لبنان ، ص ١٠٢ . العارض: من يرمي بالقوس بالعرض . الزّوراء: العوجاء، و أراد القوس. نشم: شجر تصنع منه القسيّ . غير باناة : غير منحب على وتره .

(٣) ديوان امرئ القيس، ص ١١٢ .المتنتان: جانبا الصّلب . خظاتا : كثير اللّلحم، و أصله خظاتان، و حذف نون التّثنية للضرورة . و قوله: أكبّ النّمر على ساعديه : يريد أنّهما كساعدي النّمر البارك في غلظهما

(٤) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٠٦- ٤٠٧.

(٥) ديوان البحتري ، ٢ : ٢٣٨ .

(٦) ديوان طرفة بن العبد، ص ١٦ .

(٧) ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ ، ص ١٣٩ .

يريد: و (عجلي)، وحذف الياء سائغ، و لو استعمل في غير القافية؛ لكان جائزاً عند الكوفيّين من غير ضرورة [١].

وقد صرف جهوده إلى أشعار المتقدّمين بنوع خاص، و وصفهم بالفصحاء، كقوله في شرح بيت البحتريّ [٢] :

لم تَنَمْ عن دعائِهم حينَ نادَوا و القَنَا قدْ أسالَ فيهم قناءَ

قال المعرّيّ : " مدّ (القنا) في آخر البيت، و هو من القناة الجّارية، و أصله مأخوذ من التّشبيه بالقناة النّابية، و مدّ المقصور سائغ عند كثير من أهل العلم، و قد كثر في أشعار المحدثين؛ فأمّا الفصحاء المتقدّمون فهو في أشعارهم قليل " [٣].

و قد وصف شعر المحدثين بالضّعف و الركاكة، عندما طعن على الفرّاء البيت الّذي أنشده :

قالَ لها: هلْ لك ياتَافيِّ ؟ قالت له : ما أنت بالمرضيِّ

قال المعرّيّ : " قد سمعت في أشعار المحدثين (إليِّ – عليِّ)، و نحو ذلك، و هو دليل على ضعف المنّة، و ركاكة الغريزة [٤].

و الاستشهاد بالشّعر عند المعرّيّ على نوعين، **أحدهما** : لا مزيّة فيه للمنظوم على المنثور.

و **الآخر**: يكون حكم الموزون فيه غير حكم ما نثر، فالضّرب الأوّل، كقول الشّاعر المرّار الأسديّ [٥]:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ ترقبُه وقوعا

---

(١) انظر عبث الوليد، ص ١٢٧ – ١٢٨.
(٢) ديوان البحتري، ٢ : ٣٠٠ .
(٣) انظر عبث الوليد، ص ٢٠ ، ٢١.
(٤) انظر رسالة الغفران، ص ٢٣٠.
(٥) البيت في الكتاب، ١ : ١٨١. استشهد به سيبويه على إضافة التّارك إلى البكريّ تشبيهاً بالحسن الوجه ، ، و استشهد به ابن يعيش في شرح المفصّل ، ٣ : ٧٣ .

فخفض (بشر) و نصبه لا فضيلة فيه للوزن، و كذلك خفض (البكريّ) و نصبه لأنّه قويم في الحالين و مثله كثير؛ و الضّرب الآخر الّذي يكون الوزن إنْ غُيِّر عمّا استشهد به لحقه إخلال، كقول الشّاعر[1] :

ألا مَنْ مبلغُ الحُرَّين عنّي   بأنَّ القومَ قَدْ قتلُوا أُبيًّا

يُطوّف بي عِكَبٌ في معدٍّ   و يطعنُ بالصُّملّةِ في قَفَيّا

فهذا لا يمكن إلّا على لغة من قال : (قفيّ) [2].

ب-النّثر:

استشهد أبو العلاء بأمثال العرب و أقوالهم و لغاتهم؛ فتراه ينسب القول إلى القبيلة الّتي أخذ عنها، و من ذلك مجيء (ذو) في لغة طيّئ بمعنى (الّذي) ذكرها في تعليقه على بيت البحتريّ [3]:

مَهْلاً فَذاكَ أخوك ذُو أَلْهَيْتَه   عن لهوِهِ و شَغَلْتَهُ عن غُمْضِهِ

قال أبو العلاء: " (ذو ألهيته)، أي: الّذي ألهيته وهي لغة طيّئ [4].

و من ذلك أيضاً مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَم)، قال أبو العلاء معلّقاً على بيت البحتريّ [5]:

إذا أُتبِعَ الرّمحُ المركّبُ رأسُه   عليه بلَعْنٍ قلتُ : إنَّ و راكبَه

قال المعرّيّ: " (إنّ) في معنى (نَعَمْ)، و هي كثيرة في لغة كنانة و من جاورهم في مكّة و نواحيها " [6].

و قد لا ينسب القول إلى القبيلة الّتي أخذ عنها، و إنّما يكتفي بقول قالت العرب و لغة العرب، و من ذلك نقل حركة الإعراب إلى السّاكن قبلها، قال أبو العلاء : " إنّ بعض العرب تقول في الوقف : (هذا عَبُدْ)، فيضمّ الباء، و ينقل حركة الدّال إليها، يقول في الخفض : (مررْتُ بِعَبِدْ) [7].

---

(١) البيتان في الأغاني، ٢١ : ١٠ .الصّملة: الحربة .

(٢) رسالة الملائكة، ص ١٨٣، ١٨٤.

(٣) ديوان البحتريّ، ١ : ٢٧٤ .

(٤) عبث الوليد، ص ٢٥٥ ، ٢٥٦.

(٥) ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصّيرفي، ط٢ . ١ : ٢٢٢ .

(٦) عبث الوليد، ص ٦٦.

(٧) عبث الوليد، ص ٣٤١.

و قد تراه ينسب ما نقله عن العرب إلى الأئمّة، و من ذلك قوله معلّقاً على بيت البحتريّ في إدخال أل التّعريف على (كلّ و بعض)، قال أبو العلاء : " و رُوِيَ عن الأصمعي أنّه قال كلاماً معناه : " قرأت آداب ابن المقفّع، فلم أرَ فيها لحناً إلّا في موضع واحد، و هو قوله : "العلم أكثر من أنْ يحاط بكلّه، فخذوا البعض " [١].

أمّا أمثال العرب، فقد كان يسوق المثل حُكماً أو ما شابه، و من ذلك إبدال السّين و الصّاد السّاكنتين قبل الدّال زاياً، إذ قال: " و شربوا دماءَها فَصْداً في الجَدْبِ، و أكلهَا فقراؤهم ميّتةً، و قالوا في المثل : " لم يُجرمْ مَنْ فُزْدَ له " [٢]، يريدون : فُصِدَ له، فسكّنوا الصّاد على لغة ربيعة، ثُمّ أبدلوا منها الزّاي [٣].

و بعد فالمطّلع على آثار المعرّيّ الباقية يرى؛ أنّه فقه القرآن الكريم قراءة و تفسيراً، و خبر الحديث الشّريف لغة و دراية، و وعى كلام العرب حفظاً و استيعاباً؛ فجاءت كتبه غنيّة بالشّواهد القرآنيّة و الشّعريّة، و كلام العرب، و قد كان يسوقها في توجيه مسلك إعرابيّ، أو قياس مثال على نظيره، أو ما شابه ذلك .

ثالثاً- الاعتداد بالقياس:

كان للقياس مكان عظيم عند أبي العلاء المعرّيّ في آرائه، و أحكامه، و آثاره الحاضرة تشهد له بذلك؛ فكان له به أصول و مذاهب ثابتة، و من أصوله في القياس:

أ- قياس النّظير على النّظير:

القياس في العربيّة على أربعة أقسام، حمل فرع على أصل، و حمل أصل على فرع، و حمل نظير على نظير؛ و أمّا الثّالث فالنّظير إمّا في اللفظ أو في المعنى، فمن أمثلة الأوّل زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدريّة الظّرفيّة و الموصولة؛ لأنّهما بلفظ (ما) النّافية، و من أمثلة الثّاني جواز (غير قائم الزّيدان) حملاً على (ما قام الزّيدان) لأنّه في معناه [٤].

---

(١) عبث الوليد ، ص ٣٢٠.
(٢) ينظر المستقصى في أمثال العرب، ج٢ : ٢٩٤.
(٣) رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ١٢٤.
(٤) الاقتراح، ص ٤٢ – ٤٣ .

وقد ذهب أبو العلاء بعيداً في القياس في حمل النّظير على نظيره، كما جاء في تعليقه على بيت أبي تمّام (١):

لم تطلعِ الشّمس فيه يوم ذاك على بانٍ بأهلٍ ، ولم تغربْ على عزبِ

قال أبو العلاء: " أهل اللغة يختارون (بنى فلان على أهله)، و يكرهون : بنى بها؛ ولا يمنع القياس دخول الباء في هذا الموضع، و يكون المعنى: (بنى بأهله)، أي : من أجلهم، كما يقال للرجل : (خُذْ هذا بما فعلت في الدّهر الأوّل)، أي: من أجله (٢).

لقد كان أبو العلاء المعرّيّ يضيق بأقيسة النّحويّين، وينفر ممّا أتبعوه من أساليب التّأويل و التّقدير، كما رأينا في الغفران بالرّد على المتقدّمين من النّحاة، و لكنّه يتّسع في كتبه الأخرى في القياس؛ ففي رسالة الملائكة مسائل عديدة حملها على أخرى جرياً على توسّعه في القياس، ومن ذلك عرض المعرّيّ لكلمة (اسم) و أصل بنائه و جمعه ، فقال : " فأمّا قولهم (أسماء) في اسم؛ فالنّحويّون المتقدّمون يجعلونه جمع اسم، و إذا سمّوا به الرّجل لم يصرفوه لأنّه اسم غلب عليه كونه للمؤنث، كما أنّ (زينب) غلب عليه أنْ يكون اسم امرأة، و ليس فيه علم للتّأنيث، وليس أسماء عندهم بمنزلة حمراء، فيلزم أصحاب هذا القول أنْ يقولوا : (مررت بأسماءَ و أسماءٍ أخرى)، فيصرفوها في النّكرة لأنّها ليست (كحمراء) عندهم؛ وإنّما هي (أفعال) مثل: (أبناءٍ و أحناءٍ)، ولو كانت مثل: (حمراء) لم تنصرف في النّكرة، ولا يمتنع في القياس أنْ تكون (أسماء) من الوسامة، إلّا أنّ الواو قلبت إلى الهمزة، وقلب الواو المفتوحة إلى همزة قليل؛ إنّما جاء في أحرف معدودة كقولهم : (أحَد)، وأصله: (وحد)، و كقولهم للمرأة : (أَنَاة) و أصله (وَنَاةٌ) (٣).

و من ذلك مخالفة النّحويّين في مسألة جواب القسم المصدّر بلن في قول البحتريّ (٤):

لن ينالَ المَشِيبُ حَظْوةَ ودٍّ حيثُ يَشجُو طَرْفٌ و يَحورُ طَرْفُ

قال أبو العلاء المعرّيّ : " استقبل القسم بلن، لأنّه قال (٥):

---

(١) ديوان أبي تمّام، ١ : ٩٩ .

(٢) ينظر شرح ديوان أبي تمّا م، التّبريزي ، ١ : ٤٠ .

(٣) رسالة الملائكة، ص ١٣١.

(٤) ديوان البحتريّ، ١ : ٣١١ . و في الديوان : (حيث يسجو لحظ).

(٥) ديوان البحتريّ، تحقيق حسن كامل زناتي . ٣ : ١٣٧٦ .

إي و سَعْيِ الحجيجِ حينَ سَعَوا شُعْ ثاً و صَفِّ الحجيجِ ساعةَ صَفُّوا

و هذا لا يجوز عند النّحويّين لأنّ (لن) لا يستقبل بها القسم، و يجوز أن يكون قائل البيت قاله كما في النّسخة، و لو قال: (لا ينالُ) لاحْتُمِلَ، و لن يبعد في القياس أنْ يوضع (لن)

موضع (لا) في هذا الموضع؛ لأنّهما في النّفي متشاركان، و لعلّ أبا عبادة لم يقل إلّا (لا) " [1].

و مثله أيضل معلّقاً على بيت أبي تمّام [2]:

أمحمّد بنُ سعيدٍ ادّخرُيِ الأَسَى فيها رُوَاءُ الحرّ يومَ ظمائِه

قال أبو العلاء : مدّ (الظّماء)، و هو مهموز مقصور، يقال : (ظَمَأً)، مثل: (خَطَأً) وقد فعل ذلك في غير هذا الموضع، و القياس يطلق ذلك و ما هو أشدّ منه [3].

ب–الحمل على الأكثر:

بلغ اعتداد أبي العلاء بالأكثر في النّحو اعتداداً كبيراً، ذاهباً إلى أنّ ما كثر في كلام العرب يمتاز عمّا قلّ، كقوله معقّباً على بيت البحتريّ [4]:

و عَمْروُ بنُ مَعْدِي إنْ ذهبْتَ تَهيجُهُ و أوسُ بنُ سُعْدَى إنْ ذهبْتَ تُكايدُهْ

قال أبو العلاء : وقوله: (معدي) حذف داخل في باب التّرخيم في غير النّداء؛ لأنّ الاسم الثّاني بمنزلة هاء التّأنيث، مثل: (سلمة و جارية)، و حذف الهاء منها في التّرخيم كثير في كلام العرب [5].

و مثله أيضاً في تعليقه على بيت البحتريّ [6]:

فلَعَلّني ألقى الرّدَى فيريحني عمّا قليلٍ من جَوَى البُرحَاءِ

قال أبو العلاء : الأكثر في كلامهم (لعلّني)، و بها جاء القرآن الكريم، و منهم من ينشد (لأنّني) بمعنى (لعلّي) [7].

---

(١) عبث الوليد، ص ٣٢٥.
(٢) ديوان أبي تمّام، ٢ : ٢٧٩ . و معنى البيت أي أنني ادّخر العزاء ليوم المصائب .
(٣) ينظر شرح ديوان أبي تمّام، التّبريزي ، ٢ : ٢٠١ – ٢٠٢ .
(٤) ديوان البحتريّ، ٢ :٣٤ .
(٥) عبث الوليد، ص ١٧٤.
(٦) ديوان البحتريّ، ٢ : ٣٢٨ .
(٧) عبث الوليد، ص ٩.

لقد أنِسَ أبو العلاء بهذا الأصل طويلاً؛ فكان يستعين به في حلّ المشكل في اللغة كقوله : " و قولهم : (أبناء) يستدل به على أنّه ليس بفَعْــل ساكن العين حملاً على الأكثر من الكلام؛ إذ كان (جِذْع و أجذاع) و (حِمْل و أحمال) أشيع في اللغة من (زَنْد و أزناد) و (فَرخ و أفراخ)؛ و إنّما تحمل الأشياء على ما كثر [١].

و قد رفض أبو العلاء ما يحمل على ما شذّ من الكلام، فقال : "ويجوز إذا قيل إنّ (إيّا) مركّبة من همزة و ياءين أنْ يكون اشتقاقها من (إياة) الشّمس و (إيائها)، أي : (ضوءها) و قالوا مأخوذة من همزة و ياء و واو؛ لأنّه مفقود في كلامهم الياء بعدها الواو، و لا تحمل الأشياء على ما شذّ، و لكن تحمل الأشياء على ما كثر [٢].

و لم يخفِ أبو العلاء كرهه الحمل على ما يقلّ في كلام العرب، و تفضيله الحمل على الأكثر؛ فهو لم يخفِ ضيقه من حذف (أنْ) من خبر (عسى) في بيت عمرو بن ربيعة [٣]:

عَسَى فارجُ الكربِ عن يوسف يُسَخِّرُ لي رَبَّةَ المَحْمَلِ

قال المعرّيّ : " ما أيسر لفظ هذه البيت لولا أنّه حذف (أنْ) من خبر (عسى)، و ما ذلك لأنّ اقتران خبر عسى ب (أنْ) هو الأكثر في كلام العرب " [٤].

ج–القياس على المطرد دون الشّاذ:

الاطّراد شرط أساسيّ في المسألة ليقع بها القياس، و قد صرّح أبو العلاء بذلك في أكثر من موضع، نحو قوله: " و قولك في (منخر منخير)، أقوى من قولك في (مسجد مسجيد)؛ لأنّ مفعيل قد كثر، نحو: (المعطير و المحضير)، و (مفعيل) قليل على أنّ الفرّاء قد حكى مسكين بفتح الميم في كتابه التّثنية و الجّمع، و حكى أبو مسحل[٥] (مندل في منديل)، وهذه نوادر لا يطرد عليها القياس[٦].

---

(١) رسالة الملائكة، ص ١٤٦.
(٢) رسالة الملائكة، ص ٧٦.
(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ٧٥ .
(٤) رسالة الغفران، ص ٢٨٢.
(٥) عبد الله بن خريش أبو مسحل الأعرابيّ، ذكره الزّبيديّ في نحاة الكوفيّين، حضر من البادية إلى بغداد، و أخذ النّحو و القرآن عن الكسائيّ،و روى عن عليّ بن مبارك أربعين ألف بيت شاهداً في النّحو،و صنّف النوادر و الغريب . ينظر ترجمته : بغية الوعاة ، ٢ : ٤٢ .
(٦) رسالة الملائكة، ص ٢٠٨.

و رأى أنّ الشّاذ في القياس لا يسلم لك أنْ تحتجّ به، إذ قال : " و ليس لك حجّة في أنّ النّحويّين ربّما أعملوا الحرف عمل الحرف إذا كان في لفظه، و لم يكن في معناه، كقول الشّاعر (١):

يُرَجّى المرءُ ما إنْ لا يَراهُ   و تَعرِضُ دونَ أدناه الخُطوبُ

ف (إنْ) الخفيفة قد جرت عادتها أنْ تدخل زائدة بعد (ما) النّافية، كما قال فروة بن مسيك المراديّ (٢):

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ و لكنْ   منايانا و دولةُ آخَرِينا

و هو كثير في الشّعر و غيره، فلمّا كانت (ما) في قوله : (يُرجّى المرء ما إنْ لا يراه) على لفظ النّافية، دخلت بعدها (إنْ)، و إنْ كانت في معنى الذي، و هذا شاذّ لا يقاس عليه، و لا يسلم لك أنْ تحتجّ به " (٣).

واعترض رأي الفرّاء في أصل (لكنّ)؛ لأنّه بنى حججه في القياس على الشّاذ، و كان الفرّاء قد زعم أنّ أصلها (لاكئِن)، و احتجّ بدخول اللام في الخبر و أنشد (٤):

لكنّني من حبِّها لعميدُ

و هذه دعوى لا تثبت، و إنْ صحّ دخول اللام في خبر (لكنّ)، فيجوز أنْ يكون شاذّاً (٥).

و رمى أبو العلاء بالإساءة من يحتذي الشّاذ في القياس، و يعرض عن المطرد قال معلّقاً على بيت البحتريّ (٦):

و مِنْ قبلُ ما جرَّبْتُ أنباءَ جَمَّةً   و لا يَعرِفُ الأنباءَ إلّا المُجَرِّبُ

قال المعرّيّ : " ترك صرف (أنباء)، و ذلك رديء جداً؛ و لكنّه يدخل فيما ترك تنوينه للضرورة؛ و لعلّ قائل هذا الشّعر قاسه على (أشياء)، و أشياء شاذّة في بابها " (٧).

---

(١) البيت في خزانة الأدب، ٨ : ٤٤٠ .
(٢) البيت في الخزانة، ٤ : ١١٢ .
(٣) رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٢٥٤ – ٢٥٥.
(٤) البيت منسوب لمجنون ليلى في الخزانة، ١٠ : ٣٦١ .
(٥) رسالة الملائكة، ص ١٩٣.
(٦) البيت لم أعثر عليه في الدّيوان، و إنّما هو موجود في عبث الوليد ، ص ٩٨ .
(٧) عبث الوليد، ص ٩٨.

و قد يرفض أحياناً ما يخالف أكثر الكلام، و يرفض القياس عليه؛ لأنّه مخالف لأصول العربيّة، كقوله : " و قد ادّعى قوم أنّ قولهم (استكان) إنّما هو من (استكن)، أي: (افتعل) من السّكون، ثمّ زيدت عليه الألف، و هذا نقض للقياس لا يجوز أنْ يذهب إليه ذاهب عرف أصول العربيّة؛ لأنّه لم تجرِ عادتهم بمثل ذلك، و لو فعلوه في موضع لم يجعلوه أصلاً يقاس عليه " (١).

د–قياس ما لم يستعمل على ما استعمل في كلام العرب:

قال المازنيّ: ما قيس على كلام العرب؛ فهو من كلام العرب، ألا ترى أنّه يجوز أنْ تبني بإلحاق اللام ما شئت، كقولك : (خرجج، و دخلل، و ضربب، من خرج، و دخل وضرب) (٢).

لقد أجاز أبو العلاء المعرّيّ قياس ما لم يستعمل في كلام العرب على ما استعمل؛ ممّا يؤدّي إلى توليد ألفاظ جديدة لم يعرفها العرب؛ فهو لا يمانع أنْ يجيء الفعل على بناء لم يذكره المتقدّمون إذا كان في الاسم ما يدلّ على ذلك؛ لأنّ الاسم أصل و الفعل فرع، و هو محمول عليه؛ لقد جوّز أنْ يجيء الفعل على بناء (فَعْلَنْ)؛ لأنّ الاسم جاء على ذلك، إذ قال : " و لا أمنع أنْ يجيء الفعل على (فَعْلَنْ)، وإنْ كان المتقدّمون لم يذكروه؛ لأنّ الاسم إذا جاء على ذلك وجب أنْ يجيء عليه الفعل إذا كان الاسم أصلاً و الفعل متفرّع منه، و قد قالوا : (ناقة رَعْشَنْ)، و هي من الارتعاش، و(امرأة خَلْبَنْ) من الخلابة " (٣).

و رأي أيضاً أنّ ما استعمل في كلام العرب يجب أنْ يلحق بكلامهم، و من ذلك قوله معقّباً على بيت البحتريّ (٤):

إنّي لآملُ صُنْعَ اللهِ في حَسَنٍ   و ابنُ الطَّبَخشيِّةِ اللكعاءِ مَذمُومُ

قال المعرّيّ: " العامّة يسمّون التّابع الّذي ليس له موضع (طَبَخْشِيّاً)، و ليس ذلك من كلام العرب، ولمّا كثرت هذه الكلمة بينهم صرفوا منها الفعل، فقالوا : (فلان يُطَبْخِشُ) و كلّ ذلك مولّد، و هم يقولون : (طَبَخْشِيّ) بفتح الطّاء كأنّه منسوب إلى (طَبَخْشٍ)، و (فَعَلّ) وزن

(١) رسالة الملائكة، ص ٢١٥ – ٢١٦.
(٢) الاقتراح، ص ٤٤ .
(٣) رسالة الملائكة، ص ٢٦٥.
(٤) ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل زناتي . ٤ : ٢١١٩ .

ليس من أوزان العرب إلّا أنْ يكون مدغماً؛ فأمّا مثل (سَبَطْرٍ) بفتح السّين فلم يستعملوه، ولو كُسِرَت الطّاء من(طَبَخْشِيّ)، لكان قياساً؛ لأنّه لمّا اُستُعمل استعمال العربيّ وجب أنْ يلحق بكلامهم " (١).

و قال أيضاً معقّباً على بيت ابن أبي حصينة (٢):

ما أقبحَ العرضَ مدنوساً بفاحشةٍ يخطُّها اللوحُ أو يجري بها القلمُ

قال أبو العلاء المعرّيّ : " (مدنوس) غير مستعمل في كلام العرب؛ و لكنّه يجوز حملاً على القياس، كما يقال : (عرق مدخول) و (مكان موبوء) " (٣).

يتّضح ممّا سبق أنّ أبا العلاء المعرّي كان يعتدّ بالقياس، و يعظّم شأنه، و يقبله حين يجد له أساساً من القبول، و يرفضه إذا وجد أنّ العربيّة تأبى بعض وجوهه الّتي ذهب إليها النّحاة.

٣-الاحتكام إلى الغريزة:

لقد درس أبو العلاء النّحو و خبره من بعد ما حفظ اللغة و وعاها؛ فكان أصدق لهجة في الحكم على كلام العرب، فكره بعض تأويلات النّحويّين، فاحتكم إلى ما يوجبه الطّبع السّليم؛ و إنْ لم يذكره أحد من النّحويّين؛ و لفظ الغريزة إنّما يقصد به الطّبع ممّا ارتاحت إليه النّفس أو ضاقت به، فقد استند أبو العلاء إلى هذا الأصل في قضايا النّحو و الصّرف، و يظهر ذلك في ميله إلى ما هو أحسن و أسوغ في الحسّ؛ فهو يرى أنّ نصب الفعل المعطوف على فعل منصوب إذا كان غير مصحوب بعامل أولى و أحسن من قطعه؛ لأنّ في ذلك خدمة للمعنى، كقوله معقّباً على بيت البحتريّ (٤):

نَجِيئُكَ عائِدينَ و كانَ أشْهَى إلينا أَنْ تُزارَ و لا تُعادُ

قال أبو العلاء : " دعاه إلى رفع (تُعاد) الاحتياج إلى الرّفع، و النّصب أولى به و الرّفع حسن و قويّ، قَطَعَه من الأوّل لَمَّا لم يصحبه العامل " (٥).

---

(١) عبث الوليد، ص ٤٨٩.
(٢) ديوان ابن أبي حصينة، ص ٢: ٤٦ .
(٣) ديوان ابن أبي الفتح ابن أبي حصينة، أبو العلاء المعرّيّ ، ص ٢ : ٤٨.
(٤) ديوان البحتريّ، ٢ : ٣٢٧ . في الديوان : (لو تزار).
(٥) عبث الوليد، ص ١٥٤.

و قد رمى بالرّداءة كلّ ما هو قليل في كلام العرب، من ذلك حذف ياء الاسم المنقوص في الإضافة، في شرح بيت البحتريّ (١):

يا صَيقَلَ الشّعرِ المُقَلَّدِ بالّذي   يُختارُ من قَلعِيّه و يَمانِه

قال أيضاً : " قوله (يمانه) يجب أنْ يكون على حذف الياء، أراد : و (يمانيه)، و ذلك رديء جدّاً؛ لأنّ هذه الياء تثبت في الإضافة، و حذفها قليل في هذا الموضع " (٢).

وممّا عدّه رديئاً أيضاً الفصل بين الباء و مجرورها، إذ قال : " و قد تكون الوالدة من المسرفات في الحذر و سوء الفطنة، فيشفها أنْ تفارق ولدها، فمثلها مثل الباء الخافضة يفرق بينها و بين مخفوضها، و هي كأنّها متصلة به؛ لأنّها حرف واحد لا يقوم بنفسه، و ذلك رديء قليل " (٣).

و يحسن في غريزة أبي العلاء ما كثر في كلام العرب و لغتهم، كقوله معقبّاً على بيت البحتريّ (٤):

إما قتيلاً يخوضُ السَّيفُ مهجَتَه   أو نازعاً ليس ينوي عودةً أبدا

قال أبو العلاء: " الأحسن إذا بدئ ب(إمَّا) أنْ تعاد مرّة ثانية، فيقال: (أتاني إمّا أخوك و إمّا أبوك)؛ و إنْ استعملت (أو) في موضع الثّانية، فجائز، و هو قليل، و هو فيما طال من الكلام أحسن منه فيما قلّ و قصر" (٥).

و قد يكون ما هو جائز في العربيّة رديئاً عند المعرّيّ، فهو يرى أنّ الفصل بين قد و الفعل جائز سائغ في كلام العرب؛ إلّا أنّ اتصالها أحسن مشيراً إلى ذلك معلّقاً على بيت البحتريّ (٦):

قَدْ لَعَمْرِي أضحَى الزّمانُ حَميداً   بابْنِ وَهْبٍ مُحمّدٍ المَأْمُولِ

قال المعرّي: " فصل بين (قد) و بين الفعل بالجّملة المعترضة (لعمري)، و ذلك جائز سائغ، إلّا أنّه رديء؛ لأنّ اتّصالهما أحسن فحقيقة اتّصالها إنّما هو بالأفعال، و إنّما يفصل بينها

---

(١) ديوان البحتريّ، ٢ : ٢٩١ .
(٢) عبث الوليد، ص ٥١٢.
(٣) رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٧٤.
(٤) ديوان البحتريّ، ١ : ٤٨ .
(٥) عبث الوليد، ص ١٩٢.
(٦) ديوان البحتريّ، ٢ : ١٩٣ . البيت في الدّيوان : (بابن طوق) .

و بين الفعل بما يكون كالفضلة، مثل: الظرف و القسم و نحو ذلك " [١].

وممّا رآه رديئاً؛ و إنْ كان جائزاً في العربيّة تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث المجازيّ إذا كان فيه علامة تأنيث، و قد أشار إلى ذلك في بيت البحتريّ [٢]:

قِصّةُ التَّلِّ فافْهَمُوها عُجابَهْ كانَ في مثلِها تَطولُ الخَطابَةْ

قال أبو العلاء : " يضمر في (كان) ضمير نحو الأمر أو الشّأن حتّى يمكن أنْ يليها الفعل، وقد يجوز أنْ تجعل (الخطابة) مرتفعة ب كان، فيكون التّقدير: (كان الخطابةُ تطولُ في مثلِها)؛ إلّا أنّ الّذي ينفر من ذلك أنّ (الخطابة) فيها علم التّأنيث؛ فإنْ أخليت من ذلك (يطول)، صار التّقدير: (كان الخطابة تطول)، فيكون المؤنّث قد ذكّر، وذلك جائز فيما لا حقيقة لتأنيثه كالمصادر، و ما جرى مجراها مثل : (الضلالة و الكآبة)؛ إلّا أنّه مع جوازه رديء " [٣].

و يظهر استناد أبي العلاء المعرّيّ إلى الغريزة، و رفضه التّكلّف الزّائد، و نفوره من الإيغال في التّعليل، و الذّهاب إلى ما هو أيسر و أخفّ، كقوله : " لا يسخط عليك الله و الملكان، إذا لم تدرِ لما ضُمّت تاء المتكلّم، و فتحت تاء الخطاب " [٤].

و كقوله أيضاً : " كذبت النّحاة أنّها تعلم لمَ رفع الفاعل، و نصب المفعول به؛ إنّما القوم مرجّمون، و العلم لعالم الغيوب خالق الأدب و الآداب " [٥].

و من أمثلة نفوره من التّكلّف الزّائد في القياس، ما قاله على لسان ابن القارح يخاطب لبيد، و يسأله عن مغزاه في قوله [٦]:

و صبوحِ صافيةٍ و جذبِ كرينةٍ بمُوَتّرٍ تأتالُه إبهامُها

قال أبو العلاء : " إنّ النّاس يروون هذا البيت على وجهين: منهم من ينشده (تأتالُه) يجعله (تفتعلُه) من آل الشّيء يؤوله إذا ساسه، و منهم من ينشد: (تأتالَه) من الإتيان، فيقول لبيد: كلا الوجهين يحتمله البيت، فيقول: أرغم الله حاسده؛ إنّ أبا عليّ الفارسيّ كان يدّعي في

---

(١) عبث الوليد ، ص ٣٨٤.
(٢) ديوان البحتريّ، تحقيق حسن كامل زناتي . ١ : ١٦٧ .
(٣) عبث الوليد ، ص ٧٢.
(٤) الفصول و الغايات، ص ١٠١.
(٥) السّابق، ص ١٠٨.
(٦) ديوان لبيد بن ربيعة ، ص ١٧٥ .

هذا البيت أنّه مثل قولهم: (استحى يستحي) على مذهب الخليل و سيبويه؛ لأنّهما يريان أنّ قولهم:(استحيْتُ)؛ إنّما جاء على قولهم: (استحايَ) كما أنّ (استقمْتُ– استقامَ)، و هذا مذهب ظريف؛ لأنّه يعتقد أنّ (تأتَى) مأخوذة من (أوَى)؛ كأنّه بنى منها (افتعل)، فقيل: (ائتايَ) فأُعِلَّت الواو كما تعلّ في قولنا: (اعتان) من (العون)، و(اقتال) من (القول)، ثم قيل :(ائتَيتُ)،فحذفت الألف، كما يقال:(اقتَلْتُ)، ثم قيل في المستقبل بالحذف كما قيل: (يستَحى) فيقول لبيد : الأمر أيسر ممّا ظنّ هذا المتكلّف [1].

و كان أبو العلاء ينفر و ينكر ما يخالف أصول العربيّة، فمن ذلك إنكاره و نفوره من حذف (لا) قبل(تفتأ) في غير جواب القسم، و قد أشار إلى ذلك معقّباً على بيت البحتريّ [2]:

تَفتَأْ عُجباً بالشَّيءِ تَذْكرُه   و إنْ تَولَّى أو انقَضَى عُصرُه

قال : " إذا روي (تفتأ)؛ فهي من قولهم: (ما فتئ)، أي: (ما زال) فهذا رديء جداً لأنّ (لا) إنّما تحذف في القسم خاصّة، و لأنّ مكانها قد عرف هنالك، فاستغنى السّامع أنْ تذكر له، و ليس في بيت أبي عبادة ما يدلّ على القسم، فهو منكر عند المخاطب، ويقوّيه أنّ (تفتأ) قد علم أنّها لا تستعمل إلّا في النّفيّ؛ فالعلم بذلك يحسّن طرح الحرف النّافي من صدر الكلام " [3].

٤– النّزوع إلى الاجتهاد:

لم يكن أبو العلاء المعرّيّ عالماً بالنّحو فحسب؛ بل كان نحويّاً له في كلّ مسألة رأي يقوم على أسس علميّة ثابتة و محاكمة عقليّة تعتمد على ثقافة راسخة ترجع إلى كثرة ما يحفظه من هذا العلم، و لو لم يكن أبو العلاء نحويّاً ذا رأي لَمَا ظهر اعتداده بنفسه في أكثر من رأي، نحو قوله:" لا أمنع أنْ يجيء الفعل على (فعلن)،و إن كان المتقدّمون لم يذكروه "[4].
"[4].

(١) رسالة الغفران ، ص ، ٧٠ .
(٢) ديوان البحتريّ، ٢ : ١٠٣٣ .
(٣) انظر عبث الوليد، ص ٢٣١.
(٤) انظر رسالة الملائكة، ص ٢٦٥.

و يتجلّى نزوع أبي العلاء إلى الاجتهاد في بعض القضايا في أكثر من موضع، كقوله معلّقاً على بيت البحتريّ (١):

هَلْ لَكَ في الصّلحِ فأُعْفيكَ مِنْ نِصْفٍ و تستأنفُ لي نِصْفَا

قال أبو العلاء : " يجوز رفع (تستأنف) و نصبها، فالرّفع على الاستئناف، و النّصب على أنْ تعطف على (فأعفيك)، و يجوز أنْ تعطف على الصّلح، فيكون المعنى: (هل لك في الصّلح و أنْ تستأنفَ) " (٢).

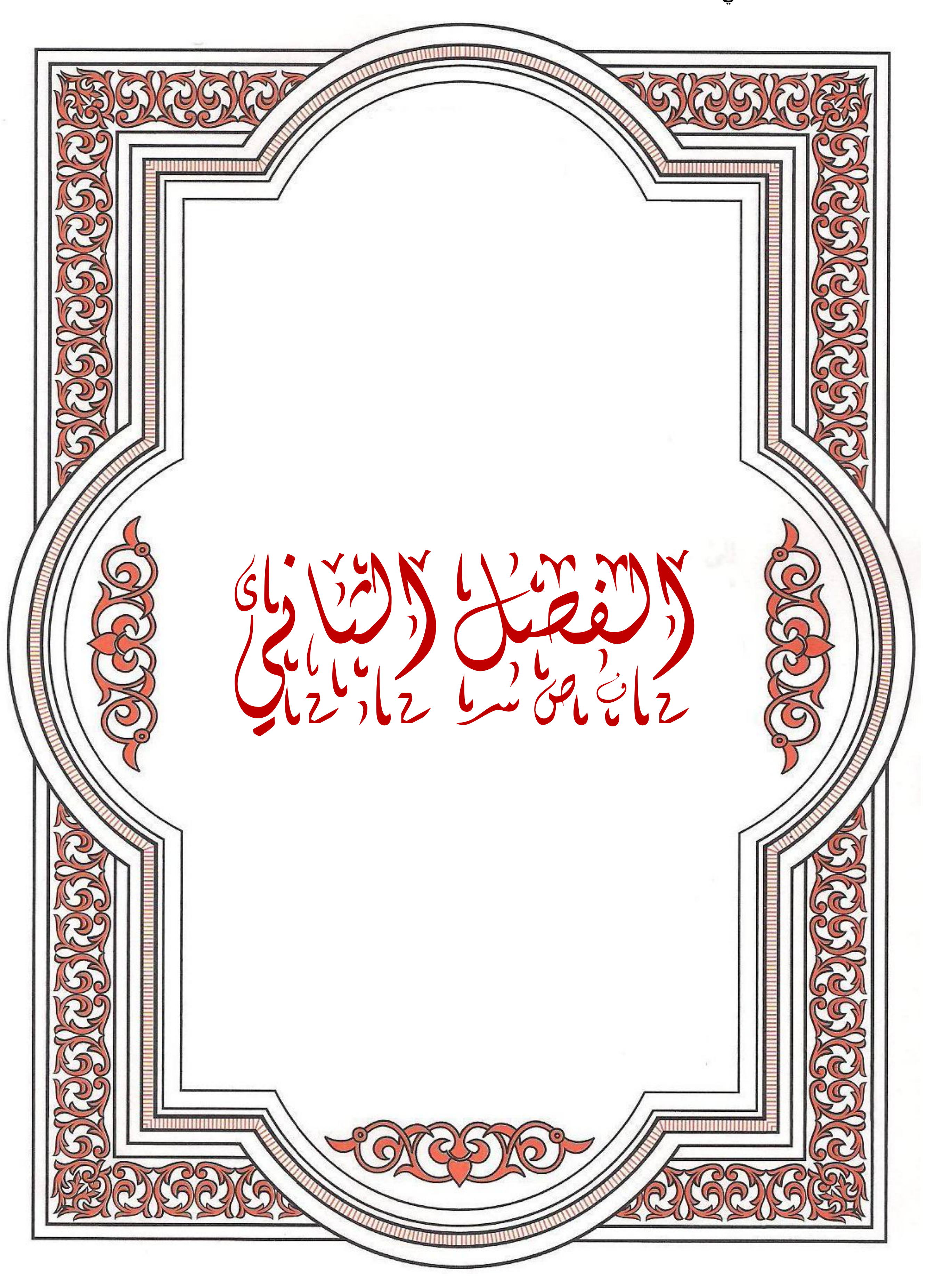
و ربّما يأتي أبو العلاء برأي دون أنْ يصرّح به، كقوله بجواز استقبال القسم بلن؛ إذ قال في تعليقه على بيت البحتريّ (٣):

لَنْ ينالَ المَشيبُ حُظوَةَ ودٍّ حيثُ يَشْجُو طَرْفٌ و يَحْوَرُّ طَرْفُ

قال المعرّيّ : " استقبل القسم (بلن)؛ لأنّه قال : (إي و سعي الحجيج)، و هذا عند النّحويّين لا يجوز؛ لأنّ (لن) لا يستقبل بها القسم، و يجوز أنْ يكون قائل البيت قاله كما في النّسخة، و لو قال: (لا ينالُ) لاحتُمِلَ، و لن يبعد في القياس أنْ توضع (لن) موضع (لا) في هذا الموضع؛ لأنّهما في النّفيّ متشاركان، و لعلّ أبا عبادة لم يقل إلا (لا) " (٤).

ما سبق إنْ دلّ على شيء، فإنّه يدلّ على ثقة أبي العلاء المعرّيّ الكبيرة بعلمه و مذهبه بعلم النّحو القائم على الاحتكام إلى ما حكاه مشهورو الثقات، و ضيقه بالتكلف في التأويل، و بالمضي مع القياس مضياً يراه منتهياً إلى أنْ يجيز في العربية ما ليس فيها؛ فهو لم يكن راوية له فحسب؛ بل كان عالماً ذا رأي و إنْ اتّفق مع سابقيه في بعض المسائل نجده يختلف معهم في مسائل كثيرة، لذلك نراه مجتهداً في كثير من القضايا.

(١) ديوان البحتريّ، ١ :٣٥٨ .
(٢) انظر عبث الوليد، ص ٣١٢.
(٣) ديوان البحتريّ، ١ : ٣١١ .
(٤) انظر عبث الوليد، ص ٣٢٥ .


الفصل الثاني



القاعدة النّحويّة عند أبي العلاء المعرّيّ

١ ـ القاعدة النّحويّة: لغة، و مفهوماً، و اصطلاحاً:

القاعدة لغة من البناء أساسه، و قواعد البناء أساطينه الّتي تعمده[١]، و قعّد القاعدة: وضعها، و القاعدة: الضّابط أو الأمر الكليّ الّذي ينطبق على جزئيّات، مثل: كلّ أذون ولود و كلّ صمّوخٍ بيوض[٢] .

و يبدو أنّ المعنى الاصطلاحيّ أخذ من معنى الثّبات و قوام الشّيء أو أساسه، فالقاعدة بالمعنى الاصطلاحيّ العام: "هي قضيّة كليّة منطبقة على جميع جزئياتها"[٣]، أمّا في سياق النّحو فالمفردة غير معروفة بهذا المفهوم الاصطلاحيّ عند النّحاة الأوائل، ومن يتتبّع المؤلّفات النّحويّة لا يجد استخداماً لها حتّى القرن الثّالث، و كأنّ المقولات النّظريّة لأحكام النّظام التّركيبيّ الّتي في أذهانهم لم تنضج بعد كي يعبّر عنها بمصطلح معين، فغاب عنهم ترداد هذه المفردة .

و مع تطوّر الدّرس و تجريد الضّوابط لنظام اللغة التّركيبيّ، أصبحت الكلمة تشيع عند النّحاة الّذين جاؤوا بعد ذلك، و بالرّغم من ذلك لم يتمّ العثور على تعريف اصطلاحيّ لها فالمستخلص لها من خلال النّظر في السّياقات الّتي ترد أنّها تأتي بمعان قريبة أو مشابهة للمفهوم السّالف، إذ يقصد بها في السّياق النّحويّ القوانين الثّابتة أو الأحكام الكليّة و الجزئيّة الّتي يتمثّل بها النّظام التّركيبيّ لشواهد اللغة، و تكون معياراً يقاس عليه الكلام[٤] .

---

(1) انظر لسان العرب مادة (قعد) .

(2) انظر المعجم الوسيط، أيضاً مادة (قعد) .

(3) التّعريفات، عليّ بن محمّد الجرجانيّ، تح إبراهيم الأنباريّ، دار الكتاب بيروت، ط١، ١٤٠٥ه، ص ٢٥ ،

(٤) انظر القاعدة النّحويّة تحليل و نقد، الدّكتور محمود حسن الجاسم، دار الفكر دمشق، ط١,٢٠٠٧م .ص ٢٥

و قد استخلص النحاة معظم القواعد أو الأحكام التي تضبط النظام التركيبي من الظواهر المطردة و غير المطردة فيه، فالقاعدة هي الضابط أو القانون الذي يكون الاطراد أساسه، و لكنّ النّحاة وسّعوا الدّلالة، فأرادوا بها أحياناً ظواهر غير مطردة، و ذلك حين جعل بعضهم من تلك الظّواهر قانوناً أو معياراً صالحاً للقياس عليه .

و قد استخلصت تلك الأحكام بالمدارسة و التّأمّل في شواهد اللغة، بقياس بعضها على بعض، لتشكّل بمجموعها هيكلاً نظريّاً ضابطاً للنظام التّركيبيّ، و من ثمّ فالقواعد النّحويّة بمعناها الواسع جملة من المقولات النّظريّة الّتي تمثّل الثّوابت في نظام اللغة التّركيبيّ، و تعدّ قانوناً أو معياراً ينبغي القياس عليه و توليد الكلام في ضوئه و يمكّن متعلّم اللغة من غايته[١].

و يظهر للمتتبّع أنّ القاعدة بهذا المفهوم كانت في أذهان النّحاة المتقدّمين من غير أنْ يستخدموا المصطلح، فهم حين ينظرون أو يحلّلون الكلام يكون في وعيهم مجموعة من ضوابط النّظام التّركيبيّ الّتي استخلصوها بالنّظر و التّكامل في كلام العرب المحتجّ به[٢].

و مع تقدّم الزّمن تشعّب الدّرس، و أصبحت مناقشة الظّواهر أكثر تفصيلاً، كما يبدو في كتاب سيبويه، فهو يستحضر الضّوابط التّركيبيّة ثمّ يعرض ما يريد في ضوئها بوصفه معياراً لا يخالف، فيقول مثلا: و تقول كذا، و يجوز أنْ تقول[٣]، و لا يجوز أو لم يجز أنْ يقال[٤]، و لم يحسن و لا يحسن[٥]. و لمّا كانوا يحاكمون الكلام في ضوء الضّوابط الّتي استخلصوها نراهم يقومون بعملية القياس، حتّى إنّ هذه الكلمة ترد عندهم بمعنى القاعدة أحياناً[٦]. و يظهر ذلك في قول عبد الله بن إسحق الحضرميّ لتلميذه يونس بن حبيب: "عليك بباب من النّحو يطرد و ينقاس"[٧].

---

(١) انظر لغة الشّعر، دراسة في الضّرورة الشّعريّة، محمّد حماسة عبد اللطيف، دار الشّروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٦ م . ص ٥٧، ٥٨ .

(2) القاعدة النّحويّة، ص ٢٩ .

(3) انظر الكتاب، ١ : ١٢٦، ١٢٨ ، و غيرها .

(4) انظر السّابق، ١ : ٥٩، ٦١ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، و غيرها .

(5) انظر الكتاب، ١ : ١٢٥، ٢٣٩ ، ٢٤٧ ، و غيرها .

(٦) القياس في النّحو مع تحقيق باب الشّاذ من المسائل العسكريّات، أبو عليّ الفارسيّ، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٨٥م. ص ٧٩.

(٧) طبقات النّحويّين و اللغويّين،أبو بكر الزّبيديّ،تح محمّد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف القاهرة، ١٩٨٤م.

و قد استخدم سيبويه كلمة القياس أكثر من مرّة بمعنى القاعدة الأصل[1]، و استخدمها بمعنى القاعدة المطردة الّتي يقاس عليها[٢] .

و قد ترد لفظة القياس بمعنى القاعدة الّتي يجب ألا تخالف، و من ذلك ما روي عن البصريّين في ما الحجازية: "القياس يقتضي ألا تعمل إذا تقدّم خبرها على اسمها، أو دخل عليها حرف الاستثناء بين الاسم و الخبر"[٣]. و كذلك قول ابن هشام الأنصاريّ في المقدّر:" القياس أنْ يقدّر الشّيء في مكانه الأصلي"[٤]. و كان الكسائيّ (ت ١٨٩ه) قد ذهب إلى أنّ النّحو كلّه قواعد يقاس عليها، عندما قال[٥]:

إنّما النّحوُ قياسٌ يُتَّبعُ   و به في كلّ أمرٍ يُنتفعُ

و قد عرّف أبو عليّ الفارسيّ(ت ٣٧٧ ه) النّحو، بقوله:" علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب" [٦].

و قد استخدم النّحاة ألفاظاً أخرى بمعنى القاعدة من أشهرها كلمة (أصل)، إذ شاعت في كتب النّحو بمعنى القواعد المبنيّة على أصل الوضع الّتي حظيت بإجماع النّحاة، وتكون أساساً لغيرها، و قد وردت كثيراً في كتاب الإنصاف، و من ذلك:" الأصل في الأفعال البناء"[٧]، و "إنّ الأصل في اسم العلم أنْ يوضع لشيء بعينه"[٨]، و قد استخدمت بعض الكلمات بمعنى القاعدة مثل (الحدّ) و (الوجه) اللتين وردتا بمعنى القاعدة الأقوى أو الأصل[٩].
و كذلك كلمة الصحيح الّتي جاءت بمعنى القاعدة الصّواب[١٠].

ص ٣٢.
(1) انظر الكتاب، ١ : ٥٧، ١٢٢ ، ٢٠٩ .
(2) انظر السّابق، ١ : ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢: ٧١٣ .
(4) مغني اللبيب، ص ٧٩٩ ،
(5) بغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النّحاة، ٢ : ١٦٤ .
(٧) التّكملة،أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ،تحقيق كاظم بحر المرجان،عالم الكتب،بيروت، ط٢، ١٩٩٩م . ص ١٨١.
(7) انظر الإنصاف، ٢ : ٥٣٤ ، و الكتاب، ٢ : ١٨٥، ٤١٤ ،
(8) انظر الإنصاف، ٢ : ٧٠٩ .
(9) انظر الكتاب، ١ : ٥٣ ، ١٢٠ ، و الخصائص، ١ : ٥٣ .
(10) انظر مغني اللبيب، ص ٤٩٨، ٥٧٠ .

٢ ــ الآراء النّحويّة عند أبي العلاء المعرّيّ

إنّ ثقافة أبي العلاء المعرّيّ النّحويّة ساطعة في كلّ ما كتبه، فعبث الوليد و معجز أحمد يزخران بالمسائل و الآراء النّحويّة، و لا تخلو رسالة الصّاهل و الشّاحج من حديث لغويّ نحويّ على ألسنة الحيوانات، و رسالتا الملائكة و الغفران تزخران بالفوائد اللغويّة و النّحويّة الّتي رأيتها جديرة بأنْ تدرس على نحو ألتمس فيه أصول كلّ مسألة في كتبها، و أرجع فيها إلى أقوال النّحاة، ثمّ أنظر في مناقشة أبي العلاء لها، و ردّه عليها مع ربط كلامه هذا بنظيره في آثاره الأخرى، و إرجاعه إلى أصول عامّة في مذهبه و نقده مذاهب النّحاة، و ذكر إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف أنْ أذكر أوجه الخلاف فيها، مع ذكر آراء النّحاة في القياس على تلك المسألة، أو الاقتصار فيها على السّماع .

و نحن عندما اخترنا الآراء النّحويّة عند أبي العلاء المعرّيّ مادة للدراسة في هذا الفصل كنّا نعلم أنّ هذا الموضوع وعر المسالك أكثر من غيره، و لا تتأتّى وعورته من كون المعرّيّ بث آراءه النّحويّة في كلّ مؤلّفاته، بل لأنّ المسائل النّحويّة ذاتها تحتاج إلى جهد كبير من أجل إحصائها و تنظيمها أولاً، و تبويبها، و مناقشتها ثانياً، فمنها ما هو خاصّ برأي المعرّيّ، و منها ما هو متّصل بالخلافات بين النّحويّين، لهذا رأينا أنّ أجدى ما يمكن أنْ نقوم به في هذا الفصل هو الوقوف عند مجموعة من آرائه النّحويّة المنتشرة في معظم مؤلّفاته للتعرّف على وجهه النّحويّ :

المبحث الأول

أولاً- المفردات و حروف المعاني:

دخول نون الوقاية في لعلّ

كما أنّ الجزم من خصائص الأفعال؛ فإنّ الجرّ من خصائص الأسماء، فلذلك تحامت العرب من دخول الكسر في الأفعال؛ وإنّما يدخلها الكسر عند اتّصالها بياء المتكلّم أو عند التّخلّص من السّاكنين؛ أمّا اتّصال الفعل بياء المتكلّم فقد تحاموه بدخول نون قبل الياء تسمّى

بنون الوقاية [١]، وأمّا التّخلّص من السّاكنين، فلم يبالوا كثيراً بدخول الكسر في الأفعال لأجله؛ لأنّه كسر عارض[٢] بخلاف ياء المتكلّم مع الفعل؛ إذ هي معه كالكلمة الواحدة وأصل اتّصال هذه النّون بالأفعال[٣] وتلحق الحروف التي تشبهها وهي(إنَّ) وأخواتها ، وهذه الأحرف في دخول نون الوقاية عليها ثلاثة أقسام في تقسيمات النّحاة [٤] :

الأول: قسم لا تحذف منه إلا نادراً وهو (ليت) .

الثاني: قسم لا تلحقه إلا نادراً وهو (لعلَّ) .

الثالث: قسم يجوز فيه الأمران وهو (إنَّ) و(كأنّ) و(لكنَّ) .

ومن دخول نون الوقاية في (لعلَّ)، قول المجنون [٥]:

وَأَخرُجُ مِن بَينِ البُيوتِ لَعَلَّني … أُحَدِّثُ عَنكِ النَفسَ بِاللَيلِ خالِيا

وقد ذكر أبو العلاء أنّ دخول النّون في (لعلَّ) لغة فصيحة، فقال تعليقاً على قول ابن أبي حصينة [٦]:

تفاءلتُ في وادي الأراكِ لعلّني … أراكَ فلم يصدقْ برؤيتكَ الفال

" و(لَعَلَّني) لغة فصيحة، و أكثر الاستعمال (لَعَلِّي) قال الشّاعر[٧] :

أريني جَواداً مات هُزلاً لعلّني … أرى ما ترينَ أو بخيلاً مُخلّدا " [٨]

---

(١) تسمّى أيضاً بـــنون العماد، المغني ص، ٤٥٠، و المقتضب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤م . ١ : ٣٩٨ .

(٢) انظر: شرح الكافية في النّحو، الشّيخ رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الإسترباذيّ النّحويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان ، ٢ : ٢٢ .

(٣) انظر : المقتضب ١ : ٣٨٤ .

(٤) انظر هذه التّقسيمات في الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المراديّ، تحقيق د فخر الدّين الدّين

قباوة و محمّد نديم فاضل، المكتبة العربيّة، حلب، ط١ ، ١٩٧٣م . ص ١٥٠ .

(٤) البيت في ديوان مجنون ليلى قيس بن الملوح، تحقيق يوسف فرحات،دار الكتاب العربيّ،ط١، ١٩٩٢م. ص ٢٠٥.

(٥) البيت في الديوان ١ : ٢٧ .

(٧) ديوان حاتم الطّائيّ، تحقيق الدكتور حنّا نصر الحتّيّ، دار الكتاب العربيّ، ط١، ١٩٩٤م . ص ٧٨ .

(٨) شرح ديوان ابن أبى حصينة ٢: ٣٦ .

وإنّما لحقت النّون (إن) وأخواتها جوازاً لا وجوباً، لشبهها بالأفعال كما سبق، وجاز حذفها للثقل النّاشئ من اجتماع الأمثال (النّونين) في (إنَّ) و(أنَّ) و (كأنَّ) و(لكنّ) [١].

أمّا (ليت) و(لعلَّ)، فلكلّ منهما حكم ينفرد به؛ فـــ (ليت) لا تحذف منها النّون عند لحاق ياء المتكلم بها إلّا ضرورة [٢]، و قال سيبويه: " كأنّهم شبّهوه بالاسم حيث قالوا الضّاربي" [٣] [٣] وقال ابن جنّيّ : "لأنّها أخت (لعلَّ)، ومن الحذف قول الشّاعر [٤] :

كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال لَيْتي　　　　أصادِفُه وأفقِدُ بعضَ مالي

وكان الفرّاء يجعل حذف النّون من (ليت) لغة، وظاهره الجّواز في الاختيار [٥] .

وأمّا (لعلَّ) فقد اتّفقوا على أنّ إلحاق نون الوقاية بها قليل، وجعله ابن النّاظم ضرورة [٦]، والصواب في(لعلَّ) دخول النّون ، يقول المالقيّ : "وتقول (لعلّني أفعل كذا) و(لعلّي) والنّون الأصل، وإنّما حذفت تشبيهاً بحذفها من (أنّي) و(كأنّي) لقرب مخرج اللام في النّون "[٧]. "[٧].

ومن دخول نون الوقاية في (لعلَّ) بالإضافة إلى ما سبق قول الشّاعر [٨] :

فقلتُ أعيراني القَدومَ لعلَّنى　　　　أخطُّ بها قبراً لأبيضَ ماجدِ

ومن وروده في النّثر، قولهم في المثل : (لعلّني مُضلَّلُ كعامر) [٩]، و قصّة المجنون، وقد

---

(١) انظر: المقتضب، ١ : ٣٨٤.

(٢) شرح المفصّل، ٣ : ٩١ ، و انظر المقتضب : ١ : ٣٨٥ .

(٣) الكتاب ٢ :٣٧٠، وانظر: المقتضب ١ : ٣٨٥ .

(٤) البيت لزيد الخيل الصّحابي الجّليل، و هو في الكتاب ٢ :٣٧٠، و شرح المفصل ٣ : ٩٠

(٥) انظر رأى الفرّاء في : أوضح المسالك، ١ : ٨٠ .

(٦) انظر رأيه في:شرح الألفيّة لابن النّاظم أبو عبد الله بدر الدّين محمّد، دار السرور، بيروت لبنان، د، ت، ت،

ص٢٦.

(٧) الرّصف ص ٣٦٣ .

(٨) البيت لمدرك بن حصن الأسدىّ، و هو في شرح ابن عقيل ١ : ١١٣، و ابن النّاظم ص ٢٦ .

(٩) انظر المثل في : مجمع الأمثال، أبو فضل الميدانيّ، تحقيق الدّكتور قصي الحسين، دار مكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط١ ، ٢٠٠٣ م . ٢ : ٢٠٦ . يضرب لمن يطمع في أن يخدعك كما خدع غيرك . و أصله أنّ شابين كانا يجالسان المستوغر بن ربيعة ؛ فقال أحدهما لصاحبه و اسمه عامر : إنّي

وجهه أبوه إلى مكة لسلوان ليلى، قول قيس : " لعلّني أتنسم صبا نجد " [١].

ومع قلّة إثبات النّون في (لعلَّ) هو أكثر من حذفها مع (ليت)، وقد اتّفق الجّمهور على أنّ دخول النّون في(لعلَّ) قليل؛ لكنّهم اختلفوا في علّته على رأيين .

الأوّل: قال به سيبويه [٢]، و ابن يعيش[٣] أنّ حذف النّون من (لعلَّ) فرار من اجتماع شبه الأمثال؛ إذ النّون من مخرج اللام، وشبه النّون للّلام لا خلاف فيه، فاللام من أقرب الحروف في المخرج من النّون، فهما من موضع واحد تقريباً، فكلاهما من حروف طرف اللسان .

و الرّأي الثّاني في علّة حذف النّون من(لعلَّ): ما قاله الفرّاء بأنّ الحذف في (إنَّ) ونحوها و(لعلَّ) أولى من الإثبات، و(ليت) على لفظ الفعل، فقوي فيها إثبات النّون، فــ(ليت) مثل (قام) و(باع) [٤].

ويبدو أنّ ابن النّاظم كان يرى مذهب الفرّاء، و به علّل للزوم النّون غالباً في(ليت) وحذفها غالباً من (لعلَّ) [٥] .

وكان أبو العبّاس ثعلب يجيز الإثبات والحذف في (إنَّ) وأخواتها جميعاً، قال : " قال أبو العبّاس: " في كلّها إن وأخواتها يجوز بالنّون و بحذفها " [٦].

إذاً يتّضح ممّا سبق أنّ مدار إثبات النّون أو حذفها قائم على التّعليل بشبه (إنَّ) وأخواتها بالفعل بقوّة أو بضعف، على رأي الجّمهور أو على رأي الفرّاء، ومن ارتضى مذهبه، وقد ذهب الجّمهور إلى أنّ علّة الحذف في(لعلَّ) الفرار من الأمثال، وهى علّة ليست قويّة بما يكفي كما سبق بيانه، وذهب الفرّاء إلى ضعف شبه هذه الأحرف بالفعل بخلاف (ليت)، ولكن يبقى الأقرب من هذا كلّه ما ذكره أبو العلاء فيما سبق من أنّ دخول نون الوقاية

أخالف إلى بيت المستوغر، فإذا قام من مجلسه ، فأيقضني بصوتك ، ففطن المستوغر لفعله ، فمنعه من الصياح ؛ ثمّ أخذ بيده إلى منزله، فقال هل ترى بأساً ؟ قال : لا ؛ ثم أخذه إلى بيت الفتى ، فإذا الرجل مع امرأته ، فقال المستوغر : (لعلني مضلل كعامر) .

(١) الأغاني ، ٢ : ٢٤ .

(٢) انظر: الكتاب، ٢ : ٣٦٩ .

(٣) ابن يعيش في شرح المفصّل، ٣ :١٢٣ .

(٤) انظر رأى الفرّاء ي : ابن يعيش، ٣ : ٩١ .

(٥) انظر: شرح الألفيّة لابن النّاظم، ص٢٦.

(٦) مجالس ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف مصر، ط ٢، ١ : ١٠٦ .

في(لعلَّ) لغة وهو ما ذكره الأصمعيّ، إذ يقول : " وفي لعلَّ لغات، يقول بعض العرب : (لعلَّ)، وبعضهم يقول : (لعلَّني)، وبعضهم : (علِّي)، وبعضهم : (علَّني)، وبعضهم (لعنَّي) وبعضهم : (لغنَّي) " [١].

وإذا كان دخول النّون في(لعلَّ) لغة، فلا حاجة إذاً للتّعليل أو التّأويل؛ فإنّ التّأويل يسوّغ كما يقول أبو حيّان: " إذا كانت الجّادّة على شيء ثمّ جاء شيء يخالف الجّادة فيُتأوّل، أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلّا بها فلا تأويل " [٢].

وأيّاً ما كانت العلّة في إثبات نون الوقاية مع (لعلَّ) أو حذفها؛ فإنّ الثّابت بلا خلاف يذكر؛ أنّ الأكثر في(لعلَّ) الحذف، و يجب إثبات نون الوقاية في الغالب مع (ليت)، ويجوز الإثبات على قلّة، أمّا مع (إنَّ) ونحوها؛ فإنّ الحذف معها هو الشّائع .

دخول كاف التّشبيه على الضّمير

ينبغي ألاّ تدخل الكاف إلّا على ضمير متّصـل، من ضمائر الجرّ لا الرّفع أو النّصـب، لكنّ العرب خالفت في كلّ، فأدخلت الكاف على الضّمير المنفصـل، وعلى المتّصل المرفوع والمنصوب .

وقد اختلفت كلمة النّحويّين في هذه الأساليب، فردّها بعضهم إلى السّماع، وأجاز بعضها بعضهم في السّعة، وحكم عليها آخرون بالشّذوذ، وقصـروها على الضّرورة، كما سيأتي.

وقد ورد من هذا قول ابن أبي حصينة [٣] :

وَلا وَلَدَت حَواءُ مِن نَسلِ آدَمٍ   كَأَنتَ فَتىً سَمحاً وَإِن كَثُرَ الوُلد

قال أبو العلاء: " يقال : (أنت كأنا)، و (أنا كأنت)، وذلك عندهم من الشّواذ؛ لأنّ (أنت) لا ينبغي أنْ تقع بعد كاف التّشبيه " [٤].

ويبدو أنّ أبا العلاء يرى جواز ذلك، و قد استخدمه في شعره، و من هذا قوله [٥] :

فأُقْسِمُ ما طُيورُ الجَوّ سُحْماً   كَهُنّ ولا نَعامُ الدّو رُوحا

---

(١) انظر أمالي القاليّ، ٢ : ١٣٤ .
(٢) انظر الاقتراح، ص ٢٩ .
(٣) البيت في الدّيوان، ١ :٧٢ .
(٤) شرح ديوان ابن أبى حصـينة، ٢ : ٦٤.
(٥) البيت في ديوان سقط الزّند، ص٦١ .

وفي كلام أبي العلاء ثلاثة أمور:

الأمر الأوّل: في اختصـــاص كاف التّشبيه بالظّاهر وعلّته.

الأمر الثّاني: في دخولها على الضّمير المنفصـــل وحكمه.

الأمر الثّالث: في دخولها على غير الضّمير الموضوع للجرّ.

الأمر الأوّل: في اختصـــاص كاف التّشبيه بالظّاهر وعلّته: ليس هناك علّة موجبة لاختصاص كاف التّشبيه بالظّاهر، وإنّما هي علّة مجوزة، فقد ذهب سيبويه [١] و السّيرافيّ من النّحاة [٢] إلى أنّ العلّة هي الاستغناء بـ(مثل) في دخولها على الضّمير؛ لأنّها بمعناها، فإنّهم لو أدخلوها على مضمر لجمعوا بين كافين كقولهم (زيد كك)، ففراراً من اجتماع المثلين المكروه منعوا ذلك، قال السّيوطيّ: "اجتماع الأمثال مكروه، ولذلك يفرّ منه إلى القلب، أو الحذف أو الفصـــل" [٣]؛ والسّبب في هذا صـــعوبة تتابع المقاطع والأصـــوات المتماثلة في النّطق .

الأمر الثّاني : في دخولها على الضّمير المتّصل وحكمه :

الأصـــل في حروف الجرّ أنْ لا تدخل إلّا على ضمير متّصـــل ولا يكون منفصلاً البتّة وإنّما لم يكن المجرور إلّا متّصلاً؛ لأنّ المتّصـــل "كالجّزء الأخير لعامله، يعنى أن يجئ العامل أوّلاً، ثمّ يجئ الضّمير بعده على وجه لا يمكن معه الفصـــل بينهما والمجرور كذلك [٤]، ويقول الزّبيديّ : " وقد تدخل عليه كاف التّشبيه فتقول : (أنت كأنا وأنا كأنت)، حُكي ذلك عن العرب وكاف التّشبيه لا تتّصل بالمضمر، وإنّما تتّصل بالمظهر تقول: (أنت كزيد) ولا تقول: (أنت كِيْ)، إلّا أنّ الضّمير المنفصل عندهم كان بمنزلة المظهر فلذلك حسن وفارق المتّصل " [٥] .

لكن بالاستقراء يتّضح أنّ العرب أدخلت الكاف على الضّمير المتّصل، فقد قالوا في

---

(١) انظر الكتاب، ٢ :٣٨٣ .

(٢) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافيّ، تحقيق د محمّد رمضان عبد التّوّاب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٩٠ م . ٢:٢١٠.

(٣) انظر الأشباه والنّظائر، جلال الدّين السّيوطيّ، تحقيق د عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرّسالة، ط١ ، ١٩٨٥م . ١ : ٤٠ .

(٤) شرح الكافية للرّضيّ، ٢ : ١٤ .

(٥) انظر تاج العروس، الإمام محبّ الدّين السّيّد محمّد مرتضى الحسينيّ الواسطيّ الزّبيديّ، تحقيق علي شيري، دار الفكر، ١٩٩٤ م، مادة (أنن) .

الدّخول على ضمائر المخاطب المتّصــــلة: (أنا كَكَ وأنت كِيْ)[١] ، ومن ذلك أيضاً، أنّ بعض الفضلاء كتب إلى ابن المقفّع كتاباً يباريه في الوجازة : " بسم الله الرحمن الرحيم: نحن صـــالحون فكيف أنتم ؟ " فكتب إليه ابن المقفّع : " نحن كَكَ والسّلام " [٢] .

ومن دخولها على ضمير المتكلّم للجماعة قول أبي محمّد اليزيديّ، وهو إمام كبير في العربيّة [٣]:

فلولا المعافاةُ كُنَّا كَهُمُ   ولولا البلاءُ لكانوا كَنَا

ومن دخولها على ضمير المتكلّم المفرد، قول الشّاعر[٤]:

وإذا الحرْبُ شَمَّرَتْ لمَ تَكُنْ كِي   حيْنَ تَدْعو الكماة فيها نِزَالُ

ومن دخولها على ضمير الغيبة قول العجّاج، وهو ممّن لا تدفع فصـــاحته كما يقول النّحاس[٥] :

وأمُّ أَوْعالٍ كَها أو أَقْربا [٦]

والأبيات السّابقة دليل على جوازدخول الكاف على الضّمير المتّصـــل، أمّا دخولها على المنفصـــل فلم ينازع فيه أحد .

الأمر الثّالث : في دخولها على غير الضّمير الموضوع للجرّ:

الكاف حرف جرّ حقّه أنْ يجرّ الظّاهر بعده، فإنْ دخل على مضمر فحقّه أنْ يكون من ضمائر الجّرّ، لكنّ الواقع اللغويّ بخلاف هذا، فقد دخلت الكاف على ضمائر الرّفع والنّصـــب في النّثر والشّعر؛ أمّا دخولها على ضمائر الرّفع المنفصلة في النّثر، فقد قالوا: (أنا كأنت

(١) انظر هذا القول في الخزانة، ١٠ : ١٩٧.
(٢) انظر الخزانة، ١ : ١٩٧ .
(٣) البيت نسب لليزيديّ، و هو في الخزانة ١٠ : ١٩٧.
(٤) البيت بلا نسبة في حاشية شرح ابن يعيش،٨ :١٧، والخزانة، ١٠ : ١٩٧، ١٩٨ .
(٥) انظر الخزانة، ٥ :٣٤١.
(٦) الرّجز للعجّاج في ديوانه، تحقيق عبد الحميد السّطليّ، مكتبة أطلس دمشق، من دون . ٢ : ٢٦٩ . و هو في الكتاب، ٢ :٣٨٤ .

وأنت كأنا) [١] ،ومن كلام الإمام علي كرّم الله وجهه، وقد دخل على العلاء بن زياد الحارثيّ وهو من أصحابه يعوده فلمّا رأى سعة داره قال ما كنت تصنع بسعة هذه الدّار في الدنيا؛ أَمَا أنت إليها في الآخرة كنت أحوج ... ويحك إنّي لست كأنت، إنّ الله فرض على أئمّة العدل أنْ يقدّروا أنفسهم بضعفة النّاس ..... " [٢] .

ومنه ما حكاه ابن عصفور : حكى الكسائىّ عن بعض العرب أنّه قيل له من تعدّون الصّعلوك فيكم ؟ فقال : (هو الغداة كأنا) [٣] ، وقال ابن عصفور أيضاً :" لأنّ الكاف لا تدخل في سعة الكلام على مضمر إلّا أنْ تكون صيغته صيغة ضمير رفع منفصل نحو قولهم: (ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا) [٤] .

ومن وروده في الشّعر [٥] :

قلت إنى كأنت ثُمَّت لمَّا شَبّتِ الحربُ خُضْتُها وكَعَعْتا

وأمّا دخولها على ضمائر النّصب في النّثر فقد قالوا: (أنا كإياك) [٦] .

وقالوا في الشّعر [٧]:

وأحْسِنْ وَأَجْمِلْ في أسيرك إنّه ضعيفٌ ولم يأسِرِ كإياك آسرُ

ودخول الكاف على ضمائر الرّفع فيه إشكال؛ إذ حقّها أنّ تدخل على ضمائر الجرّ، يقول الفرّاء فيما حكاه أبو حيّان : لم تقل العرب (أنت كِيْ)، وآثروا : (أنت كأنا)، ولم يقولوا: (أنا كك) وآثروا: (أنا كأنت)، وجعلوا (أنت) و(أنا) للخفض كما جعلوا (هو) للخفض فقالوا : (أنا كهو)، والرّفع أغلب على (أنا) و(أنت) و(هو) [٨] .

---

(١) انظر المثال في همع الهوامع في شرح جمع الجّوامع، السّيوطيّ، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، ط١ ، ١٩٩٨م . ٢ :٣٦٤.

(٢) انظر نهج البلاغة، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السّلام، شرح الأستاذ الإمام محمّد عبده، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، دمشق مكتبة كرم، من دون . ٢ : ١٨٧ ،١٨٨ .

(٣) انظر الخزانة ١٠ : ١٩٦.

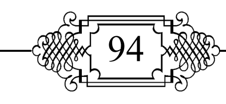
(٤) انظر الخزانة ١٠ : ١٩٤.

(٥) البيت بلا نسبة في الهمع، ٢ :٣٦٤ . و (كععتا) : كعّ فلان كعّاً، و كعوعاً، و كعاعةً: جبن و ضعف . انظر الوسيط مادة (كعّ) .

(٦) انظر المثال في : شرح التّسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق د عبد الرّحمن السّيّد، ود محمد بدوى المختون، دار هجر مصر، ط١، ١٩٩٠م . ٣ :١٦٩ .

(٧) البيت بلا نسبة في الخزانة ١٠ :١٩٤، ١٩٩.

(٨) انظر الخزانة ١٠ : ١٩٨.



وإنّما جاز هذا لوقوع الاستعارة بين الضّمائر، وهو أمر جائز، كما قالوا: (لولاي) و (لولاك) و(لولاه) بوقوع ضمائر النّصب والجرّ موضع ضمائر الرّفع، خاصّة أنّ الضّمائر لا يظهر فيها إعراب، و إنّما تعرف بالدّلالات ، فلذلك قالوا : (ضربتك أنت) و (مررت بك أنت) فجعلوا (أنت) للنّصب والخفض، وكذلك هو وأنا [١] .

و قال ثعلب :" إنّ دخول الكاف على الضّمير المنصوب لا يجوز إلّا في الشّعر، قال : "وما رأيت كإياك لم يجئ إلّا في الشّعر" [٢] .

وإذا كان في دخول الكاف على الضّمير المرفوع المنفصل بعض إشكال، فإنّ الإشكال في دخولها على الضّمير المنصوب أقلّ، لما بين النّصب والجرّ من علائق، ولها: حمل النّصب على الجرّ في التّثنية، والجّمع الّذي على حدّ التّثنية، كذلك حمل الجرّ على النّصب فيما لا ينصرف [٣] .

هذا وقد اختلفت كلمة النّحويّين في الأساليب السّابقة، فأنكر بعضهم بعضها، و حكم عليها آخرون بالشّذوذ، وقاسها الآخرون في السّعة، وخصّها بعضهم بالضّرورة، ولهذا السّابق كانت آراؤهم متشعّبة في هذه المسألة على هذا النّحو:

منهم من جعل دخول الكاف على الضّمير مطلقاً ضرورة في الشّعر ولم يجزه في النّثر قال سيبويه : "إلّا أنّ الشّعراء إذا اضطرّوا أضمروا في الكاف فيجرونها على القياس" [٤] وقال: " ولو اضطرّ شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه، قال : (ما أنت كِي) [٥] وقد نسب إليه أبو حيّان الجّواز مطلقاً في السّعة [٦] .

ومنهم من أجاز دخول الكاف على المضمر في السّعة، وهو الأخفش الّذي قال:" الإضمار في هذا على القياس؛ لأنّ المضمر عقيب المظهر، وقد نطقت به العرب " [٧] .

ومنهم من جعله في ضمير الغائب قليلاً، وفى المنفصل المرفوع والمنصوب أقلّ

---

(١) انظر الخزانة، ١٠: ١٩٨.
(٢) انظر الخزانة، ١٠ : ١٩٤ .
(٣) الخصائص، ١ : ٣٠٦ .
(٤) انظر الكتاب، ٢ : ٣٨٤.
(٥) السّابق نفسه، ٢ : ٣٨٥.
(٦) انظر الخزانة، ١٠ : ١٩٧.
(٧) انظر الخزانة، ٥ : ١٩٦.

وهو ابن مالك في التّسهيل[١]، ومنهم من جعله في الضّمير المرفوع المنفصـــل جائزاً في السّعة، وخصّـــه في المنفصل المنصـــوب والمخفوض بضرورة الشّعر، ومنهم الرّضيّ [٢] .

وهكذا تعدّدت كلمة النّحويّين في حكم دخول الكاف على الضّمير؛ فاختلفت آراؤهم في القياس عليه أو قصـــره على السّماع، وإذا كانت الأساليب السّابقة عند بعضهم شاذّة في الاستعمال وإن كانت مطّردة في القياس ، فهل يجوز القياس عليها، قال ابن جنّيّ : " إذا كان الشّيء شاذّاً في السّماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من (وذر) و(ودع)؛ لأنّهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أنْ تستعمل نظيرهما نحو (وزن) و(وعد) لو لم تسمعهما " [٣] .

وكلام ابن جنّيّ يفهم منه أنّه لا يجوز القياس عليهما في السّعة، لكنّه قال في موضع آخر إنّه يجوز النّطق به في الشّعر إنْ اطّرد في القياس مع شذوذه في الاستعمال، قال: " واعلم أنّ الشّاعر إذا اضطرّ، جاز له أنْ ينطق بما يبيحه القياس، وإنْ لم يرد به سماع " [٤] . ومعنى هذا جوازه في الشّعر عنده .

ربّ بين الاسميّة و الحرفيّة

تمتاز أنواع الكلمة بعضها عن بعضها الآخر بحدود و علامات؛ غير أنّه قد يجتمع في كلمة ما علامات من الاسميّة والفعليّة معاً، أو لا تقبل علامة من علاماتهما، لكن ليس فيها معنى الحرفيّة، فينشأ الخلاف بين النّحويّين في تحديد نوعها، ومنه الخلاف بينهم في (رُبَّ) أهي اسم أم حرف ؟ فذهب البصريّون إلى أنّها حرف، وذهب الكوفيّون إلى أنّها اسم، و ذهب أبو العلاء إلى أنّها حرف، فقد قال تعليقاً على قول ابن أبى حصينة [٥]:

فَتكَهُم في العِدى ورُبَّةَ يَومٍ أَشرَفَت قَومَنا بِهِ النَعماءُ

---

(١) انظر التّسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدّين بن مالك، تحقيق محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ للطباعة و النّشر، ١٩٦٧م . ص١٤٧.

(٢) شرح الكافية للرضيّ، ٢ : ٣٤٤ .

(٣) انظر الاقتراح، ص٤١.

(٤) انظر الخصـــائص،١ :٣٩٦.

(٥) البيت في الدّيوان، ١ : ١٢٥.

ويقولون :(رُبَّ رجل) و(رُبَّت رجل)، فيدخلون التّاء على(رُبَّ)، وهي حرف " [١] .

يفهم من كلام أبى العلاء أمران :

الأمر الأوّل : في الخلاف في رُبَّ أهي اسم أم حرف ؟

الأمر الثّاني: في دخول تاء التّأنيث عليها .

الأمر الأوّل : في الخلاف في رُبَّ أهي اسم أم حرف ؟

اختلف النّحويّون البصريّون والكوفيّون في نوع (رُبَّ)؛ نظراً لأنّه لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال عند البصريّين؛ فهي عندهم حرف لهذا لا يحسن فيها ما يحسن في حروف الجرّ عند الكوفيّين، فهي عندهم اسم لهذا [٢] .

فالعلّة عند البصريّين والكوفيّين علّة عدميّة غير أنّ (رُبَّ) عند البصريّين فيها شيء من علامات الحروف؛ إذ إنّها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو:(رُبَّ رجل يفهم) أي ذلك قليل [٣]، وفيها شيء من علامات الأسماء عند الكوفيّين؛ إذ صحّ الإسناد إليها في قولهم : (رُبَّ رجلٍ ظريفٌ) [٤] ، وهكذا اختلف النّحويّون في نوع (رُبَّ) على النّحو الآتي :

- ذهب الكوفيّون ومنهم الكسائيّ [٥]، وارتضاه الرّضيّ [٦] إلى أنّ (رُبَّ) اسم .
- قال البصريّون جميعاً إنّ رُبَّ (حرف).

أمّا من قالوا باسميّة (رُبَّ)، فقد استدلّوا بالإسناد إليها شعراً ونثراً، فمن الشّعر قوله [٧] :

إِنْ يَقتُلوكَ فَإِن قَتَلَكَ لَم يَكُن   عاراً عَلَيكَ وَبَعضُ قَتلِ عارُ

وفي أمالي القالي أورد بيت مسكين الدّارميّ :

رُبَّ مَهْزُولٍ سَمينٌ عِرْضُه   وسمينِ الجِسْمِ مَهْزُولُ الْحَسَب

فمعناه : رُبَّ مهزول البدن والجّسم كريم الآباء " [١] .

---

(١) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ص١٢٦، ١٢٧.
(٢) انظر الإنصاف، ٢ : ٨٣٣ .
(٣) الإنصاف، ٢ : ٨٣٣ .
(٤) انظر ابن يعيش، ٨ : ٢٧.
(٥) انظر رأى الكسائيّ في : ابن يعيش، ٨ : ٢٧.
(٦) انظر رأى الرّضيّ في : شرح الكافية، ٢ : ٣٣٠ .
(٧) البيت لثابت بن قطنة في : المقتضب، ٣: ٦٦، والخزانة، ٩ :٥٦٥ .

ومن النّثر قوله صلى الله عليه وسلم : " يا رُبَّ كاسياتٍ في الدّنيا عاريات في الآخرة " [٢] .

فيمن رفع(عاريات). وقول العرب فيما حكاه الكسائيّ: "رُبَّ رجل ظريفٌ " [٣] .

ومنه ما جاء عن العرب : (رُبّ قول أنفذُ من صَوْل) [٤].

وقد ردّ البصريّون هذه الشّواهد، فقالوا في البيت السّابق: إنّ الرّواية الصحيحة: (وبعض قتل عار)، وإنْ صحّت الرّواية؛ فإنّ (عار) خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو)، والجّملة في موضع صفة لـــ(قتل)، والتّقدير: (ورُبَّ قتل هو عار) [٥] ،وقد صرّح بهذا الضّمير في قوله [٦]:

يا رُب هيجا هي خيرٌ من دعه

أو أنْ تكون الجّملة خبراً لـــ (قتل)؛ إذ هو في موضع مبتدأ، و(رُبَّ) حرف جرّ زائد لا يتعلّق بشيء، وما فيها من معنى التّكثير هو المخصّص لابتدائيّة (قتل) [٧] .

وكما تأوّل البصريّون البيت السّابق تأوّلوا الحديث، وردّ ابن السّرّاج قول العرب: (رُبَّ رجلٍ ظريفٌ) بأنّ هذا: " إنّما يجيء على الغلط والتّشبيه " [٨] .

و ممّا استند إليه الكوفيّون جواز التّخفيف في(رُبَّ)، فقالوا : " و الّذي يدلّ دلالة ظاهرة على أنّه ليس بحرف أنّه يدخله الحذف، فيقال في (رُبَّ): (رُبَ) ، قال الله تعالى : **{رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ }** [٩]، فدلّ على أنّها ليست بحرف (١٠) .

وقول الكوفيّين ليس بحجّة على اسميّة (رُبَّ) فإنّ الحرف يدخله الحذف [١١]، كما يدخل

---

(١) أماليّ القاليّ، ١ :١١٨ .

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده، ٦ : ٢٩٧.

(٣) انظر ابن يعيش، ٨ : ٢٧.

(٤) هذا المثل جاء في مجمع الأمثال، ١ : ٣١٨ . قال : يضرب عند الكلام يؤثر فيمن يواجه به قال أبو عبيد: وقد يضرب هذا المثل فيما يتقي من العار.

(٥) انظر الخزانة، ٩ : ٥٧٦ .

(٦) الرّجز للبيد في الخزانة، ٩ : ٥٤٧.

(٧) انظر الخزانة، ٩ :٥٧٦، وحاشية المقتضب ، ٣ :٦٦ .

(٨) انظر ابن يعيش، ٨ : ٢٧.

(٩) سورة الحجر الآية : ٢ .

(١٠) انظر الإنصاف، ٢ : ٨٣٣ بتصرف يسير.

(١١) انظر الإنصاف، ٢ : ٨٣٤.

الاسم، ومن ذلك تخفيف (إنّ)، ومنه الحذف في(سوف) كما حكاه أبو العبّاس ثعلب، فإنّهم قالوا : (سف أفعل)، و(سو أفعل) [١] .

وقد وجّه البصريّون عدّة اعتراضات إلى القول باسميّة (رُبَّ)، منها :

١- لو كانت (رُبَّ) اسماً لكانت معربة، ولكنّها مبنيّة من غير عارض عرض [٢].

٢- لو كانت (رُبَّ) اسماً لصحّ أنْ يليها الفعل، وهو غير صحيح [٣] .

٣- لو كنت (رُبَّ) اسماً لدخلها نواسخ الابتداء [٤]، وهذا أيضاً غير مستقيم؛ لأنّه ليس كلّ اسم يصحّ أن تدخله النّواسخ فـ(كم) و(إذا) أسماء عند البصريّين؛ ولا يصحّ أنْ يدخلها النّواسخ، وقد علّل له الرّضيّ بتعليل آخر، فقال: " لتضمّنه معنى النّفي الّذي له صدر الكلام فهكذا لا تدخل على (رُبَّ)؛ لأنّ القلّة عندهم تجرى مجرى النّفي " [٥]، وهذا على أنّ (رُبَّ) عنده للتقليل، ثمّ استعملت في معنى التّكثير[٦].

٤- لو كانت (رُبَّ) اسماً لجاز أنْ يتعدّى إليها الفعل بحرف الجرّ، فيقال: (برُبَّ رجل عالم مررت)، ولجاز أنْ يدخلها حرف الجرّ كما يدخل (كم) [٧] .

وثاني ما استدلّ به البصريّون، أنّهم قالوا : إنّ (رُبَّ) لا تخلو أنْ تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، ولا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، فتعيّن أنْ تكون حرفاً [٨] .

وهكذا تعدّدت الآراء في المسألة، ودافع كلّ فريق عن رأيه بحججه أحياناً قوية، والفصل في المسألة ليس هيّناً، يقول ابن فارس: هَذِهِ مقالاتُ القومِ فِي حدِّ الاسمِ يُعارضُها مَا قَدْ ذكرته

---

(١) انظر الخزانة، ٧ : ١٠٧ .
(٢) انظر ابن يعيش، ٨ : ٢٧ .
(٣) انظر ابن يعيش، ٨ : ٢٧.
(٤) انظر شرح الكافية الرّضيّ، ٢ : ٣٣١ .
(٥) شرح الكافية للرضيّ، ٢ : ٣٣١ .
(٦) السّابق، ٢ : ٣٣٠ .
(٧) انظر: الهمع، ٢ :٣٤٦.
(٥) الإنصاف، ٢ : ٨٣٣ .

وَمَا أعلمُ شيئاً ممّا ذكرته سَلِمَ من مُعَارضَةٍ، واالله أعلمُ أيُّ ذَلِكَ أصحُّ " [١]، ويترتّب على ما سبق من الخلاف أنّ من جعل (رُبَّ) حرفاً لا يجيز العطف عليه كما عطف على (كم)، قال المبرّد: " ولو قلت (كم رجل قد أتاني لا رجل، ولا رجلان) كان جيّداً لأنّك تعطف على (كم) ولا يجوز مثل هذا في باب (رُبَّ) لأنّها حرف " [٢]، هذا في العطف على (رُبَّ)، أمّا موضع مخفوضها، فإنّ نحو: (رُبَّ رجل قال ذلك) يجوز فيه الرّفع على الابتداء، أو النّصب على الاشتغال أو المفعول [٣]، أمّا من جعل (رُبَّ) اسماً ، فينبغي أنْ يجوز عنده العطف كما كما عطفوا على (كم)، فيقال: (رُبَّ رجل لا رجل)، والعطف حينها على (رُبَّ) لا على موضعها، فلا يجوز فيه إلّا ما يجوز في موضع (رُبَّ).

دخول تاء التّأنيث على ربّ

تاء التّأنيث قد تدخل على الحرف إذا كان المجرور بها مؤنّثاً، والحرف في هذا كالفعل تلحقه تاء التّأنيث إذا كان الفعل مؤنّثاً؛ لكنّ الأصل في الحروف أنْ لا تلحقها علامة، وإنّما عدّوا من ذلك كلمات، يقول الرّضيّ عن تاء التّأنيث : " وهي إنّما تلحق الفعل وأربعة أحرف إحداها : (لات)، والثّانية والثّالثة اللتان تلحقان (ثمّ) و(رُبَّ)؛ والأكثر أنّهما لا تلحقهما إلّا إذا وليهما المؤنّث؛ إيذاناً به من أوّل الأمر، والرّابعة الّتي تلحق (لعلَّ) " [٤].

ويفهم من كلام الرّضيّ أنّ هذه التّاء الغالب فيها أنْ تلحق الحرف إذا وليه مؤنّث ومعنى هذا أنّها قد تلحق الحرف، وإنْ لم يليه مؤنّث، كما قال أبو العلاء [٥]: " ويقولون : " (رُبَّ رجل) و(رُبَّت رجل)، فيدخلون التّاء على (رُبَّ) وهي حرف كما أدخلوها على (ثمّ) قال ضمرة بن ضمرة النّهشليّ [٦]:

مَاوِيَّ يا رُبَّتما غارةٍ شعواءَ كاللّذْعَةِ بالمِيسَمِ

وهذا من دخول (رُبَّ) وبعدها مؤنّث، وقد تدخل وبعدها مذكّر .

---

(١) الصّاحبيّ في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٩٧ م ، ص ٤٩ .

(٢) انظر المقتضب، ٣ : ٦٥ .

(٣) انظر الهمع، ٢ :٢٥٣.

(٤) شرح الكافية للرضيّ ، ٢ : ١٦١ .

(٥) انظر: شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ١٢٦، ١٢٧.

(٦) والبيت في الإنصاف، ١ :١٠٥، و ابن يعيش ، ٨ : ٣١، والخزانة ، ٩ : ٣٨٤ .

قال أبو عليّ في كتاب الشّعر: ولحقت بعض الحروف تاء التّأنيث، وذلك (رُبَّ ، ورُبَّت ، وثمّ وثمّت، ولا، ولات) ، قال :

ثمت لا تجزونني عند ذاكم　　ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

وأنشد أبو زيد الأنصاريّ [1] :

يا صاحباً رُبّت إنسانٍ حَسَنْ　　يسألُ عنكَ اليومَ أو يسألُ عنْ

وقياس من يسكن التّاء في (ثمّت و رُبَّت) أنْ يقف عليها بالتّاء، كما يقف على (ضربت) وقياس من حرّك أنْ يقف بالهاء، كما يقف على(كيت و ذيت) " [2] .

ولكن هل هذه التّاء في (رُبَّ) للتأنيث ؟

قال الفرّاء: التّاء في(رُبَّت) و(ثمت) تشبه التّأنيث، وليست بتأنيث حقيقيّ [3]، وهو الصّواب؛ إذ الحروف لا معنى لها في نفسها حتّى توصف بتأنيث أو تذكير، ويدلّ على ذلك أنّهم لم يسمعوا دخول التّاء إلّا في أربعة أحرف وهى (لات ، وثمّت ، ولعلّت ، ورُبَّت) على رأى من اختار أنّ (رُبَّ) حرف، وبعضهم جعل دخول التّاء في (رُبَّ) لغة، فيقال: (رُبَّت) بضم الرّاء وتشديد الباء وفتحها، و(رُبَت) بسكون التّاء، و(رَبَّت) بفتح الثّلاثة، و(رَبَّتْ) بفتح الأوّلين وسكون التّاء، وتخفيف الباء، و(رُبَّتا) بالضّم ، وفتح الباء المشدّدة [4] ، وإذا كانت التّاء في (رُبَّت) تشبه التّأنيث، وهى بهذا شبيهة بالتّاء في نحو: (مسلمة وعاقلة)، فإنّها تختلف عنها في أنّ الوقف عليها يكون بالتّاء؛ لأنّها تشبه التّاء في(قامت)؛ إذ ليست تعقب الإعراب، وكان الكسائيّ يقف عليها بالهاء؛ لأنّ قبلها فتحة كتاء (شجرة) [5] .

---

(١) البيت في ابن يعيش، ٨ : ٣٢، والخزانة ، ٩ : ٣٨٦.

(٢) الخزانة، ٧ : ٤٢١. وفي التّاج مادة (كيت) .

(٣) انظر المذكّر والمؤنّث، أبو بكر بن قاسم لأنباريّ، تحقيق طارق الجّنابيّ، دار الرّائد العربيّ، بيروت لبنان، ط٢، ١٩٨٦ م . ١ : ٢١٠ .

(٤) انظر هذه اللغات في : المغنىّ ص ١٨٤، وفي التّاج مادة (ربب) .

(٥) انظر المذكّر والمؤنّث، الأنباريّ ١ : ١٨٢.

حذف أنْ النّاصبة وبقاء عملها

اشتهر بين النّحويّين أنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء وعلّلوه بأنّ الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها ؛ كما تعمل فيها الحروف النّاصبة والجّارّة، وإنْ كانت الأفعال أقوي في ذلك، ولذا كان الأصل أنْ لا يعمل في الأفعال شيء؛ لأنّ الإعراب لا يكون إلّا بعامل، فإذا جعل لها عوامل تعمل فيها لزم أنْ يجعل لعواملها عوامل، وكذلك لعوامل عواملها إلى مالا نهاية [١] .

لهذا فإنّ الأفعال في أصل وضعها لا يدخلها إعراب إلّا المضارع لمشابهته للأسماء؛ إذ يقع موقعها ويؤدّي معانيها، فيُرْفع ويُنْصب و يجْزم، ولمّا كان الأصل ألا يعمل في الأفعال شيء لزم إذا عمل في المضارع ناصب أو جازم أنْ لا يحذف، لكن ورد في ناصب المضارع الحذف، خاصّة في (أنْ) المصدريّة، ومن هذا ورد قول ابن أبي حصينة [٢]:

وَرِثُوا الفَخرَ قَبلَ أَن يُخلَق الفَخ ـرُ وَ جادُوا مِن قَبل يُعرفُ جُودُ

قال أبو العلاء في هذا : " (ويُعرف جود) إذا رويت هكذا جاز في(يُعرف) النّصب والرّفع؛ فالرّفع علي ما يجب بالمضارع، والنّصب علي إضمار(أنْ) والبصريّون لا يختارون النّصب في قول طرفة [٣] :

أَلا أَيُّهَذا اللائمي أَحضرُ الوَغى وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي

وحكى[٤] المازنيّ [٥] عن قطرب عن أبيه، أنّه سمع العرب تنصب (أحضر) في هذا البيت " [٦] .

وإنّما استضعف النّحويّون حذف (أنْ) المصدريّة للعلّة المذكورة قبل؛ وقد شرطوا في

---

(١) انظر المقتضب، ٤ : ٨٠ ، والإنصاف، ٢ : ٥٦٢.

(٢) البيت في الدّيوان، ١ :١٥٠ .

(٣) البيت لطرفة في ديوانه ص٤٦ ، والكتاب، ٣ : ٩٩ ، والخزانة، ١ : ١١٩ .

(٤) انظر هذه الحكاية في رسالة الغفران ص ١٥٥.

(٥) هو : بكر بن محمّد بن بقية وقيل بن عديّ بن حبيب .أبو عثمان المازنيّ، بصريّ المذهب روى عن أبي عبيدة ، والأصمعيّ وأبي يزيد ،وعنه المبرّد والفضل بن محمّد و اليزيديّ وجماعة ؛ كان إماماً في العربيّة متّسعاً في الرّواية ،له كتاب في القرآن وآخر في علل النّحو وله أيضاً تفاسير كتاب سيبويه توفى (٢٤٩) وقيل (٢٤٨) هـ.انظر ترجمته في : البغية ١ : ٤٦٣ ،٤٦٤.

(٦) شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ : ١٥١ .

صحّة المحذوف أنْ لا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجّارللاسم والجّازم والنّاصب للفعل إلّا في مواضع قويت فيها الدّلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل كما يقول ابن هشام [١] .

و قد اختلف النّحاة في حذف أنْ المصدريّة قبل المضارع من وجهين :

- من ناحية جواز الحذف .
- و من ناحية الحكم الإعرابيّ للمضارع بعد الحذف .

الوجه الأوّل : من ناحية جواز الحذف :

ذهبت جماعة من متأخّري النّحاة إلى أنّه لا يجوز حذف(أنْ) لا مع العمل، ولا مع الرّفع [٢]، وذهبت جماعة إلى جواز الحذف لكن مع رفع المضارع، وهو مذهب الأخفش[٣] وظاهر مذهب ابن مالك[٤] الّذي قال : " وهذا الحذف في (أنْ) نادر، ولكنّه غير مستبعد قياساً قياساً على حذف(أنَّ) ؛فإنّهما أختان في المصدريّة وشبيهتان في اللفظ، ومع هذا فالنّصب عنده قد يجوز؛ فقد علّل حذف (أنْ) المصدريّة من خبر (كاد) مع نصب المضارع فقال: " لأنّ العامل لا يحذف، ويبقى عمله إلّا إذا اطّرد ثبوته " [٥].

الوجه الثّانيّ من ناحية الحكم الإعرابيّ للمضارع بعد الحذف :

اختلف في الحكم الإعرابيّ للمضارع بعد حذف (أنْ)، فذهب الكوفيّون[٦] إلى أنّها تعمل تعمل النّصب مع الحذف من غير بدل، واحتجّوا عليه بالقياس على عوامل الأسماء، وردّه العكبريّ بقوله : " وهو قياس فاسد ؛ لأنّها أقوى منها، ولو جاز مثل ذلك لجاز (يضربْ زيد)، وأنت تريد: (لِيضربْ زيد) "[٧].

وأمّا أقوى ما احتجّ به الكوفيّون فهو كثرة المسموع من حذف (أنْ) ونصب المضارع

---

(١) انظر المغني، ص ٧٩٤.

(٢) انظر الأشمونيّ ، ٣ : ٢٢٨ .

(٣) انظر رأي الأخفش في : الأشمونيّ ، ٣ : ٢٢٨ .

(٤) انظر شواهد التّوضيح و التّصحيح، ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائيّ النّحويّ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان ، ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٥) السّابق، ص ١٠٢ .

(٦) انظر مذهب الكوفيّين في الإنصاف، ٢ :٥٥٨ ، ٥٥٩ .

(٧) اللباب في علل البناء و الإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ، تحقيق د عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان و دار الفكر، دمشق سوريا، ط١ ، ١٩٩٥م . ٢ : ٣٢ .

بعدها؛ وقد وردت طائفة ممّا يصحّ الاستشهاد به نثراً وشعراً، من هذا، قوله سبحانه : { **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ** }[1] في قراءة عبد الله بن مسعود بنصب (لا تعبدوا) بأنْ مقدّرة؛ لأنّ التّقدير فيه : (أنْ لا تعبدوا إلّا الله) فحذف (أنْ) وبقي الفعل على ما كان عليه [2].

ومن هذا أيضاً قوله سبحانه : { **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ** } [3] في قراءة من قرأ بنصب(أعبدَ) [4]؛ فلمّا حذفت (أنْ) بقي الفعل على ما كان عليه .

وممّا سمع فيه حذف(أنْ) وبقاء عملها قول العرب : (خذْ اللصّ قبل يأخذَك) بنصب المضارع [5].

هذا بعض ما سمع عن العرب نثراً ممّا حذفت فيه (أنْ) وبقي عملها، وكما سمع في النّثر سمع في الشّعر، ومن هذا الرّواية السّابقة عن قطرب عن المازنيّ عن أبيه بنصب (أحضر) بعد حذف (أنْ) في قوله :

ألا أَيُّهَذا اللائِمي أَحضُرَ الوَغى

هذه هي أدلّة الكوفيّين، أمّا أدلّة البصريّين، فتعتمد أساساً على القياس، قالوا : إنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أنْ لا تعمل مع الحذف من غير بدل، وكما أنّ (إنَّ) المشدّدة لا تعمل مع الحذف، فينبغي أنْ لا تعمل(أنْ) المخففة إذا حذفت؛ لأنّها أضعف منها، وقد عملت(أنْ) بالحمل على (إنَّ)، فإذا لم تعمل هذه لم تعمل تلك [6].

ويدلّ على ضعف(أنْ) المصدريّة أنّها قد تهمل مع عدم الحذف[7]، ومن هذا قول الشّاعر[1] :

---

(١) سورة البقرة الآية :٨٣ ، وانظر هذه القراءة في معجم القراءات القرآنيّة، ١ : ١٣٨ .

(٢) انظر الإنصاف ، ٢ : ٥٦٠.

(٣) سورة الزمر ،الآية: ٦٤ .

(٤) انظر الكشّاف، الإمام محمود بن عمر الزّمخشريّ، رتبه و ضبطه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربيّ ، ط٣ ، ١٩٨٧م، ٤ :١٤١ .

(٥) انظر مجمع الأمثال ١ : ٢٨٧، وهو برواية (خُذِ اللصَّ قبلَ أنْ يأخذَك) ، و لا شاهد ، وقد ورد المثل برواية الشاهد في مجالس ثعلب، ١ :٣١٧ .

(٦) انظر الإنصاف ، ٢ : ٥٦٢ ، ٥٦٣ .

(٧) انظر الإنصاف ، ٢ : ٥٦٣ .

:

أنْ تَقْرَأانِ عَلَىْ أَسْماءَ وَيحَكُمَا   مِنِّيْ السَّلامَ وَألَّا تُشْعِرَا أَحَدا

ومع أنّ هذا البيت فيه توجْيهات أُخر[٢]، لكن على الفرض بأنّ (أنْ) في البيت مهملة فإنّه لا ينفي أنّ (أنْ) قد تحذف ويبقى عملها، فما ورد من المسموع أقوى من القياس، كما أنّ إهمال (أنْ) مع بقائها ليس كثيراً، ككثرة حذف (أنْ) وبقاء عملها .

إذاً و هكذا تعدّدت الآراء في حذف (أنْ) قبل المضارع، فذهب جماعة إلي أنّ حذفها شاذّ، وهو غير جائز لا مع الرّفع ولا مع النّصب [٣]، وذهب الأخفش وجماعة إلي أنّ الحذف جائز، لكن مع رفع المضارع فيقاس عليه ومذهب الكوفيّين جواز الحذف مع بقاء العمل والقياس عليه مطرد والبصريّون بخلافهم، والحقّ أنّ حذف (أنْ) لكثرته في الكلام ينبغي جواز القياس عليه، قال ابن جنّيّ : " علي أنّ حذف (أنْ) قد كثر في الكلام حتّى صار كلا حذف [٤] "، وحذف (أنْ) ظاهرة منتشرة ومستمرّة في العصور المختلفة، وإن لم تكن عصور احتجاج وهي سنّة من سنن العرب كما يقو ل الثّعالبيّ [٥]، و قد عدّ ابن عصفور حذف (أنْ) النّاصبة و إبقاء عملها من غير أنْ يعوّض منها بشيء تشبيهاً لها بإضمارها بعد الحروف الّتي جعلت عوضاً منها، و قد أنشد قول الشّاعر[٦] :

و حُقَّ لمَنْ أبو بكر أبوه   يوافقَه الّذي رفع الجبّالا

أمّا نصب المضارع أو رفعه، فأمر راجع إلى أرادة المتكلّم، فإذا أراد وجود الفعل في المستقبل نصب المضارع و إلّا رفعه، فالنّصب جائز، والرّفع جائز أيضاً، فقد حكي سيبويه: (مُرْهُ يحفرُها)، وقدّره تقديرين: أنْ يريد الحال، أي (مره حافراً لها)، والثّاني أنْ يريد : (مره أنْ يحفرها) [٧].

---

(١) البيت نسبه في الخزانة، ٨ : ٤٢٠ لــ يزيد بن مفرغ .
(٢) انظر هذه التّوجيهات في : المغني، ص٤٦ .
(٣) انظر الأشمونيّ ، ٣ : ٢٢٨ .
(٤) انظر سرّ الصّناعة ، ١ : ٢٩٨ .
(٥) انظر فقه اللغة و سر العربيّة، أبو منصور الثّعالبيّ، تحقيق أملين نسيب، دار الجّيل بيروت . ص ٤١٠
(٣)- ديوان ذي الرّمّة غيلان بن عقبة العدويّ، تحقيق زهير فتح الله، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
(٧) الكتاب، ٣ : ٩٩ .

وقوع الضّمير بعد (لولا) وإعرابه

الاسم الواقع بعد (لولا) الأصل فيه أنْ يكون ظاهراً، وهو مرفوع بالابتداء عند البصريّين وبالفاعليّة عند الكوفيّين [١]، فإذا كني عنه، فينبغي أنْ لا يختلف إعرابه، والأجود في الكناية أنْ تكون بضمير منفصل؛ لأنّ المنفصل يحلّ محلّ الاسم، ويعرب إعرابه مبتدأ كان أو فاعلاً، وهذا كثير، وهو القياس، فيقال: (لولا أنا) و(لولا أنت)، و(لولا هو)، قال تعالى : { **لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** } [٢].

وقد يكون بضمير متّصل، فيقال : (لولاك) و(لولاه) و(لولاي)، بوقوع ضمائر النّصب والخفض بعدها، وفى صحّة ذلك خلاف، وفى إعراب هذه الضّمائر خلاف أيضاً .

وقد جاء على (لولاك) قول ابن أبى حصينة [٣] :

وَرَدَدتَ بِالبيضِ الصَوارِمِ دَولَةً لَولاكَ ما كانَ الزَمانُ أَدالَها

وفى ذلك يقول أبو العلاء : " إنّ بعض العلماء يجيز أنْ يقال: (لولاك)، و(لولاي) [٤] ومنه قول يزيد بن الحكم الثّقفيّ [٥] :

وكم مَوطنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوي بأَجْرامه من قلّة النِّيق مُنْهوِي

و أبو العلاء نفسه يرى جواز ذلك ، فقد استخدمه في شعره [٦]:

ولولاكَ لم تُسْلَمْ أفامِيّةُ الرّدى وقد أبصَرَتْ مِن مِثْلِها مصرَعَ الرّدي

ومحلّ الخلاف في هذه المسألة أمران :

الأوّل: في صحّة وقوع الضّمائر المتّصلة بعد (لولا).

الثّانيّ : في إعراب هذه الضّمائر.

الأمر الأوّل : في صحّة وقوع الضّمائر المتّصلة بعد (لولا).

ذهب المبرّد إلى أنّه لا يصلح ولا يصحّ أنْ يقال : (لولاي) و(لولاك) و(لولاه)

---

(١) انظر: المقتضب، ٣ : ٧٦، و الإنصاف، ١ : ٧٠ .

(٢) سورة سبأ الآية : ٣١.

(٣) البيت في الدّيوان، ١ : ٨٥.

(4) انظر شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ : ٥٥ .

(٥) البيت ليزيد بن الحكم الثّقفيّ، وهو في الخزانة، ٥ : ٣٣٦.

(٦) البيت في الدّيوان، ص ٧٦ .

دافعاً ما ورد من قول يزيد بن الحكم الثّقفيّ السّابق، قائلا : " والّذي أقوله إنّ هذا خطأ، لا يصلح إلّا أنْ تقول : (لو لا أنت) كما قال الله عزّ وجلّ : { **لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** }، ومن خالفنا يزعم أنّ الّذي قلناه أجود " [١].

كما احتجّ المبرّد بأنّه لم يأت في القرآن غير الضّمير المنفصل [٢] .

إذاً فالمبرّد ينكر هذا الأسلوب لأمرين :

الأوّل : إنّه لا يصحّ في القياس عنده أنْ يقع ضميرا النّصب والخفض موضع ضمير الرّفع.

الثّانيّ : إنّه لم يرد السّماع به، وما ورد منه فهو لحن .

أمّا الأوّل : فلا يستقيم له؛ لأنّ الضّمائر يقع بعضها موقع بعض، وتخصيصه إياها بضميري النّصب والجرّ في جواز التّبادل بينهما لا معنى له، فإنّه كما يستوي لفظ الضّمير[٣] في النّصب والخفض في نحو: (أكرمتك) و(مررت بك) يستوي أيضاً في الرّفع والخفض في نحو: (قمنا) و(مرّ بنا)، وفى النّصب والخفض في نحو: (رأيتك أنت) و(مررت بك أنت) [٤] .

أيضاً فإنّ العرب استعارت ضمير النّصب لضمير الرّفع في نحو: (عساك)؛ إذ إنّ (عسى) اسمها يكون مرفوعاً، وهو هنا في محلّ نصب بدليل : (عساني)؛ لأنّ هذه النّون لا تلحق الياء بعد الفعل إلّا إذا كانت منصوبة كما قال سيبويه [٥]، ردّه المبرّد بأنّه في محلّ نصب نصب مفعول (عسى) مقدّم والفاعل مضمر [٦] .

بل إنّنا إذا أعملنا الرّأي، فإنّ الإتيان بالضّمير المتّصل لا يعدل عنه إلى الضّمير المنفصل إذا أمكن كما هو معلوم، فإنّه أخصر وأوجز [٧] .

نعم في وقوع المتّصل هنا مخالفة بوقوع المنصوب والمجرور في (لولاك) و(لولاه) و(لولاي) موقع المرفوع في نحو: (لولا أنا) و(لولا أنت) و(لولا هو)، لكن له نظير كما سبق، وإنْ كان الأجود الإتيان بالمنفصل بعده خروجاً من هذا الإشكال.

و قد وردت أبيات صالحة للاستشهاد بها لا مطعن في قائليها، منها قول عمرو بن

---

(١) انظر حاشية المقتضب، ٣ : ٧٣.

(٢) انظر الإنصاف، ٢ : ٦٨٧ .

(٣) انظر هذا الرّدّ وهذه الأمثلة في شرح المفصّل لابن يعيش، ٣ : ١٢٢ .

(٤) مجالس ثعلب، ١ : ١٣٣.

(٥) انظر الكتاب، ٢ : ٣٧٥.

(٦) انظر المقتضب، ٣ : ٧١- ٧٢.

(٧) شرح المفصّل لابن يعيش، ٣ : ١٠١- ١٠٢.

العاص[1]:

أَتُطْمِعُ فِيْنا مَنْ أَرَاْقَ دِمَاْءَنَا وَلَوْلَاْك لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنُ

وقول عمر ابن أبي ربيعة :

لولاكِ هذا العامُ لم أَحْجُجِ

وقول رؤبة، وهو ممّن لا تدفع فصاحته، كما قال النّحاس [2] .

لَوْلاكُمَا قَدْ خَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا [3]

وأخيراً، فقد قال الزّمخشريّ : و قد روى الثّقات عن العرب : (لولاك)، و(لولاي)[4]

)[4]

وكما قال ابن جنّيّ : " إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه " [5] .

الأمر الثّاني : في إعراب هذا الضمير :

أجاز الأسلوب السّابق جمهور النّحويّين البصريّين والكوفيّين، لكنّهم اختلفوا في إعراب هذا الضّمير، وفق الآتيّ :

١ ــ ذهب سيبويه، و نسبه للخليل ويونس[6]، وهو مذهب جمهور البصريّين[7] أنّ (لولا) مغيّرة عن بابها، وهي هنا حرف جرٍّ، والضّمير بعدها في محلّ جرٍّ .

٢ ــ رأى الأخفش[8]، والفرّاء[9]، و جمهور الكوفيّين[10] أنّ (لولا) على بابها والضّمير بعدها في محلّ رفع، و قد استعير ضمير النّصب والخفض لضمير الرّفع .

٣ ــ ذهب الكسائيّ إلى أنّ الاسم المرتفع بعد (لولا) فاعل بفعل محذوف يدلّ عليه المقام وتقدير الكلام : (لو لم يكن فعلي)، و كأنّه يرى رأي الأخفش والفرّاء، لكنّه يخالفهما في

(١) البيت لعمرو بن العاص، و هو في الإنصاف، ٢ : ٦٩٣ ، و الخزانة ،٥ : ٣٤٢.

(٢) نقله البغدادي في الخزانة، ٥ : ٣٤١، عن النحاس.

(٣) الرجز نسب لرؤبة ولم أجده في ديوانه، و هو في الخزانة، ٥: ٣٤١ .

(٤) المفصّل في علم اللغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ، تحقيق د محمّد عزّ الدّين السّعيديّ، دار إحياء العلوم، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٩٠ م . ص ١٦٤ .

(٥) انظر الخصائص، ١ : ١٢٥ .

(٦) انظر الكتاب، ٢ : ٣٧٣ – ٣٧٤ .

(٧) نسبه إليهم الأنباريّ في الإنصاف، ٢ : ٦٨٩ .

(٨) انظر رأي الأخفش في المفصّل لابن يعيش، ٣ : ١٢٢ .

(٩) انظر رأي الفرّاء في ابن يعيش، ٣: ١٢٢ .

(١٠) نسبه إلى جمهورهم الأنباريّ في الإنصاف، ٢: ٦٨٧.

العامل، فالعامل فيهما فعل مقدّر عنده، و الابتداء عندهما [١].

٤ ــ قال العكبريّ : الضّمير لا موضع له؛ لتعذّر العامل وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل وغير ممتنع أنْ يكون الضّمير لا موضع له كالفصل [٢].

ويتّضح من هذا أنّ الأقرب إلى الصّواب أنْ يكون الضّمير في محلّ رفع استصحاباً لحال الظّاهر الّذي حلّ الضّمير محلّه[٣]؛ كما أنّ تغيير الضّمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جرّ، و ارتكاب خلاف الأصل، و إنْ كثر إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل، و إنْ قلّ [٤].

وبهذا يتبيّن أنّ الأقرب إلى الصّواب هو مذهب الكوفيّين؛ لأنّ فيه إقراراً لــ (لولا) على ما ثبت لها، وعدم مخالفة الأصل بعدم متعلّق الجّار[٥].

استعمال(أو) و(أم) مع الاستفهام

كلٌ من (أو) و(أم) حرف عطف يقع بين شيئين؛ إلّا أنّ (أم) المتّصلة لابدّ أنْ تسبق بهمزة الاستفهام [٦] وتسمّى الهمزة المغنية عن (أي)، و جوابها يكون بالتّعيين، فــ نحو: (أقامَ زيدٌ أَمْ عمرٌو) ؟ معناه : (أيّهما قامَ) ؟ و جوابه يكون : أحدهما، و الأحسن فيها تقدّم الّذي يسأل عنه، من اسم أو فعل، نحو : (أزيدٌ قامَ أمْ عمرٌو) ؟ ، و نحو: (أقامَ زيدٌ أمْ قَعَدَ) ؟[٧].).

أمّا (أو) فيصحّ أنْ تسبق بالهمزة أو بغيرها من أدوات الاستفهام، و جوابها يكون بــ (نعم)، أو (لا) [٨] فيقال: (أزيدٌ عندك أو عمرٌو)، والمعنى : (أأحدهما عندك أم لا) ؟ فإنْ

(١) انظر رأي الكسائيّ في ابن يعيش، ٣ : ١١٨ .
(٢) انظر الاقتراح، ص ٣٧ .
(٣) السّابق، ص ٧٣.
(٤) شرح الكافية للرضيّ، ٢ : ٢٠ .
(٥) المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدّين بن عقيل، تحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، دار الفكر دمشق،١٩٨٠م .٢ : ٢٩٤ .
(٦) قد تسبق بــ هل إذا كان الاستفهام عن كل الجملة . انظر: الرصف، ص ٩٤ .
(٧) انظر الرّصف، ص ٩٤.
(٨) انظر المغني، ص ٦٤ .

أجيب بالتّعيين صحّ؛ لأنّه جواب وزيادة [١] .

وإنّما يستعمل الاستفهام، و (أو) إذا كان هناك فعل معلوم، نحو: (ما أدري أقامَ أو قعدَ)؟ فهنا في الحقيقة أحد الأمرين معلوم ثابت، إلّا إنّه أجري عليه لفظ (أو) فجعله، و إنْ كان كائناً بمنزلة ما لم يكن لعدم الاعتداد به [٢] .

وأمّا استعمال الاستفهام، و(أمْ)، فيكون عند ادّعاء أحد فعلين، أحدهما ثابت متيّقن فالمثال السّابق لا يجوز فيه العطف بـــ (أم)، ونحو: (ما أدري أأذنَ أو أقامَ) القياس فيه العطف بـــ(أمْ) إلّا إنّه أجري عليه (أو)؛ لأنّه لم يعتدّ به [٣] .

أمّا نحو: (ليت شعري أزيدٌ أفضل أمْ عمرٌو) ؟ فلا يكون العطف إلّا بـــ (أم)؛ لتحققّ الفضل، فهو معلوم، وإنّما المراد : (أيّهما أفضل) ؟ [٤] .

فالسّؤال بـــ(أو)، لا يمكن أنْ يكون بعد السّؤال بـــ(أم)؛ لأنّك في (أم) عالم بوجود أحدهما عنده، فكيف تسأل عمّا تعلم، وتقول : (أزيدٌ أفضلُ أمْ عمرٌو)، أي : (أيّهما أفضلُ من الآخر)، ففيه ذكر المفضول معنى، ولو قلت : (أزيدٌ أفضلُ أو عمرٌو) ؟ لم يجز، إلّا إذا كان المفضول معلوماً للمخاطب؛ إذ المعنى : (أأحدهما أفضلُ) ؟، وذلك إنّما يكون إذا قال لك شخص مثلاً : (عندي رجلٌ أفضلُ من بكر)، ثمّ حضرَ زيدٌ وعمرٌو، فتقول: (أزيدٌ، أو عمرٌو أفضلُ)، أي : (أأحدهما أفضلُ من بكر) [٥] .

وما سبق من معنى(أو)، و(أم) مع الاستفهام، وما شُرط فيهما ينطبق أيضاً عليهما إذا استعمل البابان في ضمن الكلام جزاءً ، مثل : (لأضربنّك أقمْتَ أمْ قعدْتَ) [٦] .

وقد ورد من هذا الأخير قول ابن أبي حصينة [٧] :

فاسلَم لَهُم فَإذا سَلِمتَ فَإِنَّهُم   تَحتَ السَلامَةِ أَتهَمُوا أَم أَنجَدُوا

---

(١) انظر المغني، ص ٦٤ .

(٢) انظر المسائل البصريّات، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق محمّد الشّاطر، مطبعة المدنيّ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٥ . ١ :٧١٢، ٧١٣ .

(٣) انظر المسائل البصريّات، ١ :٧١٢ .

(٤) انظر الكتاب، ٣ : ١٦٩ .

(٥) شرح الكافية للرضيّ، ٢ : ٣٧٧ .

(٦) انظر الكتاب، ٣ :١٨٦، والمقتضب حاشيته، ٣ :٣٠٠ .

(٧) البيت في الدّيوان، ١ :٢٠٥ .

قال أبو العلاء : " (و أنجدوا) (أتوا نجداً)، و يجوز : (أو انجدوا)، و هو أسوغ في العربيّة من (أمْ)؛ لأنّ دخولها يدلّ على أنّ الألف محذوفة ، كأنّه قال : (أتهموا أمْ أنجدوا) وحذف هذه الألف جائز كثير، قال الشّاعر [١] :

فواللهَ ما أَدري وَإِن كُنت دارياً بِسبع رمين الجَمر أَم بِثَمانِ

أراد : (أبسبع)، وإذا كان الكلام بـــ (أو) فالمعنى : (أنّهم تحت السّلامة، متهمين أو منجدين)، وتكون الجّملة، و هي الفعل والضّمير في موضع الحال؛ لأنّ الجّمل تكون وصفاً للنكرات، و حالات للمعارف [٢] .

وقد شرط النّحاة للعطف بـــ(أمْ) المتّصلة أنْ تكون مسبوقة بهمزة الاستفهام، سواء أكانت للتسوية، نحو: (سواءٌ عليّ أقمْتَ أمْ قعدْتَ) أمْ للتعيين، نحو: (أمحمدٌ عندك أمْ عليٌّ) ؟ [٣] .

وإنّما اشترطوا الهمزة دون غيرها من أدوات الاستفهام؛ لأنّ (أمْ) المتّصلة لازمة لمعنى الاستفهام، فشاركت همزة الاستفهام الّتي هي عريقة في باب الاستفهام، و عادلتها حتّى كانتا معاً بمعنى(أي)، و أمّا (هَلْ)، فإنّها دخيلة في معنى الاستفهام؛ لأنّ أصلها (قد) نحو قوله تعالى[٤] : { **هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا** } [٥] أيضاً؛ لأنّ الألف الألف قد تقع حيث تريد الإثبات والتّقرير، و لا تريد التّفهم والاستعلام ألا ترى أنّك تقول: { **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** } [٦] وأنت مقرّر، ولا يكون ذلك في(هَلْ) [٧] .

أمّا إذا عطف بغير أنْ تسبق همزة الاستفهام في غير لفظي (سواء)، و(ما أبالي) بقصد التّسوية فالغالب التّصريح ب(أو) في موضع (أمْ)، بلا همزة استفهام قبلها، نحو : (لأضربنّه قامَ أو قعدَ) فالمعنى ذلك المعنى، والتّقدير ذاك التّقدير؛ إذ المقصود: (إنْ قامَ أو قعدَ فلأضربنّه)، أي : قيامه و قعوده مستويان عندي، لا يمنعني أحدهما من ضربه، كما قال

(١) البيت لعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٩٨، برواية * فو اللهَ ما أَدري وَإِني لحاسب * وهو بالرواية الأولى في الكتاب، ٣ : ١٧٥، والمقتضب، ٣ : ٢٩٤، و ابن يعيش، ٨ :١٥٤، والخزانة، ١١ :١٢٢.
(٢) شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ : ٢٢٢ ، ٢٢٣.
(٣) انظر المغني،ص ٦٤.
(٤) سورة الإنسان الآية : ١ .
(٥) شرح الكافية للرضيّ ، ٢ : ٣٧٣ .
(٦) سورة الزمر الآية : ٣٦ .
(٧) انظر المسائل البصريّات، ١ : ٧١٨ .

الرّضيّ [١] .

أمّا حذف الألف فقد حكم عليه أبو العلاء بأنّه جائز كثير" [٢] .

وهذا بخلاف ما عليه أكثر النّحاة كالفارسيّ الّذي زعم أنّه ليس بقياس؛ و ذلك لأنّ الحرف نائب عن الفعل وفاعله، فـــ (ما) النّافية تنوب عن (أنفي)، و(هل) عن(أستفهم) فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، و اختصار المختصر مجحف، إلّا إذا صحّ التّوجّه إليه جاز حذفه في بعض الأحوال لقوة الدّلالة عليه [٣] .

وذكر الهمزة، أو حذفها يترتّب عليه صحّة بعض الأساليب، أو فسادها؛ إذ يجوز العطف بـــ(أو) في حالة حذف الهمزة بعد لفظ (سواء) كما سبق، فإذا ذكرت الهمزة تعينت (أم) في العطف، و لا يجوز (أو) عند جمهور النّحاة .

وثمّة أمر آخر ينبغي الالتفات إليه؛ إذا أخذ برأي من قال : إنّ (الهمزة و أم) بعد لفظ (سواء) بمعنى (إنْ و أو)، فالهمزة هنا لها وجود قويّ، و حذفها فيه إشكال، و لهذا خصّ بعضهم حذف الهمزة مع (أم) بضرورة الشعر [٤] .

ويظهر ممّا سبق أنّ النّحويّين في حذف الهمزة مختلفون على النّحو الآتيّ :

- منهم من خصّه بالاضطرار، كسيبويه[٥]،والمبرد[٦]،وابن عصفور[٧]، وابن يعيش[٨]
يعيش[٨]

- ومنهم من أجاز حذفها مع (أم) خاصة، و إلا فلا [٩] .

- ومنهم من أجاز حذفها مطلقاً، وهو المذهب الرّاجح لكثرته في الكلام شعراً ونثراً، مع

---

(١) انظر شرح الكافية للرضيّ، ٢ : ٣٧٦ .

(٢) السّابق نفسه، ٢ : ٢٢٢ .

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ، تحقيق عليّ عليّ النّجديّ ناصف و الدّكتور عبد الحميد النّجّار و الدّكتور إسماعيل شلبيّ، القاهرة، ١٣٨٦ ه . ١ :٥١ .

(٤) انظر المقتضب، ٣ :٢٩٤ ، وشرح المفصّل ، ٨ : ١٥٤.

(٥) انظر الكتاب، ٣ :١٧٤.

(٦) انظر المقتضب، ٣ : ٢٩٤.

(٧) انظر الضرائر له، ص ١٢٤.

(٨) انظر شرح المفصل، ٨ :١٥٤.

(٩) انظر الخزانة، ١١ : ١٢٣ .

دلالة التّنغيم الصّوتيّ الدّال على الاستفهام، وقد أخذ بهذا الرّأيّ الأخفش[1]، وأبو العلاء [2] وابن مالك [3] .

إعراب الجّملة الواقعة بعد (أو) في الأسلوب السّابق :

ذكر أبو العلاء أنّ الجّملة الواقعة بعد (أو) في الأسلوب السّابق تعرب حالاً، و تقدّر بالوصف؛ وهذا مستفاد من تقدير سيبويه الّذي قال : "وتقول : (لأضربنّه ذهب أو مكث) كأنّه قال : (لأضربنّه ذاهباً أو ماكثاً ولأضربنّه إن ذهب أو مكث) [4]، و قال : " وإنّما فارق هذا سواء وما أبالي؛ لأنّك إذا قلت : (سواءٌ علي أذهبت أم مكثت)؛ فهذا الكلام في موضع سواءٌ عليَّ هذان وإذا قلت : (ما أبالي أذهبت أم مكثت)، فهو في موضع ما أبالي واحداً من هذين وأنت لا تريد أنْ تقول في الأوّل : لأضربن هذين ولا تريد أنْ تقول : تناهيت هذين ولكنّك إنّما تريد أنْ تقول إنّ الأمر يقع على إحدى الحالين [5].

وقال : " وتدخل (أو) على وجهين على أنّه يكون صفة للحقّ وعلى أنْ يكون حالاً كما قلت : (لأضربنّه ذهب أو مكث)، أي : (لأضربنّه كائناً ما كان)، فبعدت (أم)ههنا حيث كان خبراً في موضع ما ينتصب حالاً وفي موضع الصّفة " [6] .

وقال السّيرافيّ : " (كائناً) نصب على الحال من الهاء في (لأضربنه) " [7] .

وقد شرط ابن الحاجب لوقوع الجّملة حالاً أنْ يكو ن العطف بـــ (أو) [8]، فقال : " كلّ كلّ موضع قدّرت فيه الجّملتان، أي المعطوفة إحداهما على الأخرى : بالحال ، فـــ (أو)، نحو : (لأضربنه قام أو قعد)؛ إذ المعنى : (قائماً كان أو قاعداً)، وإنْ قدّر الكلام بالتّسوية من غير استفهام، فـــ(أم)، نحو : (ما أبالي أقمت أم قعدت) " [9]، و اعترض الرّضيّ على

(١) انظر رأيه في الخزانة، ١١ : ١٢٣.
(٢) انظر شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ : ٢٢٢ ، ٢٢٣.
(٣) انظر رأيه في الأشموني، ٣ : ١٠ .
(٤) الكتاب، ٣ : ١٨٥ .
(٥) الكتاب، ٣ : ١٨٦ .
(٦) الكتاب، ٣ : ١٨٧ .
(٧) السّيرافيّ بحاشية الكتاب، ٣ :١٨٧ .
(٨) انظر شرح الكافية للرضيّ ، ٢ : ٣٧٧ .
(٩) السّابق، ٢ : ٣٧٧ .

ابن الحاجب في هذا الشّرط، فقال : " هذا كلامه ولقائل أنْ يطالبه باختصاص معنى الحاليّة بـــ (أو)، وقد ذكرنا أنّ كلّ موضع يجوز فيه (أو) يجوز فيه (أم) وبالعكس " [١].

ويبدو من الأمثلة الّتي مثّلوا بها أنّ الفعل الواقع بعد (أو) يجب أنْ يكون ماضياً مع إعرابهم له حالاً، ولم يجيزوا أنْ يكون مضارعاً، مع أن المضارع أدخل في الحال من الماضي، و قد دفع هذا الإشكال الفارسيّ بأنّه لما كان الأصل في نحو: (لأضربنّه أذهب أو مكث) معنى الجّزاء، فإنّه لم يجز وضع (يذهب) و (يمكث) موضع (ذهب) و(مكث) فكما يقبح وقوع الجّزاء مضارعاً من حيث لم يكن له جواب مجزوم فكذلك هنا " [٢] .

عند لا يدخل عليها من حروف الجرّ غير من

عند ظرف يصلح للمكان و الزّمان، و لا يخرج عن الظرفيّة إلا مجروراً (بمن)، نحو: (خرجْتُ مِنْ عندِ زيد)، ولا تُجرّ عند إلّا (بمن)، فلا يقال : (خرجْتُ إلى عندِه)، و قول العامّة : (خرجْتُ إلى عندِه) خطأ [٣]، و قد ذكر النّحويّون الظّروف الّتي لا يدخل عليها من حروف الجّرّ سوى (مِنْ) خمسة هي : (عند ، و لدى ، و مع ، وقبل ، و بعد)؛ و عللوا ذلك بأن (من) أقوى حروف الجّرّ، و لهذا المعنى اختصت بالدخول على (عند) [٤].

وقد ذكر أبو العلاء مثل هذا في قوله يصف بيتا يتمنّاه، و يؤثره على جميع البيوت سكناه، حيث قال [٥] : " **رَبِّي أبلغني هواي، و ارزقني منزلاً لا يلجهُ سواي، مَنْ دخله أَمِنْ فهو ك (عند) و أنا ك (من)** " .

يفهم من قول أبي العلاء أنّ (عند) لا يدخل عليها من الحروف العاملة غير (مِنْ)، و قال أيضاً : " و قد زعم النّحويّون أنّ (عند) غير محدودة، لأنّها تقع على الجّهات السّت، و (إلى) للغاية، فامتنعت (عند) من دخول (إلى) عليها؛ لأنّ في (إلى) بعض التّخصيص" [٦].

---

(١) السّابق، ٢ : ٣٧٧ .
(٦) السّابق نفسه، ٣ : ٣٧٧ ، ٣٧٨ .
(3) شرح ابن عقيل ، ١ : ٥٨٧ .
(٨) الأشباه و النظائر، السّيوطيّ، تحقيق د عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة،ط ١،١٩٨٥م . ٣ : ١٨٤.-
(١) رسالة الهناء، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق كامل كيلاني،المكتب التّجاريّ للطباعة و النّشر، بيروت لبنان. ص١٣١.

.[١]

و إلى ذلك ذهب المبرّد، و ذكر أنّه لا يجوز أنْ تدخل على (عند) من حروف الإضافة إلّا (مِنْ) لأنّ (مِنْ) لا تعرف موضعاً محدّداً، حيث تقول : " (جئْتُ مِنْ عندِ فلانٍ)، و لا يجوز أنْ تقول : (ذهبْتُ إلى عندِ زيدٍ)؛ لأنّ المنتهي غاية معروفة، و ليس (عند) موضعاً معروفاً " [٢].

و قد زعم ابن الشّجريّ أنّها وردت في القرآن الكريم هكذا، حيث قال [٣] : " إنّه لا يجوز أنْ ترفع (عندك)، و إنْ دخل عليها حرف جرٍّ لم يكن إلّا (مِنْ) خاصّة، ولا يجوز أنْ تقول : (عندك)، و قد جاءت في التّنزيل كقوله تعالى : { **فَإِنْ أتمَمْتَ عَشْرَاً فَمِنْ عِنْدِكَ** }[٤] .

يتّضح ممّا سبق أنّ (عند) لا تقع إلّا مجرورة (بمِنْ)، و قول العامّة : (ذهبْتُ إلى عندِ فلانٍ) خطأ، و هذا ما أجمع عليه النّحاة، و ما ذهب إليه أبو العلاء، و ذكر ذلك أيضاً في قوله : " و مَثَلُ حلبَ حرسها الله مثل (عند)، و مثل السّيّد عزيز الدّولة مثل (مِنْ)، و لا يجوز أنْ يدخل على (عند) شيء من حروف العوامل غير (مِنْ)، و قد أجمع أهل اللغة و النّحو على ذلك " [٥].

(هل) بمعنى (قد)

تأتي (هَلْ) بمعنى (قَدْ) و ذلك مع الفعل؛ و قد ذكر ذلك قوم من النّحوّيين منهم الكسائيّ و الفرّاء [٦]، و قال ذلك المبرّد [٧] : (هل) للاستفهام، نحو: (هَلْ جاءَ زيدٌ)، و قد تكون بمنزلة (قَدْ)، نحو قوله تعالى : { **هَلْ أَتَى عَلَى الإنسانِ حِين مِنَ الدّهرِ**} [٨]، و أبو العلاء

(1) السّابق نفسه، ص ١٣١ .
(٣) المقتضب، ٤ : ٣٤٠ .
(3) أمالي ابن الشّجريّ، ٢ : ٢٥٣
(4) الآية (٢٧) من سورة القصص
(5) رسالة الصّاهل و الشّاحج ، ص ٤٢١ .
(6) مغني اللبيب، ص ٤٦٠ .
(7) المقتضب، ٣ : ٢٨٩ .
(8) الآية (١) من سورة الإنسان .

يرى استعمال ذلك كثيراً، و قد ذكر ذلك في شعره [١] :

فهَلْ يرتجي خضرَ الملابسِ ظاعنُ   و قد مُزِّقَتْ في باطنِ التّرب غيرُها

قال أبو العلاء : " (هَلْ) ها هنا بمعنى (قَدْ)، و كذلك قال أهل العلم في قوله تعالى: { **هَلْ أَتَى عَلَى الإنسانِ حينٌ مِنَ الدَّهر** }، و كثيراً ما تستعمل (هل) في هذا المعنى " [٢] .

و قد حكى سيبويه أنّ (هَلْ) بمعنى (قد)، إلّا أنّهم تركوا الألف قبلها لأنّها لا تقع إلّا في الاستفهام، و قد جاء دخولها عليها في قوله [٣]:

سائلْ فوارسَ يربوعٍ بشدّتنا   أَهَلْ رَأَوْنا بسفحِ القاعِ ذي الأكمِ

المعنى : (أَقَدْ رَأَوْنَا) الظّاهر من كلام سيبويه أنّه قال عقب الكلام على (مِنْ، و متى، و ما) و كذلك (هَلْ) إنّما هي بمعنى (قَدْ)؛ و لكنّهم تركوا الألف إذ كانت (هَلْ) إنّما تقع في الاستفهام، كأنّه يريد أنّ أصل (هَلْ) أنْ تكون بمعنى (قَدْ)، و الاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام [٤].

و قد أنكر بعضهم مرادفة (هَلْ) لمعنى (قَدْ)، و قال : يحتمل أنْ يكون: (أَهَلْ رَأَوْنَا) من الجّمع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التّوكيد، كقوله [٥]:

فلا، و اللهِ لا يُلفى لما بي   و لا للما بهم أبداً دواءُ

بل الجّمع بين الهمزة و (هل) أسهل لاختلاف لفظهما، و لأنّ أحدهما ثنائيّ [٦].

وقد زعم بعضهم أنّ (هَلْ) في الآية السّابقة للتّقرير؛ و هذا مردود لأنّه لم يثبت في (هَلْ) معنى التّقرير، فيحمل هذا عليه، و لا يليق بالآية ، بل اللائق ب(هَلْ) فيها أنْ تكون للتّحقيق فهي أشبه ب (قَدْ) الدّاخلة على الماضي المذكورة في بابها من غيرها [٧]، و ذهب بعضهم

---

(١) البيت في زجر النابح،أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق أمجد الطّرابلسيّ،المطبعة الهاشميّة، دمشق،١٩٦٥م ٦٢

(2) انظر زجر النّابح، ص ٦٢ .

(3) البيت في شرح المفصّل، ٨ : ١٥٢ .

(4) الكتاب، ٣ : ١٨٩ ، و شرح المفصل، ٨ : ١٥٢ .

(5) انظر الخزانة، ٢ : ٣٠٨ ،

(6) الجنى الدّاني، ٣٤٤ –٣٤٥ .

(7) رصف المباني في حروف المعاني، ص٤٠٧ .

إلى أن (هَلْ) دخيلة في معنى الاستفهام؛ لأن أصلها (قَدْ) (١) .

لو إذا وليها اسم

تكون لو شرطيّة، فلا يليها إلّا الفعل، نحو : (لو قامَ زيدٌ لقمْتُ)، و فسّرها سيبويه بأنّها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، و فسّرها غيره بأنّها حرف امتناع لامتناع، و هذه العبارة الأخيرة هي المشهورة و الأولى الأصحّ (٢)، و قد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسّره ما بعده، كقولهم : (لو ذاتُ سوارٍ لَطَمَتني) (٣)، ومثل هذا جاء في تعليق أبي العلاء على بيت البحتريّ (٤):

حتّى يَبُلَّ منازلاً لو أهلُها كَثَبٌ لَرُحْتُ على جوًى مبلولِ

قال أبو العلاء : " قوله : (لو أهلُها كثبٌ)، حيث أوقع بعد (لو) الابتداء و الخبر، و إنّما جرت العادة أنْ يليها الفعل أو أنّ، و إذا وليها اسم وجب أنْ يضمر لها فعل، كما قال جرير (٥):

لو غيرُكم عَلِقَ الزّبيرُ بحبلِه أدّى الجوارَ إلى بني العوامِ

ف (غير) يرتفع بفعل مضمر، يفسّره قوله : (عَلِقَ الزّبيرُ) و النّصب في غير أشبه على إضمار الفعل أيضاً " (٦).

الظّاهر من كلام أبي العلاء أنّ (لو) إذا وليها اسم صريح وجب أنْ يضمر لها فعل سواء أكان هذا الاسم مرفوعاً أم منصوباً؛ و هذا مذهب المبرّد الّذي روى بيت جرير بنصب (غير) بفعل مضمر يفسّره ما بعده؛ لأنّه للفعل و في التّمثيل : (لو علق الزبير غيركم) (٧).

---

(1) شرح الكافية للرضي ، ٢ : ٣٧٣ .

(2) الكتاب ، ٤ : ٢٢٤ .

(٥) و معناه : لو ظلمني من كان كفؤاً لي لهان عليّ ؛ و لكن ظلمني من هو دوني . انظر مجمع الأمثال، ٢ : ١٨٣ .

(4) ديوان البحتريّ، ٣ : ١٨٣٩ .

(5) ديوان جرير، تحقيق الدّكتور نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف مصر، د ن . ٢ : ٩٩٢ .

(6) عبث الوليد، ص ٤٣٥ .

(7) ينظر الكامل في اللغة و الأدب، تحقيق محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، ط١ ، ١٩٨٦ م . ١ :٣٤٦ .
(7)

وقد تقع (أن) بعد (لو) و هو كثير، كقوله تعالى : { **وَ لَو أنَّهم صَبَرُوا** } [١]، و كقوله أيضاً : { **وَ لَو أنَّهم آمنُوا** } [٢]، و هو ما ذكره أبو العلاء في تعليقه على بيت البحتريّ السّابق بقوله : " و إذا وليت (أَنْ) (لو)، فقد قيل إنّه يضمر لها فعل ليكون الباب مطّرِداً، و قيل إنّ في أصل بنيتها أنْ يليها (أنّ) مرّة و الفعل مرّة أخرى، كقول امرئ القيس [٣] :

فلو أنّ مَا أَسْعَى لأدنى معيشةٍ كَفَانِي و لَمْ أطلبْ قليلٌ مِنَ المالِ

ولي (لو) (أنّ)، لأنّ معنى قوله : (لو سعيْتُ لأَدنَى معيشةٍ)، وموضع (أنّ) و ما بعدها رفع، و أحسن ما يقال في رفعه أنّه أضمر له فعلاً ، كأنّه قال : (لو وقع سعيي لأدنى معيشة) " [٤].

لقد اختلف النّحاة في موضع (أنّ) بعد (لو)، فذهب سيبويه إلى أنّها في موضع رفع بالابتداء؛ و لا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند و المسند إليه؛ و ذهب الكوفيّون و المبرّد و الزّجّاج و كثير من النّحويّين إلى أنّها في موضع فاعل لفعل مقدّر، تقديره : (لو ثبت أنّهم) [٥].

إذاً فموضع (أنّ) بعد (لو) الرّفع عند جميع النّحاة، فعلى الابتداء عند سيبويه، و على الفاعليّة عند غيره، و هو ما استحسنه أبو العلاء، و رجّح على إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل [٦].

أمّا قول أبي العلاء في تعليقه على بيت البحتريّ السّابق أنّه قد أوقع الابتداء و الخبر بعد (لو)، فقد ذكره ابن مالك، و استشهد بقول الشّاعر [٧]:

لو بغير الماءِ حلقي شَرِقٌ كنْتُ كالغصَّانِ بالماء اعتصاري

---

(1) الآية (٥) من سورة الحجرات .

(2) الآية (١٠٣) من سورة البقرة .

(3) ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت لبنان، ص ١٤٥ .

(4) انظر عبث الوليد ، ص ٤٣٦ .

(5) انظر المغنيّ ، ص ٣٥٦ .

(6) مغني اللبيب ، ص ٣٥٦ .

(7) البيت لعدي بن زيد، و هو في الخزانة، ٨ : ٥٠٨ .

قيل هذا هو مذهب الكوفيّين، و منع ذلك غيرهم، و تأوّلوا البيت على إضمار (كان) الشّأنيّة، و تأوّله الفارسيّ على أنّ (حلقي) فاعل فعل مضمر يفسّره (شرق) و شرق خبر مبتدأ محذوف، أي : (هو شرق)، و فيه تكلّف [١].

يمكن الخروج ممّا سبق بالآتي :

-(لو) إذا وليها اسم وجب أنْ يضمر لها فعل سواء أكان هذا الاسم مرفوعاً أم منصوباً .

- إذا وليتها (أنّ) ، فالمصدر المؤوّل من (أنّ) و ما بعدها في محل رفع على الابتداء عند سيبويه، و على الفاعليّة عند الكوفيّين و المبرّد و الزّجّاج و غيرهم من النّحاة .

حذف لا قبل تفتأ

كان و أخواتها أفعال تدخل على الجّملة الاسميّة، و هي ترفع المبتدأ و تنصب الخبر، و يسمّى المرفوع بها اسماً لها و المنصوب بها خبراً لها، و هي قسمان : منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط، و منها ما يشترط في عمله أنْ يسبقه نفي لفظاً و تقديراً، و هو أربعة: (ما زال، مابرح، ما فتئ، و ما انفكّ)؛ أمّا مثال النّفي لفظاً : (مازال زيدٌ قائماً)، و مثاله تقديراً قوله تعالى: { **قالوا تاللهِ تفتأُ تذكرُ يوسفَ** } [٢]، أي: (لا تفتأ)، و لا يحذف النّافي معها قياساً إلاّ بعد القسم كالآية السّابقة، و قد شذّ الحذف دون القسم، كقول الشّاعر [٣] :

و أبرحُ ما أدامَ اللهُ قومي بحمدِ اللهِ منقطعاً مجيداً

أي : (لا أبرحُ منقطعاً مجيداً) [٤] .

و قد عدّ أبو العلاء حذف (لا) قبل (تفتأ) في غير جواب القسم رديئاً في تعليقه على بيت أبي عبادة البحتريّ [٥]:

تفتأ عجباً بالشّىء تَذَّكِرُه و إنْ تولّى أو انقضى عصرُه

---

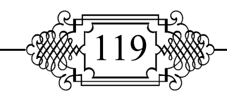
(1) الجنى الدّاني، ص ٢٨١ .

(2) الآية (٨٥) من سورة يوسف .

(3) البيت خداش بن زهير، و هو في شرح ابن عقيل، ١ : ٢٦٤ .

(4) شرح ابن عقيل، ١ : ٢٦٣ – ٢٦٤ .

(5) ديوان البحتريّ، ٢ : ١٠٣٣ .



قال أبو العلاء : " إذا رويت (تفتأ) فهي من قولهم (ما فتئ) أي: (مازال)، و هذا رديء جداً؛ لأنّ (لا) إنّما تحذف في القسم خاصّة؛ لأنّ مكانها قد عرف هنالك، فاستغنى السّامع أنْ تذكر، كقول تأبط شراً [1]:

تالله آمنُ أنثى بعدما حلفَتْ   أسماءُ بالله من عهدٍ و ميثاقِ

و ليس في بيت أبي عبادة ما يدلّ على القسم، فهو منكر عند المخاطب " [2].

إنّ الغرض من استعمال هذه الأفعال و معها حرف الجّحد، نحو : (مازال، و لم يزل و لا يزال) إثبات الخبر و استمراره؛ لأنّ استعمالها مجرّدة من حرف النّفي تنافي هذا الغرض لأنّها إذا عرّيت من حرف النّفي لم تفد الإثبات، و الغرض منها إثبات الخبر و لا يكون الإيجاب إلا مع حرف النّفي على ما تقدّم، إلّا أنّ حرف النّفيّ قد يحذف في القسم لأمن اللبس و زوال الإشكال، و لا يجوز أنْ يحذف من هذه الحروف غير (لا)، و إنّما لم يجز حذف غيرها لأنّه لا يجوز حذف (لم و ما) لأنّ (لم) عاملة فيما بعدها، و الحرف لا يجوز أنْ يحذف و يعمل، و كذلك ما قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز، و لا يكون هذا الحذف إلّا في القسم؛ لأنّه لا يلبس بالموجب؛ إذ لو أريد الموجب لأتى (بأنْ و اللام و النّون) [3].

و قد ذهب ابن عصفور إلى أنّ الحذف في غير جواب القسم من قبيل الضّرورة ، حيث قال : " و من الضّرائر إضمار (لا) النّافية في غير جواب القسم......." [4].

إذاً يمكن الخروج ممّا سبق بالآتي :

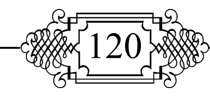
- (لا) حذفها قبل الفعل سائغ في جواب القسم عند أبي العلاء و النحويّين .
- حذفها في غير جواب القسم ، شاذ غير جائز.
- حذفها في غير جواب القسم ضرورة عند ابن عصفور.

(إنّ بمعنى نعم)

إنّ حرف له قسمان **الأول** : أنْ تكون حرف توكيد ينصب الاسم و يرفع الخبر نحو:

---

(1) ديوان تأبط شراً، تحقيق عليّ ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلاميّ، ط١ ، ١٩٨٤ م . ص ١٢٨ .
(2) انظر عبث الوليد ، ص ٢٣١ .
(3) شرح المفصل، ٧ : ١٠٩ – ١١٠ .
(4) انظر الضرائر لابن عصفور، ص ١٥٥، ١٥٦ .



(إنّ زيداً ذاهبٌ)، و **الثّاني** : أنْ تكون حرف جواب ، بمعنى نعم [١]، و قد عدّ أبو العلاء ذلك لغة من لغات العرب في تعليقه على بيت أبي عبادة البحتريّ [٢] :

إذا أتبعَ الرّمحُ المركّبُ رأسَه عليهِ بلعنٍ قلْتُ: إنّ و راكبُه

قال أبو العلاء [٣] : " (إنّ) في بيت أبي عبادة بمعنى (نعم)؛ و هي كثيرة في لغة كنانة و من جاورهم في مكة و نواحيها، و إنّما أخذ أبو عبادة هذا المعنى من حديث يروى عن ابن الزّبير؛ و ذلك أنّ فضالة بن شريك الأسديّ قدم عليه عبدالله بن فضالة فسأله شيئاً فلم يعطه، فقال فضالة : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال الزّبير : إنّ و راكبَها، أي : نعم و لعن راكبها [٤].

و قد قال سيبويه عن (إنّ) إنّها حرف تصديق للخبر بمنزلة (من أجل) في قول العرب في الجواب (إنّه)، و منه قول الشّاعر[٥]:

و يقلْنَ شيبٌ قد علا كَ، و قد كَبرْتَ، فقلْتُ: إنّه

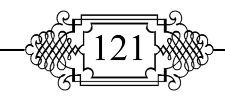
قوله : (إنّه) بمعنى (نعم) ، و الهاء فيه للسكت [٦].

أمّا أبو عبيدة، فكان يزعم أنّه لا يوجد في كلام العرب (إنّ) بمعنى (نعم)؛ و إنّ هذه الّتي في هذا البيت ليست إلّا المؤكّدة، و هذه الهاء اسمها لا هاء السّكت كما زعم غيره، و خبرها محذوف، أي : (أنّه قد كان كما يقلن) [٧].

أما ابن يعيش ؛ فقد ذهب إلى أنّ (إنّ) قد تستعمل في الجّواب بمعنى (نعم)، فتقول في جواب من قال : (أجاءك زيد أنّه)، أي : (نعم قد جاءني)، و الهاء للسكت أتى بها لبيان الحركة و ليست ضميراً؛ و إنّما الّذي يدلّ على ذلك أنّها لو كانت للإضمار لثبتت في الوصل، كما تثبت في الوقف، و أنت تقول : (إنّ يا فتى)، كما تقول: (أجل يا فتى) [٨].

---

(1) المغني ، ٥٥ ، ٥٦ .
(2) ديوان البحتريّ، ١ : ٢٢٢ .
(3) انظر عبث الوليد، ص ٦٦ – ٦٧ .
(4) انظر حديث فضالة في اللسان مادة (أنن) .
(5) ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات، تحقيق الدّكتور محمّد يوسف نجم، دار صادر بيروت، د ت . ص ٦٦ .
(6) الكتاب، ٣ : ١٥١ .
(7) حاشية شرح المفصل، ٨ : ٦ .
(8) حاشية شرح المفصل، ٨ : ٧٨ .



و يبطل كون (إنّ) في هذا الكلام هي المؤكّدة من وجهين أحدهما : عطف جملة الدّعاء على جملة الخبر، و الثّاني : إنّه لم يوجد حذف اسم (إنّ) و خبرها في غير هذا الكلام [1].

إمّا

قال ابن مالك في ألفيّته :

و مثلُ أو في القصد إمّا الثّانية   في نحو: إمّا ذي و إمّا الثّانية

يعني أنّ (إمّا) المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيده (أو)؛ فتكون بمعناها باتّفاق من النّحاة يعني أنّها تأتي للمعاني المشهورة الّتي تأتي لها (أو) [2]، و قد يستغنى عن الثّانية ب (أو) كقراءة من قرأ قوله تعالى : { **و إنّا و إيّاكم، لإمّا على هدًى، أو في ظَلَالٍ مُبينٍ** } [3]، و هو في الشّعر كثير [4]، كقول الشّاعر [5]:

و قد شفني أنْ لا يزالُ يروعني   خيالُك إما طارقاً أو معادياً

و قد رأى أبو العلاء ذلك جيّداً؛ ولكنّ الأفضل أنْ تعاد مرّة ثانية في تعليقه على بيت البحتريّ [6] :

إمّا قتيلاً يخوضُ السَّيفُ مهجتَه   أو نازعاً ليس ينوي عودة أبداً

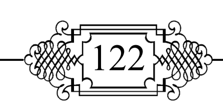
قال أبو العلاء المعرّيّ : " الأحسن إذا بدئ ب (إمّا)؛ أنْ تعاد مرّة ثانية، فيقال : (أتاني إمّا أخوك و إمّا أبوك)، و إنْ استعملت (أو) في موضع الثّانية فجائز و هو قليل، و أنشد الفرّاء [7] :

فقلْتُ لهنَّ امشيْنَ إمّا نلاقه   كما قال أو نشفي النفوسَ فنعذرا

و قال أيضاً : " جاء ب (إمّا)، ثمّ جاء ب (أو)؛ و إنّما الوجه أنْ تكرّر في التّخيير و الشّكّ و الإباحة، فيقال : (جاءني إمّا فلانٌ و إمّا فلانٌ) و (جالسْ إمّا أخاك و إمّا جارك) و

---

(1) الجّنى الدّاني، ص ٣٩٩ .
(2) شرح ابن عقيل ، ٢ : ٢٣٤ .
(3) سورة سبأ الآية : ٢٣ . و انظر القراءة في معجم القراءات القرآنيّة، ٧ : ٣٧٠ .
(4) الجنى الدّاني، ٥٣١ .
(5) البيت للأخطل، في الجنى، ص ٥٣١ .
(6) ديوان البحتريّ ، ٢ : ٧١٩ .
(7) البيت في الخزانة ، ١١ : ٧٨ .



(أو) ضعيفة في هذا الموضع " [١].

و قد ذهب ابن يعيش إلى أنّ (أو) لا تدخل على (إمّا)، و لا تدخل (إمّا) على (أو)؛ و ربّما فعلت ذلك العرب لتآخيهما في المعنى، فيقولون : (عبد الله إمّا جالس أو ناهض)، فوضع (إمّا) في موضع (أو) [٢].

و قال ابن عصفور : " فإن جئت مع (إمّا) بما يغني عن تكرارها، جاز أنْ تستعمل غير مكرّرة في الكلام و الشّعر، فتقول : (قَامَ إمّا زيدٌ أو عمرٌو) [٣] .

يمكن الخروج ممّا سبق بالآتي :

- الأحسن إذا بدئ ب (إمّا) أنْ تعاد، و إنْ استعملت (أو) في موضع الثّانية جائز قليل عند أبي العلاء، و لتآخيهما في المعنى عند ابن يعيش .
- يجوز أنْ تستعمل (أو) في موضع الثّانية في الكلام و الشّعر عند ابن عصفور .

زيادة اللام في لعلّ

لعلّ حرف ينصب الاسم و يرفع الخبر؛ جاء لمعنى مشبّه بالفعل معناه التّوقّع لمحبوب أو مكروه و أصله (علّ) و اللام زائدة على مذهب البصريّين، و أصليّة على مذهب الكوفيّين، فإنْ قلت : (لعلّ زيداً يأتينا بخير) و (لعلّ عمراً يزورنا)؛ فإنّما مجاز هذا الكلام من القائل إنّه لا يأمن أنْ يكون هذا كذا [٤]، و قد روي عن أبي العبّاس أنّ أصلها (علّ) زيدت عليها لام الابتداء [٥] .

و قد اختلف النّحاة في كون اللام أصليّة أو زائدة؛ فذهب الكوفيّون إلى أنّ لامه الأولى أصليّة، و ذهب البصريّون إلى أنّها زائدة؛ فأمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأنّ اللام أصليّة؛ لأنّ (لعلّ) حرف و حروف الحروف كلّها أصليّة؛ لأنّ حروف الزّيادة العشرة الّتي تجمعها (اليوم تنساه) إنّما تختصّ بالأسماء و الأفعال؛ فأمّا الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزّيادة، بل يحكم عليها بأنّها أصليّة؛ لأنّ الحروف لا يدخلها ذلك، فدلّ على أنّ اللام الأولى

(1) عبث الوليد ، ص ١٩٢ – ٢٢٨ .
(2) شرح المفصل ، ٨ : ١٠٣ .
(3) انظر الضرائر لابن عصفور، ص ١٦٢ .
(4) المقتضب، ٣ : ٧٣ .
(5) المفصّل ، ص ٣٦١ .

في(لعلّ) أصليّة؛ و الّذي يدلّ على ذلك أيضاً أنّ اللام خاصّة لا تكاد تزاد إلّا في الشّذوذ نحو: (زيدل و عبدل)، فكيف يحكم عليها بزيادة فيما لا يجوز فيه الزّيادة بحال [١].

أمّا البصريّون فاحتجّوا بأنّ قالوا: إنّهم وجدوها في كلام العرب عارية عن اللام، كقول الشّاعر [٢]:

و لا تهينَ الفقير علّك أنْ تركعَ يوماً ، و الدّهر قد رفَعَه

و كقول الآخر [٣]:

علّ صروفَ الدّهرِ أو دولاتِها يُدلْنَنَا اللّمّةَ من لمّاتِها

و قد ذهب أبو العلاء في هذه المسألة مذهب الكوفيّين، في شرحه بيت المتنبّيّ [٤] :

علّ الأميرَ يَرَى ذُلّي، فيشفعُ لي إلى الّتي تركَتْني في الهوَى مَثَلا

قال أبو العلاء : " (علّ) هاهنا بمعنى (لعلّ) " [٥].

يفهم من كلام أبي العلاء أنّه يرى اللام زائدة في (لعلّ)، فقد استعمل (علّ) في شعره حيث قال [٦] :

بالسَّعدِ جادَتْكِ السَّماءُ لتَسْعدِي و الغَفْرِ علَّ ذنوبَ أهلِك تُغفرُ

و قد رُجّح في هذه المسألة مذهب الكوفيّين على البصريّين في أصالة اللام في (لعلّ) بأنّ اللام حذفت من (لعلّ) كثيراً في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم؛ و لهذا تلاعبت العرب بهذه الكلمة، فقالوا : " (لعلّ، و لعلن، و لغنن بالغين غير المعجمة، فلمّا كثرت هذه الكلمة في استعمالاتهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال " [٧].

إذاً أيّاً ما كانت العلّة في زيادة اللام أو أصالتها في (لعلّ)؛ فإنّ الثّابت بلا خلاف يذكر أنّ أصالة اللام في (لعلّ) أكثر، و زيادتها على قلّة، و قد وردت في كلام العرب باللغتين

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ : ٢١٨ ، ٢١٩ .
(2) ينظر الخزانة، ١١ : ٤٥٢ .
(3) ينظر اللسان مادة (لعلّ) .
(4) ديوان المتنبّيّ، ص ١٧ .
(5) شرح ديوان المتنبّيّ، ٣ : ٦٢ .
(6) ديوان سقط الزّند، ص ٢٢٩ .
(7) انظر الإنصاف، ١ : ٢٢٤ – ٢٢٥ .

حيث قال الأصمعي : " و في (لعلّ) لغات، يقول بعض العرب : لعلّ و بعضهم يقول: لعلّني، و بعضهم يقول : علّني، و البعض : لعنّي ، و بعضهم : لغنّي " [١].

بُلْهَ

اسم على ثلاثة أوجه : أحدها اسم ل (دع)، و مصدر بمعنى (التّرك)، و اسم مرادف (لكيف)، و ما بعدها منصوب على الأوّل، و مخفوض على الثّاني، و مرفوع على الثّالث، و فتحها بناء على الأوّل و الثّالث، و إعراب على الثّاني [٢]، و قد ذكر أبو العلاء الأوجه الثّلاثة في تعليقه على بيت المتنبّيّ [٣]:

أَقَلُّ فَعالي بَلْهَ أكثَرَه مَجْدُ و ذَا الجِدُّ فيه نلْتُ أمْ لمْ أَنَلْ جَدُّ

قال أبو العلاء : " (بله) ، أي : (دع)، وقيل : (كف)، و هو لذلك وضع، و في أكثره يجوز النّصب و الجرّ و الرّفع، أمّا النّصب : فلأنّ (بله) اسم للفعل، فينصب به كما ينصب بالفعل، و معناه : (دع) أكثره، و الجرّ لأنّه مصدر أضيف إلى ما بعده ، أمّا الرّفع؛ فإنّ قطرب أجاز على معنى بل أكثره " [٤].

بجل

لفظ مشترك، يكون اسماً و حرفاً ، فأمّا (بجل) الحرفيّة تكون حرف جواب بمعنى (نعم)، و أمّا الاسميّة فهي قسمان، **الأوّل** : أنْ تكون اسم فعل بمعنى (أكتفي)، فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلّم، فيقال: (بجلني)، و **الثّاني** : أنْ تكون بمعنى (حسب)؛ فتكون الباء المتّصلة بها مجرورة الموضع، و لا تلحقها نون الوقاية، و ذكروا أنّها قد تلحقها قليلاً والأكثر ألّا تلحقها [٥]، كقول طرفة [٦] :

ألا إنّني أشربت أسود حالكاً ألا بجلي من الشّراب ألا بجلْ

أمّا سيبويه فلم يذكر إلّا (بجل) الاسميّة الّتي تكون بمعنى (حسب) [٧]؛ و هذا ما ذكره أبو

---

(1) انظر التّاج مادة (لعلّ)، و أمالي القاليّ ، ٢ : ١٣٤ .
(2) مغني اللبيب ، ص ١٥٦ .
(3) ديوان المتنبّيّ ، ص ١٦٠ . الجِدّ : الاجتهاد ، الجَدّ : الحظ .
(4) انظر شرح ديوان المتنبّيّ ، ١ : ٣٤٩ – ٣٥٠ .
(5) الجّنى الدّاني ، ٤١٩ – ٤٢٠ .
(6) البيت لطرفة بن العبد، و هو في المغني، ص ١٥١ ، و الجنى، ص ٤٢٠ .
(7) الكتاب ، ٤ : ٢٣٤ .

العلاء في شرحه بيت الحماسة للأعرج المعنيّ في قصيدة مطلعها [1] :

أَنَا أبو بَرْزَةَ إذْ جَدَّ الوَهَلْ خُلِقْتُ غيرَ زُمَّلٍ و لا وَعَلْ

ردّوا علينا شيخَنا ثمّ بَجَلْ

قال أبو العلاء : " موضع (بجل) في بيت أبي تمّام رفع بالابتداء، و الخبر مضمر كأنّه قال: (بجلنا ذاك)، أي : (حسبنا) " [2].

لا العاطفة

اعلم أنّ : (لا و بَلْ و لكنْ) أخوات في أنّ المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه ؛ و هي متواخية لتقارب معانيها من حيث كان ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، و ليس في حروف العطف ما يشارك ما بعده ما قبله في المعنى إلّا : (الواو و الفاء و ثمّ و حتّى) ، فأمّا (لا) فتخرج الثّاني ممّا دخل فيه الأوّل ، و ذلك قولك : (ضربْتُ زيداً لا عمراً) و (مررْتُ برجلٍ لا امرأة) [3].

و من شروط (لا) العاطفة أنْ يتقدّمها إثبات : (كجاء زيدٌ لا عمروٌ) ، و الثّاني : أنْ يتعاند متعاطفاها ، فلا يجوز : (جاءني رجلٌ لا زيدٌ) لأنّه يصدق على زيد اسم الرّجل بخلاف : (جاءني رجلٌ لا امرأةٌ) ، و الثّالث : ألّا تقترن بعاطف ، فإذا قيل : (جاءني زيدٌ و لا عمروٌ) ، فالعاطف الواو ، و (لا) توكيد للنفيّ [4] .

و قد ذكر أبو العلاء (لا) العاطفة في تعليقه على بيت المتنبّيّ [5]:

لا وَارِثٌ جَهِلَتْ يُمنَاهُ مَا وَهَبَتْ ولا كَسُوبٌ بغيرِ السّيفِ سَأْآلُ

قال أبو العلاء: " (لا) في قوله : (لا كسوبٌ)عاطفة كقولك : (جاءني زيدٌ لا عمرٌو) [6].

و قد زاد الرّضيّ على شروطها، فقال : " و لا تعطف بها الاسميّة، و لا الماضي على الماضي، فلا يقال : (قامَ زيدٌ لا قعدَ)؛ لأنّه جملة و لفظة (لا) موضوعة لعطف المفردات و قد تعطف المضارع و هو قليل، نحو : (أقومُ لا أقعدُ)، و المجوز مضارعته للاسم، فكأنّك

(1) ديوان الحماسة، أبو تمّام حبيب بن أوس الطائيّ، شرح العلّامة التّبريزيّ، دار القلم، بيروت لبنان . ١ :١٠٤ .
(2) انظر شرح حماسة أبي تمّام، أبو العلاء المعرّيّ، ١ : ٢١٣ .
(3) شرح المفصّل، ٨ : ١٠٤ .
(4) مغني اللبيب، ص ٣١٨ .
(5) ديوان المتنبّي، ص ٣٧٨ . السّآل : الطّلاب .
(6) شرح ديوان المتنبّيّ، ٤ : ٢٠٨ .

قلت : (أنَا قائمٌ لا قاعدٌ)، و لا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف، لا تقول : (قامَ زيدٌ لا عمرٌو و لا بكرٌ)، و لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر، فقلت : (و لا بكر و لا خالد) فتخرج (لا) عن العطف لتأكيد النّفيّ [١] .

نونا التّوكيد

يلحق الفعل نونان للتوكيد، أحدهما ثقيلة، و الأخرى خفيفة، و قد اجتمعتا في قوله تعالى: { **ليسجننَّ و ليكونَنْ** } [٢]، و هما أصلان عند البصريّين، و قال الكوفيّون الثّقيلة أصل و معناها التّوكيد [٣]، و كلّ شيء تدخله الثّقيلة تدخله الخفيفة، كما أنّ كلّ شيء تدخله الخفيفة تدخله الثّقيلة، و زعم الخليل أنّهما توكيد، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، و إذا جئت بالثّقيلة فأنت أشدّ توكيداً [٤].

أمّا الخفيفة فإنّها تتغيّر في الوقف، فيوقف عليها بالألف، فالوقف عليها في الفعل بمنزلة التّنوين في الاسم، فإذا كان ما قبلها مفتوحاً أبدلت منها الألف، و ذلك قولك : (اضربَنْ زيداً) فإذا وقف عليها قلت : (اضربَا) [٥]، و ذلك لأنّ النّون الخفيفة و التّنوين من موضع واحد، و و هما حرفان زائدان، و النّون الخفيفة ساكنة كما أنّ التّنوين ساكن، و هي علامة توكيد كما أنّ التّنوين علامة المتمكّن، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف، و ذلك كقول الشّاعر[٦]:

فإياكَ و الميتاتِ لا تقربنَّها   و لا تعبدْ الشّيطانَ و اللهَ فاعبدَا

و قد ذكر أبو العلاء هذا في شرحه بيت المتنبّيّ [٧]:

بادٍ هواكَ صَبَرْتَ أَمْ لم تَصْبِرَا   و بُكاكَ إنْ لم يجرِ دمعُك أو جَرَى

قال أبو العلاء : " قوله : (تصبرَا) في موضع جزم، و أصله : (تصبرَنْ) بالنّون الخفيفة للتأكيد، فأبدل عنها ألفاً في الوقف " [٨].

أمّا عن موضعهما، فلا تدخلان إلّا على فعل الطّلب و جواب القسم من مواضع الأفعال

---

(1) شرح الكافية، ٢ : ٣٧٨ .
(2) الآية (٣٢) من سورة يوسف .
(3) مغني اللبيب، ص ٤٤٣ .
(4) الكتاب، ٣ : ٥٠٨ – ٥٠٩ .
(5) المقتضب، ٣ : ١٧ .
(6) ديوان الأعشى، ص ٤٦ .
(7) ديوان المتنبّيّ، ص ٤٠٤ .
(8) انظر شرح ديوان المتنبّيّ، ٤ : ٢٧٦ .

فتقول في الطّلب : (اضربَنْ و لا تضربَنْ و هَلْ تضربَنْ) بتخفيف النّون و تشديدها، و تقول في جواب القسم: (و الله لتضربَنْ زيداً) [١]، و لا يؤكّد بهما الماضي مطلقاً، و قد شذّ قوله [٢]: [٢]:

دامَنَّ سعدُك لو رحمْتِ متيّماً لولاكِ لم يكُ للصّبابةِ جانحا

أمّا المضارع، فإنْ كان حالاً لم يؤكّد بهما، و إنْ كان مستقبلاً أُكّد بهما وجوباً [٣].

و قد ذكر أبو العلاء مثل هذا في قوله : " و إنّ الأعرابيّة إذا دخلت المِصْرَ، لتشبه النّون الخفيفة أو الثّقيلة إذا دخلتا في غير مواطنهما السّتة [٤]، كما قال جذيمة الأبرش [٥]:

رُبَّما أوفيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

و قد ذهب سيبويه إلى أنّ إدخال نون التّوكيد على المضارع الحال ضرورة، حيث قال: " و يجوز للمضطر : (أنت تفعلَنَّ ذاك)، و قد شبّهوه بالّتي بعد حروف الاستفهام، لأنّها ليست مجزومة و الّتي في القسم مرتفعة، فأشبهتها في هذه الأشياء، فجعلت بمنزلتها حين اضطروا " [٦] .

إذاً نون التّوكيد سواء أكانت خفيفة أم ثقيلة، لا تدخل إلّا على مستقبل فيه معنى الطّلب و لا تدخل على الحال لأنّه موجود حاصل، فلا يوجد معنى لطلب حصول ما هو حاصل .

لولا بمعنى هلا

لولا حرف له قسمان : الأوّل أنْ يكون حرف امتناع لوجوب، نحو قولك : (لولا زيدٌ لأحسنْتُ إليك)، و الثّاني: أنْ تكون حرف تحضيض، فتختص بالأفعال، و يليها المضارع نحو قوله تعالى : { **فَلَولا تَشْكُرُون** } [٧]، و الماضي نحو قوله تعالى : { **فلولا نَفَرٌ مِنْ كُلّ**

---

(1) رصف المباني، ٣٣٤ .

(2) البيت في المغني، ص ٤٤٤، و لم يسم قائله .

(3) مغني اللبيب، ص ٤٤٤ .

(4) رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(5) البيت لجذيمة الأبرش، و هو في الكتاب، ٣ : ٥١٨ ، و شرح المفصّل لابن يعيش، ٩ : ٤٠،و المقتضب ٣: ١٥. (5)

(6) انظر الكتاب، ٣ : ٥١٧ ، و شرح الكافية، ٢ : ٤٠٤ .

(7) الآية (٧٠) من سورة الواقعة .

فرقةٍ منهم طائفة } [١].

و قد يليها اسم معمول لفعل مقدّر، نحو : (لولا زيداً ضربته) [٢].

و قد ذكر أبو العلاء أنّ (لولا) تكون حرف تحضيض إذا تلاها الفعل مضمراً أو مظهراً في تعليقه على قوله تعالى : { **لولا ينهاهُمُ الرّبانيّونَ و الأحبارُ عَنْ قولِهم الإثمَ و أكلِهم السُّحتَ لبئسَ ما كانُوا يصنعونَ** } [٣].

قال أبو العلاء : " إنّ (لولا) في هذه الآية للتحضيض في معنى (هلا)، و قد يضمر الفعل بعدها كقول الشّاعر [٤] :

تعدّون عَقْرَ النّيبِ أفضلَ مجدِكم   بني ضوطرى ، لولا الكميَّ المقنَّعا

أي : لولا تعدّون الكميَّ " [٥].

و قد أجاز سيبويه ذلك في باب الحروف الّتي لا يذكر بعدها إلّا الفعل مظهراً أو مضمراً مقدماً و مؤخراً مثل : (لا و لولا و ألّا) أنَه جاز ذلك لأنَ فيه معنى التّحضيض و الأمر فجاز فيه ذلك [٦].

أو

تكون (أو) ناصبة بإضمار (أنْ)، فيكون معناها (إلّا أنْ)، نحو قولك : (لألزَمنَّكَ أو تقضيني حقّي) و (لأسيرَنَّ في البلاد أو أستغني)، قال الشّاعر [٧]:

فَسِرْ في بلاد الله و التمسْ الغِنى   تعشْ ذا يسارٍ أو تموتَ، فتُعذَرا

و قال آخر [٨]:

فقلْتُ له لا تبكِ عينك إنَّما   نحاولُ مُلكاً أو نموتَ فنُعذَرا

و ذكر أنّ (أو) تنصب بمعنى ما ذكر و بمعنى (إلى أنْ)، و تجمع فيها المعنيين في كلّ

---

(1) الآية (١٢٢) من سورة التوبة .
(2) الجنى الداني ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ .
(3) الآية (٦٣) من سورة المائدة .
(4) البيت لجرير في ديوانه، ٢: ٩٠٧ ، و المغني، ص ٣٦١ .
(5) انظر زجر النابح، ص ٨٤ .
(6) الكتاب، ١ : ٩٨ .
(7) ديوان عروة بن الورد، تحقيق أسماء أبو بكر محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٢م . ص٧٧.
(8) البيت لامرئ القيس في ديوانه ، و الكتاب ، ٣ : ٤٧ ، و الخصائص ، ١ : ٢٦٣ .

موضع [1].

و قد ذكر أبو العلاء (أو) النّاصبة بإضمار (أنْ) في تعليقه على بيت المتنبّيّ [2]:

أُحِبّكِ أو يَقُولُوا حَرَّ نَمْلٌ   ثَبِيراً و ابنُ إبراهيمَ رِيعَا

قال أبو العلاء : " (أو) في بيت المتنبّيّ ناصبة بمعنى (إلى أنْ) أو (إلّا أنْ) " [3].

و قد صحّ إضمار (أنْ) بعدها ليصير ما بعدها مصدراً معطوفاً في المعنى على مصدر آخر، من معنى الكلام، فإنْ قال القائل : (لألزَمنَّك أو تقضيني حقّي)، فالمعنى : (ليكونَ منّي لزومٌ لك أو قضاءٌ منكَ لحقّي)، خلافاً للكوفيّين، فإنّهم ينصبون بها نفسها، و لو كانت ناصبة بنفسها لكانت ناصبة في كلّ موضع، فعدم اطّراد ذلك يدلّ على فساد مذهبهم [4].

على

تخرج (على) إلى معانٍ أُخَر، فمنها أنْ تكون بمعنى (عن)، كقولك : (رضيْتُ عليك)، أي : (عنك)، و منه قول الشّاعر [5] :

إذا رَضيَتْ عليَّ بنو قُشَيرٍ   لعَمْرُ اللهِ أعجبني رضَاها

أي : عنك [6].

و قد ورد مثل هذا في بيت المتنبّي [7]:

و لَمّا فَقَدْنَا مِثْلَه دامَ كَشْفُنَا   عليهِ، فَدَامَ الفقدُ و انكشفَ الكشفُ

قال أبو العلاء : " (عليه) في بيت المتنبّيّ بمعنى (عنه)، و هو جائز " [8].

و قد أجاز ابن جنّيّ ذلك أيضاً في كتابه الخصائص، تحت باب بعنوان : (ما جاء من

---

(1) رصف المباني ، ١٣٣ ، ١٣٤ .

(2) ديوان المتنبّي، ص ٧٦ . ثبير : اسم جبل في السعوديّة، ريع : المجهول من راعه، أي خوّفه .

(3) انظر شرح ديوان المتنبّي، ٢ : ٣١٦ .

(4) رصف المباني، ص ١٣٤ .

(5) البيت للقحيف العقيلي، و هو في اللسان مادة (رضي)، و المغني ص١٩١ ، و الخصائص، ٢ : ٣١١ .
(5)

(6) رصف المباني، ص ٣٧٢ .

(7) ديوان المتنبّي، ص ٧٩ .

(8) انظر شرح ديوان المتنبّي، ٢ : ٢٠ .

الحروف في موضع غيره)، وقد علّق على البيت السّابق، بقوله ، أراد : (عنّي)، و وجهه : أنّه إذا رضيَتْ عنه أحبّته و أقبلت عليه، فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن) [1].

و قد تأتي (على) للمصاحبة بمعنى (مع) [2]، كقوله تعالى:**{و آتى المالَ على حبِّهِ}**[3] **حبِّهِ}**[3] و قد ذكر أبو العلاء هذا أيضاً في شرحه بيت المتنبّي [4] :

أرقٌ على أرقٍ و مثلي يأرقُ و جوًى يزيدُ و عبرةٌ تترقرقُ

قال أبو العلاء : " (على) هنا في بيت المتنبّيّ بمعنى (مع)، أي : أرقٌ مصاحبٌ أرقاً" [5]. .[5]

و قد عدّ ابن عصفور هذا من الضّرائر الشّعريّة ، فقال: " و منه إنابة الحرف مكان حرف آخر لم أره " [6].

إذاً إنابة حرف مكان حرف ، جائز عند أبي العلاء و ابن جنّي و غيره ، و ضرورة عند ابن عصفور.

ما الاستفهاميّة

تحذف ألف (ما) الاستفهاميّة إذا جُرّت بحرف الجرّ، و تبقى الفتحة دليلاً عليها، نحو : (فيمَ ، و إلامَ...) [7]، و كقول الشَاعر [8] :

فتلكَ ولاةُ السّوءِ قَدْ طالَ مكثُهم فحتَّامَ حتَّامَ العناءُ المطوّلُ

و قد ذكر أبو العلاء أنّ الألف تحذف في هذا الموضع لكثرة الاستعمال في شرحه بيت المتنبّيّ [9] :

حتّامَ نحنُ نساري النّجمَ في الظُّلَمِ و ما سُرَاهُ على خُفٍّ و قَدَمِ

قال أبو العلاء : " (حتّامَ) بمعنى (حتى ما)، فحذفت الألف من (ما)، و جعلت مع

(1) الخصائص، ٢ : ٣١١ .
(2) مغني اللبيب، ص ١٩٠ .
(3) الآية (١٧٧) من سورة البقرة .
(4) ديوان المتنبّي، ص ٢٩٨ .
(5) انظر شرح ديوان المتنبّيّ ، ٢ : ١٠١ .
(6) انظر الضّرائر ابن عصفور، ص ٢٣٣ .
(7) مغني اللبيب ، ص ٣٩٣ .
(٧) البيت للكميت بن زيد و هو في الروضة المختارة في شرح القصائد الهاشميّات ، مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات ،بيروت لبنان ، ط١ ، ١٩٧٢ م ، ص ٦٤ و المغني ص ٣٩٣ .
(9) ديوان المتنبي، ص ٣٨٥ . نساري : نفاعل، من السّرى، و هو مشي الليل .

(حتى) بمنزلة الاسم الواحد لكثرة الاستعمال، و كذلك : (بِمَ ، فيمَ ، عَمَّ ، علامَ ..)، هذا في الاستفهام " [١].

ما العاملة عمل ليس

تكون (ما) حرف نفي، و تنقسم لهذا المعنى قسمين : قسم يدخل على المبتدأ و الخبر و قسم لا يدخل عليهما .

فالقسم الّذي يدخل على المبتدأ و الخبر للعرب فيه مذهبان : مذهب أهل الحجاز و نجد أنْ يجروها مجرى (ليس)؛ فيرفعون بها المبتدأ اسماً لها، و ينصبون بها خبره خبراً لها فيقولون : (ما زيدٌ قائماً)، و ذلك تشبيهاً لها ب(ليس)؛ إذ هي للنفي مثلها، و داخلة على المبتدأ و الخبر مثلها و نفي الحال؛ إلا أنّهم لا يعملونها إلا بثلاثة شروط : **الأوّل** : ألّا يدخل على الخبر إلّا، و **الثّاني** : ألّا يتقدّم الخبر على الاسم، و **الثّالث** : ألّا تدخل عليها إنْ [٢]؛ و قد قال ابن جنّيّ في شروط عملها : " فمتى رابك في الحجازيّة ريب من تقديم خبر أو نقض نفي فزِعَتْ إذ ذاك التّميميّة، فكأنّك من الحجازيّة على حَرَدٍ، و إنْ كثرَتْ في النّظم و النّثر" [٣].

و قد ذهب أبو العلاء مذهب أهل الحجاز، فأعمل (ما) إذ قال : " و أمّا صاحب المعونة فكان مثله مثل (ما) الحجازيّة بطل عملها فكأنّها التّميميّة، لأنّك إذا قلت : (ما زيدٌ قائماً) ف (ما) عملت الرّفع و النّصب، و إذا قلت : (ما زيدٌ قائمٌ)، ف (ما) لم تعمل شيئاً " [٤].

أمّا بنو تميم فلم يعملوها، فتقول : (ما زيدٌ قائمٌ)، و ذلك لأنّ (ما) حرف لا يختصّ يدخل على الاسم و على الفعل، و ما لا يختصّ فحقّه ألّا يعمل [٥].

و قد اختلف الكوفيّون و البصريّون في عمل (ما)، فذهب الكوفيّون إلى أنّها في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، و ذهب البصريّون إلى أنّها تعمل في الخبر، و هو منصوب بها؛ أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأنْ قالوا : إنّ القياس في (ما) ألّا تعمل البتّة؛ لأنّها حرف غير

---

(1) انظر شرح ديوان المتنبي، ٤ : ٢٣٨ .
(2) الرّصف، ص ٣١٠ ، ٣١١ .
(3) انظر الخصائص، ١ : ١٢٥ .
(4) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٤٧ .
(5) الرّصف، ص ٣١٣ .

مختصّ، و احتجّ البصريّون في إعمالها حملاً على ما كثر استعماله، فهي لغة القرآن و بها نزل [١]، كقوله تعالى : { **مَا هَذَا بشراً** } [٢].

و قد ذهب المالقي إلى أنّ (ما) لا تعمل عمل ليس حملاً على الأصل لعدم اختصاصها حيث قال : " و مذهب بني تميم ألّا يعملوا (ما) حملاً على الأصل، و هو القياس، والأصل يجب اتّباعه في باب عمل الحروف، و عدم عملها فإنّه ينتفع به في العربيّة، فاعلمه " [٣].

أمّا ابن جنّيّ ؛ فقد اعمل (ما) حملاً على ما كثر استعماله، حيث قال : " اعلم إنْ شذّ الشّيء في الاستعمال و قوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى، و إنْ لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، و من ذلك اللغة التّميميّة في (ما) هي أقوى قياساً، و إنْ كانت الحجازيّة أسير استعمالاً؛ إلّا أنّك إذا استعملت شيئاً من ذلك، فالوجه أنْ تحمله على ما كثر استعماله، و هو اللغة الحجازيّة، ألا ترى أنّ القرآن بها نزل " [٤].

و قال أيضاً : " كيف تصرّفت الحال، فينبغي أنْ يعمل على الأكثر لا على الأقلّ، و إنْ كان الأقلّ أقوى قياساً؛ ألا ترى أنّ قوّة قياس بني تميم في (ما)، و أنّها ينبغي أنْ تكون غير عاملة في أقوى القياسين عند سيبويه، و مع ذلك فأكثر المسموع عنهم؛ إنّما هو لغة أهل الحجاز، و بها نزل القرآن، و ذلك أنّنا بكلامهم ننطق، فينبغي أنْ يكون على ما استكثروا من يحمل " [٥].

يمكن الخروج مما سبق بما يلي :

- يجوز أن تعمل ما عمل ليس لشبهها بها عند الحجازيّين، و هو مذهب البصريّين .
- لا تعمل عند الكوفيّين و غيره، بينما أعملها ابن جنّيّ حملاً على قوة القياس .

دخول (ما) على (رُبّ)

تدخل (ما) على (رب)، فإمّا أنْ تكفّها عن العمل في النّكرة، فيرتفع ما بعدها بالابتداء

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ : ١٦٥ – ١٦٦ .
(2) الآية (٣١) من سورة يوسف .
(3) انظر الرّصف، ص ٣١٣ .
(4) الخصائص، ١ : ١٢٥ .
(5) انظر المرجع السّابق، ٢ : ٢٦٠ .

و الخبر، و المبتدأ معرفة و هو قليل، كقول الشّاعر [١]:

رُبّما الجّاملُ الموبّلُ فيهم و عناجيجُ بينهُنّ المِهارُ

و إمّا زائدة دخولها كخروجها، فتبقى داخلة على النّكرة كما كانت، كقول الشّاعر [٢]:

رُبَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بينَ بُصرَى و طعنةٍ نجلاءِ

و هو قليل [٣].

و قد ذكر أبو العلاء هذين المعنيين في تعليقه على بيت البحتريّ [٤]:

ألا رُبَّما يومٍ من الرّاح دولي شبابي موفوراً و غيِّي متمما

قال أبو العلاء [٥]: " إنْ جاءت (ما) بعد (رب) جاز أنْ تُجعل زائدة و كافّة، فإذا جعلت كافّة رفع (يوم)، كأنّه قال : (رُبَّ شيءٍ هو يومٌ)، و يجوز أنْ تجعل زائدة، فيخفض (يوم)، كقول الشّاعر [٦] :

ماويّ يا رُبَّتما غارةٍ شعواءَ كاللذعةِ بالميسمِ

فالبيت من شواهد الكتاب على زيادة (ما) بعد (رُبَّ)، حيث دخلت (ما) الزّائدة على (رُبَّ)، فلم تكفّها عن عمل الجرّ في لفظ ما بعدها و سوّغت دخولها على الجّملة الاسميّة، و هذا شاذٌّ عند سيبويه؛ لأنّ (رُبّ) مع (ما) بمنزلة الكلمة الواحدة لا يليها إلّا الجّملة الفعليّة؛ لأنّهم لم يكن لهم سبيل إلى(رُبّ يقولُ) و لا إلى (قلَّ يقولُ)، فألحقوهما و أخلصوهما للفعل [٧].

أمّا ابن يعيش فعنده (رُبَّ) المكفوفة لا تختصّ بجملة يذكر بعدها الفعل و الجّملة الاسميّة من المبتدأ و الخبر ، نحو قولك : (رُبَّما ذهبَ زيدٌ) و (رُبَّما زيدٌ ذاهبٌ) [٨].

---

(1) البيت لأبي دؤاد ، ينظر: الخزانة، ٩ : ٥٨٦، ابن يعيش ، ٨ : ٢٩، و المغني، ص ٤٠٨ ، ١٨٣ .
(2) البيت لعدي بن رعلاء، و هو في الخزانة، ٩ : ٥٨٢ ، و المغني، ١٨٣ – ٤١١ .
(3) الرّصف، ص ١٩٣ – ١٩٤ .
(4) البيت لم أجده في الديوان، و هو في عبث الوليد، ص ٤٧٠ .
(5) انظر عبث الوليد، ص ٤٧٠ ، ٤٧١ .
(6) البيت لأبي كبير الهذلي، و هو في الخزانة، ٩ : ٥٨٦ ، و شرح المفصل، ٨ : ٣١ .
(7) الكتاب ، ٣ : ١١٥ .
(8) شرح المفصل ، ٨ : ٣٠ .

إذاً يمكن الخروج ممّا سبق بالآتي :

- تكون (ما) بعد (رُبّ) كافّة ؛ فيرتفع ما بعدها على الابتداء و الخبر، و هو ما ذكره المالقيّ و ذهب إليه أبو العلاء .
- تكون (ما) بعد (رُبّ) زائدة ، فتبقى على النّكرة ، و هو قليل .

الفصل بين قد و الفعل

قد على وجهين : حرفيّة و اسميّة، فالحرفيّة مختصّة بالفعل المتصرّف المثبت المجرّد من جازم و ناصب و حرف تنفيس، وهي معه كالجّزء فلا تفصل منه بشيء اللهم إلّا بالقسم(1)، كقول الشّاعر (2):

أخالدُ قَدْ واللهِ أوطأْتَ عشوةً   و ما قائلُ المعروفِ فينا يعنَّفُ

و قد رأى أبو العلاء أنّ الفصل بين (قد) و الفعل جائز، و لكنّ اتّصالهما أحسن في تعليقه على بيت البحتريّ (3):

قَدْ لعمري أضحى الزّمانُ حميداً   بابنِ وَهْبٍ محمدِ المأمولِ

قال أبو العلاء : " فصل بين (قد) و بين الفعل (أضحى) بالجّملة المعترضة، و هو قوله : (لعمري)، و ذلك جائز سائغ، إلّا أنّ اتّصال (قد) بالفعل أحسن؛ لأنّ حقيقة اتّصالها إنّما بالأفعال، و إنّما يفصل بينها و بين الفعل بما يكون كالفضلة مثل الظّرف و القسم، و نحو ذلك " (4).

و قد ذهب المالقيّ إلى أنّ الفصل بين (قد) و الفعل ضرورة، حيث قال : " (قد) مع الفعل مختصّة به لازمة له تقوم مقام الجّزء؛ فلأجل ذلك لا يجوز الفصل بينهما إلّا في الضّرورة، كقوله (5):

فَقَد و اللهِ بَيَّنَ لي عنائي   بوَشْكِ فراقهم صُرَدٌ يَصيحُ

أراد : (فقد بَيَّنَ لي)، ففصل بالقسم بينه و بينها للضّرورة، و أمّا في الكلام فلا يجوز لما

---

(1) مغني اللبيب ، ص ٢٢٧ .

(2) البيت للفرزدق لم أعثر عليه في ديوانه، و هو في المغني، ص ٢٢٧ .

(3) ديوان البحتري، ٣: ١٦٧٨ .

(4) انظر عبث الوليد ، ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(5) البيت في الخصائص، ١ : ٣٣٠ ، ٢ : ٣٩١، و المغني، ص٢٢٧ .

ذكرْتُ لك " [١].

و قد استقبح ابن جنّيّ الفصل بين (قد) و الفعل في تعليقه على البيت السّابق، بقوله : "فقد ترى في البيت ما فيه من الفصل الّذي لا وجه له، فقد فصل بين (قد) و الفعل الّذي هو (بيّنَ)، و هذا قبيح لقوّة اتّصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال؛ ألا تراها تعتدّ مع الفعل كالجّزء منه " [٢].

يمكن الخروج ممّا سبق بالآتي :

- الفصل بين قد و الفعل جائز عند أبي العلاء ، و لكنّ اتّصالها أحسن.
- الفصل بينهما جائز مستقبح عند ابن جنّيّ ، ضرورة عند المالقيّ .

ثانياً – التّراكيب النّحويّة، و تشتمل على:

وقوع الاسم بعد قلّما في الضّرورة

زيدت (ما) في الكلام على نوعين كافّة و غير كافّة، فالكافّة على ثلاثة أنواع، أحدها : أنْ تكفّ الفعل عن عمل الرّفع، و لا تتّصل إلا بثلاثة أفعال (قَلَّ ، و كَثُرَ ، و طَالَ)؛ و لا يدخلن إلّا على جملة فعليّة صرّح بفعلها، كقوله [٣] :

قَلَّمَا يَبرحُ اللبيبُ إلى مَا يُورثُ المجدَ دَاعياً أو مٌجيبا

و إذا دخلن على الجّملة الاسميّة فهي عند سيبويه ضرورة [٤]؛ و قد ذكر أبو العلاء مثل هذا في شرحه بيت أبي عبادة البحتريّ [٥] :

و قَلَّمَا عارفةٌ لم يكنْ مقلولُها باديَ مفعولِها

قال أبو العلاء : " قوله : (قَلّما عارفةٌ) ترفع (عارفة) بفعلها و تجعل (ما) زائدة؛ و العادة الجّارية في (قلّما) أنْ يكون بعدها الفعل، كما قال :

قلّمَا ينفعني عداكُما حينَ يسقيني الهوى ماءَ الأسى

فإذا جاء بعدها الاسم، فإنّه بخلاف العادة، و قد أنشد سيبويه في الضّرورات قول المرّار [٦] :

---

(1) الرّصف، ٣٩٣ .
(2) الخصائص، ٢ : ٣٩١ .
(٣) البيت غير منسوب، و هو في المغنيّ، ص ٤٠٣ .
(٤) انظر المغنيّ، ص ٤٠٣ ، و الكتاب، ١ : ٣١ .
(٥) البيت لم أجده في الدّيوان، و هو في عبث الوليد، ص ٤٢٥ .
(٦) البيت للمرّار بن سعيد الفقعسيّ في المغنيّ ص ٤٠٣ ، و الخزانة،، ١ : ٢٢٦ .

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ، وقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُوْدِ يَدُوْمُ

فهو يراه على التّقديم و التّأخير، و كأنّه قال : (و قلّما يدومُ وصالٌ)؛ و كان محمّد بن يزيد المبرّد يرى أنّ (ما) زائدة، و أنّ (وصالاً) مرفوع بفعله، و هذا البيت ممّا عابه على سيبويه، و رفع (وصال) على رأي المبرّد، لا يخلو من أحد أمرين، أجودهما : أنْ تضمر (يدوم) بعد (قلّما) و يرفع بها (وصالاً)، ثمّ يجعل (يدوم) الّتي في آخر البيت مفسّرة لتلك المضمرة و ذهب قوم إلى أنّ سيبويه يرفع (وصال) في قوله : (قلّما وصال) ب (يدوم) الّتي في آخر البيت؛ و ذلك يؤدّي إلى أنْ يجوز: (زيدٌ يقومُ) على التّقديم و التّأخير، و يكون (زيد) مرفوع بفعله، و في هذا نقض لما أصّلوه " [١] .

فالمطرد في الفعل (قَلَّ) أنّه إذا دخلت عليه (ما) تكفّه عن عمل الرّفع، ولا يدخل حينئذ إلّا على جملة فعليّة صُرِّح بفعلها، وقد جاء في البيت ما خالف هذا المطرد، وأشار إليه سيبويه بأنّه ضرورة شعريّة، وجعله من باب التّقديم والتّأخير، فاعلاً للفعل المؤخر (يدوم) [٢]؛ غير أنّ الفاعل لا يتقدّم على فعله عند البصريّين، فقدَّرُوا له فعلاً من جنس المذكور[٣]؛ وعن المبرّد أنّ (ما) زائدة لا كافّة، و(وصال) فاعل للفعل (قلّ) [٤]؛ وذهب آخرون أنّ (وصال) مبتدأ، وأناب الشّاعر الجّملة الاسميّة مناب الفعليّة [٥].

إذاً وبذلك تعدّدت الأوجه فيما جاء مخالفاً للمطرد في الشّعر؛ و لكن يبقى الأجود و الأقرب إلى القاعدة ما قاله أبو العلاء، و ذهب إليه المبرّد؛ أمّا مذهب سيبويه فإنّه يعدّ مخالفاً للقاعدة أو المطرد، و لو كان ضرورة .

(سنة) في الملحق بجمع المذكّر السّالم

من المعرب بالحروف نيابة عن الحركات جمع المذكّر السّالم؛ ويسمّى بالجّمع على حدّ التّثنية[٦]؛ وهو مطرد في كلّ اسم خال من تاء التّأنيث، لــمذكّر، عاقل، علم، أو صفة تقبل تاء

---

(١) انظر عبث الوليد ، ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ .
(٢) الكتاب، ١ : ٣١ .
(٣) المغني، ص ٤٠٤ .
(٤) السّابق ص ٤٠٤ ، و انظر المقتضب، ١ : ٢٢٢ .
(٥) المغني، ص ٤٠٤ .
(٦) انظر شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافيّ، تحقيق د رمضان عبد التّوّاب، و د محمود فهمي حجازي، و د محمّد هاشم عبد الدّايم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٦ م . ١ :٢٣٦ .

تاء التّأنيث باطّراد إنْ قصد معناه، أو في معنى ما يقبلها، كـــ (ضارب) و(مذنب) [١] وما خرج عن هذا وجمع على حدّ التّثنية يسمّى ملحقاً بجمع المذكّر السّالم، ومنه باب (سنة) وهو كلّ مؤنّث بالتّاء محذوف اللام غير ثابت التّكسير وكانت لامه معتلّة، ولم يكن المحذوف منه غير حرف مدّ ولين، ولم يكن له مذكّر [٢].

وممّا جاء من هذا، وجمع على حدّ التّثنية كلمات مثل : (عِزون) [٣] و(عِضون) [٤] و(ثِبون) [٥] و(بِرون) [٦]؛ وقد جاءت هذه الكلمة مجموعة بالألف والتّاء في قول ابن أبى حصينة [٧] :

وَمائِرَةِ الأَزِمَّةِ مُبرَياتٍ كَأَنَّ عَلى غَوارِبِها صِلالا

قال أبو العلاء : " و (مُبْرَيَات)، أي عليها بُرى : وهى حلقات من صُفْر أو فضة، يقال: (بُرَة) و (بُرَىً) و (بُرُون)؛ وكذلك يفعلون في النّاقص مثل : (قُلَة) و (ثُبَة) : فيقولون في الرّفع (قُلُون) و(ثُبُون) ويقولون في النّصب والخفض (قُلِين) و(ثُبِين) وربّما أفردوا وأعربوا بالنّون، فجعلوها كـــ نون (مسكين) " [٨].

وفى إعراب هذه الأسماء على حدّ التّثنية أمران :

الأوّل : في جمع هذه الأسماء على حدّ التّثنية .

الثّاني : في جعل النّون فيها معتقب الإعراب .

الأمر الأوّل : في جمع هذه الأسماء على حدّ التّثنية :

ما كان من باب (سنة) يجمع على حدّ التّثنية بالشّروط السّابقة، ولذلك لا يجمع هذا

---

(١) انظر هذه الشّروط في : شرح الكافية للرّضيّ ، ٢ : ١٧٩ – ١٨٠ .

(٢) انظر الكتاب، ٣ :٥٩٨، وشرح قطر النّدى و بل الصّدى، جمال الدّين عبد الله بن هشام الأنصاريّ، تحقيق بركات يوسف هبّود، دار الفكر، بيروت لبنان، ٢٠٠٤م . صـــ ٦٨ .

(٣) في اللسان، مادة (عزا) : "العِزَة: الجماعةُ والفِرْقَةُ من الناسِ، والهاءُ عِوَضٌ من الياء، والجَمع عِزىً على فِعَل، وعِزُون، وعُزون أَيضاً بالضم، ولم يقولوا عِزات كما قالوا ثُبات " .

(٤) في الصحاح، مادة (عضا) : العِضَةُ : الكذب والبهتان، وجمعها عِضونَ مثل عِزَةٍ وعِزين.

(٥) في الصحاح، مادة (ثبي) : الثُبَةُ : الجماعةُ : وأصلها ثُبَيٌ، والجمع ثُباتٍ وثُبونَ وثِبونَ وأثابيُّ.

(٦) في الجمهرة، ابن دريد أبو بكر محمّد الحسن الأزديّ البصريّ، دار صادر، بيروت لبنان، مادة (بره) :البُرَة: الحلقة التي تُجعل في حِثار أنف البعير، والجمع بُرًى وبُرِين وبِرِين " .

(٧) البيت في الدّيون ١: ٢٠ .

(٨) شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ : ٣٣ .

الجّمع نحو : (شفة) و (شاة)؛ وما كان من نحو: (أَمَة) لا يجمع هذا الجّمع؛ لأنّ له مذكّراً وإنْ لم يكن على لفظها، فقالوا في جمعها (إموان) [١]، وإن قال المبرّد : " النّحويّون يجيزون (أَمُون) و(إمون) و (شَفون) و (شِفون) في (أَمَة) و (شِفَة) [٢].

ونحو : (تمرة) لا يجمع على حدّ التّثنية لعدم الحذف [٣]، ونحو : (عدة) و (زنة) كذلك؛ لأنّ المحذوف منهما الفاء لا اللام [٤]، ومثلهما (يد) و (دم) ونحوهما؛ لأنّ المحذوف منهما لم يعوض عنه [٥]؛ وما كان نحو : (اسم) و (أخت) و (بنت) أيضاً؛ لأنّ التّعويض فيهن عن لامهن المحذوفة غير الهاء [٦] .

وإنّما جمعت الأسماء الّتي وافقت الضّابط السّابق على حدّ التّثنية مع أنّها مؤنّثة وليست واقعة على من يعقل قالوا : جبراً لما فاتها من النّقص بحذف اللام، والجّمع يردّ الأشياء إلى أصولها [٧].

وقال الرّضيّ : " علّل النّحاة جمع ما حذفت لامه أو فاؤه هذا الجّمع، بأنّه أفضل الجّموع، لكونه خاصّاً بالعلماء[٨]؛ فجبر بهذا الأفضل ما لحق الاسم من النّقصان بالحذف نسياً [٩].

ولهذا فإنّ الباب مع اطّراده في أكثر الكلام لم ينضبط انضباطاً تامّاً، من ذلك جمعُ ما حذف فاؤه على حدّ التّثنية، وهم قد شرطوا حذف اللام لا الفاء مثل : (رِقَة) و (لِدَة)؛ فإنّهم قالوا : وإن كان قليلاً (رِقون) و(لِدُون) وكان المبرّد لا يحيز في (عدة) إلّا (عدات) [١٠] .

وقد جمع أيضاً ما ثبت تكسيره مع أنّهم شرطوا أنْ لا يثبت له جمع مُكَسَّر[١١] ، نحو :

---

(١) انظر شرح التسهيل، ١ : ٨٣ .

(٢) انظر رأيه في الارتشاف، ١ : ٢٦٨ .

(٣) انظر الأشمونيّ، ١ : ٦٣ ، و شرح التّصريح على التّوضيح، الشّيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٠م . ١ : ٧١ .

(٤) انظر التّصريح ، ١ : ٧١ .

(٥) انظر السّابق ، ١ : ٧١ .

(٦) انظر الأشمونى ١ : ٦٣ .

(٧) انظر الكتاب ، ٣ : ٥٩٨ ، و ابن يعيش، ٥ :٥ .

(٨) يعني : العقلاء .

(٩) شرح الكافية للرّضيّ، ٢ : ١٨٥ بتصرف يسير .

(١٠) انظر رأيه في الارتشاف، ١ : ٢٦٦ .

(١١) انظر في هذا الرّضيّ، ٢ : ١٨٤ .

(ظبة) [١] و(برة) فقالوا : (ظباء) و(ظبون) ومنه في (ظبون) قول كعب في يوم أحد [٢]

تَعَاوَرَ أيمانُهُمْ بَيْنَهُمْ كُؤُوسَ المَنَايَا بِحَدِّ الظُّبِينَا

وقالوا : في(بُرَة) و(بُرَىً) (بُرُون)، وقد صرّحوا بأنّه قليل [٣]غير أنّ سيبويه لم يُجِز يُجِز في (ظَبَة) إلّا (ظُبَات) قال : " وقد يجمعون الشّيء بالتّاء، ولا يجاوزون به ذلك استغناء وذلك (ظُبَة) و (ظُبَات) و(شِيَة) و(شِيَات) " [٤]، وعلّله بأنّه لم يسمع فيه إلّا هذا .

أمّا (بُرَه) فأجاز فيها (بُرُون) قال : " وقالوا : (بُرَه) و(بُرَات) و(بُرُون) و(بُرَىً) و(لُغَة) و(لُغَى) فكسروها على الأصل كما كسروا نظائرها الّتي لم تحذف نحو : (كُلْيَة) و(كُلَىً)؛ فقد يستغنون بالشّيء عن الشّيء، وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه " [٥].

الأمر الثّاني : في جعل النّون فيما كان على باب (سنة) معتقب الإعراب :

لمّا كان هذا الباب خارجاً عمّا وضعوه من شروط فيما يجمع على حدّ التّثنية؛ ومن أجله غيّروا حركة الفاء منه عند الجّمع تنبيهاً على أنه ليس أصلاً، جاز أنْ يعامل في بعض لهجات العرب، كـــ تميم وأسد وعامر معاملة المفرد مع لزوم الياء عندهم فيصير نظير (غسلين) و(مسكين) .

ومع الإعراب على النّون؛ فإنّ بني عامر ينوّنون، أمّا تميم فلا تنوّن [٦]؛ وترك التّنوين لازم في القياس؛ لأنّ وجوده مع هذه النّون كوجود تنوينين في حرف واحد [٧] ؛ لكنّ الوارد عنهم بخلاف القياس المذكور، فقد ذكر ابن عقيل أنّ حذف التّنوين أقلّ من الإثبات[٨].

وعلى لغة بني عامر، ورد قول الرّسول صلّى الله عليه وسلّم في بعض الرّوايات :

---

(١) في اللسان، مادة (ظبا) : " ظُبَة السّيف: حَدُّه، وهو ما يَلي طَرَف السّيف، ومثله ذُبابه ... والجّمع ظُباتٌ، وظِبُونَ، وظُبُونَ" .

(٢) البيت في السّيرة النّبويّة، أبو محمّد عبد الملك بن هشام، قدّم و علّق عليه طه عبد الرؤوف سعد، دار الجّيل، بيروت لبنان، ١٩٧٥ . ٣ : ٨٧ .

(٣) انظر شرح الكافية الرّضيّ، ٢ : ١٨٤ .

(٤) الكتاب، ٣ :٥٩٨ .

(٥) السّابق نفسه، ٣ : ٥٩٩ .

(٦) انظر الارتشاف، ١ : ٢٦٨ .

(٧) انظر شرح التسهيل، ١ :٨٥ .

(٨) انظر شرح ابن عقيل، ١ : ٦٥ .

" اللهم أجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف " (١) .

ولزوم الياء مع جعل الإعراب على النّون في تميم وأسد وبني عامر كثير ، كما يقول الفراء(٢) وليس مستبعداً في القياس .

وكما في نصب جمع المؤنّث السّالم بالفتحة في قولهم على ما حكاه الخليل بن أحمد : (استأصل الله عِرْقاتَهم)، أي : أصولهم بفتح التّاء من (عِرْقاتهم) (٣)، و حكى الكسائيّ : (سمعت لغاتَهم) بفتح التّاء (٤) .

أمّا جعل الإعراب بالحركة لا بالحرف فيما كان على باب (سنة)؛ فقد أجازه المبرّد (٥) وظاهر وظاهر كلام الزّمخشرىّ في المفصّل الجّواز (٦) .

ويُلَاحظ أنّ باب (سنة) قد يُشَبَّه بباب (غسلين)؛ فيعرب بالحركات مثله فهل يشبه باب (غسلين) بباب سنة، فيعرب بالحروف مثله ؟ الوجه المختار عند المبرّد في الجّمع الإعراب بالحروف، وأمّا الواحد نحو: (غسلين) فالوجهان مقولان معتدلان (٧).

وإذا جاز لهم الانقياد إلى التّشبيه اللفظيّ في الخروج عن أصل إلى فرع، فالانقياد إليه في الخروج عن فرع إلى أصل أحقّ بالجّواز، و ذلك أنهم قالوا : في (ياسمين) و(سرحين) و(شياطين) (ياسمون) و(سرجون) و(شياطون)؛ فأعربوها إعراب جمع التّصحيح تشبيهاً للآخر بالآخرين (٨) .

ويترتّب على كل ما سبق أنّ من أعرب بالحركات على النّون يجمع بين النّون

(١) في مسند أحمد، ٢ :٥٢١ : " اللهم انج عياش بن أبى ربيعة اللهم انج المستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر اللهم اجعلها سنين كسنين يوسف قال أبى وقال عبد الوهاب كسنى يوسف " .

(٢) انظر معاني القرآن للفرّاء، ٢ :٩٢ .

(٣) انظر شرح المفصل، ٥ :٩ .

(٤) انظر شرح المفصل، ٥ : ٨ .

(٥) انظر المقتضب، ٣ : ٣٣٢.

(٦) انظر المفصل في علم اللغة، ص ٢٢٧ .

(٧) انظر المقتضب، ٣ :٣٣٣ – ٣٣٤ .

(٨) شرح التّسهيل، ١ : ٨٦ .

والإضافة، ولا تسقط النّون حينها؛ لأنّها صارت كـــ جزء الكلمة [١]؛ و الإعراب بالحركة في باب (سنة) مطرد عند الفرّاء [٢]، واختلف في اطّراده، قيل: والصحيح قصره على السّماع [٣].
.[٣]

الفصل بين المضاف و المضاف إليه

لا يجيز سيبويه و المبرّد الفصل بين المضاف و المضاف إليه إلّا في الشّعر، يقول سيبويه : " و لا يجوز (يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ) إلّا في شعر كراهية أنْ يفصلوا بين الجّارّ و المجرور" [٤]. ومراده بالاسم الجّارّ هنا المضاف، و قال المبرّد : " لا يفصل بين المضاف و المضاف إليه إلّا أنْ يضطرّ شاعر، فيفصل بالظّروف، و ما أشبهها لأنّ الظّرف لا يفصل بين العامل و المعمول فيه " [٥].

و قد أجاز أبو العلاء الفصل بين المضاف و المضاف إليه في قوله : " و ربّما عاينت المرأة الماشية و على كتفها صغير، و قد أخذه منها أبوه، فتقدّمها بالخطوات، و فصل بينه و بين سواه، فهي تنظر إلى ولدها نظرة شفيق لا تصل إليه؛ فمثلها مثل المضاف و المضاف إليه يفصل بينهما بالظّرف و حرف الجرّ؛ و كلّ واحد منهما شديد الحاجة إلى صاحبه، كما قال ابن قميئة [٦] :

لمّا رَأَتْ سَاتيدَمَا مَا استْعبَرَتْ　　　للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَهَا

تقديره : (للهِ دَرُّ مَنْ لامَهَا اليومَ) " [٧] .

و ممّا جاء في الشّعر قد فصل بينه و بين المجرور، قول أبي حيّة النّميريّ [١] :

---

(١) انظر مجالس ثعلب، ١ :٢٦٥ .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء، ٢ :٩٢ .
(٣) انظر ابن عقيل، ١ : ٦٥ .
(4) انظر الكتاب، ١ : ١٧٦ – ١٧٩ .
(5) المقتضب، ٤ : ٣٧٦ .
(6) ينظر ديوان عمرو بن قميئة، و البيت موجود في الكتاب، ١ : ١٧٨ ، و الخزانة، ٤ : ٤٠٦ .
(7) رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٧٢ – ٤٧٣ .

كَمَا خُطَّ الكتابُ بِكَفِّ يوماً   يَهودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ

و مثله أيضا قول ذي الرّمّة [٢] :

كَأَنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهن بِنَا   أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ

فهذه الشّواهد جميعها فصل فيها بين المضاف و المضاف إليه؛ و يلاحظ أنّ الفصل فيها بالظّرف و الجّار و المجرور، و يقول ابن جنّيّ : " و الفصل بين المضاف و المضاف إليه بالظّرف و حرف الجرّ قبيح كثير؛ لكنّه من ضرورة الشّاعر" [٣]، و قال في مكان آخر : " و مثله كثير إلّا أنّا ندعه لشهرته " [٤].

و قد أجاز ابن مالك الفصل بين المضاف و المضاف إليه في الشّعر بالظّرف و الجّارّ و المجرور بقوة إنْ تعلّقا به، و إلّا فبضعف، و مثله في الضّعف الفصل بمفعول به متعلّق بغير المضاف، و بفاعل مطلقاً، و بنداء، و بفعل ملغى[٥]؛ و لكنّه عاد فأجاز الفصل بينهما بالجّارّ و المجرور في النّثر أيضاً، و هو رأي الكوفيّين لوروده في الحديث، يقول : " و في (تاركو لي صاحبي) " شاهد على جواز الفصل دون الضّرورة بجار و مجرور بين المضاف و المضاف إليه، إنْ كان الجّارّ متعلّقاً بالمضاف، و الفصل بالظّرف كذلك " [٦] .

فالبصريّون لا يجيزون الفصل بين المضاف و المضاف إليه في الشّعر بالظّرف و الجّارّ و المجرور؛ بينما أباح الكوفيّون هذا مطلقاً شعراً و نثراً، و جعلوا الفصل الخاصّ بالشّعر أنْ يفصل بينهما بغير الظّرف و حرف الخفض [٧]، و استدلّوا على ذلك بقول الشّاعر[٨]:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ   زَجَّ القَلوصَ أَبِيَ مَزادَه

و قول الآخر[٩]:

---

(1) البيت في الكتاب، ١ :١٧٩ ، و الإنصاف، ٢ : ٤٣٢ .
(2) ديوان ذي الرّمّة ص١٠٩ ، و البيت موجود في الكتاب، ١ : ١٧٩، و شرح المفصل، ٣ : ٧٧ .
(3) الخصائص، ٢ : ٤٠٤ ، و انظر ص ٣٩٠ أيضاً .
(4) سرّ الصّناعة، ١ : ٢٣ .
(5) انظر الأشموني، ٢ : ١٨٣ ، ١٨٤ .
(6) شواهد التّوضيح، ص ١٦٧ .
(7) انظر الإنصاف، ٢ : ٤٢٧ و ما بعد .
(8) البيت لم يعرف قائله، في الخصائص، ٢ : ٤٠٦، والإنصاف، ٢ : ٤٢٧، والخزانة ،٤ : ٤١٥ .
(9) البيت للطرمّاح بن حكيم في ديوانه، تحقيق الدّكتور عزة حسن، دمشق، ١٩٦٢م . ص ٤٨٦ .

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المَراتعِ لمْ تُرَعْ   بِوَادِيه مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ

و يستدلّ الكوفيّون على جواز ذلك في النّثر بقراءة ابن عامر لقوله تعالى : { **و كَذَلِكَ زُيِّنَ لكثيرٍ مِنَ المُشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم** } [1].

أمّا البصريّون فإنّهم ينكرون هذه الأبيات الّتي استدلّ بها الكوفيّون؛ و يذهبون إلى وَهْي قراءة ابن عامر [2]؛ غير أنّ ابن جنّيّ يستشهد بالأبيات الّتي رواها الكوفيّون على الفصل بين المضاف و المضاف إليه بغير الظّرف و الجارّ و المجرور، و علّق على قراءة ابن عامر بقوله:" وهذا في النّثر و حال السّعة صعب جداً لا سيّما و المفصول به مفعول لا ظرف" [3].

و قد نقل ابن كيسان عن بعض النّحويّين : " أنّه يجوز أنْ يفرق بين المضاف و المضاف إليه، إذا جاز أنْ يسكت على الأوّل منهما؛ لأنّه يصير ما فرق بينهما كالسّكتة الّتي تقع بينهما " [4] .

و لعلّ الّذي نخلص إليه من الفصل بين المضاف و المضاف إليه؛ ممّا تسمح به لغة الشّعر، و قد اختلف النّحاة حول ذلك، و هذا الاستعمال و إنْ كان شائعاً في الشّعر لوروده في النّثر، فقد روى قولهم : (مررْتُ بخيرٍ و أفضلِ مَنْ ثَمَّ) " [5]، و يقول ابن جنّيّ عن هذا : (وهذا كثير)، و لم يحدّد موطن هذه الكثرة، و لكنّنا نرجح أنّها في الشّعر أكثر .

إضافة الزّمان إلى الجّملة

حقّ الإضافة أنْ تكون إلى الاسم، و أنْ يكون هذا الاسم مفرداً، و لا يضاف إلى فعل لأنّ الفعل لا يتصور فيه جرّ؛ إذ الجرّ يكون بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال، و هي حروف الخفض، و عامل الإضافة المحضة، لا معنى لها يعقل في الأفعال [6]؛ ولهذا قالوا : (غلام محمد)، ولم يقولوا (غلام يقوم)، وما ورد منه كقولهم : (ائتني بآية قام زيد) [7]

(1) الآية (١٣٧) من سورة الأنعام .
(2) الإنصاف، ٢ : ٤٣١ و ما بعد .
(3) الخصائص، ٢ : ٤٠٧ .
(4) شرح المفصّل، ٣ : ٢٣ .
(5) السّابق، ٣ : ٢١ .
(٦) انظر شرح الكتاب للسيرافيّ ،١ : ٩٥، ٩٦ .
(٧) انظر شرح السّابق،١ : ٩٨ .

وقولهم: (اذهب بذي تسلم) [١]، فهو مؤوّل [٢].

وكما لا يضاف إلى فعل لا يضاف إلى جملة، و يستثنى من هذا أسماء الزّمان غير المثنّاة؛ فتضاف إلى الجّملة بشرط أنْ تكون الجّملة خبريّة مبتدأ، أو منسوخة الابتداء بـــ(لا) التّبرئة، أو (ما) أو (لا) العاملتين عمل ليس [٣]، ومن هذا ما ورد في قول ابن أبي حصينة[٤]:

في يَومٍ لا عيد ولَكِن فَضلُهُ   عيدُ الَّذي وافى إِلَيهِ كَعيدِهِ

وفيه يقول أبو العلاء [٥] : " ويجوز رفع (عيد) و خفضه، فإذا خفض، فمعناه (في يوم عيد)؛ وإذا رفع جعل (يوماً) مضافاً إلى الجّملة؛ لأنّ الاسم للزمان مضاف إليها، كما قال تعالى : **{ يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ }** [٦]، و قوله أيضاً سبحانه : **{ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ}**[٧]".

وهذا إذا كانت الجّملة اسميّة؛ أمّا إذا كانت فعليّة، فيضاف إليها الزّمان أيضاً، بشرط أنْ تكون مصدّرة بمتصرّف ماضٍ أو مضارع أو (لو) وهو قليل [٨].

وإذا كانوا قد استثنوا من الإضافة إلى الجّملة أسماء الزّمان؛ فإنّ في إضافتها إليه أموراً :

الأول : لماذا اختصّ الزّمان بالإضافة إلى الجّمل دون غيره ؟

---

(١) السّابق نفسه، ١ : ٩٨ .

(٢) في اللسان، مادة (سلم) : " يقال: (اذهب بذي تسلم يا فتى)، و(اذهبا بذي تسلمان)، أي اذهب بسلامتك، قال الأخفش : وقوله (ذي مضاف) إلى (تسلم) ،وكذلك قول الأعشى :

بآيةِ يقدمون الخيلَ شعثاً   كأنَّ على سنابكها مداماً

أضاف(آية) إلى (يقدمون)، وهما نادران ، لأنّه ليس شيء من الأسماء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزّمان كقولك : هذا يوم يفعل ، أي : يفعل فيه، وحكى سيبويه : (لا أفعل ذلك بذي تسلم)" . جاز إضافة (آية) ؛ لأنّها بمنزلة الوقت ، و جازت الإضافة في (اذهب بذي تسلم) ؛ لأن معناه : (اذهب بسلامتك) ، و قيل : معناه : (اذهب بالذي تسلم) و (ذي) موصولة ، و العائد محذوف . انظر : شرح الكتاب للسيرافيّ ١ : ٩٨ ، ٩٩ ، وابن يعيش ٣ : ١٨، ١٩ .

(٣) انظر الارتشاف، ٢ : ٥٢١ .

(٤) البيت في الدّيوان، ١ : ٤٤.

(٥) شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ :٤٧ .

(٦) سورة المائدة ، الآية (١١٩) .

(٧) سورة المرسلات ، الآية : (٣٥) .

(٨) انظر الارتشاف،٢ : ٥٢١ .

الثّاني: هل كلّ زمان يضاف إلى كل جملة ؟

الأمر الأوّل : لماذا اختصّ الزّمان بالإضافة إلى الجّمل دون غيره ؟

أصل إضافة الزّمان أنْ يكون إلى جملة الفعل للشبه بين الفعل والزّمان ، فالفعل حدث والحدث مقترن بالضّرورة بزمن ، و الفعل كما يقول ابن الشّجريّ : " نتيجة حركات الفاعلين كما أنّ الزّمان نتيجة حركات الفلك " [١]، ومن هذا قوله تعالى : **{ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ }** [٢] ومنه ومنه أيضاً قوله سبحانه : **{يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}** [٣]، ثمّ أضافوا الزّمان إلى جملة الابتداء؛ لأنّها أخت الجّملة الفعليّة .

وقال قوم : إنّما أضيف الزّمان إلى الفعل؛ لأنّ الفعل يدلّ على الحدث، و الزّمان، فالزّمان أحد مدلولي الفعل، فجازت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل " [٤].

وقال الأخفش : " إنّما أضيفت أسماء الزّمان إلى الأفعال؛ لأنّ الأزمنة كلّها ظروف للأفعال والمصادر، والظّروف أضعف من الأسماء، فقوّوها بالإضافة إلى الأفعال " [٥].

و من علّة اختصاص الزّمان بالإضافة إلى الجّمل وهو أنّ الغرض من الإضافة إلى الأفعال؛ إنّما هو المصادر، فكأنّ المضاف إليه في الحقيقة المصدر؛ لأنّ تأويل قولك : (هذا يوم يقوم زيد)، أي : (هذا يوم قيام زيد)، ليس هذا المعنى موجوداً في إضافة سائر الأسماء إليها؛ لأنّه لا فائدة تقع فيه " [٦].

الأمر الثّاني : هل كلّ زمان يضاف إلى كلّ جملة ؟

اشترط النّحويّون[٧] في الزّمان الّذي يضاف إلى الجّملة أنْ يكون مبهماً، والمبهم ما لا يدلّ على وقت بعينه و أنْ لا يكون مثنّى، و يشمل الزّمان المبهم ما لا يختصّ بوجه ما كـــ

---

(١) الأمالي الشّجريّة، ١ :١٩٩ .

(٢) سورة غافر الآية : (١٦) .

(٣) سورة المطففين، آية : (٦) .

(٤) ابن يعيش، ٣ : ١٦ .

(٥) الإيضاح في علل النّحو أبو القاسم الزّجّاجيّ، تحقيق مازن مبارك، مكتبة دار العروبة. ١٩٥٩م. ص١١ ص١١

(٦) الإيضاح، ص١١٣ .

(٧) انظر اللباب، ١ : ٣٩٣ .

(حين) و (فترة) و (زمن)، وما يختصّ بوجهٍ دون وجهٍ كـ (بُكْرة)، و(عشية) [١].

أمّا إذا كان محدوداً بالتّثنية كـ (يومين) لم تجز إضافته، قال أبو حيّان : " و الصحيح المنع؛ إذ لم يسمع " [٢] .

وما كان من الظّروف الزّمانيّة لازماً إضافته لم يضف حتى يكف بـ (ما)، نحو : (قبل) و (بعد)، و هذا الظّرف الّذي يضاف إمّا أنْ يكون منصوباً على الظّرفيّة ويسمّى بالظّرف العرفيّ [٣]، أو يتصرف فيه، فيستعمل فاعلاً ومفعولاً، ومبتدأً ومجروراً.

وإنّما شرطوا أنْ يكون الزّمان مبهماً؛ لأنّ الأصل في إضافة اسم الزّمان إلى الجّمل هو(إذ)، و (إذا)؛ فما ساواهما في الإبهام أو قاربه جازت إضافته [٤].

وهذا شرط الزّمان؛ أمّا شرط الجّملة الّذي يضاف إليها كما دلّ عليه الاستقراء إذا كانت الجّملة اسميّة فإمّا أنْ تكون خبراً لمبتدأ، أو لناسخ بـ (لا) النّافية للجنس، أو (ما)، و (لا) العاملتين عمل (ليس) [٥].

أمّا إذا كانت الجّملة مصدّرة بـ(لا) الّتي لنفي الجّنس، فيبقى اسمها على ما كان عليه من بناء أو نصب، و قد يجرّ، وقد يرفع، ومنه ورد قول ابن أبي حصينة السّابق :

فِي يَومِ لا عيد وَلَكِن فَضلُهُ عِيدُ الَّذي وافى إِلَيهِ كَعِيدِهِ

ويجوز رفع (عيد) و خفضه، فإذا خفض، فمعناه (في يوم عيد) وإذا رفع جعل (يوماً) مضافاً إلى الجّملة؛ لأنّ الاسم للزمان مضاف إليها، و لا يجوز في (عيد) البناء على الفتح لدخول عامل قبل (لا) وهو حرف الجرّ (في) .

وعلى السّابق ورد قول الشّاعر[٦] :

تَرَكْتَنِي حِينَ لا مَالٌ أعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُن زَمَانُ النَّاسِ أوْ كَلِبَا

قال الفارسيّ في هذا البيت : " الجرّ على الإضافة، والرّفع على أنْ تضيف (حين) إلى الجّمل، و(لا) عاملة عمل (ليس)، و إذا أضفتها إلى الجّمل جاز ذلك فيها، والنّصب : تجعله

---

(١) انظر شرح التّسهيل، ٣ :٢٥٣ ، و الارتشاف، ٢ : ٥٢٠ .
(٢) الارتشاف، ٢ : ٥٢٠ .
(٣) الارتشاف، ٢ : ٥٢٠ .
(٤) انظر شرح التّسهيل، ٣ :٢٥٤ ، و الارتشاف، ٢ : ٥٢٠ .
(٥) انظر الارتشاف، ٢ : ٥٢١ .
(٦) البيت لأبي الطّفيل في الكتاب، ٢ :٣٠٣ ، و الخزانة، ٤ : ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٠ .

كما كان مبنيّاً، وتعمل الإضافة [١].

وليس كلّ زمان يضاف إلى كلّ جملة، بل إذا أضيف اسم الزّمان إلى جملة اسميّة امتنع عند سيبويه أنْ تكون مستقبلة المعنى، و إذا كان الزّمان ماضياً أضيف إلى كلّ جملة اسميّة أو فعليّة، قال سيبويه : " جملة هذا الباب، أنّ الزّمان إذا كان ماضياً، أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء و الخبر؛ لأنّه في معنى (إذ)، فأضيف إلى ما يضاف إليه(إذ)، و إنْ كان لما لم يقع لم يضف إلّا إلى الأفعال؛ لأنّه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تضاف إلّا إلى الأفعال " [٢] وعليه، فإنّ نحو: (كان ذاك زمن زيد أمير) صحيح، أمّا (يكون هذا يوم زيد أمير) فلا .

وقد علّلوا ما سبق بأنّه من جهة عروض معنى الشّرط في (إذا)، وخروجه عن أصله من الوقت المعين جاز استعماله، و لا يلزم وقوع الفعل بعدها عند الأخفش؛ أمّا (إذ) فلمّا مضى، و يقع بعدها الجّملتان بلا فصل؛ لأنّه لا يطرأ عليها معنى الشّرط، كما في إذا؛ لأنّ جميع أسماء الشّرط متضمّنة لمعنى (إنْ)، و(إنْ) للشّرط في المستقبل، و(إذ) موضوعة للماضي[٣].

لكنّ الوارد في فصيح الكلام [٤] بخلاف ما قالوا، قال الله تعالى : **{ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ }** [٥]، وقال سبحانه : **{ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ }** [٦].

وزعم السّيرافيّ أنّه لا خلاف، فسيبويه يوجب أنْ يقع بعد (إذا) فعل، و الأخفش يجيزه اسماً، فنحو: (أجيئك إذ زيد قائم) جائز عند الأخفش ممتنع عند سيبويه [٧].

ويترتّب على ما سبق أنّه لا يجوز توكيد اليوم لعود العائد، لا يقال : (يوم قمت كله ولا بعضه، و لا نفسه، و لا أجمع، و لا يجوز أيضاً إتباعه، لا يقال : (يوم قمت البارد، و لا بارداً) إلّا أنْ يكون على كلامين، و هو قبيح [٨] .

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، و الخزانة، ٤ : ٣٩ .
(٢) الكتاب، ٣ : ١١٩ .
(٣) انظر المقتضب، ٣ : ١٧٧ .
(٤) انظر الارتشاف، ٢ : ٥٢٥ .
(٥) سورة غافر، الآية (١٦) .
(٦) سورة الذّاريات، الآية : (١٣) .
(٧) انظر شرح ابن عقيل ، ٢ : ٦١ .
(٨) انظر الارتشاف، ٢ : ٥٢٤ .

التّركيب في (حبَّذا)

(حبَّذا) قيل في تعريفها : هي " فعل مركّب مع اسم غير متصرّف، ولا يتغيّر بتثنية ولا جمع ولا تأنيث، ولا فكّ نظام " [1].

و(حبَّ) من (حبَّذا) فعل مضاعف، عينه ولامه من وادٍ، وفيه لغتان : (حببت) و(أحببت)، و(أحببت) أكثر في الاستعمال [2]، وذهب الفرّاء [3] إلى أنّ أصله (حبُب) مضموم العين كـ(كرُم)، لكن رجّح ابن يعيش أنّه من باب (فعَل)؛ لأنّه قد جاء متعدّياً، و(فعُل) لا يكون متعدّياً [4].

وقيل هما لغتان : فتح الحاء وضمّها، و الفتح أفصح " [5].

فإذا أسندت (حبَّ) إلى (ذا) صارت كـ(نِعْمَ) في الدّلالة على المدح إلّا أنّها تشعر بقرب الممدوح من القلب؛ لأنّ (حبَّ) فعل قلبيّ، و(ذا) تدلّ على قرب المشار إليه من القلب قال ابن يعيش : " اعلم أنّ (حبَّذا) تقارب في المعنى (نعم)؛ لأنّها للمدح، كما أنّ (نعم) كذلك إلّا أنّ (حبَّذا) تفضلها بأنّ فيها تقريباً للمذكور من القلب، وليس كذلك (نعم) " [6] ، قال ابن الأثير : " وقيل معنى (حبَّ) صار محبوباً جداً " [7] .

وتلزم حينئذ صيغة واحدة (حبَّذا) مع المفرد والمثنّى والجّمع والمذكّر والمؤنّث، فتقول:" (حبّذا زيدُ ، و حبّذا هندٌ ، و حبّذا الزّيدان، و حبّذا الزّيدون)، ولا يتغيّر (ذا) بحسب المشار إليه [8]، فهما (حبَّ) و(ذا) كلمتان جعلتا كالشّيء الواحد، وفى هذا يقول أبو العلاء تعليقاً على قول ابن أبى حصينة [9] :

---

(١) البد يع في علم العربيّة، مجد الدّين بن الأثير، تحقيق د صالح حسين العايد ط١ جامعة أم القرى،١٤٢١ هـ . ١ :٤٩٤.
(٢) انظر شرح المفصّل، ٧ : ١٣٨ .
(٣) انظر رأيه في شرح المفصّل، ٧ : ١٣٨.
(٤) انظر شرح المفصّل، ٧ :١٣٨.
(٥) انظر البديع، ١ :٤٩٤.
(٦) شرح المفصّل، ٧ : ١٣٨ .
(٧) البديع، ١ :٤٩٤.
(٨) انظر انظر شرح المفصّل، ٧ : ١٣٩ .
(٩) البيت في الدّيوان، ١ : ٧٥.

حبَّذا العَيشُ فيهِ لَو دامَ ذاكَ العَيــ شُ وَالعُمرُ في عُنفُوانِه

قال فيه أبو العلاء : " و(حبَّذا) جعلتا كلمتين كالشّيء الواحد، ووقعت بعدهما المعرفة والنّكرة مرفوعتين، فقيل: (حبَّذا زيد) و(حبَّذا رجل لقينا اليوم)، وهى كلمة جرت مجرى المثل الّذي يوضع للمذكّر ثمّ ينقل للمؤنّث، وهو على حاله، أو توضع لمؤنّث، ثمّ تنقل لمذكّرين، وتستعمل للمذكّر والمؤنّث" [١].

والّذي ذكره أبو العلاء من كون (حبَّذا) كلمة جرت مجرى المثل، قال به سيبويه [٢] والمبرّد [٣]، وابن السرّاج [٤]، وابن يعيش [٥].

وأخذ به أبو العلاء كما سبق، وقد عارض هذا التّوجيه ابن عصفور، وقال: " هذا فاسد؛ لأنّه إذا أمكن أنْ يحمل اللفظ على غير الشّذوذ كان أولى" [٦].

وبمثل هذا قال الرّضيّ، وفسّره بأنّ (ذا) مبهم كالضّمير في (نعم) و(بئس) فألزم الإفراد مثله وخلع منه الإشارة لغرض الإبهام، فــ (حبّذا) بمعنى (حبَّ الشّيء) [٧]، وألزم منع التّصرّف لكونهما علمين في المدح والذم " [٨].

وأصل هذا الخلاف راجع إلى الخلاف في تركيب (حبَّذا) وإفرادها، فمن أعرب (حبَّذا) فعلاً وفاعلاً مدّعياً فيها الإفراد احتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بما سبق، ومن جعل(حبَّ) مركّبة مع(ذا) وغلب الاسميّة أو الفعليّة لم يحتج إلى الاعتذار، كما نبّه إليه ابن عصفور[٩] والشّيخ خالد الأزهريّ [١٠].

---

(١) شرح ديوان ابن أبى حصينة بتصرف يسير، ٢ :٦٦.
(٢) انظر: الكتاب، ٢ : ١٨٠.
(٣) انظر: المقتضب، ٢ : ١٤٣.
(٤) انظر: الأصول، ١ :١١٥.
(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٧ :١٤١.
(٦) شرح جمل الزّجّاجيّ، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد عليّ بن عصفور الإشبيليّ، تحقيق فوّاز الشّعّار، إشراف د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط ١، ١٩٨٨م ١.
(٧) شرح الكافية للرضيّ، ٢ : ٣١٨ .
(٨) شرح الكافية، ٢ : ٣١٨ .
(٩) انظر: شرح الجّمل، ٢ : ٧٥ .
(١٠) انظر: التّصريح ٢ : ٨٩، ٩٠ .

وقد يعترض على هذا بأنّ القول بالتّركيب وتغليب الاسميّة فيه فوات للمطابقة بين المبتدأ أو الخبر في حال تثنية المخصوص أو جمعه؛ فيحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما بأنّه مراعاة لمعنى كلّ من (الزّيدين) أو(الزيود)، إذا قيل : (حبَّذا الزّيدان) أو (حبَّذا الزّيود) كما نبّه إلى هذا الصبان [1] .

وقد قال سيبويه في هذا المقام : " وزعم الخليل رحمه الله أنّ (حبَّذا) بمنزلة : (حبَّ الشّيء)، ولكنّ (ذا) و(حبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو : (لولا)، وهو اسم مرفوع، كما تقول: يا ابن عمَّ ، فالعم مجرور، ألا ترى أنّك تقول للمؤنث : (حبّذا)، و لا تقول : (حبّذه) لأنّه صار مع (حبّ) على ما ذكرت لك " [2] .

وواضح من العبارة أنّ (حبَّذا) مركّبة بمنزلة كلمة واحدة ؛ ولكنّ الخلاف في التّركيب أيغير الكلمة عن أصلها أم لا ؟ ثمّ إنّ قوله نحو: (لولا) وقوله : " وهو اسم مرفوع أنشأ الخلاف، فهل الضّمير(هو) راجع إلى (حبَّذا) بتمامها، فتتغلّب الاسميّة، أو راجع إلى(ذا) منها، فتكون (حبَّذا) جملة فعليّة مكوّنة من فعل لازم، وفاعله اسم الإشارة (ذا) ؟

وممّا يقوّي مذهب التّركيب أنّه لمّا ركّب الفعل مع الفاعل في (حبَّذا) لم يجز تأنيث الفعل ولا تثنيته ولا جمعه؛ لأنّه قد صار في منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك؛ والّذي يدلّ على أنّهما بنيا وجعلا شيئاً واحداً أنّه لا يجوز أنْ يفصل بين الفعل فيه وبين (ذا) بشيء، ولا يقال : (حبّ في الدّار ذا)، ولا (حبّ اليوم ذا) " [3] ، كما أنّه لا يقال: (حبَّذا) ويكتفى به ككلام تامّ مكوّن من فعل وفاعل، فدلّ هذا على أنّه مركّب تركيباً يغيّر حال الكلمة عمّا كانت له، وله نظائر في التّركيب الإسناديّ، مثل : (تأبط شراً) و(برق نحره)، ويقوّي ذلك أيضاً قول العرب : (لا تحبّذه بما لا ينفعه) [4] ، أي : لا تقل له: (حبَّذا)

---

(١) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، دار الفكر، بيروت لبنان،٢٠٠٣ م. م. ٣ : ١٠٠٦ .

(٢) الكتاب، ٢ : ١٨٠.

(٣) شرح المفصّل لابن يعيش، ٧ : ١٤٠ .

(٤) في التاج مادة (حبذ): لا تحبذ ني تَحْبِيذاً، أَهمله الجوهريّ وصاحب اللسان، وقال الصَّغانيُّ عن الفرَّاءِ:أَي لاتَقُلْ لي:حبَّذا، هكذا رواه، وهو من الأَلفاظ المُولَّدةِ المَنحوتة من قولهم: حبَّذا، في المدح، ولا حبَّذا، في الذمّ، وفي زيادَةِ مِثْله على الصحاح نَظرٌ، قال شيخنا: ثم ظاهر كلامه بل صريحة أَنها لا تُستعمل إِلاَّ في النهْيِ، لأَنه جاءَ بالفعل مَقروناً بلا النهاية، وفسَّرها بقوله لا تَقُلْ لي حبَّذا، والصواب أَن

) فاشتقاقهم الفعل منهما أقوى دلالة على شدّة امتزاجهما " [١] .

مخصوص (حبَّذا) : شروطه، وإعرابه، وحذفه

أولاً : شروط المخصوص :

يقول أبو العلاء عن مخصوص(حبَّذا) : " ووقعت بعدهما المعرفة والنّكرة مرفوعتين فقيل : (حبَّذا زيد) و(حبَّذا رجل لقينا اليوم) [٢].

وكلامه هنا يوحى بأنّ المخصوص كما يقع معرفة يقع نكرة، فالنّكرة في قوله : (وحبَّذا رجل لقينا اليوم) موصوفة بالجّملة بعدها؛ فصحّ وقوع المخصوص نكرة لأنّها موصوفة؛ وقد شرط النّحاة في اسم الممدوح أو المذموم أنْ يكون أبداً أخصّ من فاعلهما، فلو كان أعمّ منه أو مساوياً له لم يجز، ونحو: (نعم الرجل إنسان) و(حبَّذا رجلٌ) لا يجوز؛ لأنّ الإنسان في المثال الأوّل أعمّ من الرّجل لأنّه يطلق على الرّجل والمرأة، وفى المثال الثّاني (حبَّذا رجل) (ذا) اسم إشارة مبهم، فلا يؤتى بنكرة مبهمة بعده لتفسره [٣] .

يقول ابن مالك : "ومن حقّ المخصوص بالمدح والذّم أنْ يكون معرفة أو مقارباً لها بالتّخصيص" [٤] .

ثانيا: إعراب المخصوص :

الخلاف في إعراب المخصوص أثر من آثار الخلاف في الإفراد والتّركيب في (حبَّذا) ولذلك تنوّع إعراب المخصوص، فعند من قال بالإفراد في (حبَّذا) : اتّفق هؤلاء على أنّ (حبَّذا) فعل وفاعل ، ثمّ اختلفوا فقال أبو على [٥]، ونسب إلى الخليل وسيبويه أنّ(حبَّذا) خبر مقدّم جملة فعليّة والمخصوص مبتدأ مؤخّر، وهذا أحد وجهين جائزين عندهم؛ ويفهم من كلامه

الذي استعملوها بغير نهي، فقالوا: حَبَّذَهُ يُحَبِّذه تَحبيذاً: قال له حبَّذا، ولا تُحبِّذْ: لا تَقُلْ ذلك، وهو لفظٌ منحوت من لفظِ حبَّذا المُركَّب من حَبَّ وذَا، وإلاّ لكان آخِرُه حَرْفَ عِلَّة، كما لا يخفَى، وهذا إنما قاله بعضُ النحويّين، وليس من اللغة في شيْءٍ، فلذلك لم يَذكره الجوهريُّ وغيرُه من أَئمة اللغة، انتهى" .

(١) سرّ الصّناعة ، ١ : ٢٣٣ .

(٢) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ :٦٦ .

(٣) انظر: حاشية الصبان، ٣ : ٩٩٤ .

(٤) شرح الكافية للرضيّ ، ٢ : ٣١٨ .

(٥) انظر المسائل البغداديات،ص٢٠١-٢٠٤، تحقيق صلاح الدّين السّنكاويّ، طبعة مطبعة العانيّ ، بغداد ، ١٩٨٣م . ص٢٠١ - ٢٠٤.

جواز رفع المخصوص على أنّه مبتدأ والجّمل قبله خبر أو رفع المخصوص على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وهو الإعراب الثّاني في باب (حبَّذا) [١] كما سيأتي، قال ابن مالك : " وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار " [٢] .

أمّا الوجه الثّاني عند هؤلاء؛ فقائم على النّظر في المعنى مع صحّة الصّناعة، والإعراب عندهم على أنّ (حبَّذا) فعل وفاعل؛ أمّا المخصوص فيجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف [٣] ، فإذا قيل : (حبَّذا) فكأنّ سائلاً سأل من هو؟ فقيل : زيد .

واختلف في جواز التّصريح بهذا المبتدأ المحذوف قالوا : التّصريح به هنا ممتنع [٤] لأنّ الكلام كما وجّهوا جارٍ مجرى المثل، ولا يجوز الزّيادة فيه أو النّقص.

وإنّما جاز الوجه الثّاني من الإعراب في (حبَّذا) عند ابن مالك ومنعه في باب (نعم وبئس)؛ لأنّ مطعنه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء وهى هنا لا تدخل؛ لأنّ (حبَّذا) جار مجرى المثل، والمثل وما جرى مجراه لا يغيّران " [٥] .

يتّضح ممّا سبق أنّ هذا الوجه من الإعراب أوجه من سابقه لمراعاة المعنى فيه مع عدم تقدّم الخبر وجوباً، وهو خلاف الأصل.

وهناك وجه ثالث عند من لم يقل بالتّركيب في (حبَّذا) وهو إعراب (حبَّذا) فعل وفاعل والمخصوص مبتدأ حذف خبره وجوباً ووجه كسابقه بأنّ فيه تكثيراً للجمل، فإذا قيل: (حبَّذا زيد)، فكأنّ سائلاً سأل: ما شأنه ؟ فيقال: المحبوب، وقد ذكر هذا الإعراب ابن عصفور [٦] .

ثانياً: إعراب المخصوص عند من قال بالتّركيب :

يختلف إعراب المخصوص عندهم بحسب تغليبهم الاسميّة أو الفعليّة على (حبَّذا)، وهذه أوجه الإعراب عند من غلب الاسميّة بعد القول بالتّركيب :

---

(١) انظر شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر المجريطي القرطبي، تحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان بالقاهرة، ط ١ ،١٩٨٤ م . ص ١٥٢– ١٥٤.

(٢) شرح التّسهيل، ٣ :١٦.

(٣) انظر هذا الإعراب في اللباب، ١ :١٩٠، و شرح التّصريح، ٢ : ٨٣ .

(٤) انظر الأشمونى، ٢ : ٢٩٤ .

(٥) شرح الكافية للرضيّ، ٢ : ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٦) انظر: شرح الأشمونىّ، ٢ : ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

- (حبَّذا) مبتدأ، والمخصوص خبره، وهو رأى المبرد [١].

- (حبَّذا) خبر مقدّم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، ونسب هذا إلى الفارسيّ [٢] .

قال ابن هشام: " وإذا قيل: (حبَّذا) اسم للمحبوب، فهو مبتدأ، و(زيد) : خبر، أو بالعكس عند من يجيز الوجهين في قولك : (زيد الفاضل) [٣] .

- إعراب(حبَّذا) مبتدأً، والمخصوص مبتدأً محذوف الخبر، ذكره ابن عقيل[٤] .

ثمّة وجه رابع عند من لم يقل بالتّركيب، لكنّه اختلف عن السّابقين في علّة فوات المطابقة بين (ذا) من (حبَّذا) والمخصوص وهو ابن كيسان؛ فقد أعرب المخصوص بدلاً لازم التّبعية لــ (ذا)، واختاره ابن الحاجّ [٥]، و به أخذ أبو العلاء، قال: " ثمّ يجئ الاسم المرفوع بدلاً من قولهم (ذا) " [٦] .

ويتلخّص ما سبق في إعراب المخصوص على القول بالإفراد أن يعرب مبتدأً والجّملة قبله خبر، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، أو يعرب بدلاً أو عطف بيان؛ وأقوى هذه الأوجه من ناحية المعنى أنْ يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أمّا من ناحية الصّناعة ففي جميعها إشكالات كما سبق بيانه، وقد اختار أبو العلاء إعرابه بدلاً .

بقي ممّا يتّصل بالمخصوص البحث في جواز حذفه أو امتناعه وإليه أشار أبو العلاء بقوله : فأمّا قول الرّاجز:

باسمِ الإلهِ رِّبنا َبدِيْنا ولو عبْدنا غيْرَه َشقيْنا

فحبَّذا ربًّا وحبَّ ِدْينا

---

(١) انظر: المقتضب، ٢ :١٤٣ .

(٢) نسب إليه الهمع، ٣ :٣١.

(٣) المغنى، ص٧٢٥ .

(٤) انظر: المساعد، ٢ :١٤٣.

(٥) انظر رأيه في: الارتشاف، ٣ : ٣٠. وابن الحاج هو: محمّد بن عبدا لله بن محمّد بن أحمد بن عبدالله التجيبى بن خلف أبو الحسن المعروف بابن الحسن المعروف بابن الحاج القرطيّ النّحويّ المالكيّ، من تصانيفه المقاصد الكافية في علم لسان العرب في النّحو، و نزهة الألباب في محاسن الآداب . توفى سنة (٦٤١) هــ إحدى وأربع وستمائة . انظر ترجمته في هدية العارفين، ٢ :١٢١ .

(٦) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ٦٦.

فإنّه جعل (حبَّذا) كلاماً تامّاً كما يقال: (كرُم ذا) [١] ، و(حسُن أو حسَن ذا)، فنصب (رباً) على التّمييز، وأضمر في (حبّ) الثّانية (الدّين)، كأنّه قال : " وحبّ الدّين ديناً " [٢] .

وأبو العلاء من خلال ما سبق أجاز حذف المخصوص في قوله : " وأضمر في (حبّ) الثّانية الدّين، كأنّه قال : " وحبَّ الدينُ ديْنَا " [٣] .

وأخذ به ابن مالك، فقال : " وقد يستغنى هنا باب حبَّذا عن المخصوص لظهور معناه فمن الاستغناء عنه قول بعض الأنصار....."[٤] وساق الرّجز السّابق.

وجواز حذف المخصوص عنده ليس مقصوراً على ذكر التّمييز بعده كما في الرّجز السّابق، بل قد يكون دون تمييز، كقول الشّاعر[٥] :

ألا حبَّذا لولا الحياءُ وربما منحتُ الهوى مَنْ لَيْسَ بالمتقاربِ

و به أخذ ابن هشام واستدلّ بالبيت السّابق [٦] .

وفي هذا البيت يقول المرزوقيّ :" وقوله " (ألا حبَّذا المحبوب) محذوف، كما حذف المحمود في قوله تعالى : [٧] **{ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ }** [٨] .

إنّ حذف المخصوص في باب (نعم) و(بئس) جائز كما هو في باب (حبَّذا) وقد سبق الكلام عليه، وحذف المخصوص أجازه أكثر النّحاة تقدّم ما يدلّ عليه أولم يتقدّم، يقول أبو حيّان : " والمخصوص بالمدح والذّم يجوز حذفه إذا دلّ عليه الدليل، نحو قوله تعالى: { **نِعْمَ الْعَبْدُ** } [٩] أي : أيوب، وقوله : { **فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ** } [١] أي : نحن، وذهب بعض المتأخّرين إلى

---

(١) قال المبرد في المقتضب، ٢ : ١٤٣ : وأما (حبّذا) فإنما كانت فى الأصل: (حبّذا الشئ)؛ لأنّ (ذا) اسم مبهم يقع على كلّ شيء ، فإنّما هو: (حب هذا) مثل قولك: (كرم هذا).

(٢) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ٦٦، ٦٧.

(٣) شرح الدّيوان، ٣ : ٦٧.

(٤) شرح التّسهيل، ٣ :٢٨ .

(٥) البيت للمرّار بن هماس الطائى أو لــ (مرداس) بن هماس الطائى ، و هو في شرح التسهيل، ٣ :٢٨، والمغنى ص٧٢٥ .

(٦) انظر المغني صـــ ٧٢٥ .

(٧) الآية (٣٠) من سورة ص .

(٨) شرح ديوان الحماسة ، أبو علي أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقي ، تحقيق أحمد أمين و عبد السّلام هارون ، دار الجّيل ، بيروت لبنان ، ط١ ، ١٩٩١ م . ٣ : ١٤٠٩ .

(٩) الآية (٣٠) من سورة ص .

إلى أنّه لا يجوز حذفه إلّا إذا تقدّم ذكره، والأكثرون لم يشترطوا في جواز حذفه التّقديم" [٢].

إعراب الاسم المنصوب بعد (حبَّذا)

إذا كان أكثر النّحويّين قد اتّفقوا على أنّ الاسم المنصوب في باب (نعم) إذا كان الفاعل ضميراً يعرب تمييزاً [٣] في مثل: (نعم زيد رجلاً)؛ فإنّهم قد اختلفوا في انتصاب الاسم بعد (حبَّذا) في نحو: (حبَّذا زيد رجلاً) و(حبَّذا زيد قائماً) وفي هذا يقول أبو العلاء : تعليقاً على قول الشّاعر السّابق :

فحبَّذا رباً وحب ديناً

" إنه جعل (حبَّذا) كلاماً تامّاً، كما يقال : (كرُم ذا) و(حسُن أو حسَن ذا) فنصب (رباً) على التّمييز " [٤] .

وقد أجاز النّحويّون في باب (حبَّذا) أن يقال: (حبَّذا زيدٌ) و(حبَّذا زيد رجلاً) بذكر الاسم المنصوب وحذفه، بخلاف باب (نعم)، فإنّهم منعوا نحو: (نعم زيد) إلّا في الضّرورة؛ وعللوه في (حبَّذا) بأنّ (ذا) لظهوره كان قويّاً فاستغنى عن ذكر المنصوب بعده، بخلاف الضمير في باب (نعم) [٥] .

ومن ثمّ فإنّ إعرابهم للمنصوب في باب (حبَّذا) لم يكن كإعرابه في باب (نعم)؛ فبينما أعربوه في (نعم) على أنّه تمييز باتّفاق بينهم إلا الكسائىّ فهو عنده حال[٦]، اختلفوا في إعرابه في (حبَّذا) على النّحو الآتيّ :

أ ــ ذهب جماعة منهم الأخفش [٧]، والفارسىّ [٨]، والرّبعىّ [٩]، وخطاب [١]، وجماعة من

---

(١) الآية (٤٨) من سورة الذّاريات .
(٢)انظر الارتشاف، ٣ : ٢٤ .
(٣) خالف الكسائى فأعرب المنصوب في باب (نعم) حالاً، وعنده الفاعل هو المخصوص، لا الضمير المستتر، انظر: الارتشاف، ٣ : ٢٠ .
(٤) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ٦٧، وهو يقصد قول الراجز وقد سبق * فحبَّذا ربا وحب دينا *.
(٥) انظر هذا التعليل في شرح المفصل لابن يعيش، ٧ : ١٤٢ .
(٦) انظر رأييهما في الارتشاف، ٣ : ٢٠ .
(٧) انظر رأى الأخفش في المغنى ص٦٠٣ .
(٨) انظر رأى الفارسيّ في المغنى ص ٦٠٣ .
(٩) انظر رأي الرّبعيّ في المغنى ص ٦٠٣ .

من البصريّين إلى أنّه منصوب على الحال لا غير سواء أكان جامدا أم مشتقّاً .

ب ــ ذهب أبو عمرو بن العلاء [٢] إلى أنّه منصوب على التّمييز لا غير، جامداً كان أومشتقّاً، وأجاز الكوفيّون وبعض البصريّين نصبه تمييزاً .

ج – وفصل بعضهم، فقال : إنْ كان مشتقّاً فهو حال، وإنْ كان جامداً فهو تمييز[٣] .

د – ونصبه بعضهم على أنّه مفعول به، وناصبه محذوف تقديره : (أعني) [٤] .

هـ – وقيل: الجّامد تمييز والمشتقّ إنْ أريد تقييد المدح به فحال، وإلّا فتمييز وهو رأى أبى حيّان [٥]، و به أخذ ابن هشام [٦]، قال أبو حيّان : " مثال الأوّل :

يا حبَّذا المال مبذولاً بلا سرف [٧]

ومثال الثّاني : (حبَّذا راكباً زيد)، وهذا يدخل عليه (من) فتقول : من راكب [٨] .

وربّما استند أصحاب الرّأي الأوّل إلى صحة المعنى ف نحو: (حبَّذا زيد رجلاً) و(حبَّذا زيد راكباً)؛ إذ المعنى عليه : زيد محبوب حالة كونه رجلاً، وحالة كونه قائماً .

أمّا أصحاب الرّأي الثّاني؛ فمستندهم جواز دخول (من) على الاسم المنصوب، فيقال: (حبَّذا زيد رجلاً) و(حبَّذا زيد من رجل) كما يقال : (حبَّذا زيد راكباً) و(حبَّذا زيد من راكب)، قال الشّاعر[٩]:

يا حبَّذا جَبَلُ الريّانِ مِن جَبَلٍ وَحبَّذا ساكِنُ الريّانِ مَن كانا

ولم يأت المنصوب بعد (حبَّذا) مجروراً بفي، ومعلوم أنّ التّمييز يكون بمعنى (من)

---

(١) انظر رأى خطاب في الارتشاف، ٣ : ٣٠ ، و المغني ص ٦٠٣ .
(٢) انظر رأي أبى عمرو في :المغنى ص ٦٠٣ .
(٣) انظر الارتشاف، ٣ : ٣٠ .
(٤) انظر الارتشاف، ٣ : ٣١ .
(٥) انظر الارتشاف، ٣ : ٣٠ .
(٦) انظر المغنى، ص ٦٠٣ .
(٧) انظر رأيه في الارتشاف، ٣ : ٣٠ ، ٣١ .
(٨) الارتشاف، ٣ : ٣٠ ، ٣١ .
(٩) ديوان جرير، ص ٢١٥.

والحال تكون بمعنى (في) [١] ؛ غير أنّ في هذا الإعراب إشكالاً لمجيء الاسم المنصوب مشتقّاً، قال ابن مالك : " والتزم بعض المتأخّرين [٢] كون المنصوب بعد (ذا) تمييزاً، وليس ذلك ملتزماً؛ لأنّ الحال قد أغنت عنه في النّظم والنّثر " [٣] .

وإذا كان مجيء التّمييز مشتقّاً خلاف الأصل؛ فإنّ مجيء الحال جامدة بخلاف الأصل أيضاً قال ابن هشام : " حقّ الحال الاشتقاق، وحقّ التّمييز الجّمود، وقد يتعاكسان ، فتقع الحال جامدة ، ويقع التّمييز مشتقّاً " [٤] ، أمّا من نصبه على أنّه مفعول به، فقد قال فيه أبو حيّان : " وهو قول غريب [٥] ، وفصل أبو حيّان، فنصب على التّمييز الاسم بعد (حبَّذا) إذا كان جامداً هكذا قولاً واحداً؛ أمّا إذا كان مشتقّاً فتمييز إنْ لم يرد به تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف فتمييز وإلّا فحال [٦] وبمقالته قال ابن هشام [٧] .

وبعد عرض الآراء في إعراب المنصوب بعد (حبَّذا)؛ يتّضح أنّه من الصّعب الفصل في هذه المسألة، فالحال والتّمييز يشتركان في أمور كثيرة من أهمها اشتراكهما في رفع الإبهام[٨] ؛ حتّى أنّ كثيراً من النّحويّين اختلفوا في الأسماء المنصوبة من مثل [٩] : " تفقأ زيد زيد شحماً، وكَرُم زيد ضيفاً " ، وقوله تعالى : **{ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا }** [١٠]؛ فقال بعضهم بنصبها على الحال، والآخر بنصبها على التّمييز، وهذا يدلّ على عسر الفصل بين التّمييز والحال أحياناً؛ غير أنّه من الأفضل عند قصد التّمييز إدخال (من) الجنسيّة عليه [١١].

وعلى القول بأنّ المنصوب بعد (حبَّذا) تمييز؛ فإنّه يكون مطابقاً للمخصوص إفراداً

---

(١) قال ابن بابشاذ " قيل هو تمييز مقدر بـــ (من)، وقيل: "هو حال مقدر بفى" شرح التّسهيل لابن مالك، ٣ :٣٢١، ٣٧٩.

(٢) لعله يقصد ابن عصفور، انظر رأيه في: المقرب، ١ :٧٠.

(٣) شرح التّسهيل، ٣ : ٢٨.

(٤) مغني اللبيب، ص ٦٠٣ .

(٥) الارتشاف، ٣ : ٣٠ .

(٦) انظر الارتشاف، ٣ : ٣٠ .

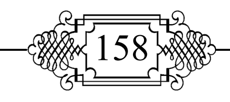
(٧) انظر المغني، ص ٦٠٣ .

(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش، ٢ :٧٠، ومغني اللبيب ص ٦٠٠ .

(٩)انظر هذه الأمثلة والخلاف في إعرابها في : الارتشاف، ٣ : ٣٠ ، ٣١ .

(١٠) الآية (١٢) من سورة القمر .

(١١) انظر المغني، ص ٦٠٣ .



وتثنية، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً [١]، فيقال: (حبَّذا زيد رجلاً)، و(حبَّذا الزّيدان رجلين) و(حبَّذا الزّيدون رجالاً) و(حبَّذا هند امرأة) و(حبَّذا الهندان امرأتين) و(حبَّذا الهندات نساء).

ويكون منتصباً بعد تمام كلام، وحينئذ لا يكون منقولاً، ولا مشبّهاً بالمنقول بدليل جواز دخول (من) عليه في نحو: (حبَّذا من رجل زيد)، وقد ذكر ابن عصفور أنّ (من) لا تدخل على التّمييز إذا كان منقولاً أو مشبّهاً به، وتدخل عليه إذا كان غير مشبّه بالمنقول [٢] .

إضافة الموصوف إلى الصّفة

المضاف يتخصّص بالمضاف إليه أو يتعرّف، فقد كان ينبغي أنْ لا يضاف الشّيء إلى نفسه؛ لأنّه يستغنى عن الإضافة إنْ كان معرفة؛ لأنّه لو كان معرفة بنفسه لما احتيج إلى إضافته، وإنّما يضاف إلى غيره ليعرفه .

ويستغني عن الإضافة أيضاً إنْ كان نكرة؛ لأنّ الإضافة إلى النّكرة تفيد التّخصيص، والشّيء لا يخصّص بنفسه، وإلّا كان كلّ شيء مخصّصاً [٣] ، ومع هذا، فالوارد عن العرب بخلاف السّابق، فقد أضافوا الصّفة إلى الموصوف فقالوا : (سحق عمامة) و (جرد قطيفة) و(أخلاق ثياب)، قالوا : ومنه قوله تعالى : { **وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** } [٤] .

وأضافوا الموصوف إلى الصّفة، فقالوا : (مسجد الجّامع) و (حبّة الخضراء) و(صلاة الأولى)، قالوا : ومنه قوله تعالى : { **وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا** } [٥]، قيل : ومن إضافة الموصوف إلى الصّفة قولهم في الرّيح (ريح الجنوب) و (ريح الدبور) و (ريح الصبا)، ومنه في الشّعر قول ابن أبى حصينة في (ريح الصبا) [٦]:

لِمَن دِمنَةٌ مِثلُ خَطِّ الزَبورِ عَفَتها الدَبورُ وَرِيحُ الصَبا

قال أبو العلاء في البيت السّابق، وقوله: (ريح الصبا) مثل قولهم : (حب الحصيد) في بعض الأقوال، ومثله قولهم : (صلاة الأولى) والمعنى (الصلاة الأولى) و(مسجد الجامع)

---

(١) انظر شرح التّسهيل، ٣ :٢٧، ٢٨ .
(٢) انظر شرح الجّمل لابن عصفور، ٢ : ٤٢٥ .
(٣) انظر الإنصاف، ٢ : ٤٣٧ ، واللباب، ١ : ٣٩١ ، وابن يعيش، ٣ :١٠.
(٤) سورة البقرة الآية : ١٩٦ .
(٥) سورة يوسف الآية : ١٠٩ .
(٦) البيت في الدّيوان، ١ : ٨٢ .

والمراد : (المسجد الجامع)، وإذا قالوا : (ريح الدبور) و(ريح الصّبا) فالغرض : (الريح الصّبا) و(الريح الدبور) [1].

و قد استخدم أبو العلاء هذا الأسلوب في شعره **[2]**:

يا ساهِرَ البَرْق أيقِظْ راقِدَ السَّمُرِ   لعلَّ بالجِزْعِ أعواناً على السّهَرِ

و قد أجازه في تعليقه على بيت أبي عبادة البحتريّ [3] :

و ما عامُك الماضي و إنْ أفرطَتْ به   عجائبُه إلا أخو عامٍ قابلِ

قال أبو العلاء : " المعرف أنْ يقال : (عامٌ قابلٌ)، فينعت (عام بقابل)، و قد أضاف (عاماً) إلى (قابل)، و ذلك جائز، و هو مجانس لقوله : (حبّ الحصيد)، و لقولهم : (صلاة الأولى)، و إنّما الكلام : (الصّلاة الأولى و الحبُّ الحصيد) ... [4].

ولمخالفة إضافة الصّفة إلى الموصوف، وعكسه للقياس تأوّله البصريّون، ولورود السّماع به كثيراً أجازه الكوفيّون من دون تأويل .

أولاً : مذهب البصريّين :

استند البصريّون إلى القياس في منع إضافة الموصوف إلى الصّفة، قالوا : إنّ الغرض من الإضافة إنّما هو التّخصيص والتّعريف والشّيء لا يعرفه نفسه، واستدلّ ابن جنّيّ عليه بجواز إضافة المصدر إلى الفاعل تارة، نحو : (عجبت من قيام زيد)، (وإلى المفعول أخرى) نحو : (عجبت من أكل الخبز) لأنّه في المعنى غيرهما، ومثلهما إضافة الفاعل إلى المفعول نحو : (عجبت من ضارب زيد)، وقوله سبحانه : **{هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ"}** **[5]**، و قوله تعالى : **{هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا }** [6] .

أمّا نحو : (سررت بطالعة الشّمس) فلا يجوز؛ لأنّ الطالعة هي الشّمس، فلا تضيفها إلى نفسها، بخلاف : (سررت بطلوع الشمس) فجائز؛ لأنّه غيرها **[7]**؛ لهذا لم يرد عن

---

(١) شرح الدّيوان، ٢ : ٧٥ .
(٢) البيت من في ديوان سقط الزّند، ص ٣٦ .
(3) ديوان البحتريّ، ٣ : ١٨٦٤ .
(4) عبث الوليد، ص ٤٤٤ .
(٥) سورة المائدة الآية : ٩٥.
(٦) سورة الأحقاف الآية : ٢٤.
(٧) انظر: سرّ الصّناعة، ١ : ٤٧ .

العرب: (هذا غلامه) و(مررت بصاحبه) إذا كان الضّمير فيهما راجعاً إلى الغلام والصّاحب هذا مع فساده في المعنى؛ لأنّ الإنسان لا يكون أخا نفسه ولا صاحبها [١].

و الّذي قالوه معتبر وإنْ لم يكن مطرداً؛ فإنّ العرب أضافت لأدنى ملابسة بين المضاف والمضاف إليه، بشرط التّغاير اللفظيّ بينهما، وعليه قالوا : (سعيد كرز) بإضافة الاسم إلى اللقب، وقالوا : (شهر رمضان)، و(يوم الخميس)، كما جاء ذلك في النّعت والعطف والتّوكيد [٢]، نحو قوله تعالى : **{ وَ غَرَابِيبُ سُودٌ }** [٣]، وقول الشّاعر في العطف : كذباً ومينا[٤]، و قوله سبحانه في التّوكيد : **{ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ }** [٥]، و جاء عن العرب : (مررت مررت بزيد نفسِه) و(هذا نفسُ الحقّ)، وروى عنهم : (هذا ذو زيد) [٦]، ومعناه : (هذا زيد زيد) وقال الشّاعر [٧]:

إِلى الحَولِ ثُمَّ اِسمُ السَلامِ عَلَيكُما   وَمَن يَبكِ حَولاً كامِلاً فَقَدِ اِعتَذَر

وإنّما جاز هذا؛ لأنّ العرب تضيف لأدنى ملابسه بين المتضايفين كما سبق هذا مع التّغاير اللفظيّ بين المضاف والمضاف إليه .

ثانياً: مذهب الكوفيّين :

مذهب الكوفيّين [٨] الجواز؛ لأنّ الصّفة قد ذهب بها مذهب الجّنس[٩]، وقد شرطوا له التّغاير اللفظيّ بين المضاف والمضاف إليه، قال الفرّاء : في قوله تعالى : { **ولَدَارُ الْآَخِرَةِ خَيْرٌ** } [١٠] أضيفت الدّار إلى الآخرة، وهى الآخرة، وقد تضيف العرب الشّيء إلى نفسه، إذا

---

(١) انظر الخصائص، ٣ : ٢٤ .
(٢) انظر الهمع، ٢ :٨ ، ٤١٩ .
(٣) سورة فاطر الآية : ٢٧ .
(٤) جزء بيت، وسيأتي تمامه، وهو لعدى بن زيد فى شرح المفصل، ١ : ١٠ ، واللسان مادة (مين).
(٥) سورة الحجر الآية : ٣٠ .
(٦) رواه أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب انظر الخصائص، ٣ : ٢٧ .
(٧) البيت للبيد في ديوانه ص ٧٩ ، وهو في الخصائص، ٣:٢٩،وابن يعيش، ٣: ١٤ ، والخزانة، ٤ :٣٣٧ ٣٣٧:
(٨) ينظر مذهب الكوفيين في الإنصاف، ٢ : ٤٣٦ .
(٩) انظر: الارتشاف، ٢ : ٥٠٧ .
(١٠) سورة يوسف الآية : ١٠٩ .

اختلف لفظه [١]؛ واستند الكوفيّون إلى وروده بكثرة، فهو من سنن العرب في كلا مهم كما يقول الثّعالبيّ [٢].

ومنه في القرآن الكريم، قوله تعالى : { **لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ** } [٣]، وقوله : { **فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ** } [٤] ، ومنه في الشّعر [٥]:

ولو أقْوَتْ عليكَ دِيَارُ عَبْسٍ عَرَفْتَ الذُلَّ عِرْفَانَ اليقينِ

ومنه في كلام العرب [٦] قولهم : (صلاةُ الأولى) و (مسجدُ الجّامع) و(جانبُ الغربيّ) و(بقلةُ الحمقاء) [٧].

وقد تأوّل البصريّون ما سبق على أنّه صفة لموصوف محذوف [٨]، فقالوا في قوله تعالى: تعالى: { **وَلَدَارُ الْآَخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا** }، أي : (لدار السّاعة الآخرة) .

وقالوا في : (صلا ةُ الأولى)، أي : (صلاة السّاعة الأولى) يعنى من الزّوال، وقالوا : في(مسجد الجّامع) : (مسجد الوقت الجّامع)، وقالوا : في (جانب الغربيّ) (جانب المكان الغربيّ) و(بقلة الحمقاء) (بقلة الحبّة الحمقاء) .

وقد استند الكوفيّون في إجازتهم المسألة إلى القياس بالإضافة إلى السّماع السّابق، فقاسوه على العطف، وقالوا : العرب أجازت أنْ تعطف الشّيء على نفسه إذا اختلف اللفظان، وإنْ كان الأصل في العطف المغايرة والمضاف و المضاف إليه، كالمعطوف، والمعطوف عليه ومثال هذا في العطف قول الشّاعر :

وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِراهِشَيهِ وَأَلْفَى قَوْلَها كَذِباً وَمَينا

---

(١) معاني القرآن للفرّاء، ٢ :٥٥ ، ٥٦ ، وانظر ١ :٣٣٠ .
(٢) انظر فقه اللغة وأسرار العربية ص ٤٠١ .
(٣) سورة الرعد الآية : ١٤ .
(٤) سورة ق الآية : ٩ .
(٥) البيت غير منسوب و هو في معاني القرآن للفرّاء، ٢ :٥٦ .
(٦) انظر هذه الأقوال في :الإنصاف، ٢ : ٤٣٧ .
(٧) سميت بذلك لأنها تنبت في مجاري السيل ، فيمر السيل فيقطعها فتطؤها الأقدام ،انظر: ابن يعيش، ٣ ٣ : ١٠ .
(٨) انظر: سرّ الصّناعة،١ : ٤٧ ، ٤٨، وشرح ابن عقيل، ٢ : ٤٩، و الإنصاف، ٢ : ٤٣٨ .

فإذا جاز عطف الشّيء على نفسه، فيجوز إضافة الشّيء إلى نفسه قياساً عليه [١].

ويبدو رأى الكوفيّين في هذه المسألة الأقرب للصواب؛ إذ لا يحتاج إلى تأويل خاصة مع كثرة السّماع وتأييد القياس له .

ويترتب على ما سبق :

إنّ بعض الأساليب الشّائعة كـ (رخاء الدّعة) و(عناء التّعب) و(رغد الرّخاء) أساليب صحيحة، ولا داعي لتخطئتها كما أراد بعضهم[٢]، والإنصاف كما يقول الرّضيّ:"إنّ مثله كثير كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا إنّ بين الاسمين في كلّ موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسّفات كثيرة " [٣].

أما عن فائدة هذه الإضافة، فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّ فائدة الإضافة في هذه المسألة هي التّخفيف في المضاف بحذف التّنوين بإضافة الصّفة إلى الموصوف كما في (جرد قطيفة)، أو بحذف اللام في إضافة الموصوف إلى الصّفة، كما في (مسجد الجّامع)؛ إذ أصلهما : (قطيفة جرد)، و (المسجد الجّامع) [٤].

إذاً ممّا سبق يتضح أنّ إضافة الصفة إلى الموصوف، نحو (باب الحديد)؛ ينبغي أنْ يقتصر فيه على القياس عند البصريّين، وهو جائز عند الكوفيّين لكثرة السّماع .

الفرق بين (هنا) و (هناك)

عقد ابن جنّيّ في الخصائص باباً في خلع الأدلّة [٥]، ويقصد به تجريد الأدلّة من المعاني

---

(١) انظر: الهمع، ٢ :٤١٨ .

(٢) انظر: النّحو الوافي، تأليف عبّاس حسن، دار المعارف، مصر . ٣ : ٥٢ .

(٣) شرح الكافية للرضيّ، ١ : ٢٨٨ بتصرف يسير.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضيّ، ١ : ٢٨٧ .

(٥) انظر الخصائص، ٢ : ١٧٩ .

المعاني المعروفة لها والمتبادرة فيها وإرادة معانٍ أخر لها، أو تجريدها من بعض معناها [١] .

ومن هذا استعمال كاف الخطاب اسماً [٢]، وحرفاً ؛ فالكاف في (رأيتك) اسم في حين أنّها في(أرأيتك) حرف[٣]، وكذلك الكاف في (رويدك) [٤]، و (النّجاء ك) [٥]، و(أبصرتك) [٦]، و (إياك) [٧]، و(كلَّاك، و ليسك، و نعمك، و بئسك، وحسبك) [٨]، و(حيهلك) [٩] .

ومنه أيضاً الكاف في أسماء الإشارة، مثل : (ذلك) و (هناك)؛ وقد صرّحوا بأنّ الكاف فيها حرف بلا خلاف [١٠]، وشبّهوها بالتّاء في (أنت) [١١] .

ودخول الكاف في أسماء الإشارة يختلف عن دخولها في الأسماء السّابقة؛ إذ دخولها في تلك الأسماء لمجرد الخطاب؛ أمّا دخولها في أسماء الإشارة فللدلالة على بعد المخاطب وتجريد أسماء الإشارة منها للدلالة علي قرب المخاطب فــ اسم الإشارة (هنا) للقريب، فإذا دخلت عليه الكاف كانت الإشارة للبعيد حقيقة أو حكماً كأنْ يكون المخاطب نائماً أو ساهياً ومن هذا ورد قول ابن أبي حصينة[١٢]:

فَلي مِن نَداكَ رَبيعٌ هُناكَ وَلي مِن نَداكَ رَبيعٌ هُنا

قال أبو العلاء : " والفرق بين (هُناك) و (هُنا) أنّ الكاف تدلّ علي التّراخي والبعد وإذا قيل: (هُنا) بغير كاف دلّت علي القرب، والكاف في (هناك) لا موضع لها من الإعراب؛ لأنّها دلّت علي الخطاب في مثل كاف (ذاك)، في الموضع والمعني، تقول : (أكرم

---

(١) حاشية الخصائص، ٢ : ١٧٩ .
(٢) انظر في مجيء الكاف اسماً وحرفاً ابن يعيش، ٣ : ١٣٤ .
(٤) انظر مجالس ثعلب، ١ : ١١٦ .
(٤) انظر المقتضب، ١ : ١٧٨ .
(٥) انظر سيبويه، ١ : ٢٤٥ ، وابن يعيش، ٣ : ٩٩ ، و المغنيّ ص ٢٤٠ .
(٦) انظر المقتضب، ١ : ١٧٨ .
(٧) انظر ابن يعيش، ٣ : ١٣٤ ، والإنصاف، ٢ :٦٩٥ .
(٨) انظر شرح التّسهيل، ١ :٢٤٦ .
(١٠) انظر سيبويه، ١ : ٢٤٥ .
(١٠) انظر شرح ابن عقيل، ١ : ١٣٤ .
(١١) انظر سيبويه، ١ : ٢٤٥ ، واللباب، ١ : ٤٧٦ .
(١٢) البيت في الدّيوان، ١ : ٨٥ .

ذاك الرّجل) و (ذا الغلام)؛ فيدلّ الكلام بالكاف علي أنّ الرّجل أبعد مكاناً من الغلام [١].

وإذا كانوا قد أجمعوا علي أنّ الكاف في أسماء الإشارة حرف لا موضع له من الإعراب، فما الدّليل على ذلك ؟ ولماذا لا تكون الكاف اسماً ؟

ممّا يدلّ علي أنّ الكاف في اسم الإشارة حرف وليست اسماً قولهم : (أبْصِرْكَ زيداً) لا يجوز أن يكون الكاف اسماً؛ لأن هذا الفعل لا يتعدّى إلى ضمير المأمور به [٢]؛ كما أنّ الكاف في اسم الإشارة لا تزيد معني يختلّ بسقوطها [٣].

وممّا يؤكّد كون الكاف حرفيّة امتناع وقوع الظّاهر موقعها، ولو كانت اسماً لم يمنع كما في (ضربك) [٤].

واستدلّ ابن جنّيّ[٥]، وغيره [٦]على حرفيّة الكاف بأنّها لو كانت اسماً لوجب حذف النّون النّون إذا قيل:(ذانك) و(تانك) في تثنية (ذاك)، وجرّها هي بالإضافة، كما يقال: (غلاماك).

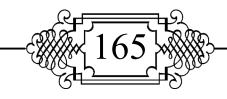
وممّا قد يعترض به على حرفيّة الكاف في اسم الإشارة أنّها تثنّى وتجمع، والتّثنية والجّمع من خصائص الأسماء لا الحروف [٧]؛ و أجاب العكبريّ على هذا بأنّ نحو : (ذلكما) و (ذلكم) ليسوا بتثنية ولا جمع لـــ (ذاك) بل هي صيغة وضعت لهما ابتداءً كما في (أنتما) و(أنتم)؛ أو أنّ الكاف في الأصل اسم مضمر ثمّ خلعت دلالة الاسميّة، وبقيت لمجرّد الخطاب، فبقي عليها اللفظ الّذي كان لها وهي اسم [٨] .

وإذا قد ثبتت حرفيّة الكاف بما سبق، فلماذا اختصّت الكاف بالإشارة إلى البعيد ؟

علّل هذا الرّضيّ بأنّ وضع أسماء الإشارة للمشار إليه حسّاً، و لا يشار بالإشارة الحسيّة في الأغلب إلّا إلى الحاضر الّذي يصلح لكونه مخاطباً، ولمّا كانت الكاف موضوعة للمخاطب أخرجت الكاف أسماء الإشارة عن صلاحيّتها الإشارة إلى المخاطب؛ إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلّا أنْ يجمعا في كلمة الخطاب، نحو : (يا زيدان فعلتما) و(أنتما قلتما) أو بعطف

---

(١) شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ : ٨٥ .
(٢) انظر : سرّ الصّناعة، ١ : ٣١٨ .
(٣) انظر : سيبويه، ١ :٢٤٥ .
(٤) انظر : شرح الكافية للرّضيّ، ٢ : ٣٢ .
(٥) انظر: سرّ الصّناعة، ١ : ٣١٨ .
(٦) كابن يعيش في شرح المفصل، ٣ : ١٣٤ .
(٧) انظر اللباب، ٢ : ١٤١ .
(٨) اللباب، ٢ : ١٤١ .



أحدهما علي الآخر نحو : (أنت و أنت فعلتما)، فصار (ذاك) مثل (غلامك) فلا يقال : (هذاك) كما لا يقال : (يا غلامك)، و لا (غلامك قلت هذا)، وإنْ لم يمتنع حضوره؛ إذ ربّما قيل هذا مع حضور غلام المخاطب، فلمّا أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة، وأصل اسم الإشارة أنْ يكون موضوعاً للحضور من حيث كونه موضوعاً للمشار إليه القريب، صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا هو حال المتوسّط، فإنْ أريد التّنصيص على البعد جيء بعلامته واللام [١].

إذاً فالفرق بين (هنا) و(هناك) أنّ المجرّدة من الكاف للقريب، والّتي بالكاف للبعيد ومن الفروق بينهما أيضاً أنّ هاء التّنبيه تدخل بكثرة في (هنا) وبقِلّةٍ في (هناك) ولا يجوز دخولها في (هنالك)؛ إذ لا يجمع بين هاء التّنبيه وزيادة اللام مع الكاف[٢]، و (هناك) مثل: (هنالك) كلاهما للإشارة إلى المكان إلّا أنّ المجرّدة من اللام للمكان البعيد على الرّاجح أو المتوسّط على رأي و(هنالك) للمكان البعيد باتفاق .

أمّا موضع الاتّفاق فكلاهما يكون للإشارة للمكان، وقد يشار بهما للزمان وأصله للمكان [٣]، كقوله تعالى : { **هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا** } [٤]، أي : في ذلك الزمان، و كقوله تعالى : **{ هُنَالِكَ الولايةُ للهِ الحَقّ }** [٥]، أي : حينئذٍ .

وفي(هنا) لغات وهي:(هُنَا)، و(هَنّا) و(هِنَّا)، وأفصحها (هُنَا) بضمّ الهاء، وأردؤها (هِنَّا) بالكسر[٦]، قال ذو الرّمّة في التّشديد[٧]:

هَنّا وَهِنّا وَمِن هُنا لَهُنَّ بِها ذاتَ الشَمائِلِ وَالأَيمانِ هَينومُ

النّعت بالمصدر

يقع كلّ من الخبر والحال والنّعت أو الصّفة مصدراً، إلّا أنّ النّحويّين لم يستسيغوه

---

(١) انظر شرح الكافية للرضيّ، ٢ : ٣٢ .
(٢) انظر ابن النّاظم ص٣٠ .
(٣) انظر شرح الكافية للرضيّ، ٢ : ٣٥ .
(٤) سورة الأحزاب الآية : ١٠ .
(5) الآية (٤٤) من سورة الكهف .
(٦) انظر هذه اللغات في شرح الكتاب للسيرافيّ، ١ :١٧٦، وابن يعيش،٣ :١٣٧ ، وشرح الكافية للرضيّ، للرضيّ، ٢ : ٣٤ ، ٣٥ .
(٧) البيت لذي الرّمّة في ديوانه ص ٤٧٧ . و (هينوم) أي الصّوت الخفيّ .

وعدّوا ذلك على خلاف الأصل؛ لأنّ المصدر يدلّ على المعنى لا على صاحبه، ومع هذا فوقوعها مصدر ثابت في فصيح الكلام شعراً، ونثراً ، وإنْ كان وقوع الحال مصدراً أكثر من وقوع النّعت [١]، ولمخالفة المسموع لقياسهم اضطرّوا إلى تأويله، واختلفوا في ذلك، فقيل: هو على حذف مضاف، وقيل على التّأويل بالمشتقّ، وقيل : ليس واحداً منهما، بل المراد منه المبالغة، بجعل الصّفة نفس العين [٢].

ومن ورود الوصف بالمصدر قول ابن أبي حصينة [٣] :

يا خَليلَيَّ هَل تَجيبُ الطُلولُ   إِن سَأَلنا أَينَ الخَليطُ حلول

قال أبو العلاء : " و(الحلولُ) يحتمل وجهين، أحدهما : أن يكون جمع (حالّ) كما يقال: (شاهد وشهود) و(قاعد وقعود)، والآخر أنْ يكون مصدراً من قولهم : (حل يحل حلولاً) ويكون (خليطاً) قد وصف به كما يوصف بالمصدر، يقال : (رجل زور)، أي :(ذو زور) في معنى : (زيارة)، و(رجل عدل) أي : (عادل)، والأشبه أنْ يكون (حُلول) جمع حال لأنّه لو كان مصدراً لوجب أنْ يقال : (حُلُول) فيصفون بهذا الواحد والجّمع، كما يقولون : (رجل ضيف) [٤] .

ويظهر من تعريف النّعت كما عرفه ابن مالك بأنّه : " التّابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً، مسوقاً لتخصيص، أو تعميم، أو تفصيل، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو إبهام أو توكيد " [٥] .

إنّ النّعت لا يكون إلّا مشتقّاً أو مؤوّلاً به ، لأنّ المقصود من الصّفة الفرق بين المشتركين في الاسم؛ وذلك لا يحصل إلّا بذكر المعاني العارضة القائمة بالذّوات الّتي تدلّ عليها الأسماء المشتقّة؛ وما شرطوه في النّعت شرطوه في الخبر، فنحو: (زيد عدل) لا يدخل هنا كما يقول أبو حيّان، بل يكون سماعاً، لا تجعله خبراً، حتّي يكون كأنّه هو ثمّ تجوزت [٦] .

---

(١) انظر ابن عقيل، ٢ : ٢٠١ .
(٢) انظر شرح ابن عقيل، ٢ : ٢٠١ .
(٣) البيت في الدّيوان، ١ : ٩٨ .
(٤) شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ :٩٧ .
(٥) التّسهيل ص١٦٧.
(٦) انظر الارتشاف، ٢ : ٥٨١ .

وإنّما كان وقوع الخبر والحال والنّعت مصدراً أو اسم مصدر[١] خلاف الأصل؛ لأنّه يدلّ على المعنى لا على صاحبه، والخبر يدلّ على معنى في المبتدأ والحال تدلّ على معنى في صاحبها، والنّعت يدلّ على معنى في منعوته، فمن ثمّ شرط النّحويّون أغلبهم ومعهم أبو العلاء الاشتقاق في الثّلاثة مع اعترافهم بوقوعها مصدراً كثيراً، ولكنّهم لم يجيزوا القياس عليه؛ وإذا كانوا قد شرطوا في الخبر موافقة المبتدأ في الإفراد والتّثنية والجّمع والتّذكير والتّأنيث، وكذا في الحال والنّعت، فإنّهم التزموا فيها الإفراد والتّذكير، [٢] إذا وقعت مصادر، فيخالف بهذا الخبر المبتدأ والحال صاحبها، والنّعت منعوته .

وعلى هذا فإنّ (رجل دنِف) أقوى إعراباً، و (رجل دنَف) أقوى معنى [٣] ومع هذا فقد نطقت العرب بالمصادر مثنّاة ومجموعة ومؤنّثة، في نحو: العبادة و الجّهومة بالتّأنيث، ومثل هذين المصدرين أحجى بتأنيثه؛ لأنّها مصادر غير مشكوك فيها، فلحاق التّاء لا يخرجها عمّا تثبت في النّفس من مصدريتها، وليس كذلك الصّفة؛ لأنّها ليست في الحقيقة مصدراً، وإنّما هي متأوّلة عليه، بخلاف ما لو قيل : (رجل عدل) و(امرأة عد لة)؛ فقد يظن بها صفة حقيقيّة كـ(صعبة) من (صعب) و(ندبة) من (ندب)، وأمّا ما أثر عن العرب من قولهم : (رجل عدل) و(امرأة عدلة) و(فرس طوعة القياد)، فقيل فيه : هذا ممّا خرج على صورة الصّفة؛ لأنّهم لم يؤثروا أنْ يبعدوا كلّ البعد عن أصل الوصف، الّذي بابه أنْ يقع فيه الفرق بين مذكّره ومؤنّثه، فكأنّ هذا تنبيه على الأصل، وعلى هذا أنّث بعضهم المصدر وثناه وجمعه [٤]، إذا كثر استعماله في الوصف ودام الاستماع له وألف و اعتيد حتّى يزول عن شبه المصادر ويدخل في الأسماء والصّفات بطول العادة وذلك في الكلام قليل [٥]؛ وقد ورد في القرآن الكريم مصادر مثنّاة في قوله تعالى: { **هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ** } [٦]، ومجموعة في في قوله تعالى : **{ قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ }** [٧]، وقوله سبحانه : { **هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ**

(١) انظر أوضح المسالك، ٣ :٢١٨ .
(٢) انظر الخصائص ، ٢ :٢٠٢، وابن يعيش ٣ :٥٠، ٥١ .
(٣) انظر الخصائص ٣ :٢٦٢، ٢٦٣.
(٤) انظر: الخصائص ٢ :٢٠٦، ٢٠٧، و التصريح ٢ :١١٣.
(٥) ابن يعيش ٣ :٥٠ ، ٥١.
(٦) سورة الحج الآية : ١٩.
(٧) سورة الحجر الآية: ٦٨.

حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ } (١) .

ولما في التزامهم الإفراد والتّذكير من فوات المطابقة اختلف النّحويّون في تخريجه، فذهب الكوفيّون إلى تأويله بالمشتقّ، فنحو: (رجل عدل) عندهم بمعنى : (رجل عادل) و (امرأة عدل) بمعنى : (امرأة عادلة) و(رجال عدل) بمعنى : (رجال عادلون) و(نساء عدل) بمعنى: (نساء عادلات) (٢) ؛ ومذهب الكوفيّين هو ظاهر مذهب سيبويه (٣) ، والمبرّد(٤) والمبرّد(٤) والفرّاء (٥) ، و أبي العلاء (٦).

أمّا مذهب البصريّين فالتّأويل على حذف مضاف، وكأنّهم قصدوا بذلك التّنبيه على أنّ أصل: (رجل عدل) : (رجل ذي عدل) فلمّا حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه (٧) .

والخلاف بين الكوفيّين والبصريّين ليس مطرداً عندهم في بابي الحال والنّعت؛ فقد خالف كلّ فريق ما ادّعاه، فذهب البصريّون إلى تأويل المصدر بالمشتق في باب الحال في نحو: (أتيته ركضاً) وقال الكوفيّون : إنّه على حذف مضاف (٨) .

والمذهب الثالث والأخير: وهو لابن جنّيّ(٩)، والبلاغيّين(١٠) أنّ الوصف بالمصدر يكون على سبيل المبالغة مجازاً أو ادعاء؛ وقد رجّح ابن جنّيّ هذا المذهب بعد ذكره لمذهب من قال بحذف مضاف، فقال : " تصفه بالمصدر إنْ شئت على حذف المضاف، وإنْ شئت على وجه آخر، أصنع من هذا وألطف، وذلك أنْ تجعله نفسه هو المصدر للمبالغة، كقول

---

(١) سورة الذّاريات آية : ٢٤ .
(٢) انظر رأي الكوفيين في الأشمونى ، ٢ : ٣٢٣ .
(٣) انظر الكتاب، ٢ : ١٢٠ .
(٤) انظر المقتضب، ٤ : ٣٠٤ .
(٥) انظر معاني القرآن للفرّاء، ٢ : ٣٨.
(٦) انظر شرح ديوان ابن أبي حصينة ، ٢ :٢١٣ ، ٢١٤.
(٧) انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق......... ، دار الكتب العلمية، العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٨ م . ٢ : ١٢٦ .
(٨) انظر: حاشية الخضريّ على ابن عقيل ، ٢ : ١٢٦ .
(٩) انظر الخصائص، ٢ :٢٠٤ .
(١٠) وهو مجاز مرسل كما قال الخضريّ في: حاشيته على شرح ابن عقيل، ٢ : ١٢٦ .

الخنساء[١]:

تَرتَعُ ما رَتَعَت حَتّى إِذا اِدَّكَرَت فَإِنَّما هِيَ إِقبالٌ وَإِدبارُ

إنْ شئت على ذات إقبال وإدبار، وإنْ شئت جعلتها نفسها هي الإقبال والإدبار، أي : مخلوقة منهما، ويدلّل على أنّ هذا مَعنىً عندهم، لا على حذف المضاف، بل لأنّهم جعلوه الحدث نفسه قولهم، أنشده أبو علي [٢]:

أَلا أَصبحتْ أسماءُ جاذمَةَ الحَبْلِ وضَنَّتْ علينا والضَّنِينُ من البُخْلِ

ويكفي من هذا كلّه قول الله سبحانه : **{ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ }** [٣]، أي: من العجلة"[٤].

صرّح النّحويّون البصريّون والكوفيّون بأنّ النّعت بالمصدر أو وقوعه خبراً أو حالاً شائع كثير[٥]، لكنّهم قصروا ما ورد منه على السّماع، وإنْ قالوا إنّ وقوع الحال مصدراً أكثر أكثر من وقوعه نعتاً [٦]، ومستندهم في هذا أنّ المشتقّ هو الّذي يؤدّي الغرض المقصود، بخلاف المصدر؛ ولذلك شرطوا في المصدر الّذي ينعت به شروطاً :

أولها : أنْ لا يكون بمعنى الأمر أو الدعاء، فمثل : (سقياً له) لا ينعت؛ لأنّه بدل من اللفظ بالفعل، ولا ينعت به؛ لأنّه طلب [٧].

وثانيها : أنْ يكون المصدر صريحاً لا مؤوّلاً كما قال ابن مالك [٨].

وثالثها: أنْ يكون المصدر غير مبدوء بميم زائدة، فلا ينعت بـــ نحو (مزار) و(مسير) وغيره من المشتقّات [٩].

و **رابعها** : أنْ يكون المصدر المنعوت به لفعل ثلاثيّ، فنحو : (كَرَم) ينعت به ، ونحو :

(١) البيت في ديوان الخنساء، دار صادر، بيروت لبنان، ص ٤٨ .
(٢) البيت للبعيث خدام بن بشر، والبيت في الخصائص، ٣ : ٢٥٩ ، واللسان مادة (جذم) و(ضنن) . و (الجذم) : القطع، و(الضن) البخل، والمعنى أنّ أسماء هذه تضن عليه بلقائها لذا فهي بخيلة .
(٣) سورة الأنبياء الآية : ٣٧.
(٤) الخصائص، ٢ :٢٠٤.
(٥) انظر شرح الكافية، ٢ : ٢١٠ .
(٦) انظر حاشية الخضري ، ٢ : ١٢٦ .
(٧) انظر شرح التّسهيل، ٣ :٣٢١.
(٨) شرح التّسهيل، ٣ :٣١٦.
(٩) انظر الأشمونيّ ، ٢ : ٣٢٣ .

(إكرام) لا ينعت به [١].

و خامسها : أنْ يكون منُكَّرا [٢] .

واشتراطهم التّنكير وكونه ثلاثيّاً، وألّا يكون بالميم لا فائدة منه إلّا ضبط المسموع [٣] لا القياس القياس عليها؛ فإنّهم صرّحوا بأنّها مع كثرتها ووردها في السّماع الفصيح شعراً ونثراً لا يجوز القياس عليها .

وهذا منهم عجيب فوروده في فصيح الكلام بكثرة يدلّ على اطّراده وإن خالف أقيستهم ومن وروده في القرآن العظيم قوله تعالى: { **وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ** } [٤]، وقوله جلّ شأنه : { **إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا** } [٥]، وقوله عزّ قائل: { **لأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا** } [٦] .

إذن ورود الوصف بالمصدر كثير وشائع باعتراف النّحاة أنفسهم، فلماذا قصروه على السّماع، و حكموا بعدم اطّراده مع تأويلهم له إمّا بحذف مضاف أو بتأويله بمشتقّ أو على المبالغة، وكلّها أمور مطردة، كما صرّح به علماء المعاني[٧] .

الخفض على الجوار

الجّوار له اعتبار قويّ على مستوى العلاقة بين أجزاء الجّملة الواحدة (المستوى النّحويّ)، ومنه التّأنيث في نحو: (قامَتْ هندُ) وجوباً في الفعل، ولو فصل بينهما لأنّث الفعل جوازاً لفوات المجاورة ، ولمجاورة المذكّر للمؤنّث في قولهم : (قطعَتْ بعضُ أصابعِهِ) أنّث الفعل [٨]؛ ومنه استحسان النّصب في الاشتغال بعد جملة فعليّة، نحو: (قامَ محمّدُ وعليّاً كلّمته) كلّمته) لمجاورة الفعل [٩] .

ومنه عمل الثّاني من الفعلين في مسألة التّنازع، وهو اختيار البصريّين لمجاورته

---

(١) انظر التّصريح، ٢ : ١١٧ .

(٢) انظر حاشية الخضريّ، ٢ : ١٢٥، والنّحو الوافي ، ٣ :٤٦٠.

(٣) انظر حاشية يس على التّصريح ، ٢ : ١١٧ .

(٤) سورة يوسف الآية : ١٨.

(٥) سورة الجن الآية : ١.

(٦) سورة الجن الآية : ١٦.

(٧) انظر: حاشية الصبّان، ٣ : ١٠٤٢ .

(٨) انظر الكتاب، ١ :٥١، ٤٠٢، والمذكّر والمؤنّث للأنباريّ ، ٢ : ١٨٦.

(٩) انظر شرح الكافية للرضيّ، ١ : ١٧٢ .

للعامل(١).

ومنه ما ذهب إليه الكوفيّون من القول بجزم جواب الشّرط لمجاورته لفعل الشّرط ولزومه له (٢)؛ ومنه صرف الممنوع إذا جاور مصروفاً في نحو قوله تعالى: **{ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا} وَأَغْلَالًا}** (٣) فقد قرئ (سلاسلاً) بالتّنوين في الوصل(٤)، للتناسب مع (أغلالاً).

ومنه جريان التّابع على مجاوره لا على متبوعه في قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ) (٥) وعليه جاء قول الرّاعي النّميريّ (٦):

يا نُعمَها لَيلَةً حَتّى تَخَوَّنَها   داعٍ دَعا في فُروعِ الصُبحِ شَحّاجِ

قال أبو العلاء تعليقاً عليه : " وإنّما يعني مؤذناً، وخفض (شحاجاً) على الجّوار " (٧) .

والجّوار كعامل نحويّ مع كثرة وقوعه في اللغة، حتّى قال ابن جنّيّ فيه : " وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نَيِّفاً على ألف موضع" (٨) لم يكن موضع اتّفاق بين النّحويّين، سواء في وجوده كعامل، أو فيما يدخله من التّوابع، وفى هذا أمران:

الأول: اختلاف العلماء في جوازه .

والثّاني: فيما يدخله من التّوابع .

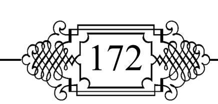
الأمر الأول: في اختلاف العلماء في جوازه :

القول بالجّوار لم يكن محلّ اتّفاق بين النّحويّين، وتبعهم الفقهاء والمفسّرون، حتّى أجازه بعضهم بكثرة، وأنكره آخرون إطلاقاً، وقصره بعضهم على الضّرورة، وقصره البعض على السّماع ومنع القياس على ما جاء منه، وأجازه آخرون لكن بشرط .

فبينما قال ابن جنّيّ إنّ في القرآن منه عنده نيفاً على ألف موضع كما سبق، وقال

---

(١) انظر: شرح المفصل، ١ : ٧٨ .
(٢) انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ص ١٤٣، الإنصاف ٢ : ٦٠٢.
(٣) سورة الإنسان الآية : ٤ .
(٤) قرأ نافع وهشام وأبو بكر والكسائى (سلاسلا) بالتّنوين في الوصل، ووصل الباقون بغير تنوين. انظر :الكشاف،٤ : ٦٦٧ .
(٥) انظر الخصائص، ٣ : ٢٢٠ .
(٦) البيت للراعي النّميريّ في ديوانه، تحقيق راينهرت فاييرت، بيروت لبنان، ١٩٨٠م . ص ٢٩ .
(٧) شرح ديوان ابن أبى حصينة ، ٢ :١٢٢.
(٨) الخصائص، ١ : ١٩٢ .



المرزوقي: " وهذا لميلهم إلى الحمل على الأقرب، ولأمنهم الالتباس " [١]، وقال ابن هشام:" الشّيء يعطى حكم الشّيء إذا جاوره " [٢] .

وقال ابن كثير" في قول العرب : (جحر ضب خرب)، وكقوله تعالى : **{ عَلِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ }** [٣]، وهذا سائغ ذائع في لغة العرب شائع [٤].

لقد قال الجّمهور من البصريّين والكوفيّين[٥] إنّ الخفض على الجّوار في النّعت جائز لوقوعه في القرآن الكريم [٦]، ولوروده في كلام العرب شعراً ونثراً فمنه في القرآن الكريم، قوله سبحانه: { **إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ }** [٧]، واليوم ليس بمحيط، وإنّما المحيط هو العذاب، ومنه قوله تعالى: { **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ** } [٨] و(عاصف) ليس من صفة اليوم، بل من صفة الرّيح، وقد خفض كلّاً من (محيط) و(عاصف) في الآيتين السّابقتين للجوار [٩] .

ومنه أيضاً قوله تعالى: **{ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ }** [١٠] في قراءة من قرأ بخفض (المتين) [١١] .

ومنه في لسان العرب نثراً قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خرب)، ومنه في لسان العرب شعراً، قول الشّاعر[١٢]:

كَأَنَّما ضُرِبَت قُدامَ أَعيُنِها   قُطنٌ لِمُستَحصِدِ الأَوتارِ مَحلوجِ

---

(١) شر ح الحماسة للمرزوقي، ١ : ٨٨ .
(٢) المغنى ص ٨٩٤ .
(٣) سورة الإنسان الآية : ٢١ .
(٤) تفسير ابن كثير، ٢ :٢٧.
(٥) انظر الهمع، ٢ :٤٤٠.
(٦) انظر الهمع ٢ :٤٤٠.
(٧) سورة هود الآية :٨٤.
(٨) سورة إبراهيم الآية: ١٨.
(٩) انظر إملاء ما من به الرّحمن، أبو البقاء العكبريّ، دار الكتب العلميّة، ط١ ، ١٣٩٩هـ . ١: ٢٠٩.
(١٠) سورة الذّاريات الآية : ٥٨.
(١١) قرأ يحيى والأعمش (المتين) بالجر والجمهور بالرفع، انظر: المحتسب، ٢ : ٢٨٩ .
(١٢) البيت لذي الرّمّة ف ديوانه ص ١٠٩، والبيت غير منسوب في الإنصاف، ٢ : ٦٠٥، الخزانة، ٥ :٩١.

بخفض محلوج على الجّوار.

وقول امرئ القيس [١]:

كَأَنَّ أَباناً في أَفانينِ وَدقِهِ كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

وقول العجاج [٢] :

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ على ذُرا كلامهِ المُهَدَّلِ

سبوت كتانٍ بأيدى غُزَّلِ

إذن فالجّوار عند من يقول به وقع في القرآن الكريم، وفى الشّعر والنّثر، ولكن هل يجيزه هؤلاء إطلاقا بلا شروط ؟

سيبويه يجيز الحمل على الجّوار بلا شرط إذا أُمِن إشكال المعنى[٣]، والخليل يشترط فيه توافق المضاف والمضاف إليه إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، فلا يجيز إلا : (هذان جحرا ضب خربان)، ولا يجيز (خربين) [٤]، وهو عند سيبويه جائز، قال: " وهذا قول الخليل رحمه الله ولا نرى هذا والأوّل إلا سواء؛ لأنّه إذا قال : (هذا جحر ضب متهدّم)، ففيه من البيان، أنّه ليس (بــضب)، مثل ما في التّثنية من البيان أنّه ليس بــ(الضب)، وقال العجاج :

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المزمَّلِ

فــ(النّسج) مذكّر، و(العنكبوت) أنثى " [٥].

وللخليل أنّ يمنع هذا كما يقول البغداديّ بأنّ العنكبوت قد جاء مذكّراً أيضاً، في قول الشاعر:

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المزمَّلِ

"ووجه الاستدلال منه أنّ(العنكبوت) مؤنّث و(المزمل) مذكّر، لأنّه وصف للنسج، فقد اختلفا تأنيثاً وتذكيراً؛ وللخليل أن يمنع هذا أيضاً فإنّ العنكبوت قد جاء مذكّراً أيضاً، نقل ذلك عن

---

(١) البيت لامرئ القيس من معلّقته، وهو في ديوانه ص ٦٢ . وهو في : اللسان مادة (زمل) ،والخزانة، ٥ :٩٨، ٩٩ .

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١ : ٢٤٣ ، والكتاب، ١ :٤٣٧ .

(٣) انظر: الكتاب، ١ :٤٣٦ .

(٤) انظر الكتاب، ١ : ٤٣٧ .

(٥) الكتاب،١ : ٤٣٧ .

العرب، وأنشدوا [١]:

على هطّالهم منهم بيوتٌ كأنّ العنكبوت هو ابتناها

وعلى تسليم أنّها في البيت مؤنّثة؛ فإنّه تأنيث ليس بعلامة؛ إذ ليس مؤنّثاً بالتّاء ولا بإحدى الألفين المقصورة والممدودة، فأشبه التّذكير؛ إذ لم يظهر فيه من التّنافر ما يظهر في التّثنية "[٢]؛ وخصّه الأكثرون بالخفض، قال الصّبان : " والجّواز يختصّ بالجرّ " [٣]، وأجازه بعضهم في المرفوع [٤]، وجعل منه قول الشّاعر[٥] :

السّالِكُ الثُّغرَةَ اليَقظانَ كالِئُها مَشيَ الهَلوكِ عَلَيها الخَيعَلُ الفُضُلُ

برفع (الفضل) إتباعاً للمرفوع قبله بقرينة .

وردّ بأنّه نعت لـــ(الهلوك) على الموضع؛ لأنّ معناه : (كما تمشى الهلوك الفضل وعليها الخيعل) [٦].

وهكذا اتّفق جمهور البصريّين والكوفيّين على القول بالجّوار كعامل نحويّ؛ لكنّهم اختلفوا، فأجازه سيبويه إطلاقاً بشرط أمن الإشكال في المعنى، وشرطه الخليل بالاتّفاق في الإفراد والتّثنية والجّمع، وخصّه بعضهم بالنّكرة، وخصّه الأكثرون بالخفض.

وعلى كلّ، فالجّوار ثابت في العربيّة على المستويّين الصّرفيّ والنّحويّ ، وكما يقال [٧] :

قد يؤخذ الجّار بجرم الجّار

---

(١) البيت ورد غبر منسوب في: اللسان، مادة (هطل) .

(٢) الخزانة، ٥ :٨٧.

(٣) حاشية الصّبان، ٣ : ١١٢١ .

(٤) انظر: الخزانة، ٥ : ١٠١.

(٥) البيت للمتنخل الهذلى في الخزانة، ٥ :١١، ١٠١ . و (الثغرة) موضع المخافة، و(الكالىء): الحافظ، الحافظ، و(الخيعل): ثوب يخاط أحد جانبيه، ويترك الآخر، و(الهلوك): المتثنية المتكسرة (الفضل): المرأة الفضل الّتي تكون في ثوب واحد، لا ثوب فوقه أو تحته. والشّاهد في قوله: (مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل) برفع الفضل على الجوار لــ (الخيعل) وحقه الجر نعتا لــ(الهلوك).

(٦) انظر أمالي ابن الشّجري، ٢ : ٢٢٠، ٢٢٢ .

(٧) في مجمع الأمثال، ٢ : ١١٥ ، مثل إسلامي وقع في شعر الحكمي .

القياس والسماع :

إنّ الّذين أجازوا الجّوار اختلفوا فيما بينهم، فقد نسب إلى الفرّاء أنّه(١) قصره على السّماع، ومنع القياس عليه، فلا يجوز عنده: (هذه جحرة ضباب خربة) بالجّرّ، لكنّ الّذي في المعاني له لا يدلّ على ذلك (٢) ، وذهب الأخفش إلى أنّ هذا جائز في الاضطرار(٣)، وقال الزّركشيّ: " وعندنا ذلك ضرورة ولا يحمل عليه الفصيح " (٤)، ونسب الأنباريّ إلى البصريّين أنّه محمول على الشّذوذ الّذي يقتصر فيه على السّماع لقلّته، ولا يقاس عليه (٥) .

والحقّ أنّ مسألة الخفض على الجّوار ينبغي أنْ لا تكون سبباً للخلاف بين النّحويّين وإنّما دفع المنكرين لهذه الظّاهرة حرصهم على أنّ لا تتخلّف العلامة الإعرابيّة، و هي الأمر اليسير الّذي أجازه العلماء إذا لم يؤدّ ذلك إلى لبس، و هو جائز في الشّعر، و قد أجازه قوم في الكلام فضلاً عن الشّعر (٦) .

العطف على معمولي عاملين

أجمع النّحاة على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو : (إنّ زيداً ذاهبٌ و عمراً جالسٌ)، و على معمولات عامل، نحو : (أعلم زيدٌ عمراً بكراً جالساً، و أبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً)،أمّا معمولا عاملين، فإنْ لم يكن أحدهما جارّاً، فقال ابن مالك هو ممتنع إجماعاً، نحو: (كان آكلا طعامك عمرو و تمرك بكر)، و إنْ كان أحدهما جارّاً، فإنْ كان الجّارّ مؤخّراً نحو: (زيدٌ في الدّار و الحجرة عمرو)، ونقل المهدويّ أنّه ممتنع إجماعاً (٧).

و قد أجاز أبو العلاء المعرّيّ العطف على عاملين، حيث قال : " و لو رأى محمّد بن يزيد المبرّد السّيّد عزيز الدّولة أعزّ الله نصره، و عمله بالسّيفين، لعلم أنّ العطف على عاملين

(١) نسب إليه في الخزانة، ٥ :٩١.

(٢) انظر معاني القرآن للفرّاء، ٢ :٧٤، ٧٥، ٣ :١٢٣.

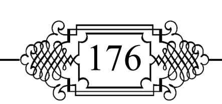
(٣) انظر معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق د هدى قراعة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٠م ١. :٢٧٧.

(٤) انظر البرهان، ١ :٣٠٤ .

(٥) انظر الإنصاف، ٢ : ٦١٥.

(٦) انظر الضرائر للقزاز ص١٠٣ ، تحقيق د محمد زغلول سلام، ود محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، مصر، من دون .

(7) مغني اللبيب، ص ٦٣٢ .



جائز في قولك : (زيدٌ في الدّار و الحجرة عمرو)، و لم يلحقه شكّ في ذلك " [١] .

يفهم من قول أبي العلاء أنّه يجيز العطف على عاملين، و ذلك بقوله لو علم محمّد بن يزيد المبرّد أنّ العطف على عاملين جائز [٢] .

لقد اختلف النّحويّون في العطف على معمولي عاملين مختلفين، نحو: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ عمروٌ)، فمنعه جمهور النّحويّين، وأجازه الأخفش، جاعلاً (خارج) معطوفاً على (قائم)، وأشركت الواو بينهما في الباء، وجعل (عمرٌو) معطوفاً على (زيدٍ)، وأشركت الواو أيضاً بينهما في (ليس) .

فأجاز الكسائيّ[٣]، والفرّاء[٤]، والأخفش[٥]، والزّجّاج[٦]، العطف على معمولي عاملين عاملين مختلفين، ومَنَعَه سيبويه، و كان يضمر الجّارّ فيما أوهم جواز ذلك، فيقدّر الباء في نحو: (ما زيدٌ بقائمٍ و لا قاعدٍ عمرٌو)، و يقدّر مضافاً محذوفاً في قول العرب [٧] : (مَا كُلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً) [٨].

وقد احتجّ من يجيز العطفَ على معمولي عاملين مختلفين بأمور، أحدها قوله تعالى : { **إِنَّ فِي السَّموات والأَرْض لآياتٍ لِلْمُؤْمِنِيْنَ، وَفي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوْقِنُونَ واخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَما أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِن رِزْقٍ فأَحْيا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** } [٩].

فقد قرأ الكسائيّ (آياتٍ) بالنّصب في الموضعين الثّاني والثّالث، و الباقون بالرّفع، وقد استدلّ بالقراءتين في آيات الثّالثة على المسألة؛ أمّا الرّفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء و في

---

(1) رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٧٠٦ .
(2) المقتضب، ٤ : ١٩٥ .
(3) مغني اللبيب، ص ٦٣٢
(4) السّابق، ص ٦٣٢ .
(5) المقتضب، ٤ : ١٩٥ ، و شرح المفصل، ٣ : ٢٧ .
(6) المغني، ص ٦٣٢ .
(7) ينظر مجمع الأمثال، ٢ : ٢٩٢ .يضرب في موضع التّهمة، أي أنّ الإنسان، و إنْ أشبه خَلْقاً، فلم يشبهه خُلُقاً .
(8) الكتاب، ١ : ٦٥ – ٦٦ .
(9) الآيات (٣، ٤، ٥) من سورة الجّاثية .

و أمّا النّصب فعلى نيابتها مناب إنّ و في [١].

وذكر الزّمخشريّ [٢] أنّ الآية دليل على العطف على معمولي عاملين مختلفين، سواء نصبت أم رفعت .

و الثاني : قول أبي دُواد الإيّاديّ [٣] :

أكلَّ امْـــرِئٍ تَحْسَبِـيْنَ امْــــرأً   ونَــــارٍ تَوَقَّــدُ بِاللَّيْــلِ نــــارا

فخفض (نارٍ) بالعطف على (امرئ) المخفوض بــ (كل)، ونصب(ناراً) بالعطف على (امرأً) المنصوب بــ (تحسبين)، وأشركت الواو بينهما [٤].

الثالث : قولهم : (مَا كُلّ سوداءَ تمرةً، و مَا كُلّ بيضاءَ شحمةً)، فعطف (بيضاء) على (سوداء)، و (شحمة) على(تمرة) [٥] .

واحتج مَن منعَ العطف على معمولي عاملين مختلفين بأمور :

الأوّل : أنّ حرف العطف ضعيف، فلا يكون بمنزلة عاملين مختلفين [٦].

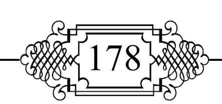
الثاني : أنّه لو جاز العطف على عاملين لجاز العطف على ثلاثة، وأكثر من ذلك، و لا يجوز ذلك بإجماع .

الثّالث : إنّ العطف على معمولي عاملين مختلفين لم يكن أحدهما جارّاً مجمع على منعه وإنّ حذف ما دلّ عليه دليل من حروف الجرّ وغيرها مجمع على جوازه، والأكثر على منع العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً، فيُحمل ما ورد موهماً العطف على عاملين على ما أجمعوا على جوازه، فيقدّر الجّارّ محذوفاً [٧].

الرابع: إنّ العطف على معمولي عاملين مختلفين بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد، ولا يجوز، فكذلك ما هو بمنزلته لا يجوز [٨].

---

(1) المغني، ص ٦٣٣ .
(2) الكشاف، ٤ : ٢٨٥ .
(3) البيت منسوب لأبي داوود الإيّاديّ في الكتاب، ١: ٦٦ ، و شرح المفصّل، ٣ : ٢٧ .
(4) شرح المفصّل ، ٣ : ٢٧ – ٢٨ .
(5) السّابق، ٣ : ٢٨ .
(6) شرح الكافية، ٢ : ٣٢٤ .
(7) شرح التّسهيل، ٣ : ٣٧٨ .
(8) السّابق، ٣ : ٣٧٨ .



وبعد هذا يتّضح أنّ العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز للأدلة الّتي ذكرها المجيزون، ولضعف اعتراض المانعين على ما احتجّ به المجيزون، ومع هذا فالأدلّة الباقية كافية في إثبات هذا المذهب وجوازه عن العرب .

أحوال العلم في دخول (أل) عليه

من المقرّر في أصول النّحو أنّه لا يدخل مُعَرِّفان على مُعَرَّف [(١)]؛ ولذلك منعوا دخول (أل) المعرفة على العلم، فإذا وجد في كلامهم مثله ، فقد يخرج على زيادة (أل)، أو يعدّ من قبيل الضّرورة، أو يكون للتعريف بعد اعتقاد التّنكير في العلم، أو تكون(أل) للمح الأصل فيه.

والعلم في دخول (أل) عليه يختلف أحواله بحسب نوعه؛ فإذا كان مرتجلاً لم يسبق له استعمال في غير العلميّة فلا تحذف(أل) إذا قارنت الأداة الوضع، وحذفها حينها يكون ضرورة، أمّا إذا لم تقارن الأداة الوضع فلا يجوز دخولها عليه إلّا ضرورة أيضاً .

وإذا كان العَلَم منقولاً، فالباب سماعيّ ، منه ما يلزم التّعريف، ولا تدخل عليه (أل) مثل: (محمد) و(عليّ)؛ ومنه ما يجوز فيه إدخال (أل) وحذفها كالعباس والفضل، وفى ذلك يقول أبو العلاء تعليقاً على قول ابن أبى حصينة [(٢)]:

غَصَبَتَ الأَعادي ما اِغتَصَبَتَ وَإِنَّما ... بِمِثلِ أَبي العُلوانِ يُرتَجَعُ الغَصبُ

(وأبو العلوان) دخلت الألف واللام فيه؛ لأنّ العرب تفعل ذلك بالأسماء المعارف، وهم من الأسماء على ثلاثة أضرب، فمنهم من يلزمها التّعريف، كقولهم : (محمد) و(عليّ) [(٣)] فهذان لا يستعملان إلّا بغير ألف ولام، ومن الأسماء ما يستعمل مرة بعلامة التّعريف، ومرة بغيرها، كقولهم : (الحسن) و(الحسين) يقولون مرة : (حسن) و(حسين)، فيحذفون، وتارة يعرّفون، وكذلك : (العبّاس بن عبد المطّلب) .

---

(١) في شرح ابن عقيل، ١ : ١٢٧ : لا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان .

(٢) البيت في الدّيوان، ١ :٢١٢ .

(٣) انظر: شرح الكافية للرضيّ، ١ : ١٣٩ .

والفقهاء مصطلحون على أنْ يقولوا : (عبد الله بن عبّاس) بغير ألف ولام، وهذا البيت ينشد بغير ألف واللام [١] :

أَتَرجو أُمَّةٌ قَتَلَت حُسَيناً   شَفَاعَةَ جَدِّهِ يَومَ الحِسابِ

ومن الأسماء ما يلزمونه الألف واللام، كقولهم : (الخمس التّغلبيّ) [٢] و(إلياس بن مضر) [٣] إلّا أنّ الشّاعر لو اضطرّ لجاز له أنْ يحذف الألف واللام من الاسم الّذي لم تجر العادة بأنْ يدخلا فيه، كما قال القائل [٤] :

جعلوا يزيدَ بنَ الوليدِ خليفةً   ويلَ أُمِهِ لو زَارَهُ مروَانُ

وقال الآخر[٥] :

عشيةَ ضحَّاكِ بنِ سُفْيَان قائمً   بسيفِ رسولِ اللهِ والموتُ كانعُ

فحذف الألف واللام من الاسم، ولم تجر العادة بذلك " [٦] .

وقال أبو العلاء في موضع آخر قوله : (المعدُّ) تقدّم مثله في إدخال الألف واللام على ما لم تجر العادة بإدخالها فيه، كما قالوا في قول الشّاعر[٧]:

ولقد جَنَيْتك أَكْمُؤاً وعَسَاقلاً   ولقد نَهَيتكَ عن بناتِ الأوبر "[٨]

وقول أبي العلاء وهم من الأسماء على ثلاثة أضرب يتّفق مع كلام النّحاة لكنّه يختلف معهم

---

(١) البيت لأبي الأسود الدّؤليّ ، وهو في ديوانه، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، مؤسسة إيف للطباعة و التّصوير، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٨٢ م . ص ٣٢٩ .

(٢) في التاج ، مادة (خمس) : " الخِمْسُ: اسمُ رَجُلٍ ومَلِكٍ باليَمَنْ، وهو أَوَّلُ مَن عُمِلَ له البُرْدُ المَعْرُوفُ بالخِمْسِ، نُسِبَتْ إليه. وسُمِّيَتْ به".

(٣) قال في التاح ، مادة (ألس) : إلْياسُ، بالكَسْر، والفتح، وبه قرأَ الأَعرجُ ونُبيح وأَبو وَاقِدٍ والجَرَّاحُ : "وإنَّ إلْيَاسَ" عَلَمٌ أَعْجَمِيٌّ، وزادَ في العُباب: لا ينصرفُ للعُجْمَة والتَّعريف. قال الله تعالى: "وإنَّ إلياسَ لُمِنَ المُرْسَلينَ" وقال الجَوْهَرِيّ: اسمٌ أَعجَمِيٌّ. ". وعلى هذا ، فليست (أل) فيه زائدة للتعريف أو لغيره، وفى شرح شواهد الشافية صـــ ٣٧ أن اللام فيه للتعريف وألفه ألف وصل ، واشتقاقه من اليأس وهو السل ، وهذا يقتضى أنه عربى و(أل) فيه لازمة.

(٤) البيت لم أقف على تخريجه.

(٥) البيت لعباس بن مرداس الصحابيّ الجليل في البداية و النهآية ابن كثير، ٤ :٣٩١ .

(٦) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ :٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٧) البيت في المقتضب، ٤ :٤٨ بغير نسبة ، الشّطر الأوّل منه، والبيت بتمامه في : اللسان مادة (حجر)، حجر)، و (وبر) ، و(عسقل) و (جني) .

(٨) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ٦٢.

في التّقسيم، فعندهم ينقسم العلم إلى مرتجل، وهو ما لم يسبق له استعمال في غير العلميّة ومنقول؛ ومعنى النّقل أنْ يكون الاسم بإزاء حقيقة شاملة، فتنقله إلى حقيقة أخرى خاصّة وليس له أنْ يتسمّى بها في الأصل " [١].

والنّقل يكون عن اسم وفعل وصوت، والنّقل عن الاسم يشمل الاسم الصّفة وغيرها فالأول نحو: (مالك) و(فاطمة)، فهذان الاسمان وصفان في الأصل؛ لأنّهما أسماء فاعلين، ثم نقلت فصارت أعلاماً، والثّاني وهو الاسم غير الصفة، نحو : (ثور) و(أسد) و(حجر) مسمىً بها، والنّقل عن الفعل يكون عن الماضي، نحو : (شَمَّرَ) والمضارع نحو : (يَشْكُر) و (تغلب) و(يزيد) وهو كثير، والنّقل عن الأمر، نحو : (اصمت) و(اصمتة) اسم مكان والنّقل عن الصّوت كتسمية عبد الله بن الحارث بـــ (ببة) وكانت أمه ترقصه به وهو صبى [٢] وهذا وهذا في علم الشخص .

ومن أقسام العلم العلم بالغلبة على خلاف بين النّحويّين أهو منقول أم لا ؟ وبعضهم على أنّه واسطة بين المنقول والمرتجل [٣]؛ والعلم بالغلبة هو كلّ اسم اشـــتهر به بعض ما هو له اشتهاراً تامّاً، وهو ضربان : مضاف كـــ (ابن عمر) والاستعمال غالب على عبد الله بن عمر الصحابيّ الجّليل .

وذو أداة كـــ (الأعشى)، وغلب على ميمون بن قيس الشّاعر المخضرم [٤]، و(النابغة) و(النابغة) وغلب على زياد بن معاوية الذّبيانيّ [٥]، و (الكتاب) غلب على كتاب سيبويه رحمه رحمه الله .

ومن أقسام العلم علم الجّنس، ويسمّى اسم الجّنس عند بعضهم [٦]، وهو معرفة لا محالة كما يقول ابن يعيش [٧] بدليل منعه من الصّرف إذا كان مضافاً كـــ(ابن قترة) وامتناعه من (أل) إذا لم يكن مضافاً، ويدلّ لهذا مجيء الحال منه، مثل : (هذا أسامة مقبلاً) والحال لا

---

(١) شرح المفصّل، ١ : ٢٩ .
(٢) انظر شرح ابن يعيش، ١ : ٢٩ ، ٣٢ ، وابن النّاظم ص ٢٨ ، وشرح ابن عقيل، ١ : ١٢٥ .
(٣) انظر الاشمونيّ، ١ : ١١٤ .
(٤) انظر الأغاني، ٩ :١٢٧.
(٥) انظر الأغاني، ١١ :٥ .
(٦) انظر شرح المفصّل، ١ : ٣٥ .
(٧) في شرح المفصّل، ١ : ٣٥ .

تجيء من النّكرة هكذا قالوا [١].

هذه أقسام العلم الّتي أشار إليها أبو العلاء، ولكلّ منها حكم يختصّ به في دخول(أل) عليه .

أولاً : دخول (أل) على العلم المرتجل :

العلم المرتجل إذا ارتجل بالأداة لا يجوز التّجرّد منها إلّا في نداء، أو إضافة، أو غيرهما من العوارض، وقد مثّل له أبو العلاء بـ(الخمس التّغلبيّ) و (إلياس بن مضر) وهذا النّوع أحقّ الأنواع بعدم التّجرّد؛ لأنّ الأداة فيه مقصودة في التّسمية قصد همزة (أحمد) وياء (يشكر) كما نبّه إليه ابن مالك [٢].

ثانياً: دخول أل على العلم بالغلبة :

إذا كان العلم في الأصل للجنس؛ ثمّ كثر استعماله في واحد من أفراده لخصلة مختصّة به، فيسمّي بالعلم بالغلبة، وبالعلم الاتّفاقيّ [٣]، وهذا العلم إذا كان بـ الأداة كـ (الأعشى) وذو الأداة لا بدّ أنْ يكون استعماله لذلك الواحد الّذي اختصّ به قبل العلميّة مع (أل)؛ لأنّه لم يعدّ علماً إلّا مع اللام، فصارت كبعض حروف ذلك العلم [٤].

ثالثاً : دخول (أل) على الجّنس :

الأصل في العلم ألّا تدخل عليه (أل) المُعرِّفة، سواء أكان علم جنس أم علم شخص، وقد ورد دخول (أل) على علم الجّنس في (بنات أوبر) في قول الشّاعر:

ولقد جَنْيتك أَكْمُؤاً وعَسَاقلاً   ولقد نَهَيتكَ عن بناتِ الأوبرِ

رابعاً: دخول (أل) على العلم المنقول :

الأصل في أسماء الأعلام أنْ لا تدخل عليها (أل) لاستغنائها بتعريف العلميّة عن تعريف آخر، وكما يقول الفارسيّ؛ وذلك أنّ تعليقها على من تعلّق عليه وتخصيصه بها يغنى عن الألف واللام [٥].

فأمّا دخول (أل) على العلم المنقول، فهو على ضربين أحدهما لا تدخله (أل) وقد مثل

(١) انظر السّابق، ١ : ٣٥ .
(٢) انظر ابن النّاظم، ص ٣٩ .
(٣) انظر شرح الكافية، ١ : ١٣٩ .
(٤) انظر ابن يعيش، ١ : ٤٢ .
(٥) الحجّة، ٣ : ١٨١، و انظر : المسائل الحلبيّات، أبو عليّ لفارسيّ، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت، ط١، ١٩٨٧م . ص ٢٨٥ .

له أبو العلاء بـــ (محمد) و (عليّ)؛ فهذان لا يستعملان إلّا بغير ألف ولام؛ إذ الباب كلّه سماعيّ [١].

وأمّا الّذين أجازوا إلحاق (أل) المصدر إذا صار علماً نحو: (التّيم) و(الفضل)؛ فهم الّذين جعلوا المصدر بمنزلة الوصف، فأجروه مجراها في إلحاق (أل) [٢].

وأكثر دخول (أل) على المنقول من صفة كــ(حسن) و(حسين)، ويلي ذلك المصدر كــ(فضل) و(قيس)، ثمّ اسم عين كــ(ليث)، و(خرنق) [٣]، وأمّا المنقول عن فعل، فلا تدخله (أل) إلّا بعد عروض تنكيره [٤]، أو في ضرورة الشّعر [٥]، كقول الشّاعر [٦]:

رَأَيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ مُبارَكاً   شَديداً بِأَحناءِ الخِلافَةِ كاهِلُه

هذا في العلم المنقول عن الوصف والمصدر؛ أمّا ما نقل عن غيرهما، فإنْ كان فيه معنى المدح أو الذّم، فالأولى جواز لمح الأصل، نحو : الأسد في المسمى به، وإلّا فلا بخلاف ما إذا وقع اشتراك اتّفاقيّ فحينئذ إمّا أنْ يضاف العلم أو يعرّف بـــ (أل) [٧].

ما يترتب على ما سبق من أوجه الاستعمال الجائزة أو الممتنعة :

- نحو: (محمد) و (عليّ) لا يجوز دخول (أل) فيهما في السّعة إلّا بعد عروض التّنكير .
- نحو : (إلياس) و (ليسع) لا يجوز فيه التّجريد من (أل) في السّعة مع بقاء التّعريف .
- نحو: (الأعشى) ممّا كانت فيه (أل) غالبة لا يجوز فيه الحذف عند المبرّد مع بقاء التّعريف، ويجوز عند ابن مالك وأبى حيّان وغيرهما .
- نحو : (يزيد) و(يشكر) لا تدخله (أل) في سعة الكلام .
- ليست (أل) في (الحارث) زائدة، وليس ذكرها وحذفها سواء عند ابن عقيل بخلاف أكثر النّحاة .
- أكثر دخول (أل) على المنقول من صفة كــ (حسن)، ويلي ذلك المصدر كــ(فضل) ثم اسم عين كــ(ليث) .

---

(١) انظر المغني، ص ٧٤ .
(٢) انظر المرجع السابق، ص ٧٤ .
(٣) انظر ابن النّاظم ص ٣٩ .
(٤) انظر شرح التّسهيل، ١ :١٨٠ .
(٥) انظر معاني القرآن للفرّاء، ٢ : ٤٠٨ .
(٦) البيت للرماح بن ميّادة وهو في شرح الكافية للرضيّ، ١ : ١٣٩، والمغنى، ص ٧٥ ، والخزانة، ٢ :٢٢٦، ٧ :٢٤٧ ، ٩ : ٤٤٢.
(٧)انظر: شرح الكافية للرضيّ ، ١ : ١٣٩ .

حذف التّنوين

التّنوين في الحقيقة نون تلحق آخر الاسم المتمكّن، و غيره من وجوه التّنوين، يقال نوّنت الكلمة تنويناً إذا ألحقتها النّون، فالتّنوين مصدر غلب حتّى صار اسماً لهذه النّون [١]، و يحذف التّنوين لزوماً لدخول (أل)، نحو : (الرّجل)، و للإضافة ، نحو : (غلامك)، و لشبهها، نحو: (لا مال لزيد)، و لالتقاء السّاكنين [٢]، كقوله تعالى : { **و لا الليلُ سابقُ النهارِ** } [٣].

و قد ورد مثل هذا في شرح أبي العلاء بيت البحتريّ [٤] :

قَدْ لعمري أضحى الزّمانُ حميداً بابنِ وهبٍ محمدِ المأمولِ

قال أبو العلاء : " (محمدُ المأمول) حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين، و إثباته أحسن؛ و ليس هذا عندهم من الضّرورات؛ لأنّ بعض القرّاء قد استعمله في قوله تعالى : { **قُلْ هو اللهُ أحدُ ، اللهُ الصمدُ** } [٥]، بترك تنوين (أحد)، و يزعمون أنّ عيسى بن عمر الثّقفيّ كان ينشد هذا البيت نصباً على حذف التّنوين في قول الشّاعر[٦] :

فألفيته غيرَ مستعتبٍ و لا ذاكرَ اللهَ إلّا قليلاً " [٧]

فالشّاهد فيه حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين، و المراد: (ولا ذاكر اللهَ)؛ فالتّنوين و إنْ كان محذوفاً في اللفظ فهو في حكم الثّابت، و لولا ذلك لخفض[٨]، و قد عدّ أبو سعيد السّيرافيّ السّيرافيّ حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين من باب الضّرورة، و إنْ كان الاختيار فيه التّحريك [٩].

و قد ذكر سيبويه إنّ سائر تنوين الأسماء يحرّك إذا كانت بعده ألف موصولة؛ لأنّهما ساكنان يلتقيان، فيحرّك الأوّل كما يحرّك المسكّن في الأمر و النّهيّ و، ذلك قولك : (هذه هندُ

---

(1) شرح المفصل، ٩ : ٢٩ .
(2) مغني اللبيب، ٨٤٣ ، ٨٤٤ .
(3) سورة يس الآية : ٤٠ .
(4) ديوان البحتريّ، ٣ : ١٦٧٨ .
(5) سورة الإخلاص، الآيتان (٢ – ٣) .
(6) البيت في ديوان أبي الأسود، ص ٥٤ ، و الخزانة، ٤ : ٥٥٤
(7) عبث الوليد، ص ٣٨٥ .
(8) شرح المفصّل، ٩ : ٣٦ .
(9) ضرورة الشّعر، أبو سعيد السّيرافيّ، تحقيق د رمضان عبد التّوّاب، ط١، دار النّهضة، بيروت، ١٩٨٥م.ص ١٠٠.
(9)

امرأةُ زيدٍ)، وهم ممّا يحذفون الأكثر في كلامهم [١].

إذاً فحذف التّنوين لالتقاء السّاكنين ليس من ضرورة الشّعر لوروده في القرآن والشّعر و هذا ما قاله السّيرافيّ في موضع آخر: " و حذف التّنوين غير داخل في ضرورة الشّعر لالتقاء السّاكنين، و قد رأيت بعض من ذكر إنّ حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين ضرورة، و هو عندي ليس كذلك" [٢].

لا يجمعون بين الألف و اللام و الإضافة إلّا في (الحسن الوجه)

الإضافة على ضربين: معنويّة و لفظيّة؛ فالمعنويّة ما أفادت تعريفاً أو تخصيصا، و تكون بمعنى اللام، ك (دارِ عمروٍ) أو بمعنى (من) ك (خاتمِ فضّةٍ)؛ و اللفظيّة أنْ تضاف الصّفة على مفعولها ك (ضارب زيد) أو على فاعلها ك (زيد حسن الوجه)، و قضية الإضافة المعنويّة أنْ يجرّد لها من المضاف من التّعريف، و ما تقبله الكوفيّون من قولهم: (الثّلاثة أثواب) و (الخمسة الدّراهم) فبمعزل عند أصحابنا عن القياس و استعمال الفصحاء[٣].
الفصحاء[٣].

و قد ورد مثل هذا في شرح أبي العلاء بيت البحتريّ [٤] :

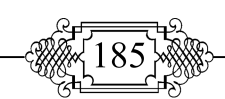
المائةُ الدّينارِ منسيّةٌ　　　في عدَةٍ أتبعْتَها خلفا

قال أبو العلاء : " (المائةُ الدّينارِ) رديء عند البصريّين، و قد أجازه غيرهم، و إذا أردت تعريف مثل هذا، قالوا : (مائةُ الدّينار)؛ و لا يجمعون بين الألف و اللام و الإضافة إلّا في : (الحسن الوجه)، و لا يجوز رفع (الدّينار)؛ لأنّه لا يمكن أنْ يكون بدلاً من (المائة) كما أمكن أنْ يكون (الأثواب) بدلاً من (الخمسة)، إذا قلت:(ما فعلت الخمسة الأثواب)" [٥].

فالإضافة يبتغى بها التّعريف و التّخصيص؛ لأنّ المضاف يكتسي من المضاف إليه تعريفه إنْ كان معرفة؛ فلذلك لا يجمع بين الألف و اللام و الإضافة؛ لأنّ ما فيه الألف و اللام لا يكون إلّا معرفة و لم يمكن اعتقاد التّنكير مع وجودهما، فأمّا (الخمسة الأثواب) و (الأربعة

---

(1) الكتاب، ٣ : ٥٠٥ .
(2) شرح السّيرافيّ ، ٢ : ١٥٥ .
(3) شرح المفصّل، ٢ : ١١٨ – ١٢١ .
(4) ديوان البحتريّ، ٣ : ١٣٩٥ .
(5) عبث الوليد، ص ٣٢١ .



الغلمان)؛ فهو شيء صار إلى جوازه الكوفيّون، فأمّا على أصل أصحابنا، فإذا قلت : (ثلاثة دراهم)، و أردت تعريف الأوّل منهما عرّفت الثّاني؛ لأنّ الأوّل يكون معرفة بما أضفته إليه فتقول : (ثلاثة الدّراهم)، فأمّا قول الشّاعر الفرزدق [1] :

مازالَ مُذْ عقدَتْ يداه إزارَه فَسَما و أدركَ خمسةَ الأشبارِ

فالشّاهد فيه تعريف الثّاني بالألف و اللام و الاكتفاء بذلك عن تعريف الأوّل، كما هو مذهب البصريّين خلافاً للكوفيّين في تجويزهم (الخمسة الأشبار) و (الثّلاثة الأثواب) [2].

و أمّا ما تعلّق به الكوفيّون من إجازتهم و تشبيههم ب(الحسن الوجه) ليس بصحيح؛ لأنّ المضاف في (الحسن الوجه) صفة و المضاف إليه يكون منصوباً و مجروراً؛ و إنّما ذلك شيء رواه الكسائيّ، و قد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجّرميّ أنّ قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء، و لم يقولوا : (النّصف الدّرهم) و لا (الثّلث الدّرهم)، و امتناعه من الاطّراد في أجزاء الدّرهم يدلّ على ضعفه في القياس [3].

و قال ابن هشام: " لا تجتمع الألف و اللام و الإضافة، فلو قلت : (الغلامُ زيدٍ) جمعت على الاسم تعريفين، و ذلك لا يجوز، و يستثنى من مسألة الألف و اللام أنْ يكون المضاف صفة و المضاف إليه معمولاً لتلك الصّفة " [4].

و في المسألة واحد من خمسة أمور تذكر، فحينئذ يجوز أنْ يجمع بين الألف و اللام و الإضافة : أحدها : أنْ يكون المضاف مثنّى، نحو : (الضّاربا زيدٍ)، و الثّاني: أنْ يكون المضاف جمع مذكّر سالماً، نحو: (الضّاربو زيدٍ)، و الثّالث: أنْ يكون مضافاً إليه بالألف و اللام، نحو: (الضّاربُ الرّجلِ)، و الرّابع: أنْ يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف و اللام، نحو: (الضّاربُ رأسِ الرجلِ)، و الخامس : أنْ يكون مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه الألف و اللام، نحو: (مررت بالرّجلِ الضّاربِ غلامِه) [5].

---

(1) ديوان الفرزدق، ص ١٠٥ .
(2) شرح المفصّل، ٢ : ١٢١ .
(3) المرجع السّابق، ٢ : ١٢٢ .
(4) شرح قطر النّدى و بلّ الصّدى، ص ٣٤٦ .
(5) المرجع السّابق، ص ٣٤٦ .

الأفعال النّاقصة

١-كان الزّائدة :

كان على ثلاثة أقسام : أحدها النّاقصة، و الثّاني : التّامّة، و الثّالث : الزّائدة؛ و قد ذكر ابن عصفور أنّها تزاد بين الشّيئين المتلازمين : كالفعل و مرفوعه، نحو: (لم يوجد كان مثلك)، و الصّلة و الموصول، نحو: (جاء الذي كان أكرمتُه)، و الصّفة و الموصوف، نحو: (مررْتُ برجلٍ كان قائمٍ)، و بين المبتدأ و الخبر، نحو: (زيدٌ كانَ قائمٌ) [١]، و بين المبتدأ و ما أصله خبر، وقد ذكر ذلك أبو العلاء في شرحه بيت المتنبّيّ [٢] :

و إنْ تكُ طيّئٌ كانَتْ لئاماً فألأمُهَا ربيعةُ أو بنوهُ

قال أبو العلاء : " (كانت) في البيت زائدة، و التّقدير : (إنْ تكُ طيّئ لئاماً) " [٣] .

و قد ذكر ابن يعيش أنّ دخولها كخروجها لا عمل لها في اسم و لا خبر[٤]؛ في حين ذهب السّيرافيّ إلى أنّ معنى قولنا زائدة أنْ لا يكون لها اسم و لا خبر، و لا هي لوقوع شيء مذكور، و لكنّها دالّة على زمان و فاعلها مصدرها، و ذلك قول : (زيدٌ كانَ قائمٌ) و (زيدٌ قائمٌ كانَ) تريد ذلك الكون، وقد دلّت (كان) على زمان الماضي، لأنّك لو قلت : (زيدٌ قائمٌ)\ و لم تقل: (كان) لوجب أنْ يكون ذلك في الحال، و قال الشّاعر[٥] :

سراةُ بني أبي بكرٍ تسامى على كانَ المسوّمَةِ العرابِ

يريد : (على المسوّمة العراب كان ذلك الكون) [٦].

٢- كان التّامّة:

---

(1) شرح ابن عقيل، ١ : ٢٨٨ .

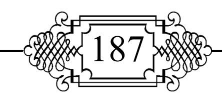
(2) ديوان المتنبّي، ص ٣٩٩ .

(3) شرح ديوان المتنبّي، ٤ : ١٨٤ .

(4) شرح المفصّل، ٧ : ٩٩ .

(5) البيت في شرح المفصل، ٧ : ٩٩ ، و شرح السّيرافيّ، ٢ : ٢٥٥ ، و الخزانة، ٩ : ٢٠٩ .

(6) شرح السّيرافيّ، ٢ : ٣٥٥ .



من أوجه (كان) أنْ تأتي تامّة، فتقتصر على الفاعل فيه، تقول : (كان عبدالله)، أي : (قد خُلِقَ عبدالله)، و (كانَ الأمرُ)، أي : (وَقَعَ الأمرُ) [1].

و قد ذكر أبو العلاء مجيء كان تامّة في تعليقه على بيت المتنبّيّ [2] :

أَكُلُّ فصيحٍ قالَ شعراً متيّمُ   إذا كانَ مدحٌ فالنَّسيبُ المقدّمُ

قال أبو العلاء : " (كان) ها هنا في بيت المتنبّيّ بمعنى (وقع) لا تحتاج إلى خبر" [3].

وقد قيل لها تامّة لدلالتها على الحدث، نحو قولك : (كانَ الأمرُ)، بمعنى : (حَدَثَ)، و يقال : (كانَتْ الكائنةُ)، أي : (حدثَتْ الحادثةُ)، و منه قولهم : (المقدّرُ كائنٌ)، المراد ما يقضيه الله و يقدّره كائن، أي : (حادثٌ و واقعٌ)، ومنه قوله تعالى : { **كُنْ فيكون** } [4]، أي : (احدثْ فيحدثْ)، ومنه قول الشّاعر [5] :

فدًى لبني ذهلِ ابنِ شيبانَ ناقتي   إذا كانَ يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ

أي : إذا وقع يوم [6].

٣- مجيء اسم كان نكرة و خبرها معرفة:

قد يكون اسم كان و خبرها معرفتين؛ فإنْ كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم و المجهول الخبر، فيقال: (كان زيدٌ أخا عمرو)، أو نكرتين؛ فإنْ كان لكلّ منهما مسوّغ للإخبار عنها؛ فأنت مخيّر فيما تجعله منها الاسم و ما تجعله الخبر، فتقول: (كانَ خيرٌ من زيدٍ بشراً من عمرو)، أو تعكس، و الحالة الثّالثة : أنْ يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم و النّكرة الخبر، نحو: (كانَ زيدٌ قائماً)، و لا تعكس إلّا في الضّرورة [7]، وقال وقال المبرّد : " اعلم أنّ الشّعراء يضطرّون في باب كان ، فيجعلون الاسم نكرة و الخبر

(1) الكتاب، ١ : ٤٦ .
(2) ديوان المتنبّي، ص ٢٣٨ .
(3) شرح ديوان المتنبّي، أبو العلاء المعرّيّ، ٣ : ١٤٩.
(4) سورة البقرة الآية : ١١٧ .
(5) البيت لمقّاس العائذيّ في الكتاب، ١ : ٤٧،و غير منسوب في اللسان مادة (شهب)، و شرح المفصل، ٧ : ٩٨
(6) شرح المفصل، ٧ : ٩٧ – ٩٨ .
(7) ضرائر الشّعر ابن عصفور، ص٢٩٦، و انظر مغني اللبيب، ص ٥٩٠ ، ٥٩١ .

معرفة [١] فمن ذلك قول الشّاعر [٢] :

قِفِى قَبْلَ التّفرُّق يا ضُباعَا   و لا يَكُ موقِفٌ منكِ الوَداعَا

و قد استقبح أبو العلاء هذا في بيت المتنبّيّ [٣] :

إذا الملوكُ تحلَّتْ كانَ حِليَتَهُ   مُهَنَدٌ و أصَمٌّ الكعبِ عَسَّالُ

قال أبو العلاء : " لو نصبت (حليته) على الخبر و جعلت (مهنّداً) اسمها كان قبيحاً لأنّ الخبر يكون معرفة و الاسم نكرة، و مثل هذا قد جاء في الشّعر فقط " [٤].

يفهم من قول أبي العلاء أنّ مجيء اسم كان نكرة و خبرها معرفة شيء جائز مستقبح عنده، لم يسمع إلّا في الشّعر؛ و الّذي حملهم على ذلك معرفتهم أنّ الاسم و الخبر يرجعان إلى شيء واحد، فأيّهما عرفت تعرف الآخر[٥]، و هذا معنى قول صاحب الكتاب : " الّذي شجّعهم على ذلك أمن الإلباس " [٦]، ومن الأبيات الّتي أنشدها، قول الشّاعر [٧] :

كأنّ سلافةً من بيتِ رأسٍ   يكونُ مزاجَها عسلٌ و ماءُ

فالشّاهد: فيه نصب (المزاج) بأنّه خبر يكون وهو معرفة و رفع (العسل) بأنّه اسمها و هو نكرة ضرورة، و قد جعله ابن يعيش من القلب الّذي يشجّع عليه أمن الإلباس[٨].

إذاً القياس يقول : يجب أنْ يكون اسم كان معرفة، و خبرها نكرة، و لا يحسن عكس ذلك إلّا عند الضّرورة ، كما ذكر النّحاة ، و ذهب إليه أبو العلاء .

٤- ليس :

من أخوات كان ترفع الاسم و تنصب الخبر، و هي فعل لا يتصرّف، و دليل فعليّتها اتّصال الضّمائر المرفوعة البارزة بها، و اتّصال تاء التّأنيث؛ و قد ذهب ابن السّرّاج، و

---

(1) المقتضب، ٤ : ٩١ .
(2) البيت في الخزانة، ٢ : ٢٦٧ .
(3) ديوان المتنبي، ص ٣٨٠ .
(4) شرح ديوان المتنبي، ٤ : ٢١٦ .
(5) شرح المفصّل، ٧ : ٩١ .
(6) الكتاب، ١ : ٤٨ .
(7) ديوان حسّان بن ثابت، ص ٧١ .
(8) شرح المفصّل، ٧ : ٩١ .

الفارسيّ، و جماعة من أصحابه، و ابن شقير إلى أنّها حرف [١]، و قال المالقيّ : " (ليس) ليست محضة في الفعليّة، و لا محضة في الحرفيّة؛ و لذلك وقع فيها الخلاف بين سيبويه و الفارسيّ، فزعم سيبويه أنّها فعل، و زعم الفارسيّ أنّها حرف، ثم قال : و الّذي ينبغي أنْ يقال فيها إذا وجدت بغير خاصيّة من خواص الأفعال، و ذلك إذا دخلت على الجّملة الفعليّة إنّها حرف ليس غير ك (ما) النّافية ، كقول الشّاعر[٢]:

تُهْدِي كتائبَ خُضراً ، ليسَ يعصمُها إلّا ابتدارٌ إلى موتٍ بإلجامِ

هذا لا منازعة فيه في حرفيّة (ليس)؛ إذ لا خاصيّة من خواص الأفعال فيها[٣].

و قد ذكر أبو العلاء مثل هذا في شرحه بيت البحتريّ [٤]:

فليسَ تنفكُّ من شُكرٍ و من أملِ مكرَّرينَ بيومٍ منهم و غَدِ

قال أبو العلاء : " مذهب سيبويه أنّ (ليس) فيها ضمير، كقولهم : (ليس خلقَ اللهُ مثلَه)، و الأشبه بمذاهب الشّعراء أنْ تكون (ليس) ها هنا في معنى (ما)، ولا يكون فيها ضمير؛ لأنّهم إذا حملوا (ما) على (ليس) في بعض المواضع جاز أنْ يحملوا (ليس) عليها، و كذلك رأي سيبويه في قول الشّاعر[٥]:

هي الشّفاءُ لدائي إنْ ظفرْتُ بها و ليسَ منها شفاءُ الدّاءِ مبذولُ

عنده أنّ في ليس ضميراً؛ و إنّما القياس أنْ يكونوا جعلوا (ليس) في هذا الموضع بمنزلة (ما)، فلم يحتاجوا إلى ضمير، كما قالوا : (ليسَ الطّيبُ إلّا المسكُ)، مثل قولهم : (ما الطّيبُ إلّا المسكُ) [٦].

فالبيت الّذي استشهد به أبو العلاء رواه سيبويه في موضعين على تقدير ضمير الشّأن في (ليس)، و الجّملة بعده خبر عن (ليس)، و رواه أيضاً على جعل (ليس) في معنى (ما)؛ و

---

(1) الجنى الدّاني، ٤٩٤ .
(2) البيت للنابغة في ديوانه، ص ٢٣٠ .
(3) رصف المباني، ص ٣٠٠ ، ٣٠١ .
(4) ديوان البحتري، ٢ : ٦٥٩ .
(5) البيت نسب في الكتاب، ١ : ٧ إلى هشام أخي ذي الرّمّة، وهو في المقتضب، ٤ : ١٠١،و في المغني ص ٣٨٩. (5)
(6) عبث الوليد، ١٣٩ ، ١٤٠ .

قد زعم أنّ ذلك قليل لا يكاد يعرف، و يجوز أنْ يكون منه : (ليسَ خلقَ اللهُ أشعرَ منه) [1].

و قال ابن هشام : " و قد زعم بعضهم عن قائل ذلك أنّه قدّرها حرفاً، و أنّ من ذلك قولهم : (ليسَ خلقَ اللهُ مثلَه)، و لا دليل فيها لجواز كون (ليس) شأنيّة " [2].

و ذهب ابن يعيش إلى أنّ في ليس ضميراً مستكناً لأنّ (ليس، و خلق) فعلان و الفعل

لا يعمل في الفعل، فلا بدّ من اسم يرتفع به ، فلذلك قيل فيه ضمير، و منه قول الشّاعر :

هي الشّفاءُ لدائي إنْ ظفرْتُ بها و ليسَ منها شفاءُ الدّاءِ مبذولُ

جعل في (ليس) ضميراً لم يتقدّمه ظاهر، ثُمّ فسّره بالجّملة من المبتدأ و الخبر [3].

إذاً (ليس) عند أبي العلاء نافية بمنزلة (ما)، و لا تحتاج إلى ضمير، و قد قاس كلامه على قولهم : (ليسَ الطّيبُ إلّا المسكُ)، مثل قولهم : (ما الطّيبُ إلّا المسكُ)، فا ليس هنا مهملة لا عمل لها عند بني تميم، فإنّ (إلّا) تبطل عمل (ليس) عندهم، كما تبطل عمل (ما) الحجازيّة [4]،أمّا سيبويه، فيقدّر فيها ضمير الشّأن، و قد تجعل عنده بمعنى(ما)، و ذلك قليل. قليل.

الجمع

١-جمع فاعل على فُعَّال و فُعّل :

التّكسير في الصّفات ليس بقياس لشبهها بالأفعال، و الباب أنْ تجمع بالواو و النّون لأنّ الفعل تتصل به هذه العلامات، نحو : (يضربون)، فإذا الباب في فاعل إذا كان صفة نحو: (كاتب) أنْ يجمع بالواو و النّون، نحو: (كاتبون)؛ لأنّه الصّفة و مؤنّثه بالهاء، نحو: (ضاربة) فكان جمع مذكّره بالواو و النّون، كما كان جمع مؤنّثه بالألف و التّاء، و قد يكسر بحكم الاسميّة، فإذا كسر المذكّر منه جمع على (فُعّل)، و هو مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل، نحو: (شاهد – شُهَّد)، و (قارح قُرَّح)، وعلى (فُعَّال)، نحو : (شاهد شُهَّاد) و (راكب رُكَّاب) [5].

(1) الكتاب، ١ : ٧٠ ، ١٤٧ .
(2) مغني اللبيب، ٣٨٩ .
(3) شرح المفصّل، ٣ : ١١٦ .
(4) الجّنى الدّاني، ص ٤٩٦ .
(5) شرح المفصّل، ٥ : ٥٤ ، وشرح ابن النّاظم، ص ٣٠٥ .

أمَّا إذا لحقت الهاء (فاعلاً) للتأنيث كسر على (فواعل)، و ذلك قولك : (ضاربة ضوارب)، و (خارجة خوارج)، و كذلك إذا كان صفة للمؤنّث، و لم تكن فيه هاء التّأنيث، و ذلك : (طامث طوامث)، و (حائض حوائض)، و يكسرونه على (فُعَّل)، نحو: (حُيَّض) و (طُمَّث) [1].

و يجري مجرى ذلك ما كان صفة لما لا يعقل تجمعه على (فواعل)، و (فُعَّل)، و إذا كان مذكّراً، نحو: (جمل بارك)، و (جمال بُرَّك و بوارك)؛ لأنّ ما لا يعقل يجري مجرى المؤنّث [2].

و قد ذكر أبو العلاء ذلك في شرحه بيت البحتريّ [3]:

فداؤك أقوامُ إذا الحقُّ نابهم   تفادوا من المجدِ المُطِلِّ نواكلا

قال أبو العلاء: " كان في الأصل (نواكل)، فإنْ كانت الرّواية صحيحة؛ فهو يجوز في ضرورة الشّعر؛ لأنّ باب (فاعل) إذا كان وصفاً لمن يعقل من المذكّرين، أنْ يجمع على (فُعَّل) و (فُعَّال)، كما قال القطاميّ [4]:

إذا الفوارسُ من قيسٍ بشكتهم   حولي شُهودٌ و قومي غير شُهّادِ

و قال الفرزدق في جمع (فاعل) من المذكّر على (فواعل) [5]:

إذا الرّجال رأوا يزيدَ رأيتهم   خُضْع الرّقاب نواكس الأبصارِ

فأمّا قولهم: (فارس و فوارس)، فزعموا أنّهم جمعوه على هذا المثال؛ لأنّه نعت للمذكّر لا توصف به المرأة، يقولون : (رجل فارس)، و لا يقولون: (فارسة)، و قالوا : (هالك في الهوالك)، فجمعوه على هذا المثال؛ لأنّه جرى مجرى المثل و الأمثال يجوز فيها ما يجوز في الشّعر " [6] .

و قد ذهب ابن يعيش إلى أنّ (فواعل) جمع (فاعلة)، و منعوا أنْ يجمع عليه (فاعل)

---

(1) الكتاب، ٣ : ٦٣٣ .
(2) شرح المفصل، ٥ : ٥٧ .
(3) ديوان البحتري، ٣ : ١٦٠٨ . رواية الدّيوان (تواكلا) .
(٢) ديوان القطاميّ، تحقيق د إبراهيم السّامرائيّ، و أحمد مطلوب، دار الثّقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م . ص٨٦ .
(5) ديوان الفرزدق، ص ١٠٣ .
(6) انظر عبث الوليد، ص ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

حتّى لا يلتبس الجّمع بين المذكّر و المؤنّث، إذ لو قالوا : (ضوارب و كواتب) لم يعلم أجمع (فاعل) أم هو جمع (فاعلة)، و قد قالوا : (فارس فوارس)، فهو قليل شاذّ [١]؛ لأنّ (فارساً) لا يكاد يستعمل إلّا للرّجال، و لم يكن في الأصل إلّا لهم، فلمّا لم يكن للمؤنّث فيه حظّ لم يخافوا التباساً؛ و أمّا (هوالك – هالك)؛ فإنّه جرى مثلاً في كلامهم، و الأمثال تجري على لفظ واحد، فلذلك جاء على أصله؛ فإنْ اضطرّ الشّاعر إليه جاز أنْ يجمعه على (فواعل) لأنّه الأصل، كقول الفرزدق : (نواكس)، فقوله : (نواكس) حيث جمع عليه (فاعل)؛ لأنّه لمّا اضطرّ إليه رجع به إلى الأصل [٢].

و قد قال المبرّد في هذا بيت الفرزدق : " في هذا البيت شيء يستطرفه النّحويون؛ و هو أنّهم لا يجمعون ما كان من (فاعل) نعتاً على (فواعل)، لئلا يلتبس بالمؤنّث، فلا يقولون: (ضارب، ضوارب) و(قاتل، قواتل)؛ لأنّهم يقولون في جمع (ضاربة، ضوارب) و لم يأتِ هذا إلّا في حرفين، أحدهما : في جمع (فارس ، فوارس)؛ لأنّ هذا ممّا لم يستعمل في النّساء، فأمنوا الالتباس، و يقولون في المثل : (هو هالك في الهوالك)، فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنّه مثل؛ فلمّا احتاج الفرزدق لضرورة الشّعر أجراه على أصله، فقال: (نواكس)، و لا يكون هذا أبداً إلّا في الضّرورة " [٣].

إذاً ممّا سبق يتّضح أنّ (فاعلاً) إذا كان وصفاً لمذكّر كسر على (فُعّال) و (فُعّل)، و إذا كان وصفاً لمؤنّث و مذكّر غير عاقل يكسران على (فُعّل) و (فواعل)، و إذا كان (فاعل) نعتاً لمذكّر، و لا توصف به المرأة يجوز أنْ يكسر على (فواعل) في ضرورة الشّعر .

أمّا قول أبي العلاء في أنّ (هوالك) جمع (هالكة)، أي : (جماعة)، فقد أجاز ابن الحاجب في قوله : " قلْتُ لا دليل في جميع ما ذكروا، إذ يجوز أنْ يكون (الهوالك) جمع (هالكة)، أي : (طائفة هالكة)، كذلك غيره، كقولهم: (الخوارج)، أي : الفرق الخوارج" [٤].

٢- قد يقع لفظ الواحد موقع الجمع :

قد تضع العرب المثنّى بدل المفرد، أو المفرد بدل المثنّى، أو الجّمع بدل المفرد، أو

---

(1) ابن النّاظم ، ص ٣٠٨ .
(2) شرح المفصّل، ٥ : ٥٥ ، ٥٦ .
(3) انظر الكامل، ٢ : ٥٧٤ ، ٥٧٥ .
(4) ينظر شرح الشّافية، ٢ :١٥٤

المفرد بدل الجّمع، أو الواحد موضع الجّمع، و قد شاع عنهم ذلك، وهو كثير في كلامهم وليس بمستنكر أنْ يكون اللفظ واحداً و المعنى جمعاً؛ حتى قال بعضهم في الشّعر من ذلك مالا يستعمل في الكلام، قال علقمة بن عبدة [1] :

لها جَيفُ الجسرى فأمَّا عظامُها فبيضٌ ، و أمَّا جلدُها فصليبُ

فالشّاهد فيه استعمال (جلدها) مفرداً أريد به الجّمع، أي : (جلودها)، و مثل ذلك في قوله تبارك و تعالى : **{ فإنْ طِبْنَ لكمْ عن شيءٍ منه نفساً }** [2]، إن شئت قلت : (أنفساً) [3].

و قد ورد مثل ذلك في قول أبي العلاء معلّقاً على بيت البحتريّ [4] :

أحلى معاطك كأساً أو مناولِها مُعطِيك خدّاً نقيّاً صحنُهُ و فما

قال أبو العلاء : " قوله (مناوِلُها) واحد في موضع الجّمع، كما يقال : (هذا أفضل رجل في النّاس)، و لو أمكن أنْ يكون (مناول) مجموعاً لكان أحسن، و لكنّ الوزن اضطرّه إلى التّوحيد، وهذا كما يقال: (أفضل أصحابك أو صديقك فلان)، فوضع (الصّديق) موضع (الأصدقاء)، و هو أحسن من قوله [5] :

كُلوا في نصفِ بطنِكم تعيشُوا فإنَّ زمانَكم زمنٌ خميصُ

لأنّ الضّمير قد دلّ على الجّميع، فاللفظ يقتضي أنْ يؤتى به " [6].

فالشّاهد: فيه وضع (البطن) موضع (البطون)؛ لأنّه اسم جنس ينوب واحده عن جمعه، فأفرد اجتزاء بلفظ الواحد عن الجّمع؛ لأنّه لمّا أضاف (البطن) إلى ضمير الجّماعة علم أنّه أراد الجّمع [7].

إذاً يفهم ممّا سبق أنّ وضع لفظ الواحد موضع الجّمع قد خصّه النّحاة و أبو العلاء بالضّرورة ، في حين ذهب الفرّاء إلى أنّ ذلك جائز في الكلام غير مختص في الشّعر ، و قد

---

(٣) ديوان علقمة بن عبده الفحل، تحقيق لطفي السّقّال، راجعه د فخر الدّين قباوة، دار الكتاب العربيّ، حلب، ط١ ، ١٩٦٩م . ص ٤٠ .

(2) سورة النساء، الآية (٤) .

(3) الكتاب، ١ : ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(4) ديوان البحتريّ، ٣ : ٢٠٤٧ .

(5) البيت في الكتاب، ١ : ٢١٠ ، و شرح المفصّل، ٦ : ٢١ ، ٢٢ .

(6) عبث الوليد، ص ٤٧٢ .

(7) الكتاب، ١ : ٢١٠ .

ورد منه كثير في الكلام و الشّعر [١].

الممنوع من الصرف

١- ترك صرف ما ينصرف :

التّنوين من علامات الأسماء؛ غير أنّه ثمّة أسماء امتنعت من دخول التّنوين فيها، فسمّى النّحويّون ما دخله التّنوين بالمنصرف؛ أمّا الّذي امتنع من دخوله فسمّوه بالممنوع من الصّرف[٢]، فكأنّ الصّرف عندهم هو التّنوين، والمنع من الصّرف هو عدمه [٣].

إنّ قضيّة الممنوع من الصّرف هي قضيّة التّنوين، وكما سبق فإنّ التّنوين يدخل في النّكرات كثيراً، بخلاف المعارف، ولذلك فإنّه إذا دخل على المعارف خاصّة الأعلام يكون خلاف الأصل، فإذا دخل العلَم فلعلّة، وكما قال السّهيليّ : " وإنّما ينوّن من الأعلام ما كان قبل التّسمية منوناً " [٤]؛ والشّعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلّة أم لم تكن [٥]. [٥].

ومن هذا قول ابن أبي حصينة [٦] :

تُرِيكَ هَضبَ هُمامٍ في حِجى مَلِكٍ   مِن آلِ مِرداسَ في عِرنينهِ شَمَمُ

قال أبو العلاء : " وبعض النّاس إذا صرف (مرداس) كسر السّين، وأهل الكوفة يرون فتحها، وقد ذكر حذف التّنوين في الشّعر القديم؛ إلّا إنّه في المرفوع والمنصوب أكثر منه في المخفوض، قال ذو الإصبع العداوانيّ [٧] :

وَمِمَّن وُلِدُوا عامِرَ   ذو الطولِ وَذو العَرضِ

وقال عبّاس بن مرداس [٨] :

---

(1) شرح المفصّل، ٦ : ٢٢ .

(٢) انظر اللباب، ١ :٥٢٠ ، و شرح المفصّل، ١ : ٥٧ .

(٣) انظر: الخلاف في معني الممنوع من الصرف في شرح المفصّل، ١ :٥٧ .

(٤) أمالي السّهيلي، ص ٢٨ .

(٥) أمالي السهيلي، ص ٢٦ .

(٦) البيت في الدّيوان، ١ : ٤٦ .

(٧) البيت لذي الإصبع العدوانيّ، وهو في : شرح الكتاب للسيرافيّ، ٢ :١٠٤، والإنصاف، ٢ :٥٠١ ، وابن وابن يعيش، ١ : ٦٨.

(٨) البيت للعباس بن مرداس، وهو في : شرح الكتاب للسيرافيّ، ٢ :١٠٤ ، والإنصاف، ٢ :٤٩٩، وابن يعيش، ١ : ٦٨، والخزانة ، ١ : ١٤٩.

وَما كانَ حِصن ٌولا حابِسٌ يَفوقانِ مِرداسَ في مَجمَعِ

وممّا جاء في المخفوض قول دوسر بن ذُهيل القريعيّ [1]:

وَقائِلَةٍ ما بالُ دَوسَرَ بَعدَنا صَحا قَلبُهُ عَن آلِ لَيلى وَعَن هِندِ " [2]

إذا كان هذا فإنّ ابن عصفور كان يري المنع في اجتماع الأمرين معاً، حذف التّنوين والجرّ بالفتحة في موضع الخفض؛ أمّا حذف التّنوين وحده فهو عنده جائز، وليس من باب الممنوع من الصّرف[3].

وكلامه هذا في مقابل كلام السّيرافيّ الّذي قال:" إنّ التّنوين علامة تفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف " [4].

إذا أخذ برأي ابن عصفور السّابق ، وهو رأي قويّ ، ولعلّ أبا العلاء بقوله : " وقد ذكر حذف التّنوين في الشّعر القديم ، إلّا أنّه في المرفوع والمنصوب أكثر منه في المخفوض[5]" فقد فقد ذهب هذا المذهب .

وقد فسّر أبو العلاء استحسانه لحذف التّنوين من المرفوع والمنصوب أكثر من المخفوض بأنّ : " الكسرة إذا حصلت في آخر الاسم طلبت التّنوين إذا كان ما لا ينصرف لا يكسر "[6].

ويمكن أنْ يفسّر هذا الباب على أنّه من قبيل اختلاف اللهجات؛ وقد نقل لنا الأخفش في مسألة صرف الممنوع من الصّرف هذه الأمور :

- صرف صيغة الجّمع لغة لقوم [7].
- صرف الممنوع بشكل عام جائز عند قوم آخرين [8].
- ولهذا فقد أجاز الكسائيّ و الأخفش وثعلب صرف الممنوع، ولو كان في كلام النّاس[1].

---

(١) البيت لدوسر بن دهبل القريعيّ ، وهو في : شرح الكتاب للسيرافيّ، ٢ :١٠٦ ، و الإنصاف، ٢ : ٥٠٠

(٢) شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ :٤٩ .

(٣) انظر الضرائر، ص، ٧٩ .

(٤) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافيّ، تحقيق الدكتور عوض بن أحمد القوزي، منشورات جامعة الإمام محمد بن مسعود، الرياض، ط١ ، ١٩٨٩ م . ص ٥٢ .

(٥) انظر شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ : ٤٩ .

(٦) انظر عبث الوليد ص ١٨٨ .

(٧) انظر حاشية الصبان، ٣ : ١٣٤٦ .

(٨) انظر شرح الكافية للرضيّ، ١ : ٣٨ .

وفي مقابل صرف الممنوع وجدنا من العلماء من يجيز منع المصروف[٢]، مطلقاً في الكلام وفي الشّعر، ومن هؤلاء ثعلب، فقد حكي أبو موسي الحامض [٣] أنّه قال : " قلت لأبي العباس[٤] :

أُؤمِّل أن أعِيش وأن يَوْمِي   بأوَّلَ أو بأهْوَنَ أو جُبَارِ
أو التَّالِي دُبار فإنَّ فيها   فمُؤنِس أو عَرُوبة أو شِيَار

موضوع ؟ قال : لم ؟ قلت : لأن (مؤنساً) و (جباراً) و (ودباراً) تنصرف، وقد ترك صرفها، فقال : هذا جائز في الكلام ، فكيف في الشّعر ؟ " [٥].

ويتّضح ممّا سبق أنّ النّحاة في مسألة منع المصروف على ثلاثة مذاهب :

الأوّل : لا يكون الاسم ممنوعاً من الصّرف حتّى يسقط منه التّنوين والخفض، ولو سقط التّنوين وحده، والاسم مرفوع أو منصوب، فليس ممنوعاً من الصّرف عند ابن عصفور .

الثّاني : سقوط التّنوين من العلم خاصّة لا إشكال فيه؛ لأنّ الأصل في الأعلام أنْ لا تنوّن إلّا لعلّة، فإذا سقط التّنوين رجع الاسم إلى أصله، وهو مذهب السّهيليّ .

الثّالث : أجاز قوم منهم ثعلب منع المصروف في الكلام شعراً ونثراً، ولعلّ هؤلاء نظروا إلى أنّ الصّرف والمنع راجع إلى لهجات العرب المختلفة .

ومقالة هؤلاء بخلاف مقالة البصريّين والكوفيّين؛ فإنّهم اتّفقوا على أنّ المنع من الصّرف لا يقع في الكلام النّثريّ، ثم اختلفوا في الشّعر منه .

١- **الكوفيّون** :

---

(١) انظر السّابق، ١ : ٣٨ .

(٢) انظر الخزانة، ١ :١٤٨ .

(٣) هو: أبو موسي سليمان بن محمد بن أحمد الحامض النحوي المشهور، أخذ عن ثعلب وخلفه بعد موته، له من الكتب (خلق الإنسان)، و (غريب الحديث) و (الوحوش) وتوفي(٣٠٥) هـــ . انظر ترجمته في نزهة الألباء ص ٢٤١ .

(٤) البيتان نسبهما القلقشندي إلي النّابغة في صبح الأعشي، تحقيق محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٨٧م . ٢ :٣٩١ ، وهما في : الإنصاف ، ٢ : ٤٩٧ ، وابن الناظم ص٢٦٠. والأسماء المذكورة في البيتين هي أسماء أيامهم قديماً : (أول) هو الأحد، و (أهون) هو الاثنين،(وجبار) هو الثلاثاء، و(دبار) هو الأربعاء، و (مؤنس) هو الخميس، و (عروبة) هو الجمعة .

(٥) انظر المساعد، ٣ :٤٤ ، والهمع، ١ :١٢٢ .

أجاز معظم الكوفيّين، والأخفش، والفارسيّ[١]، وغيرهم منع المصروف، واستند هؤلاء إلى السّماع والقياس؛ أمّا السّماع فقد سمع من الشّعر الكثير ممّا فيه ترك صرف ما ينصرف وسبق نماذج له عند ذكر تعليق أبي العلاء علي بيت ابن أبي حصينة؛ لكنّ الأبيات الّتي استند إليها هؤلاء تعرّضت من قبل المانعين إمّا للإنكار أو التّأويل؛ فيخرج على وجه يصحّ معه المنع من الصّرف [٢]، ومن هذا إنكار المبرّد [٣] لرواية البيت :

وَما كانَ حِصن ٌولا حابِسٌ يَفوقانِ مِرداسَ في مَجمَعِ

قال : إن الرّواية الصحيحة : (يفوقان شيخي في مجمع) .

وممّن أوّل هذا التّأويل أبو العلاء المعرّيّ، قال في صرف (مرداس) في بيت عبّاس بن مرداس السابق : " وكان محمّد بن يزيد المبرّد ينشد : (يفوقان شيخي في مجمع)، وإذا ترك التّنوين جاز أنْ يذهب بهذا الاسم مذهب كلاب، وعقيل، ونمير[٤]؛ لأنّ الله تعالى قد أنشأ تلك الشّجرة فروعاً كثيرة " [٥]، وقد قال مثل هذا أيضاً : " و ترك التّنوين فيما ينصرف جائز في الضّرورة، و قد كثر في أشعار المتقدّمين و المحدثين . ، و ينشد هذا البيت :

و ممن وُلدُوا عامرُ ذو الطُّولِ و ذو العرضِ

الصّواب عندهم التّنوين هاهنا، و يحتمل أنْ يذهب به مذهب القبيلة فلم يصرفه " [٦].

كان ما سبق هو الحجّة الأولي للكوفيّين في جواز منع المصروف في ضرورة الشّعر، وهو السّماع .

أمّا الحجّة الثّانية لهم، فهي القياس علي حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله [٧] :

فَبَيناهُ يَشري رَحلَهُ قال قائِلٌ لِمَن جَمَلٌ رِخوُ المِلاطِ نجيبُ

---

(١) انظر رأيهم في شرح السّيرافيّ للكتاب، ٢ : ١٠٤، والإنصاف، ٢ : ٤٩٣ .

(٢) انظر الإنصاف، ٢ :٥١٤ ، ٥٢٠ .

(٣) انظر شرح السّيرافيّ للكتاب، ٢ : ١٠٥، وشرح ديوان ابن أبي حصينة للمعرّيّ، ٢ :٩١، والإنصاف، ٢ : ٥٠٠، وابن يعيش، ١ : ٦٨ .

(٤) هذه أسماء قبائل .

(٥) شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ :٩١ .

(6) عبث الوليد ، ص ٣٢٨ – ٣٢٩ .

(٧) البيت نسب إلى العجير السّلوليّ وإلي المخلب الهلالي في الخزانة، ٥ :٢٦٠، والإنصاف، ٢ :٥١٢ ، ٥١٣، ٥١٤ ، ابن يعيش، ١ :٦٨ .

فحذف الواو من (هو) وأصل الكلام : (فبينا هو) والواو حرف أصليّ، وإن يجوز حذف التّنوين وهو زائد أولي[1].

٢- رأى البصريّين :

منع أغلب البصريّين ترك صرف ما ينصرف، وأنكروا، و أوّلوا ما سمع فيه ترك التّنوين كما سبق، واستندوا في هذا إلى أنّه ليس للممنوع من الصّرف أصل يردّ إليه بصرفه إذ الأصل في الأسماء أنْ يدخلها التّنوين، لا أنْ يحذف منها، بخلاف صرف الممنوع ؛ لأنّ الأصل في الأسماء الصّرف [2]؛ وكلامهم هذا قد ينتقض بأنّ الأصل في الأعلام خاصّة أنْ لا يدخلها التّنوين إلّا لعلّة على رأي السّهيليّ، فإذا حذف التّنوين رجع الاسم إلى أصله .

وعلى فرض أنّ القياس عند البصريّين أقوى منه عند الكوفيّين؛ فإنّه إذا تعارضت قوّة القياس وكثرة الاستعمال، قُدّم ما كثر استعماله كما يقول ابن جنّيّ [3].

ولهذا قال : " والّذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيّين، لكثرة النّقل الّذي خرج عن حكم الشّذوذ، لا لقوّته في القياس" [4].

يمكن الخروج مما سبق :

١- ترك صرف، نحو:(محمد) في الشّعر مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً جائز عند السّهيليّ.

- ترك صرف نحو : (محمد) و (عريان) مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً جائز عند الكوفيّين في الشّعر، ممتنع في النّثر.

- ترك صرف، نحو: (محمد) و(عريان) مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً ممتنع عند البصريّين في الشّعر والنّثر .

- حذف التّنوين من نحو: (محمد) و (عريان) في الشّعر جاء مرفوعاً أو منصوباً ليس من المتروك صرفه عند ابن عصفور، بخلافه إذا جاء مخفوضاً .

---

(١) انظر شرح السّيرافيّ، ٢ :١٠٧ ، والإنصاف، ٢ :٥١٣ ، وابن يعيش، ١ : ٦٨ .
(٢) انظر الإنصاف، ٢ :٥١٤ .
(٣) انظر الاقتراح، ص ٧٩ .
(٤) الإنصاف، ٢ :٥١٤ .

صرف الممنوع من الصّرف

نظر النّحويّون في الأسماء العربيّة؛ فوجدوا منها منوّناً وغير منوّن، فسمّوا الأوّل بالمنصرف، والثّاني بغير المنصرف، أو بالمجري وغير المجري[١]؛ وعلّلوه بأنّ الأوّل متمكّن أمكن في باب الاسميّة، فلخفته يجوز أنْ يلحقه نوع ثقل، وهو التّنوين .

أمّا الثّاني : ففيه من شبه الفعل شيء وكما لا يدخل الفعل التّنوين؛ لأنّه ثقيل أثقل من الاسم فكذلك ما أشبهه من الأسماء، وجعلوا هذا النّوع من الأسماء متمكّناً؛ لكنّه ليس أمكن في باب الاسميّة .

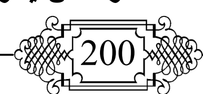
ثم قالوا: إنّ الأسماء كلّها حقّها الصّرف؛ أمّا ما مُنع منها فلشبهها بالفعل؛ ولهذا يجوز في الضّرورة أنْ تردّ الأسماء الممنوعة إلى أصلها، وهو الصرف، ومنه قول امرئ القيس[٢] :

---

(١) عبارة سيبويه في الكتاب، ٣ :١٩٣" هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف"، وعبارة المبرّد في المقتضب،٣ :٣٠٩ :"ما يجري وما لا يجري"، وفي ابن يعيش، ١ :٥٧ أنّ البغداديّين يسمّون باب ما لا ينصرف: باب ما لا يجري .

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٣ ، وذكره المعري أثناء شرحه لقصيدة ابن أبي حصينة الّتي مطلعها :

ما قُدِّمَ البَغْيُ إلّا أُخِّرَ الرَشَدُ وَالناسُ يُلقونَ عُقبى كُلِّ ما اِعتَقَدُوا



تَقَطَّعُ أَسبابُ اللُبانَةِ وَالهَوى   عَشِيَّةَ جاوَزنا حَماةً وَشَيزَرا

وفيه يقول أبو العلاء عن صرف (حماة) و (شيرزا) في البيت : " وصرفتا لضرورة الشّعر كما يصرف غيرهما ممّا لا ينصرف" [١].

إنّ صرف الممنوع من الصّرف جائز عند النّحويّين جميعهم؛ لأنّه الأصل في الأسماء وبصرفها تردّ إلى أصلها [٢]؛ لكن هل صرف الممنوع من الصّرف مطرد في الأسماء كلّها ؟

استثنى الكوفيّون من هذا (أفعل من)، وعلّلوه بأنّ (من) فيه قامت مقام الإضافة، ولا يجوز الجّمع بين التّنوين والإضافة، فكذلك ما قام مقام الإضافة وهو (من) .

أمّا البصريّون فذهبوا إلى جوازه؛ لأنّ (من) ليست قائمة مقام الإضافة [٣] "؛ ولأنّه يلزمهم أنْ يمنع الصّرف من (خير) من قولهم : (مررت برجل خير من عمرو)، و(هذا خير منك) والعرب لم تمنعه الصّرف، فدلّ على أنّه امتنع من الصّرف لوزن الفعل والصّفة، فلمّا زال وزن الفعل صرف " [٤].

واستثنى الكوفيّون أيضاً ما آخره ألف التّأنيث[٥]، وعلّلوه بأنّه لا فائدة فيه؛ لأنّه مستوفي الرّفع والنّصب والجرّ؛ ولأنّه إذا زيد فيه التّنوين سقطت الألف لالتقاء السّاكنين، فينقص بقدر ما يزيد [٦]؛ لكن قد يكون فيه فائدة بأنْ تلتقي الألف مع ساكن بعده، فيحتاج الشّاعر إلى كسر الأوّل، فينون ثمّ يكسر، ومقتضى هذا أنّه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينوّن[٧].

ولكن هل صرف الممنوع من الصّرف خاص بضرورة الشّعر ؟

ذكر ابن هشام [٨]، وغيره أنّ صرف الممنوع قد يعرض لأسباب أربعة هي :

تنكير العلم، والتّصغير، و التّناسب، و الضّرورة، و الأخير يشمل أمرين، **أولهما** : ما دخله

---

(١) شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٢ : ١٦٨ .
(٢) انظر الكتاب، ١ :٢٦ ، والمقتضب، ٣ :٣٥٤ ، وشرح الكتاب للسيرافيّ ، ٢ :١٠١ .
(٣) انظر شرح السّيرافيّ، ٢ :١٠٢ ، والإنصاف، ٢ :٤٩١ .
(٤) الإنصاف، ٢ :٤٩١ .
(٥) انظر :الهمع، ١ :١٢١ .
(٦) انظر : السّابق، ١ :١٢١ .
(٧) الهمع، ١ :١٢١ .
(٨) ذكره في :أوضح المسالك، ٣ : ١٥٦ .

الكسر، دون التّنوين، وحقّه الفتح، كقول الشّاعر [١] :

إِذا ما غَزوا بِالجَيشِ حَلَّقَ فَوقَهُم   عَصائِبُ طَيرٍ تَهتَدي بِعَصائِبِ

وثانيهما : ما دخله الكسر مع التّنوين، كقول الشّاعر [٢] :

وَيَومَ دَخَلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيزَةٍ   فَقالَت لَكَ الوَيلاتُ إِنَّكَ مُرجِلي

والرّابع الّذي يصرف الممنوع لأجله التّناسب للمنصرف، كقراءة نافع و الكسائيّ قوله تعالى: { **إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا** }[٣]، فصرف (سلاسلاً) لمناسبة (أغلالاً) وحقّها المنع؛ لأنّها على صيغة الجّمع المتناهي .

وقد أجاز الزّمخشريّ أنْ يكون تنوين (سلاسلاً) بدلاً من حرف الإطلاق، ويجري الوصل مجري الوقف؛ كما أجاز أنْ يكون صاحب القراءة ممّن ضري بروايةِ الشّعر، ومرن لسانه على صرف غير المنصرف [٤].

و حكى الأخفش أيضاً أنّ صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة لقوم[٥]؛ وأجازه الكسائيّ[٦] وثعلب [٧]، وأنكره غيرهما كما قال الرّضيّ؛ لأنّه ليس بمشهور عن أحد في الاختيار[٨].

يمكن الخروج مما سبق :

١- نحو: (أحمد) و(إبراهيم) يجوز جرّهما بالكسرة ودخول التّنوين فيهما في ضرورة الشّعر.

٢- نحو: (مساجد) و(سجاجيد) يجوز صرفهما، فيدخلهما الكسر والتّنوين مطلقاً في غير شعر عند قوم في لغة لهم .

٣- نحو:(أحمد) و (إبراهيم) و (أحمر)، وكل ما كان ممنوعاً من الصّرف يجوز صرفه فيدخله الجرّ والتّنوين في لغة حكاها الأخفش عن قوم، وأجازها الكسائي

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٦ .

(٢) البيت لامرئ القيس من معلّقته و هو في ديوانه ص ٣٤ .

(٣) سورة الإنسان الآية: ٤ . وانظر هذه القراءة في معاني القرآن للفرّاء، ٣ : ٢١٤ .

(٤) انظر : الكشاف، ٤ :٦٦٧ .

(٥) انظر رأي الأخفش في شرح الكافية للرضيّ، ١ : ٣٨ .

(٦) انظر رأيه في السّابق، ١ : ٣٨ .

(٧) انظر رأيه في المساعد، ٣ :٤٤ ، والهمع، ١ :١٢١ .

(٨) شرح الكافية للرضيّ، ١ : ٣٨ .

وثعلب .

اللازم و المتعدّي

الأفعال في التّعدّي على ثلاثة أضرب : فعل يتعدّى إلى مفعول واحد، نحو : (ضربَ زيدٌ عمراً)، و فعل يتعدّى إلى مفعولين، نحو : (كسا ، و أعطى ، و ظنَّ...)، و فعل متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل، مثل : (أعلم ، و أنبأ ، و أرى)؛ و لا يجوز أنْ تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثّلاثة؛ لأنّ المفعول هنا كالفاعل الّذي قبله في المعنى، و ذلك قولك : (نبّأتُ عمراً زيداً أبا فلان) [١].

و قد ذكر أبو العلاء هذا في شرحه بيت المتنبّيّ [٢]:

يُريكَ مِنْ خلقِهِ غرائبَه   في مجدِهِ كيفَ تُخلقُ النَّسمُ

قال أبو العلاء : " الفعل (يريك) فعل متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل، (الكاف)، و (غرائبه) و (كيف)؛ و لا يجوز لك أنْ تقتصر على أحدهما دون الآخر" [٣].

-الفعل (كفى) يتعدّى إلى مفعولين :

تأتي (كفى) فعلاً متعدّياً إلى مفعولين، إذا جاءت بمعنى (وقى) [٤]، كقوله تعالى :

{ و كفى اللهُ المؤمنين القتالَ } [٥] .

و قد ورد مثل هذا شرح أبي العلاء بيت المتنبّيّ [٦] :

و ليسَ مؤدِّباً إلّا بنصلٍ   كفى الصمصامةُ التَّعبَ القطيعَا

قال أبو العلاء :" (كفى) يتعدّى إلى مفعولين، أحدهما : (التّعب) ، والثّاني: (القطيعا) " [٧].

.[٧]

---

(1) الكتاب، ١ : ٢٨ .

(2) ديوان المتنبّي، ص ٧٩ . النّسم : الأرواح .

(3) شرح ديوان المتنبي، ٣ : ٣٣٠ .

(4) مغني اللبيب، ص ١٤٥ .

(5) سورة الأحزاب الآية : ٢٥ .

(6) ديوان المتنبّي، ص ٢٧٥ .

(7) شرح ديوان المتنبي، ٢ : ٣١٩ .

النّصب على المدح (حذف العامل)

لا بدّ مع كلّ رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم لكلمة من عامل يعمل في الأسماء و الأفعال المعربة، و مثلها المبنيّة؛ و هذه العوامل تعمل ظاهرة و محذوفة في مواضع كثيرة منها حذف الفعل النّاصب للمفعول على نحو ما هو معروف في التّحذير و الاختصاص، و يجعل من مواضعه المدح كما في الاختصاص، و كذلك الذّم كقوله تعالى : { **و المقيمين الصلاةَ** }[1]؛ فقد جاءت كلمة (المقيمين) بالنّصب، و لو كانت معطوفة على ما قبلها لكان حقّها الرّفع، و لكنّها منصوبة بفعل محذوف قصداً للثناء والمدح، كأنّه قيل:(أذكرُ المقيمين) [2].

و قد ورد مثل هذا في شرح أبي العلاء بيت المتنبّي [3] :

الخائضَ الغمراتِ غيرَ مُدافعٍ   الشِّمَّريَ المِطعَنَ الدِّعيسا

قال أبو العلاء : " (الخائض) منصوب على المدح بإضمار فعل، كأنّه قال : (أعني أو أذكر أو أمدح) " [4] .

المفعول المطلق

هناك مصادر جاءت بلفظ المثنّى منصوبة على إضمار الفعل المتروك ذكره، مثل : (حنانيك، و لبّيك، و سعديك، و دواليك)، فهذه المصادر وردت بلفظ المثنّى، و الغرض من التّثنية التّكثير، و أنّه شيء يعود مرة بعد مرة، و انتصابها على المصدر الموضوع موضع الفعل، و التّقدير: (تحنّن علينا تحنّناً)، و ثُنّي مبالغة و تكثيراً، أي : تحنّن بعد تحنّن، ولم يقصد بها قصد التّثنية خاصّة؛ و إنّما يراد بها التّكثير فجعلت التّثنية علماً لذلك لأنّها أوّل تضعيف العدد و تكثيره، وهنا المثنّى لا يتصرّف، و معنى عدم التّصرّف أنّه لا يكون مثنّى إلّا في حال الإضافة، و من هذه المصادر : (هذاذيك)، و هو مأخوذ من (هذّ يهذّ)، إذا أسرع في القراءة و الضّرب [5].

---

(1) سورة النّساء الآية : ١٦٢ .
(2) الكتاب، ٢ : ٦٥ – ٦٦ .
(3) ديوان المتنبّي، ص ٥١ .
(4) انظر شرح ديوان المتنبّي، ٢ : ٢١٤ .
(5) شرح المفصّل، ١ : ١١٨ – ١١٩ .

و قد ذكر أبو العلاء مثل هذا في شرحه بيت المتنبّي [١] :

غَشِيَ الدَّارعين ضرباً هذاذيك   و طعناً يورِّعُ الخيلَ وَخْضَا

قال أبو العلاء: " (هذاذيك)، أي : (هذّاً بعدَ هذٍّ)، و أصل الهذّ القطع، و قوله : (هذاذيك) كالموضوع موضع شيء محذوف، و التّقدير: (ضرباً يهذُّ هذّاً بعدَ هذٍّ)، و عند النّحويّين (هذاذيك) موضعه موضع المصدر " [٢].

إذاً (هذاذيك) عند أبي العلاء موضوعة موضع شيء محذوف ، تقديره : (ضرباً يهذُّ هذّاً بعدَ هذٍّ)؛ و عند النّحاة هي مصدر على إضمار الفعل المتروك ذكره، و قد ذكر ذلك سيبويه في (باب ما يجيء من المصادر مثنّى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره)، و مثله : (هذاذيك) على قول رؤبة [٣] :

ضرباً هذاذيك و طعناً و خضا

فقوله : (هذاذيك)، كأنّه يقول : (هذّاً بعدَ هذٍّ) من كلّ وجه، و إن شاء حمله على أنّ الفعل(وَقَعَ هذّاً بعدَ هذٍّ)، فنصبه على الحال [٤].

إذاً ممّا سبق يتّضح أنّ (هذاذيك) عند أبي العلاء والنّحويّين مصدر موضوع موضع الفعل؛ و انتصابه على أنّه مفعول مطلق المراد من تثنيته المبالغة والتّكثير.

المنصوب على المصدر

هناك كلمات شاع استعمالها مفعولاً مطلقاً من غير أنْ يذكر عاملها، أي تعرب مفعول مطلق لفعل محذوف؛ و إنّما يكون ذلك في الأمر و النّهيّ خاصّة لأنّهما لا يكونان إلّا بفعل فتأمر بالمصدر نكرة، ومعرفة بالألف و اللام و الإضافة، و هو أنْ يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتّى علم ما يراد به، و من ذلك : (سقياً لزيدٍ)؛ لأنّ الدّعاء كالأمر و النّهيّ، و إنّما أردت : (سقى الله زيداً سقياً)، فإنْ قلت ذلك لم تحتج إلى قولك : (لزيدٍ) [٥].

و قد جاء مثل هذا فيشرح أبي العلاء بيت المتنبّي [٦] :

---

(1) ديوان البحتريّ، ٢ : ١٢١٦ .

(2) عبث الوليد، ص ٢٥٣ .

(3) ينظر البيت لرؤبة في الخزانة، ٢ : ١٠٦ .

(4) الكتاب، ١ : ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(5) المقتضب، ٣ : ٢٦٧ .

(6) ديوان المتنبّي، ص ٦٢ .

صبراً بني إسحقَ عنه تَكَرّماً   إنَّ العظيمَ على العظيمِ صبورُ

قال أبو العلاء : " نصب (صبراً) على المصدر، أي كأنّه قال : (اصبروا صبراً) " [١].

و جاء في الكتاب تحت باب(ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره)، و ذلك قولك : (سقياً و رعياً)؛ و إنّما ينتصب هذا و ما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل، كأنّك قلت : (سقاك الله سقياً ، و رعاك الله رعياً) فكلّ هذا و ما أشبهه على هذا ينتصب، و إنّما اختزل الفعل ها هنا لأنّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعل (الحذر) بدلاً من (احذر) [٢].

التّنازع

التّنازع اصطلاحاً كما عرّفه النّحاة : " أنْ يتقدّم عاملان على معمول واحد كُلّ منهما طالب له من جهة المعنى" [٣]، و المراد بالعاملين فعلان متصرّفان، كقوله تعالى: { **آتُونِي أُفرِغْ عَليهِ قِطرا قِمطريرا** } [٤]، أو اسمان، كقول الشّاعر[٥] :

عهدْتُ مُغيثاً مُغنياً مَنْ أجرْتهُ   فلمْ اتّخذْ إلّا فناءَك موئلا

أو اسم و فعل، كقوله تعالى : { **هاؤمُ اقرَؤُوا كِتَابِيَه** } [٦]، و معنى هذا لا تنازع بين حرفين و لا بين حرف و غيره، و لا بين جامدين، و عن المبرّد إجازته في فعل التّعجب، نحو : (مَا أحسنَ و أجملَ زيداً، و أحسنْ به و أجملْ بعمرو) [٧].

و قد اختلف النّحاة من كوفيّين و بصريّين في إعمال أيٍّ منهما، فذهب الكوفيّون إلى إعمال الأوّل؛ بينما ذهب البصريّون إلى إعمال الثّاني، و قد ذهب أبو العلاء مثل في رأيه في هذه المسألة مذهب أهل البصرة، إذ قال : " و مَثَلُ السّيد عزيز الدّولة، أعزّ الله نصره مثل الفعلين الأوّل و الثّاني يجتمعان على طلب العمل في الاسم؛ فيكون العمل و القوة للثّاني لأنّه أقرب، و على ذلك ورد كلام العرب، و به أخذ أصحاب النّظر من أهل البصرة، كقول

(1) شرح ديوان المتنبّي، ١ : ٢٦٠ .
(2) الكتاب، ١ : ١٨٤ ، ١٨٥ .
(3) شرح الأشمونيّ، ، ١ : ٤٥٢ .
(4) الآية (٩٦) من سورة الكهف .
(5) البيت في شرح ابن النّاظم ، ص ٩٨ .
(6) الآية (١٩) من سورة الحاقّة .
(7) شرح الأشمونيّ، ١ : ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

الشّاعر [١] :

و كُمْتاً مُدمّاةً كأنّ متونَها   جرى فوقَها و استشعرَتْ لونَ مُذْهَبِ

فجعل العمل للثّاني، و هو (استشعرَتْ)، لأنّه أقرب إلى (لون مذهب) " [٢].

ولا خلاف بين الكوفيّين و البصريّين أنّه يجوز إعمال واحد من العاملين في ذلك الاسم الظّاهر، و لكنْ اختلفوا في الأولى؛ فالكوفيّون يختارون إعمال الأوّل مع تجويز إعمال الثّاني و البصريّون يقولون المختار إعمال الثّاني مع تجويز إعمال الأوّل؛ و إنّما اختار الكوفيّون إعمال الأوّل لأنّه أوّل الطّالبين، و احتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثّاني، و ذهب البصريّون إعمال الثّاني أولى؛ لأنّه أقرب الطّالبين إلى المطلوب، فالأولى أنْ يستبدّ به دون الأبعد، و أيضاً لو أعملت الأوّل في العطف في نحو: (قام وقعد زيد) لفصلت بين العامل و معموله بأجنبيّ بلا ضرورة، و لعطفت على الشّيء، و قد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل [٣].

و قد رأى سيبويه أنّ إعمال الثّاني أولى لقربه، و هو قولك : (ضربْتُ و ضربني زيدٌ) و (ضربني و ضربْتُ زيداً)، تحمل الاسم على الفعل الّذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين؛ أمّا في المعنى، فقد يعلم أنّ الأوّل قد وقع، إلّا أنّه لا يعمل في اسم واحد نصب و رفع؛ و إنّما كان الّذي يليه أولى لقرب جواره، و أنّه لا ينقض معنى، و أنّ المخاطب قد عرف أنّ الأوّل قد وقع (بزيدٍ)، كما كان (خَشَّنْتُ بصدرِه و صدرِ زيدٍ)، حيث كان الجرّ في الأوّل، و كانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل [٤].

و لكن إذا أعملت الثّاني على ما هو مختار عند البصريّين، فكيف يكون حال الأوّل، و إذا أعملت الأوّل على ما هو مختار عند الكوفيّين، فكيف يكون حال الثّاني؛ فإنْ أعملت الثّاني أضمرت الفاعل في الأوّل على وفق الظّاهر دون حذف خلافاً للكسائيّ، و جاز خلافاً للفراء مثل: (ضربني و ضربت زيداً)، و إنْ أعملت الأوّل أضمرت الفاعل في الثّاني، و المفعول

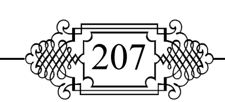
---

(٣) البيت للطفيل الغنويّ في ديوانه، تحقيق حسّان فلاح أوغلي، دار صادر بيروت، ط١ ، ١٩٩٧ م. ص ٣٢

(2) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٢٣ .

(3) شرح الكافية الرّضيّ، ١ : ٧٩ ، و ينظر : شرح ابن عقيل، ١ : ٥٤٥ ، ٥٤٨ .

(4) الكتاب، ١ : ٧٣ ، ٧٤ .



على المختار، فتقول في الأوّل : (ضربت و ضربني زيد)، وفي الثّاني : (ضربني و ضربته زيد) [١] .

إذاً لا خلاف في جواز إعمال أحد العاملين، و إنّما الخلاف في المختار، فالكوفيّون اختاروا عمل الأوّل لسبقه، و البصريّون اختاروا الثّاني لقربه و لكثرة وروده في كلام العرب ولا شكّ مع الاستقراء أنّ الأكثر في كلامهم إعمال الثّاني؛ و هو ما ذهب إليه أبو العلاء في قوله .

التّرخيم في النّداء

التّرخيم : هو حذف أواخر الكلم في النّداء خاصّة تخفيفاً، نحو: (يا سُعَا)، أي : (يا سُعاد)، و معنى التّرخيم لغة : الرّقّة و الحلاوة، فيقال جارية رخيمة الكلام، إذا كان كلامها رقيقاً حلواً مختصراً سهلاً؛ فلذلك سُمّي الاسم المنادى إذا حذف من آخره حرف حتّى حلا و خفّ ترخيماً [٢]، و منه قوله [٣] :

لَهَا بَشَرٌ مثلُ الحريرِ و منطقٌ   رخيمُ الحواشي : لا هُراءٌ و لا نَزْرُ

و التّرخيم له شروط، منها : أنْ يكون منادى، و أنْ يكون علماً؛ لأنّ الأعلام يدخلها من التّغيير ما لم يوجد في غيرها، وأيضاً أنْ يكون مفرداً غير مضاف، و أنْ تكون عدّته زائدة على ثلاثة أحرف؛ و ذلك لأنّ أقلّ الأصول ما كان على ثلاثة، فإذا حذفت من الخمسة حرفاً ألحقته بالأربعة، و قرّبته من الثّلاثة تخفيفاً له بقربه من الثّلاثة الّذي هو أقلّ الأبنية، و إذا حذفت من الأربعة بلغت الثّلاثة، و إذا بلغت الثّلاثة لم يجز أنْ تحذف منه شيئاً لأنّه لم يكن دونها شيء من الأصول فتبلغه لأنّها هي الغاية[٤].

و قد ذكر أبو العلاء مثل هذا في تعليقه على بيت المتنبّي[٥] :

أجِدَّكَ ما تنفَكُّ عانٍ تَفُكّهُ   عُمَ بنَ سليمانٍ و مالٌ تُقسّمُ

قال أبو العلاء : " و قوله (عُمَ بن سليمان)، أي : (يا عمر بن سليمان) فرخّمه؛ وهذا

---

(1) شرح الكافية الرّضيّ، ١ : ٨٠ ، ٨١ .

(2) شرح جمل الزّجّاجيّ، ص ٢٥١ .

(3) ديوان ذي الرّمّة، ص ٢٤١ .

(4) شرح المفصّل، ٢ : ١٩ ، ٢٠ .

(5) ديوان المتنبّي، ص ٩٦ . العان : الأسير . عمَ : ترخيم عمر على مذهب الكوفيين .

جائز على مذهب الكوفيّين، إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف متحرّك الوسط، وغير جائز عند البصريّين إلّا إذا زاد على ثلاثة أحرف، فيرد عليه التّرخيم " (١).

إذاً قوله : (عُمَ) ترخيم على رأي أهل الكوفة الّذين أجازوا ترخيم الاسم الثّلاثي إذا كان أوسطه متحرّكاً، و ذلك نحو قولك : في (عُنُقٍ) (يا عُنُ)، و ذهب بعضهم إلى أنّ التّرخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق، و إليه ذهب الكسائيّ من الكوفيّين (٢) .

و قد احتجّ الكوفيّون في ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحرّكاً؛ لأنّ في الأسماء ما يضاهيه، نحو: (يَدٍ و دَمٍ)، و الأصل: (يدي و دمو)، بدليل قولهم (دموان) والتّرخيم إنّما وضع للتخفيف بالحذف، و الحذف قد جاز في مثله للتخفيف، فوجب أنْ يكون جائزاً، و لا يجوز التّرخيم في الاسم الثّلاثيّ السّاكن الوسط (كزيد)؛ لأنّه إذا حذف الأخير وجب حذف الحرف السّاكن، فيبقى على حرف واحد (٣).

أمّا البصريّون، فعدّوا ذلك لحناً، وقالوا : و الدّليل على أنّه لا يجوز ترخيم الاسم الثّلاثي؛ لأنّ التّرخيم حذف آخر الاسم المنادى إذا كثرت حروفه تخفيفاً، و الاسم الثّلاثي في غاية الخفّة؛ أمّا الجّواب على كلمات الكوفيّين في قولهم: إنّا إنّما جوزنا ترخيمه لأنّ في الأسماء ما يماثله، نحو: (يد و دم)، فنقول : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : إنّ هذه الأسماء قليلة في الاستعمال، و قلّتها في الاستعمال فظاهر؛ لأنّها كلمات يسيرة معدودة، و **الثّاني:** بعيدة عن القياس، و بعدها عن القياس فظاهر؛ و ذلك لأنّ القياس يقتضي أنْ لا يحذف لأن حرف العلّة إذا كان متحرّكاً، فلا يخلو: إمّا أنْ يكون ما قبله ساكناً أو متحرّكاً؛ فإنْ كان ساكناً فينبغي أنْ لا يحذف كما لا يحذف من (ظبي، و غزو، ولهو)؛ لأنّ الحركات إنّما تستثقل على حرف العلّة إذا كان ما قبله متحرّكاً لا ساكناً، و إنْ كان ما قبله متحرّكاً، فينبغي أنْ يقلب ألفاً و لا يحذف، كقولهم : (رحى ، و عصا)، ألا ترى أنّ الأصل فيها (رحيٌ، و عصوٌ) بدليل قولهم : (رحيان، و عصوان)؛ إلّا أنّه لمّا تحرّكت الياء و الواو، و انفتح ما قبلهما؛ قلبوا كلّ واحد منهما ألفاً استثقالاً للحركات على حرف العلّة مع

(1) شرح ديوان المتنبّي، ٢ : ٥٢ .
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ : ٣٥٦ ، ٣٥٧ .
(3) الإنصاف، ١ : ٣٥٧ ، ٣٥٩ .

تحرّك ما قبله [١].

التّرخيم في غير النّداء

يكون التّرخيم في النّداء خاصّة، أمّا إذا اضطرّ شاعر؛ فلا يوجد خلاف بين النّحويين أنّه جائز في غير النّداء إذا اضطرّ الشّاعر[٢]، و قد ذكر أبو العلاء مثل هذا في شرحه بيت المتنبّي [٣]:

للهِ ما فعلَ الصّوارمُ و القَنَا   في عمروِ بنِ حابِ و ضَبَّةَ الأغتامِ

قال أبو العلاء : " أراد : (عمرو بن حابس)، فرخّم في غير النّداء؛ و هو جائز عند الكوفيّين، و لا يجيزه البصريّون " [٤].

و قد عدّ أبو العلاء ذلك ضرورة في قوله : " التّرخيم يوجد في النّداء دون غيره، فإذا جاء في غير النّداء، فإنّما تلك ضرورة، كما قال الشّاعر[٥] :

إنّ ابنَ حارث إنْ أشتقْ لرؤيتِه   أو امتدحْه فإنّ النّاسَ قد علموا

أراد : (ابن حارثة) بالتاء " [٦].

إذاً فالتّرخيم عند أبي العلاء يكون في النّداء، و في غير النّداء ضرورة؛ و قد ذهب الكسائيّ و الفرّاء إلى جواز التّرخيم في المضاف، و يوقعون الحذف على آخر الاسم الثّاني فيقولون : (يا أبا عام) [٧] :

خذُوا حظّكم ياآلَ عكرمَ و اذكرُوا   أواصرَنا، و الرّحْمُ بالغيبِ يذكَرُ

فرخّم المضاف إليه فيهما، و قد أجاز ابن يعيش هذا، وعدّه ضّرورة، و حاله حال ما رخّم في

---

(1) السّابق، ١ : ٣٥٧ ، ٣٥٩ .

(٢) ضرائر الشّعر لابن عصفور،ص ١٣٦،و ضرورة الشّعر للسيرافيّ،ص٨٣،و انظر شرحه الكتاب،٢: ١٣٧

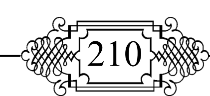
(3) ديوان المتنبي، ص ٣٣٥ .

(٤) ضبّة : قبيلة مشهورة . الأغتام : جمع غتم، و هو الّذي في منطقه عجمة . انظر شرح ديوان المتنبّي، ٢ : ٥٧ .

(5) البيت للمغيرة بن جبناء، و هو في الكتاب، ١ : ٢٧٢، و الإنصاف، ١ : ٣٥٤ .

(6) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ٤٨٧ ، ٤٨٨ .

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى،تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٨م. ص ٥٧



غير النّداء للضرورة؛ لأنّ المضاف إليه غير منادى [١].

وقد ذهب الكوفيّون إلى أنّ ترخيم المضاف إليه جائز، بينما ذهب البصريّون إلى أنّ هذا النّوع من التّرخيم غير جائز؛ أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأنْ قالوا الدّليل على أنّ ترخيم المضاف إليه جائز أنّه قد جاء في استعمالهم كثيراً، كقول الشّاعر[٢]:

أبَا عُرْوت لا تبعَدْ ، فكلُّ ابنِ حُرّةٍ سيدعوه داعي مِيتَةٍ فيجيبُ

أراد : (أبا عروة)، و الشّواهد على هذا كثيرة جداً، فدلّ على جوازه؛ لأنّ المضاف و المضاف إليه بمنزلة الشّيء الواحد، فجاز ترخيمه [٣].

أمّا البصريّون، فاحتجّوا بأنْ قالوا : الدّليل على أنّ ترخيم المضاف إليه غير جائز؛ أنّه لم توجد فيه شروط التّرخيم، و ما استشهد به الكوفيّون من أبيات، فلا حجّة فيه؛ لأنّه محمول عندنا على أنّه حذف التّاء لضرورة الشّعر، و التّرخيم عندنا يجوز لضرورة الشّعر في غير النّداء، قال الشّاعر[٤] :

أودَى ابنُ جُلهُمَ عبَّادٌ بصِرْمتِهِ إنّ ابنَ جُلهم أمسى حيَّة الوادي

أراد : (جُلهمة)، فحذف التّاء لضرورة الشّعر، و مثله كثير[٥].

إذاً فالتّرخيم في غير النّداء للضرورة ممّا لا خلاف في جوازه، و الشّواهد عليه كثيرة؛ و إذا كان التّرخيم يجوز لضرورة الشّعر في غير النّداء؛ فلأنّه يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشّعر في النّداء .

الشّرط

إذا كان الشّرط ماضياً و الجّزاء مضارعاً، جاز جزم الجّزاء، و جاز رفعه ، و كلاهما

---

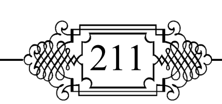
(1) شرح المفصّل، ٢ : ٢٠ .

(2) البيت في الخزانة، ٢ : ٣٣٦ ، و الإنصاف ، ١ : ٣٤٨ .

(3) الإنصاف، ١ : ٣٤٩ .

(4) البيت في الكتاب، ٢ : ٢٧٢ ، و الإنصاف، ١ : ٣٥٢ ، و اللسان مادة (جلهم) .

(5) الإنصاف، ١ : ٣٤٩ ، ٣٥٣



حسن ، فنقول : (إنْ قامَ زيدٌ يقمْ عمرو، و يقومُ عمرو) (١)، وقد قال ابن مالك في ألفيّته :

و بعدَ ماضٍ رفعُك الجزاءَ حَسَنْ   و رفعُه بعدَ مضارعٍ وَهَنْ

و قد ذكر أبو العلاء مثل هذا في شرحه بيت البحتريّ (٢) :

خلائقُ إنْ أكدى الحيا في غمامه   يَتَابعُ عُرْفَاً مِنْ كرائمها العرفُ

قال أبو العلاء : " من أنشد (يتابعُ عرفاً)، فالمعنى : يتبع عطاء عطاء، ولا يجعل (يتابع) جواباً للجزاء؛ ولكن يحمل على التّقديم و التّأخير، فيكون التّقدير : (خلائقُ يتابعُ عرفاً من كرائمها عرفُ إنْ أكدى الحيا)، فلا يكون ل (إنْ) تسلّط على العمل في (يتابع)، كما أنّك قلت : (أقومُ إنْ جاءَ الأميرُ)، لم يكن ل (إنْ) عمل في (أقوم) " (٣).

يفهم من قول أبي العلاء أنّ الشّرط إذا كان ماضياً، و وقع المضارع في موقع الجّواب، جاز فيه الرّفع على أنّه منويّ به التّقديم؛ و هو مذهب سيبويه الّذي كان يرى أنّ هذا المضارع ليس هو جواب الشّرط، و لكنّه دليل على الجّواب و هو على نيّة التّقديم، و إنْ كان متأخّراً في اللفظ ، كقول زهير(٤) :

و إنْ أتاه خليلٌ يومَ مسغبةٍ   يقولُ لا غائبٌ مالي و لا حَرِمُ

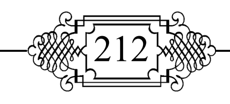
حيث رفع (يقول) على نيّة التّقديم، و كأنّه قال: (يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمُ إنْ أتاه خليلٌ)، و جاز هذا، لأنّ (إنْ) غير عاملة في اللفظ (٥).

أمّا أبو العبّاس المبرّد، فيرى أنّ المضارع هو الجّواب، لكنّه على تقدير فاء الرّبط، و كأنّ الشّاعر قد قال : (إنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ ، فيقولُ ....) (٦).

و قد ذهب ابن يعيش مذهب المبرّد في رأيه، و استضعف رأي سيبويه، فقال : " فسيبويه يتأوّله على إرادة التّقديم، كأنّ المعنى: (يقولُ إنْ أتاه خليلٌ)، و قد أستضعف، و الجيّد أنْ يكون على إرادة الفاء، و كأنه قال : (فيقولُ) " (٧).

---

(1) شرح ابن عقيل، ٢ : ٣٧٣ .
(2) ديوان البحتريّ، ٣ : ١٣٥٩ .
(3) عبث الوليد، ٣٢٢ .
(4) ديوان زهير بن أبي سلمى، ص ١١٥ .
(5) الكتاب، ٣ : ٦٦ ، ٦٧ .
(6) انظر المقتضب، ٢ : ٦٨ .
(7) انظر شرح المفصّل، ٨ : ١٥٧ .



إذاً يمكن الخروج ممّا سبق أنّ فعل الشّرط إذا كان ماضياً، و جوابه مضارعاً، جاز فيه الجّزم أو الرّفع على نيّة التّقديم و التّأخير عند سيبويه و أبي العلاء، و يجوز أنْ يكون هو نفسه الجّواب على تقدير الفاء عند المبرّد و ابن يعيش .

اسم المصدر و عمله

قد يعمل اسم المصدر عمل الفعل، و المراد باسم المصدر ما ساوى المصدر في الدّلالة على معناه، و خالفه بخلوّه لفظاً و تقديراً من بعض ما في فعله دون تعويض، ك (عطاء) فإنّه مساوٍ (لإعطاء) معنى، و مخالف له بخلوّه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها لفظاً و تقديراً [١]، و أحوال عمله ثلاثة : أحدهما: ما يعمل اتفاقاً، و هو ما بُدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، كا (لمضْرِبِ و المَقْتَلِ)، و ذلك لأنّه مصدر في الحقيقة، و يسمّى المصدر الميميّ و من إعماله كقولك : (مصابكم الكافرَ حَسَنٌ)، و الثّاني : ما لا يعمل اتفاقاً، و هو ما كان من أسماء الأحداث علماً، ك (سبحان) علماً للتسبيح، و الثّالث : ما اختلف في إعماله، و هو ما كان اسماً لغير الحدث، فاستعمل له ك(الثّواب)، فإنّه في الأصل اسم لما يثاب به العُمَّال، ثُمّ نقل إلى معنى الإثابة، كقول الشّاعر [٢]:

لأنّ ثوابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدِ   جِنانٌ من الفردوس فيها يُخَلَّدُ

الشّاهد فيه إعمال اسم المصدر (ثواب) عمل الفعل، فنصب المفعول به (كُلّ) [٣].

و قد ذكر أبو العلاء هذا في تعليقه على بيت البحتريّ [٤] :

و أقلُّ ما أعتدُّ فيكَ و أرتجي   من حُسْنِ رأيك فيَّ نُجحُك موعدي

قال أبو العلاء : " (أراد إنجاحك)، فوضع الاسم موضع المصدر، و هذا ما يناسب قول القطاميّ [٥] :

أكفراً بعدَ دفعِ الموتِ عنِّي   و بعدَ عطائِك المائةَ الرّتاعَا

---

(1) شرح ابن عقيل، ٢ : ٩٨ ، و انظر شرح التّصريح، ٢ : ٦ ، ٧ .

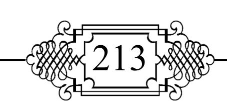
(2) البيت لم ينسب له قائل. .ينظر الأشمونيّ، ٢ : ٢٠٧ ، و شرح شذور الذّهب ، ص ٥٣٦ .

شرح شذور الذّهب، جمال الدّين عبدالله بن هشام الأنصاريّ، تأليف بركات يوسف هبّود، مراجعة يوسف

(3) الشّيخ محمّد البقاعيّ، دار الفكر، بيروت لبنان،ط١ ، ٢٠٠٣م . ٣٣٣ ، ٣٣٥ .

(4) ديوان البحتريّ، ٢ :٦٩١ .

(5) ينظر القطاميّ، ص ٣٧ .



قوله : (المائة) منصوب مفعول باسم المصدر (عطائك) " [١].

و إن كان اسم المصدر غيرهما أي العلم و الميمي؛ و هو ما جاوز فعله الثّلاثة، و هو بزنة (حَدَث) الثّلاثيّ لم يعمل عند البصريّين؛ لأنّ الأصل وضعه لغير المصدر، فالغسل موضوع لما يغتسل به، و الوضوء لما يتوضّأ به، ثمّ استعمل في الحدث، و يعمل عند الكوفيّين؛ لأنّه الآن داخل على الحدث [٢]، و قال ضياء الدّين الصيمريّ إعماله شاذّ، و أنشد (أكفراً)، و قال ضياء الدّين بن العلج : " و لا يبعد أنّه ما قام مقام المصدر يعمل عمله، و نقل عن بعضهم أنّه قد أجاز ذلك قياساً " [٣].

إذاً فإعمال اسم المصدر قليل، و من ادّعى الإجماع، فقد وهم، و الخلاف في ذلك مشهور، فهو جائز عند الكوفيّين ممتنع عند البصريّين، و الخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول النّاظم : (و لاسم المصدر عمل) .

الاسم المنقوص

اعلم أنّ الشّاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام، لتقويم الشّعر، كما يزيد لتقويمه، و من ذلك حذف ياء الاسم المنقوص في حالة الإضافة و مع الألف و اللام تشبيهاً بحذفهم إياها مع التّنوين، كقولهم : (هذا قاضِ بغداد قد أقبل) و (هذا القاضِ) للضرورة، و الوجه في هذا أنْ يقال: (هذا قاضي بغداد قد أقبل) و (هذا القاضي) [٤].

و قد عدّ أبو العلاء ذلك رديئاً، و هي لغة العرب في شرحه بيت البحتريّ [٥] :

يا صيقلَ الشّعرِ المقلّدِ بالّذي　　　يختارُ من قلعِيه و يمانِه

قال أبو العلاء : " قوله (يمانه)، يجب أنْ يكون على حذف الياء، أراد: (يمانيه)، و ذلك رديء جداً؛ لأنّ هذه الياء تثبت في الإضافة، و حذفها قليل في هذا الموضع، وقد أنشد سيبويه بيتاً ينسب لخفاف بن ندبة قال فيه [٦] :

---

(1) انظر عبث الوليد، ١٨٥ .
(2) شرح التّصريح، ٢ : ٧ ، ٨ .
(3) شرح ابن عقيل، ٢ : ١٠١ .
(4) ضرورة الشّعر للسيرافيّ، ص ١٠٦ ، و انظر شرح الكتاب له، ٢ : ١٥٥ .
(5) البيت للبحتريّ، لم أجده في الدّيوان، و هو في عبث الوليد، ص ٥١٢ .
(6) البيت لخفاف بن ندبه في الكتاب : ١: ٢٧ . و الإنصاف، ٢ : ٥٤٥ .

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديّةٍ   و مسَحْتِ باللثتين عصفَ الإثمدِ

و حذف الياء في المضاف إلى الظّاهر أحسن منه في المضاف إلى المضمر؛ لأنّ الظّاهر منفصل و المضمر يجري مجرى ما هو من الاسم ، فقوله : (يمانه)، أقبح من قول القائل (كنواحِ ريشِ)، و (نواحِ ريشِ) أشذّ من قول الآخر[1] :

فَطِرْتُ بِمُنصُلي في يعملاتٍ   دَوامِي الأَيْدِ يخبِطْنَ السّريحا

لأنّ الألف و اللام قد كثر معهما حذف الياء، حتى قيل : إنّها لغة العرب، و بها قرأ القرّاء " [2].

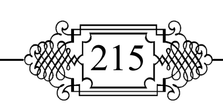
يفهم من قول أبي العلاء أنّ حذف ياء الاسم قبيح في الإضافة، و ذلك أنّ قولنا : (هذا قاضٍ) إنّما حذفت منه الياء؛ لأنّها سكّنت لاستثقال الضّم و الكسر عليها، و لقيت التّنوين و هو ساكن فسقطت لالتقاء السّاكنين، فإذا أضيف زال التّنوين فعادت الياء؛ غير أنّ الشّاعر إذا اضطرّ حذفها تشبيهاً بحذفهم لها مع التّنوين، و ذلك أنّ التّنوين و الإضافة يتعاقبان، فكلّ واحد منهما يشبه صاحبه في النّيابة عنه و القيام مقامه، و مثله قول الشّاعر(كنواح ريش)، أراد : (كنواحي)، فحذف الياء للضرورة [3].

و قد ذهب ابن جنّيّ إلى أنّ النّحاة يحتجّون في حذف الياء، بأنّه قدّر الكلمة (نواحٍ) قبل الإضافة، ثم أضاف بعد أنّ استقرّ الحذف في الكلمة [4]، و قال الأنباريّ : " أراد : (نواحي) فاجتزأ بالكسرة على الياء، كما يجتزئون بالضّمة على الواو، و بالفتحة على الألف " [5].

أمّا حذف الياء مع الألف و اللام في الاسم المنقوص، فإنّ سيبويه ذكر ذلك في باب الضّرورة [6]، بينما حمله أبو العلاء على الشّذوذ، وقال إنّها ليست ضرورة، و إنّما هي لغة العرب، و بها قرأ القرّاء، كقوله تعالى : { **عالمُ الغيبِ و الشّهادةِ الكبيرُ المتعالِ** } [7]، و مثله

---

(1) البيت في الإنصاف، ٢ : ٥٤٥ ، و الكتاب، ١ : ٢٧ ، و نسب في الخصائص، ٢ : ٢٦٩ لمضرس بن الربعيّ .
(2) عبث الوليد، ص ٥١٢ ، ٥١٣ .
(3) شرح السّيرافيّ، ٢ : ١٥٦ .
(4) ينظر شرح تصريف المازني (المنصف)، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ، مصر، ١٩٦٠ م . ٢ :٢٢٩ .
(5) الإنصاف، ٢ : ٥٤٦ .
(6) الكتاب، ١ : ٢٧ .
(7) سورة الرّعد الآية : ٩ .



مثله قوله تعالى: { **يا قوم إنِّي أخافُ عليكم يومَ التّنادِ** } [١]، و ما جاء في القرآن و قرأت به القرّاء لا يدخل في باب الضّرورة [٢].

إذاً ممّا سبق يتّضح أنّ حذف ياء الاسم المنقوص في الإضافة يحمل على الشّذوذ عند أبي العلاء، و حذف الياء مع الألف و اللام لغة العرب، و ضرورة عند سيبويه .

قطع ألف الوصل

عدّ النّحويّون من ضرائر الزّيادة [٣] قطع ألف الوصل أو همزة الوصل، وفرقوا بين القطع في حشو البيت فكرهوه، وبين أوائل أنصاف الأبيات، فعدّوه من أقرب الضّرورة [٤] لأنّ أنصاف الأبيات مواضع فصول، فإنّما ابتداؤها بعد قطع [٥]؛ وسوّغ ذلك لعذر من انقطاع النّفس وشبهه [٦]؛ وقد صرّحوا بأنّ قطع ألف الوصل في الشّعر مقيس [٧]، قال المبرّد عنه : "وهذا كثير غير معيب" [٨]، وادّعى ابن جنّي فيه الإجماع، فقال: " ولا اختلاف بينهم فيها" [٩]. .[٩]

وقال أبو يعلى : " وقد يجوز قطع ألف الوصل في أوّل النّصف الثّاني لتمام الكلام قبله وهذا كثير شائع " [١٠].

ويبدو من استعراض الشّواهد أنّ قطع ألف الوصل أكثر ما يكون مع الأسماء [١١]، ومن

---

(1) سورة غافر الآية : ٣٢ .

(2) شرح السّيرافيّ، ٢ : ١٥٧ .

(٣) انظر ضرائر الشّعر ابن عصفور، ص٥٣، وشرح الجّمل، ٣ : ١٥٥، والعمدة، أبو الحسن بن رشيق القيروانيّ الأزديّ، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجّيل، بيروت لبنان، ط٤، ١٩٧٢ م . ٢ : ٢٧٦

(٤) انظر الضرائر لابن عصفور ص ٥٣ ، و العمدة ، ٢ : ٢٧٦ ، والخزانة ٧ : ٢٠٩ .

(٥) انظر الكتاب ، ٤ : ١٥٠ .

(٦) شرح الشافية، ٢ :٢٦٦ .

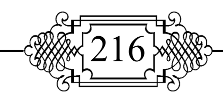
(٧) انظر شرح الجمل، ٣ : ١٥٥ .

(٨) الكامل، ٢ : ٩٧٨ .

(٩) سرّ الصّناعة، ٢ : ٢٤ .

(١٠) القوافي لأبي يعلى، تحقيق د محمد عوني عبد الرؤوف، دار الكتب والوثائق القومية، ط٢,٢٠٠٣م . ص٩٤.

(١١) انظر: المحتسب،١ :٢٤٨ .



ذلك قول الشّاعر [١] :

لَتَسمَعُنَّ وَشيكاً في دِيارِكُمُ اللَهُ أَكبَرُ يا ثاراتِ عُثمانا

وقول لبيد [٢] :

ولا يُبَادِرُ في الشِّتَاءِ وَلِيْدُنَا أَلْقِدْرُ يُنْزِلُهَا بِغَيرِ جِعَالِ

وقد تقطع الألف في حشو البيت، قال ابن عصفور وذلك قليل جداً [٣]، ومنه قول قيس بن الخطيم [٤] :

إِذا جاوَزَ الإِثنَينِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَشرٍ وَتَكثيرِ الحَديثِ قَمينُ

وقول جميل [٥] :

أَلا لا أَرى إِثنَين أَحسَنَ شيمَةً عَلى حَدَثانِ الدَهرِ مِنّي وَمِن جُمْلِ

ومثله ورد في قول أبي عبادة البحتريّ [٦] :

فَيَا حائلاً عن ذلك الإسم لا تَحُلْ و إنْ جَهِدَ الأعداءُ عَنْ ذلكَ العهدِ

و فيه يقول أبو العلاء : " قوله (الإسم)، و قد قطع ألف الوصل، و قد جاء بمثل هذا كثيراً، و ربما وجد في شعر الفصحاء، و هو قليل في أشعار الجاهلية، و قد رووا بيت قيس بن الخطيم :

إِذا جاوَزَ الإِثنَينِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَشرٍ وَتَكثيرِ الحَديثِ قَمينُ [٧].

ويمكن القول أنّ ما ذكره النّحويّون في قطع ألف الوصل أنّه من ضرائر الزّيادة؛ وأنّه كثير مقيس في الشّعر، وإنّ أكثر وروده في أوائل النّصف الثّاني من الأبيات، و هو عندهم ضرورة، وإنْ كان ضرورة حسنة، أو بتعبيرهم من أقرب الضّرورة .

---

(١) البيت لحسان بن ثابت من قصيدة في رثاء عثمان بن عفان، والبيت في ديوانه ص ٢١٦ .

(٢) البيت نسب للبيد وليس في ديوانه، وهو في الضرائر لابن عصفورص ــ٥٣، والبيت بلا نسبة في الكتاب ٤ :١٥٠ ١٥٠:

(٣) شرح الجّمل، ٣ : ١٥٥ .

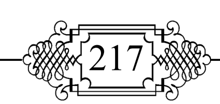
(٤) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه، تحقيق د ناصر الدّين الأسد، دار صادر بيروت، ط٢ ، ١٩٦٧م . ص ١٦٢ . وهو في سرّ الصّناعة ، ٢ : ٢٤، وابن يعيش ، ٩ : ١٩ .

(٥) البيت لجميل بثينة في ديوانه، تحقيق د إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربيّ بيروت، ط١ ، ١٩٩٢ م . .

ص ١٨٢ . و هو في ابن يعيش ، ٩ :١٩ ، والخزانة ، ٧ :٢٠٢ .

(٦) البيت في ديوان البحتريّ،

(٧) انظر عبث الوليد، ص ١٤٦ ، ١٤٧ .



ومن قطعها في الأفعال ما روى عن أبى عمرو في قوله تعالى : { **حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا** } بقطع الألف في (ادّاركوا) [١].

وروى عنه أيضاً : (حتى إذا) يقف ثم يقول : (تداركوا).

وقد اجتهد ابن جنّيّ في تخريج هذه القراءة، قال أبو الفتح : " قطع أبي عمرو همزة (ادّراكوا) في الوصل مشكل؛ وذلك أنّه لا مانع من حذف الهمزة إذا ليست مبتدأ كقراءته الأخرى مع الجّماعة؛ وأمثل ما يصرف إليه هذا أنْ يكون وقف على ألف(إذا) مميِّلاً بين هذه القراءة وقراءته الأخرى، الّتي هي (تداركوا) فلمّا أطمأنّ على الألف لذلك القدر من التّمييل بين القراءتين لزمه الابتداء بأوّل الحرف فأثبت همزة الوصل مكسورة على ما يجب من ذلك في ابتدائها " [٢].

ولا يحسن أنْ تقول إنّه قطع همزة الوصل ارتجالاً هكذا؛ لأنّ هذا إنّما يسوّغ لضرورة الشّعر، فأمّا في القرآن فمعاذ الله، وحاشا أبى عمرو، ولاسيّما الهمزةِ إنّما هي في فعل،وقلمّا جاء في الشّعر قطع همزة الوصل في الفعل وإنّما يجئ الشّيء النّذر من ذلك في الاسم [٣].

إنّ ابن جنّيّ كان على حقّ عندما قال: " لا عذر لأحد أنْ يرتجل قراءة وإن سوّغتها العربيّة من حيث كانت القراءة سنّة متّبعة " [٤] .

ويبدو أنّ الّذي دفع ابن جنّيّ إلى هذه التّأويلات تصميمه على أنّ قطع الألف ضرورة والضّرورة لا تقع في القرآن، ولو ارتضى أنّ قطع الألف ليس ضرورة لما اجتهد كلّ هذا الاجتهاد خاصّة مع قولهم إنّ القطع فيها من أقرب الضّرورة، وأنّه كثير مقيس في الشّعر كما سبق .

وقطع الألف حينئذ لم يأت عبثاً، وإنّما له غرض أشار إليه ابن جنّي نفسه وهو أنّ الوقف ثمّ الاستئناف أوقر، وأشدّ هيبة من أنْ يدرج في عرض القول [٥].

وصل همزة القطع

(١) سورة الأعراف من الآية : ٣٨ ، وانظر هذه القراءة في : المحتسب، ١ :٢٤٧ .
(٢) المحتسب،١ :٢٤٧ .
(٣) المحتسب،١ :٢٤٨ .
(٤) المحتسب،١ :٢٩٢ .
(٥) انظر: المحتسب،١ :٢٢١ .

ذهب ابن جنّيّ [١]، وابن عصفور[٢]، على أنّ حذف همزة القطع وتحويلها إلى ألف وصل تسقط في درج الكلام ضرورة ولا يصحّ وقوعها إلّا في الشّعر، وعدّوا هذا من ضرائر النّقص [٣]، وحكم عليه ابن عصفور بأنّه في الشّعر كثير[٤]، وجعل منه قول الشّاعر[٥] :

يابا المُغيرَةِ رُبَّ أَمرٍ مُعضِلٍ   فَرَّجتُهُ بِالمكرِ مِنّي وَالدَّها

يريد : (يا أبا المغيرة)، قال : وقد جاء ذلك في الفعل : قال الطّرماح [٦] :

ألا أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ ألا اصبَحِ   بصبحٍ وما الإصباحُ فيها بأروحِ

يريد: ألا أصبح [٧] .

ومثل هذا البيت ورد قول أبي عبادة البحتريّ [٨] :

قُلْتَ عبدَ العزيزِ خُذْ قالَ لبيكَ   اعطنيها فقلْتَ لبيكَ ألفا

قال أبو العلاء : " قوله : (اعطنيها) وصل ألف القطع، و ذلك رديء، و منه قول الراجز [٩] :

إنْ لَمْ أُقَاتِلْ ا لْبُسوني بُرْقُعَاً   أو فَتَخاتٍ فى اليدينِ أَرْبَعاً " [١٠] .

والحقّ أنّ هذا ليس بضرورة، والدّليل عليه أنّ من عدّه من النّحويّين ضرورة قليلون، كابن جنّي الّذي قال فيه : " والشّعر أولى به من القرآن " [١١]، وهذا على مذهبه في أنّ حذف الهمز وإبداله غير مقيس عليه إلّا عند الضّرورة [١٢].

ويبدو أنّ أبا العلاء هو الآخر ذهب هذا المذهب وإنْ لم يصرح به، لكنّ عبارته السّابقة

---

(١) انظر المحتسب، ١ :٢٧٣ .
(٢) انظر ضرائر الشعر ص ٩٨ .
(٣) انظر ضرائر الشعر ص ٩٨ .
(٤) انظر المرجع السابق نفسه ص١٠٠ .
(٥) البيت لأبي لأبى الأسود في ديونه ص١٧٠، و ضرائر الشعر ص ٩٨ .
(٦) البيت للطرمّاح بن حكيم في ديوانه ص ٩٦ ، و هو في الضّرائر لابن عصفور ص ٧٧ .
(٧) الضرائرلابن عصفور ص ٩٩ .
(٨) البيت في ديوان البحتريّ،
(٩) الرجز بلا نسبة في : الضرائر لابن عصفور ص١٠٠ .
(١٠) انظر عبث الوليد ص ٣١٣ ، ٣١٤ .
(١١) المحتسب، ١ :٢٧٣.
(١٢) انظر: الخصائص، ٣ : ١٤٩ ، ١٥٠ .

قد يفهم منها هذا، وقد صرّح بهذا في عبث الوليد [1].

أمّا ابن عصفور، فقد جعله في (ضرورة الشّعر) [2] من ضرائر النّقص، وقرأ ابن كثير في بعض الرّوايات عنه قوله تعالى : { **إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ** } [3] بحذف همزة (إحدى) .

و حكى المازنيّ إنّ العرب يقولون : (ما شرّ اللحم للمريض) و(ما خير اللبن) تريد: (ما أشرّ) و (ما أخير)، و حكى الكوفيّون أيضاً عن العرب : (ما خير اللبن للصحيح ، وما شره للمبطون) [4].

وهكذا جعل ابن عصفور مثل هذا من ضرائر الشّعر، ثم ذكر أنّه وقع في الكلام في القراءات القرآنيّة، وفى كلام العرب نثراً، و يبدو أنّه في هذا تابع لابن جنّي الّذي جعل حذف الهمز وإبداله في النّثر والنّظم غير مقيس عليه إلّا عند الضّرورة.

تحريك السّاكن

الضّرورة تفعل الشّيء وضدّه، كما يقول أبو العلاء[5]، تسكّن المتحرّك، وتحرّك السّاكن، وقد ورد من تحريك السّاكن، تحريك (الخفق) في قول رؤبة [6]:

وقاتِمِ الأَعْماق خاوِي المُخْتَرَقْ   مُشْتَبِه الأَعْلامِ لَمّاعِ الخَفَقْ

و مثله ما قاله أبو العلاء في شرح ديوان ابن أبى حصينة : " السّكون في الصّاد في قولك : (الوصْم) [7]، وتحريك هذا الحرف للضرورة، كما قال الشّاعر[8] :

يُزجي أَوائِلَها التَبغيلُ وَالرَتَكُ

---

(١) انظر عبث الوليد ص ٣١٣ .

(٢) انظر الضرائر لابن عصفور ص ٩٨ ، ١٠٠ .

(٣) سورة المدثر آية : ٣٥ ، وانظر هذه القراءة في :المحتسب،١ :٢٧٣ .

(٤) انظر هذه الرواية في : التاج ، مادة (خير) ، و الضرائر لابن عصفور، ص ١٠١ .

(٥) انظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص ٤٦٠ .

(٦) من رجز لرؤبة، وهو في الخزانة، ١ : ٧٨ .

(٧) الوصم هو كما في التهذيب، مادة (وصم) :" العيب يكون في الإنسان وفي كل شيء، يقال ما في فلان فلان َصْمَةٌ،أي عيبٌ" .

(٨) البيت لزهير في ديوانه ص ٧٩ ، وصدره: * **هَل تُبلِغَنّيَ أَدنى دارِهِم قُلُصٌ** * .

إنّما هو : (الرّتك) بسكون التّاء، وكذلك قول رؤبة [١] :

مُشْتَبِه الأَعْلامِ لَمّاعِ الخَفَقْ

ومن تحريك السّاكن فكّ الإدغام الواجب بتحريك أوّل[٢] المثلين وذلك كقول زهير[٣] :

ثُمَّ اِستَمَرّوا وَقالوا إِنَّ مَشرَبَكُم ماءٌ بِشَرقِيِّ سَلمى فَيدُ أَو رَكَكُ

والقياس فيه أنْ يقول: (أوركُّ) بالإدغام، لكنّه حرّك أوّل المثلين، ففكّ الإدغام لأجل إقامة الوزن؛ ومثله جاء قول ابن أبى حصينة [٤] :

لا تُغرَرَنَّ بِهِ فَتَحتَ قَميصِهِ لِلكَيدِ أَرقَمُ ضالَةٍ مُنسابُ

وفيه يقول أبو العلاء : " و(لا تغررن) ظهور الرّاء هنا ضعيف، وإنّما يستعمل في الشّعر، ويجب أنْ يقال : (لا تغرّن به)، وإنّما لزم الإدغام لمجيء النّون " [٥] .

هذا ما اتّفقّ عليه المتقدّمون من النّحاة، ولكنّ بالنّظر والبحث يتّضح مجيء مثل هذا في غير الشّعر، فقد جاء تحريك السّاكن في قراءة ابن كثير قوله تعالى : { **سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمَسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ** } [٦] بفتح الميم من خمسة [٧].

و قد تأوّلَ ابن جنّيّ : قول رؤبة :

مُشْتَبِه الأَعْلامِ لَمّاعِ الخَفَقْ

وهو يريد (الخَفْق)؛ لأنّ هذا أمر يختصّ به ضرورة الشّعر" [٨].

واختصاص تحريك السّاكن بضرورة الشّعر أمر نبّه عليه كثيرون كابن السّرّاج[٩]، وابن وابن جنّيّ [١٠]، والمعرّيّ [١] مع أنّه قد يكون راجعاً إلى اختلاف اللهجات، وهو ما استشعره

---

(١) سبق تخريجه ص٢٣١، وانظر شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ٤٨، ولم أعثر على البيت الّذي شرحه أبو العلاء ، ولعله سقط من محقق الديوان .
(٢) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز ص ٢١٩.
(٣) البيت لزهير في ديوانه ص ٧٩ ،وانظر المقتضب،١ :٣٣٦، والخصائص،٢ :٣٣٤ .
(٤) البيت في الدّيوان، ١ : ١٢١ .
(٥) انظر شرح ديوان ابن أبى حصينة، ١٢٣ .
(٦) سورة الكهف الآية : ٢٢ .
(٧) انظر المحتسب،٢ :٢٧ .
(٨) المحتسب، ٢ :٢٧.
(٩) انظر الأصول، ٣ : ٤٣٥.
(١٠) انظر المحتسب، ٢ : ٢٧.

ابن جنّيّ في بيت زهير السّابق :

ماء بشرقى سلمى فيد أوركك

قال : " وقد يجوز أنْ يكونا لغتين (ركّ) و (ركك) كـ(القصّ) و(القصص) (٢) و(النّشْز) و(النَّشَز) " (٣).

والأمر في غير هذا البيت فيه متّسع، فقد وردت أبيات أُخَر حرّك فيها أوّل المثلين، ففكّ الإدغام الواجب، كقول قعنب بن أم صاحب (٤):

مَهْلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْتِ مِن خُلُقِي   أَنّي أَجُودُ لأقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

ولا مانع من أنْ يقال في البيت ومثله إنّه قد فكّ الإدغام لأجل إقامة الوزن، وسهله أنّ فكّ الإدغام هنا رد إلى الأصل ، كما نبّه إليه المبرّد(٥) .

ومن السّابق يتّضح أنّ تحريك السّاكن في الإدغام وغيره، جاء في الشّعر ممّا يعني بأنّه ضرورة شعريّة .

تسكين المتحرّك

لقد جاء هذا في(فَعَلات) جمع (فَعْلة)، فكما أجازوا تحريك السّاكن لإقامة الوزن أجازوا تسكين المتحرّك للغرض ذاته، وقد جاء منه في جمع المؤنث (فَعَلات)جمع (فَعْلة) بتسكين العين وحقّها الفتح، ومنه قول الشّاعر (٦) :

فَتَسْتَرِيحَ النَفْسُ من زَفْراتِها

بإسكان عين(زفراتها) وقياسه الفتح لما سيأتي، ومثله جاء قول ابن أبى حصينة (٧) :

إلى المُلَيحَةَ حَيثُ العَينُ جارِيَةٌ   مِنَ الصَباحِ إلى جَلهَاتِ وادِيها

قال أبو العلاء معلّقاً على هذا : " و(جَلَهَات) جمع (جَلْهة)، وهى جانب الواديّ (٨)

(١) انظر شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ٤٨، ١٢١ ورسالة الصّاهل و الشّاحج ص ٤٦٠.
(٢) انظر المقتضب، ١ :٣٣٦.
(٣) المحتسب، ٢ :٢٧ .
(٤) البيت في الكتاب،١ :٢٩ ، والمقتضب، ١ :٢٨٠، ٣٨٨ ، والخصائص،١ :١٦٠، وابن يعيش، ٣ : ١٢
(٥) انظر رأيه في المقتضب، ١ :١٤١، ١٤٢.
(٦) الرجز لرؤبة في الخصائص، ١ : ٣١٦ .
(٧) البيت في الدّيوان، ١ : ١٣٥ .
(٨) في الصحاح، مادة (جله) : " الجَلْهَةُ : ما استقبلكَ من حروف الوادي. وجَلْهَتا الوادي: ناحيَتاهُ و

وجمعها في أدنى العدد (جَلَهَات) على وزن (حَفَنَات)، ويجوز (حَفْنات) بسكون اللام في الشّعر، كما يقال : (رَفَضَات) و(رَفْضَات)، قال ذو الرّمّة [1] :

أَبَت ذِكَرٌ عَوَّدنَ أَحشاءَ قَلبِهِ خُفُوقاً وَرَفضاتُ الهَوى في المَفاصِلِ

وجمع (جلهة) في أدنى العدد (جلاه) " [2].

ومن المقرّر عند النّحويّين أنّ ما كان على(فَعَلة) بفتح العين يجمع في أدنى العدد على(فَعَلَات) بفتح العين متى كان اسماً مؤنّثاً ثلاثيّاً سالم العين، غير مضعفها ولا معتلها [3].

إلّا أنّه ورد في الشّعر إسكان العين في مثل هذا لإقامة الوزن، وتسكين العين هنا في الشّعر كثير، كما قال أبو حيّان[4]؛ ولعلّ هذا ما دفع بعض النّحويّين للقول إنّه لغة [5] ومع هذا فقد قالوا إنّ التّسكين في مثله ضرورة [6].

وقد خصّه أبو العلاء في النّص السّابق بالشّعر قال: " ويجوز (حفنات) بسكون اللام في الشّعر " [7].

لكن نسب إليه في الخزانة أنّ هذا عنده ليس من الضّرورة، قال البغداديّ : " واعلم أنّ فتح عين (فَعْلة) الاسميّ في الجّمع واجبٌ، ويجوز تسكينه في الضّرورة كما يأتي في بابه، ومنه قول البحتريّ [8] :

وَكَيفَ يَجوزُ لَكُم جَحدُهُ وَطَلحَتُكُم بَعضُ طَلحاتِهِ

خلافاً لأبي العلاء المعرّيّ في شرحه [9]، فإنه زعم أنه غير ضرورة " [10].

وتسكين العين هنا قالوا عنه : ضرورة حسنة، كما نبّه إليه كثير من النّحاة [1]؛ وعلّلوه

حَرْفاهُ ".

(١) البيت لذي الرّمّة في ديوانه ص ٤١٨ ، والخزانة ، ٨ : ٨٧ .
(٢) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ١٤١ .
(٣) انظر ابن يعيش، ٥ : ٢٨ .
(٤) انظر الارتشاف، ١ : ٣٩٢ .
(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش، ٥ :٢٩.
(٦) انظر الضرائر لابن عصفور ص ٨٤ .
(٧) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ١٤١. ، وهويقصد اللام من (جلهات) .
(٨) البيت لم أجده في ديوان البحتريّ، و هو في شرح ديوان عبث الوليد ص ٦٨.
(٩) انظر عبث الوليد ص ١٠٦ .
(١٠) الخزانة، ٨ :١٤ .

بأنّ العين قد تسكّن للضرورة مع الإفراد والتّذكير[٢]، فهو من أسهل الضّرورات كما قال السّيوطيّ [٣].

لكن مع هذا فقد تأوّل ابن جنّي[٤]، وابن مالك[٥] السّكون في(رفْضات) في البيت السّابق فقالوا : إنّ (رفضات) أسهل في تسكين عينها، فرقاً بينها وبين الاسم [٦].

تســـكين ياء المنـــــــــصوب

تقدّر علامة الإعراب على أحرف العلّة الثّلاثة : الألف والواو والياء للثقل أو للتعذر إلّا أنّ الفتحة تظهر على الياء والواو لخفّة النّطق بها عليهما، فالفتحة أخفّ الحركات، بدليل أنّ كلّ ما كان على (فَعِل) كـــ (كَتِف) و (عَلِم) أو على (فَعُل) كـــ (عَجُز) و (عَضُد) يجوز فيه التّسكين لثقل الضّمّة والكسرة [٧].

ومع هذا، فقد تستثقل الفتحة على الياء والواو، فيستروح إلى تسكينها؛ لأنّ أحرف العلّة ضعيفة وتحمّلها للحركة أيضاً ضعيف، ولذلك كانت أثقل الحروف وهى الألف لا تقبل الحركة أصلاً حتّى لو كانت الفتحة [٨]؛ والفتحة وإنْ كانت خفيفة، فالسّكون أخفّ منها [٩].

ولهذا كثر إسكان الياء في موضع النّصب [١٠]؛ وهذا في الشّعر كثير ومن هذا قول بعض السّعديّين فيما أنشد، سيبويه[١١] :

---

(١) انظر الاقتراح ص ١١ .

(٢) انظر شرح التّسهيل،١ :١٠١ .

(٣) انظر الهمع ،١ :٨٤.

(٤) انظر رأيه في المحتسب، ١ :٥٦، ٥٧، وشرح التّسهيل،١ :١٠١.

(٥) انظر شرح التسهيل، ١ :١٠١.

(٦) انظر ابن يعيش، ٥ :٢٨، والضرائر لابن عصفور ص ٦٦.

(٧) انظر الكتاب، ٤ :١١٣، و المقتضب، ١ :٢٥٥ ، ٣٩٥ .

(٨) انظر الخصائص، ٢ : ٢٩١ .

(٩) انظر المقتصد في شرح الإيضاح للفارسيّ، عبد القاهر الجرجانيّ (٤٧٧هــ)، تحقيق د كاظم المرجان، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام العراقيّة، دار الرشيد، ١٩٨٢م . ٢ :١٠٣٨ .

(١٠) انظر الخصائص، ٢ :٣٤١ ، ٣٤٢ .

(١١) البيت للحطيئة في ديوانه، تحقيق د نعمان محمّد أمير طه، مكتبة الخانجيّ القاهرة، ط١، ١٩٨٧ م . ص ٢٨٠ . وهو في الكتاب، ٣ :٣٠٦ نسبة إلى بعض السعديين .

يا دَارَ هِندٍ عَفَت إلّا أثافِيها   بَينَ الطَوِيِّ فَصاراتٍ فَوادِيها

وبمثل هذا جاء قول أبن أبى حصينة [١] :

سَلامٌ يُثقِلُ البُزلَ النَواجي   وَتُمرِعُ مِنهُ مُمحِلَةُ الفِجاجِ

قال أبو العلاء : "سكّن الياء في (النّواجي) وتسكينها جائز بلا اختلاف، وإذا كان في حشو البيت فهو أيسر منه في القافية؛ لأنّها موضع حذف واقتصار، وممّا أسكنت فيه هذه الياء في حشو قول زهير [٢] :

وَغَيثٍ مِنَ الوَسمِيِّ حُوٍّ تِلاعُهُ   أَجابَت رَوابيهِ النِجا وَهَواطِلُه

و(الرّوابي) مفعوله و(هواطله) كأنّها دعتها، فأجابتها إلى ما تريده " [٣].

و قد سكّن أبو العلاء نفسُه ياء المنصوب في قوله [٤] :

يُهِمّ الليالي بعضُ ما أنا مُضْمِرٌ   ويُثْقِلُ رَضْوَى دونَ ما أنا حامِلِ

وقوله [٥] :

إذا جَلّى ليالي الشهرِ سَيْرٌ   عليكَ أخَذْتَ أسبَغَها حِدادا

وقد علّل النّحاة لإسكان الياء في موضع النّصب بأنّها شُبِّهت بالألف لأنّها أختها والألف لا تتحرّك [٦]؛ والتّسكين في موضع النّصب ليس خاصّاً بالياء، فقد جاء تسكين الواو في المنصوب، ومن هذا قول الشّاعر [٧] :

فَما سَوَّدَتني عامِرٌ عَن قَرابَةٍ   أَبى اللَهُ أَن أَسمو بِأُمٍّ وَلا أَبِ

وقد علّلوه بتشبيه الواو بالياء في جواز التّسكين [٨]؛ لكنّهم مع ذلك قالوا إنّ الموضع للياء، وسكون الواو في موضع النّصب قليل [٩]؛ حتّى إنّه لو جاء به في النّثر لكان جائزاً [١]

---

(١) البيت في ديوان بن أبى حصينة، ١ : ١١٣ .

(٢) البيت لزهير في ديوانه ص ٩٨ .

(٣) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ١١٢ .

(٤) البيت في ديوان سقط الزّند، ص ١٠٦ .

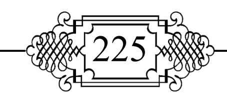
(٥) البيت في ديوان سقط الزّند، ص ١٥٦ .

(٦) انظر: الخصائص، ٢ :٣٤٢، وابن يعيش، ١٠ :١٠١ ، ١٠٣ .

(٧) البيت من بحر الطويل لعامر بن الطفيل، وهو في أمالي القاليّ، ٣ :١١٨ ، والخصائص، ٢ :٣٤٢ .

(٨) انظر: الخصائص، ٢ :٣٤٤ ، وابن يعيش، ١٠ :١٠١

(٩) انظر: المحتسب، ١ :١٢٥ .



ومجيء إسكان الياء المنصوبة في النّثر ليس عزيزاً، فقد جاء منه : (لا أكلمك حيرىْ الدّهر) [٢] بإسكان الياء، وإنْ كان ابن جنّيّ قد خرّجه على أنّ أصله بتشديد الياء، فحذفت إحدى الياءين، وبقيت الأولى ساكنة [٣]؛ لكن ورد منه أيضاً قولهم في المثل: (أعط القوس باريْها) بإسكان الياء [٤].

إنّ تصريح النّحويّين بجواز التّسكين بكثرة فيما سبق، وبجواز مجيئه في النّثر وسعة الكلام [٥] يتناقض مع قولهم إنّه من الضّرورات المستحسنة [٦].

ولعلّ بعضهم قد استشعر هذا التّناقض، فخرّجه على أنّ الإسكان فيما سبق لغة فصيحة[٧]، وقد حكى هذا أبو العلاء عن الفرّاء [٨].

---

(١) انظر رأى المبرّد في ابن يعيش، ١٠ :١٠١ .

(٢) انظر الكتاب، ٣ : ٣٧ .

(٣) انظر المحتسب، ٢ :٣٤٣ .

(٤) انظر هذا المثل في مجمع الأمثال، ٢ : ٢١ . (أَعْطِ القوسَ بَاريَها) ، أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق فيه .

(٥) انظر المسائل العسكريّة في النّحو، أبو عليّ الفارسيّ تحقيق د محمّد الشّاطر، مطبعة الجّامعة بغداد، ط١ ١٩٨٢م . ص ١٥١ .

(٦) انظر ابن يعيش، ١٠ :١٠١ .

(٧) انظر عبث الوليد ص ١٤٦ ، وابن يعيش، ١٠ :١٠١ .

(٨) انظر عبث الوليد ص ٣٠٩ .



تغيير الأعلام

ممّا يراعى لأجل الوزن تحريف الأعلام في الشّعر، والشّعر موضع اضطرار واعتذار، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم ومنه الأعلام وتحال فيه المُثل عن أوضاع صيغها لأجله كما يقول ابن جنّي[١]؛ حتّى إنّهم قد يحذفون بعض الكلم استخفافاً حذفاً يخلّ بالبقيّة ويعرض لها الشُّبَه [٢].

وباستصحاب هذا القانون يمكن تفسير ظاهرة تغيير الأعلام في الكلام العربيّ والشّعر منه خاصّة، ولعلّ هذا التّغيير في الأعلام بكثرة؛ لأنّ العلم تعريفه بغير واسطة، وأقلّ القرائن فيه تكفى لتعينيه بعد تحريف بنيته، فهو الاسم الخاصّ الّذي لا أخصّ منه[٣]، وقد خرجت الأعلام عن شياع الأجناس إلى خصوصها بأنفسها لا بحرف يفيد التّعريف فيها[٤]، ولهذا فـالأعلام تأتى مخالفة للأجناس في كثير من الأحكام[٥]، وقد تخالف قانون الإعلال كما في(موهب)، و(موظب) و(حيوه) ؛لأنّ الأعلام كثيراً ما تغيّر على خلاف ما يجب أنْ تكون الكلمة علية تنبيهاً على خروجها عن وضعها الأصليّ [٦] .

والتّغييرات الّتي تدخل الأعلام قد تأتى على قانون مطرد؛ فهي تدخل الكلام والشّعر ومن ذلك التّحريف النّاتج عن تصغير التّرخيم عند الفرّاء، وترخيم المنادى [٧] إذا كان علماً أو نكرة مقصودة؛ لأنّها كالعلم في التّعيين للإقبال [٨]؛ وقد علّلوا ذلك بأنّ العلم لكثرته يناسبه التّخفيف بالتّرخيم [٩] ؛ أمّا دخول التّرخيم في الأعلام غير المناداة ، فهو عند كثير من النّحاة

---

(١) انظر الخصائص، ٣ : ١٨٨ .

(٢) الخصائص، ١ : ٨٠ .

(٣) شرح المفصّل، ١ : ٢٧ .

(٤) الخصائص، ٣ : ٨١ .

(٥) الخصائص، ١ : ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٦) شرح المفصّل، ٢ : ١٩ .

(٧) شرط النّحاة في الاسم المرخّم في النّداء أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، وان يكون مفرداً معرفة : انظر في ترخيم المنادى: الكتاب، ٢ :٢٣٩ ، وشرح المفصل، ٢ : ٢٠ ، ٢١ .

(٨) انظر الأشمونيّ، ٣ : ٦٩ .

(٩) انظر حاشية الصبان، ٣ : ١٢٠٦ .



خاص بضرورة الشّعر[١] .

وثمّة تغييرات تدخل على الأعلام، ولكنّها لا تجرى على قانون مطرد، فقصرها النّحاة على ضرورة الشّعر، وذلك كقولهم في(عطيّة) اسم رجل (عطاء) في قول الشّاعر[٢] :

أبوكَ عَطَاءُ أَلْأَمُ النَّاسِ كُلِّهِمُ فَقُبِّحْتَ منْ فَحْلٍ ، وَقُبِّحَ منْ نَجلِ

يريد: (أبوك عطيّة)، فاشتقّ منه (عطاء) وجعله أباً له؛ لأنّ العرب تسمي العم أباً " [٣]، ومن ذلك قول الرّاعي [٤] :

سَيَكفيكِ الإِلَهُ َمُسنَّماتَ كَجَندَلِ لُبنَ تَطَّرِدُ الصِلالا

قال أبو العلاء: " المراد به (لبنان) هذا الجبل، فإنّه حذف الألف والنّون، كما يغيّرون الأسماء في الشّعر، فيقولون: (سلاَّم) يريدون به (سليمان) و(ثبات) يريدون به (ثابتاً) [٥] .

وأبو العلاء يشير بهذا إلى تصرّف الشّعراء باسم النبيّ (سليمان)، فقد جعله بعضهم (سلاَّماً) كما ذكر أبو العلاء، وذلك في قول الحطيئة [٦]:

فيهِ الرِماحُ وَفيهِ كُلُّ سابِغَةٍ جَدلاءَ مُبهَمَةٍ مِن نَسجِ سَلّامِ

وجعله النّابغة الذبيانيّ (سُلَيْماً) في قوله [٧]:

وَكُلُّ صَموتٍ نَثلَةٍ تُبَّعِيَّةٍ وَنَسجُ سُلَيمٍ كُلَّ قَضّاءَ ذائِلِ

ويحتمل أنْ يكون (سُلَيْم) في البيت مرخّماً من (سليمان) فأسقط الألف والنّون أو مصغّراً تصغير ترخيم، وعليه يكون جائزاً في الشّعر وفى الكلام كما يقول السّيرافيّ [٨]؛ والظّاهر أنّ تغيير الأعلام فيما سبق سببه إصلاح الوزن، وسهّله أنّ التّغيير إنّما كان باشتقاق اسم من اسم.

وقد يكون الوزن لا يساعد على الإتيان بالعَلَم، ولا المشتقّ منه، فيؤتى باسم يصلح

---

(١) انظر الكتاب، ٢ :٢٣٩ ، ٢٤٧ ، ٢٥٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، وشرح المفصل، ٢ : ١٩ .
(٢) البيت للبعيث يهجو جريراً ، وهو ف الخصائص، ٣ : ١٨٨ ، واللسان مادة (عطا) .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٤٠ .
(٤) البيت للراعيّ ص ٢٤٥ .
(٥) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ١٣٥ وانظر رسالة الصّاهل و الشّاحج، ص٤٤٨ ، ٤٤٩ ، وعبث الوليد ص ١٦٢، ٣٣٥ ، ٤٤٢ .
(٦) البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٢٨ .
(٧) البيت للنابغة في ديوانه ص ٢٠١ .
(٨) انظر شرح الكتاب للسيرا فيّ، ٢ : ١٨٨ .

للوزن يكون شريكاً للاسم المراد في إطلاقه عليه [١]، كما في قول الأحمر[٢] :

حَدُوا بِأَبِي أُمِّ الرِّئَالِ فأَ جْفَلَتْ   نعامَتُهُ عنْ عَارِضٍ مُتَلَهِّبِ

يقول ابن عصفور: يريد: (أبى أُمّ الرئال) (قطرياً) وكنيته (أبو نعامة) فوضع (نعامة) لما اضطرّه الوزن [٣].

ومثله أنْ يجعل بدل الاسم ما هو منه بسبب نحو قول لبيد [٤] :

بِخَطِيرَةٍ توفِي الْجَدِيلَ سَرِيحَةٍ   مِثْلِ الْمَشُوفِ هَنَأْتَهُ بعَصِيمِ

أراد أن يقول : هنّأته بهناء ، فلم يمكنه فأوقع موقعة (العصيم) وهو أثر الهناء " [٥] .

ومن صور التّصرّف في العلم لأجل الوزن تثنيته ، وهو مفرد، كما في قول جرير[٦] :

بانَ الخَليطُ بِرامَتَينِ فَوَدَّعوا   أَو كُلَّما رَفَعوا لِبَينٍ تَجزَعُ

يقول ابن جنّيّ : "وإنّها (رامة) أرض واحدة معروفة " [٧] .

وفى اللسان : " و(عاقل) جبل ، وثنّاه الشّاعر للضرورة، فقال [٨] :

يَجعَلنَ مَدفَعَ عاقِلَينِ أَيامِناً   وَجَعَلنَ أَمعَزَ رامَتَينِ شِمالا " [٩]

ومن صور التّصرّف أيضاً جمعه، وهو مفرد، كما في قول : عبيد [١٠] :

أَقفَرَ مِن أَهلِهِ مَلحوبُ   فَالقُطَبِيّاتُ فَالذَنوبُ

يقول ابن جنّيّ : " وإنّما القطبية ماء واحد معروف " [١١] .

وهذه الصّور السّابقة في تغيير العلم جعلها ابن عصفور جائزة في الشّعر دون

---

(١) انظر ضرائر الشعر، ص ٢٤٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل مجهول القائل، وهو في الضرائر لابن عصفور، ص ٢٤٢ .

(٣) ضرائر الشّعر ص ٢٤٢.

(٤) البيت للبيد في ديوانه ص ١٢٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٤٤ .

(٥) ضرائر الشّعر، ص ٢٤٤ .

(٦) البيت لجرير في ديوانه، ٢ : ٩٠٩، و هو في الخصائص، ٢ : ٤٢٠ .

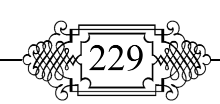
(٧) الخصائص، ٢ ٤٢٠ .

(٨) البيت لجرير في جمهرة أشعار العرب، ص٣٢٢ ، و اللسان ، مادة (عقل) .

(٩) اللسان، مادة (عقل) .

(١٠) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه، تحقيق أحمد عدرة، دار الكتاب العربيّ، ط١ ، ١٩٩٤م . ص ١٩ . و هو في الخصائص، ٢ : ٤١٩ .

(١١) الخصائص، ٢ : ٤٢٠ .



الكلام[١]، ولم يذكر صور التّغيير في العلم بتثنيته وجمعه، وهو مفرد وذكّر ضرباً من التّغيير في الأعلام لا يجوز في الشّعر ولا في الكلام، وهو ما جاء على طريق الغلط؛ لأنّ الغالط لا ينبغي أنْ يتّبع على غلطه ، مثل قول الشّاعر[٢]:

والشيخُ عُثْمانُ أَبو عَفَّان

فكنّى(عثمان) (أبا عفان) على وجه الغلط، وإنّما كنيته أبو عمرو، و(عفان) اسم أبيه [٣].

ومن الصّور الجّائزة في تغيير العلم أنْ يجري التّصرّف في العلم الأعجميّ، والشّعراء يجترئون على تغييره أكثر من اجترائهم على الأسماء العربيّة المحضة، كما يقول أبو العلاء[٤].

حذف الضمير في القافية

الحذف والاختصار أو(القبض) كما سمّاه ابن فارس من سنن العرب في كلامها [٥] حتّى إنّهم قد يحذفون بعض الكلم استخفافاً، حذفاً يخلّ بالبقيّة ، ويعرض لها الشّبه كما يقول ابن جنّيّ [٦] .

والحذف في العربية يأتي على أنواع منها :

– أنْ يحذف حرف أو أكثر من الكلمة، فيقولون مثلاً في درس المنازل:(درس المنا) [٧] .

– تقصير الحركة الطّويلة في هاء الكناية في الوصل ، فيقولون مثلاً في (لَهُ) و(بِهِ) : (لَهْ) و(بِهْ) بدلاً من (لهو) و(بهي) [٨] ، وقد يحذفون الحركة كلّها، وتسكّن الهاء [٩] .

---

(١) انظر ضرائر الشّعر، ص ٢٣٩ .

(٢) شطر لم أعثر على قائله ، ولاتتمته" ، وهو في ضرائر الشّعر لابن عصفور، ص٢٤٦، والهمع،٣ :٢٠٥

(٣) انظر ضرائر الشّعر، ص ٢٤٦ .

(٤) انظر عبث الوليد ص ١٦٢ ، ٣٣٥ ، ٤٤٢ .

(٥) انظر الصّاحبيّ، ص ١٥٦ .

(٦) انظر الخصائص، ١ : ٨٠ ، ٨١ .

(٧) هذا جزء من شطر بيت للبيد ص ١٣٢، وتمامه : **دَرَسَ المَنا بِمُتالِعٍ فَأَبانِ وَتَقادَمَت بِالحُبسِ فَالسوبانِ**

(٨) انظر الكتاب، ٤ : ١٩٠، ١٩١ .

(٩) انظر المقتضب، :٣٩٤، ٤٠٢، والخصائص،١ :١٢٧، والمحتسب، ١:٢٤٤، ولخزانة، ٥ : ٢٦٩ .

– وقد يحذفون من الكلمة حرف العلّة غير الألف [١]، كما حذفت الواو من الرّسم القرآنيّ في قوله تعالى: { **وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ** } [٢] ، وقوله تعالى: { **وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ** } [٣] .

وقوله تعالى: { **يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ** } [٤] .

وفى هذا يقول سيبويه : "وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما لا يختار فيه أنْ لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي والأسماء أجدر أنْ تحذف إذا كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين ، وهذا جائز عربيّ كثير " [٥] .

ويعلّل الرّضيّ لجواز الحذف في الوقف في الياء بأنّه: " موضع استراحة، والياء المكسور ما قبلها ثقيل " [٦] .

وقد يحذفون من الكلمة الضّمير (واو الجماعة وياء المؤنّثة)، اكتفاء من الواو بضم ما قبلها، ومن الياء بكسرة ما قبلها [٧] .

أمّا حذف الواو والياء وهما ضميران في الفواصل والقوافي؛ فسهّله كثرة حذفهما في الفواصل والقوافي، وهما حرفا علّة كما سبق، ولمّا استمرّ ذلك فيها، وكثر جعلوا ما كان اسماً بمنزلة غيره في استجازة حذفهما " [٨] .

وقال أبو العلاء : " القافية يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من تخفيف المشدّد وحذف واو الجّمع، وهاء التّأنيث عند الوقف؛ لأنّهم ينشدون [٩] :

لا يُبْعِدِ اللهُ جيراناً لنا بَعُدوا   لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ البَيْنِ مَا صَنَعُ

---

(١) انظر في حذف الألف الكتاب، ٤ :٢٠٩، ٢١٠ .

(٢) سورة الإسراء الآية: ١١.

(٣) سورة الشورى الآية: ٢٤.

(٤) سورة القمر الآية: ٦ .

(٥) الكتاب، ٤ : ١٨٤، ١٨٥، بتصرف .

(٦) شرح الشّافية، ٢ :٣٠٠.

(٧) انظر الإنصاف، ٢ :٥٤٦ ، وشرح المفصل، ٩ : ٨٠ .

(٨) الكتاب، ٤ :٢١١ .

(٩) البيت لابن مقبل في ابن يعيش، ٩ : ٧٨، وورد البيت في الكتاب، ٤ : ٢١١ .

فهم يحذفون الواو الّتي بعد العين " [١] .

ومما حذفت فيه ياء المخاطبة المؤنّثة قول عنترة [٢] :

يا دارَ عَبلَةَ بِالجَواءِ تَكَلَّمِ وَعَمي صَباحاً دارَ عَبلَةَ وَاِسلَمي

بحذف ياء المخاطبة من الأمر (تكلّم) والوقف عليه بالسّكون.

هذا ما ذكره النّحاة من حذف الضّمير، وقد قصروه على واو الجّماعة، وياء المخاطبة وقالوا إنّ ألف التّثنية لا تحذف [٣]، وقال فريق منهم إنّ حذفهما ضرورة [٤] لأجل القافية وجعله أبو العلاء ممّا يستحسن في القافية ويقبح في الحشو[٥]، وهذا منه أدقّ؛ لأنّه ورد الحذف الحذف في الحشو، في قول الشّاعر[٦] :

ولوْ أنَّ الأَطِبَّا كانُ حولى وكانَ مَعَ الأطباءِ الشُّفاةُ

وكلمّا كانت الصّلة من الأصل مثل واو (يدعو) وألف (يخشى) وياء (يرمي) كان حذفها أبعد، وقد أنشد قطرب [٧] :

تُكَاشِرُنِي كَرْهاً كَأَنَّكَ نَاصِحٌ وَغَيبُكَ يُبْدِي أنَّ صَدْرَكَ لِي دَوِ

يريد : (دوي) ، وأنشد أيضاً [٨] :

عَدُوُّكَ يَخْشَى صَولَتي أَنْ تَرُومُني وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمُسْتَو

يريد : (بمستوٍ) ، وهذا قبيح من أجل أنّه حذف حرفاً أصليّاً.

و لكنّ الحذف في السّابق ضرورة لا يستقيم؛ لأنّه على ما يبدو لهجة وقد نسبت إلى قيس وأسد وهوازن في الكتاب وغيره [٩] .

---

(١) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ٧٣.

(٢) البيت لعنترة بن شدّاد العبسيّ في ديوانه، دار صادر، بيروت لبنان ، ص ١٥ ، وهو في : الكتاب ، ٢ :٢٦٩، ٤ :٢١٣.

(٣) انظر الكتاب، ٤ : ٢١٤ .

(٤) انظر الإنصاف، ٢ : ٥٤٥ ، وابن يعيش، ٩ : ٨٠ .

(٥) انظر: شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ٧٣ .

(٦) البيت مجهول القائل، وهو في ابن يعيش، ٩ :٨٠ ، والخزانة، ٥ :٢٢٩.

(٧) البيت ليزيد بن الحكم في الأمالي للقاليّ، ١ : ٦٨ .

(٨) البيت ليزيد بن الحكم في الأمالي للقاليّ، ١ : ٦٨ .

(٩) انظر: الكتاب، ٤ :٢١١، والفرّاء، ١ :٩١، وشرح الشّافية، ٢ :٣٠٥ .

وربّما كان الّذي سهّل الحذف في الواو والياء دون الألف عند هؤلاء أنّ مدّهما أقلّ من مدّ الألف، كما قال الخليل [١].

فكأنّ الواو والياء جاز حذفهما والاستعاضة عنهما بأبعاضهما ؛ لأنّ مدّهما أقلّ من مدّ الألف ، ولهذا لم يحذف إلّا شذوذاً على قول النّحويّين ، يقول ابن رشيق : " ومنهم من يجري القوافي مجراها ولو لم تكن قوافي، فيقف على المرفوع والمكسور موقوفين، ويعوض المنصوب ألفاً على كلّ حال، وهم ناس كثير من قيس وأسد، فينشدون :

لا يُبْعِدُ الله أصْحَاباً تَرَكْتُهُمُ   لم أدْرِ بعد غَداةِ البَيْنِ ما صَنَعْ

يريد : (ما صنعوا) ، وكذلك ينشدون [٢] :

فَفاضَت دُموعُ العَينِ مِنّي صَبابَةً   عَلى النَحرِ حَتّى بَلَّ دَمعِيَ مِحمَلْ

الوقف على هاء المؤنث في القافية.

هل يجوز الوقف على هاء المؤنّث بحذفها كما فعل بـــ واو الجّماعة ، وياء المخاطبة ؟ ذكر أبو العلاء عن الكوفيّين أنّ بعض العرب إذا أنشد [٣] :

عَفَتِ الدِيارُ مَحَلُّها فَمُقامُها

يحذف الهاء والألف، فيقول (مقام) وذلك إذا وقف " [٤] .

وقد ورد الحذف في الوقف أيضاً، كما في قول الشّاعر[٥] :

فإنِّى قدْ سَئِمْتُ بِدَارِ قَوْمِىْ   أموراً كُنْتُ فىْ لَخَمٍ أَخَافُهَ

ومثل هذا الحذف حكم عليه ابن جنّيّ بالشّذوذ [٦]، وابن عصفور بأنّه من قبيح الضّرائر[٧] كما حكموا من قبل على حذف واو الجّماعة وياء المخاطبة.

أمّا حذف هاء التّأنيث والألف معاً على ما حكاه أبو العلاء عن الكوفيّين ، فليس مستبعداً إذا وجدت قرينة تدلّ على التّأنيث كما في بيت لبيد السّابق ، ويقويه الشّبه بين واو الجّماعة

---

(١) انظر: الكتاب، ٤ :٤٣٦، وشرح الشّافية، ٢ :٢٨٥.
(٢) البيت لامرئ القيس من معلقته وهو في الديوان ص ٣٢ .
(٣) صدر بيت أول معلقة لبيد فى ديوانه صـــ ٥١ ، وعجز البيت *بِمَنىً تَأَبَّدَ غَولُها فَرِجامُها .
(٤) انظر شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ٧٣ .
(٥) البيت بلا نسبة في الإنصاف، ٢ :٥٦٨ .
(٦) انظر: سر الصناعة، ٢ : ٣٥٨ .
(٧) انظر: ضرائر الشعر له ص ١٢٣ .

وياء المخاطبة وهاء التّأنيث كما يقول ابن جنّيّ [1] .

(١) انظر: سر الصناعة، ٢ : ٣٥٨ .

قصر الممدود

يعرّف النّحويّون المقصور بأنّه الاسم المتمكّن الّذي آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها والممدود هو الاسم المعرب الّذي آخره همزة بعد ألف زائدة [١].

وعلى هذا، فإنّ الاسم الممدود هو ذاته المقصور إلّا أنّه يزيد عليه في كمية الصّائت واعتماداً على هذا الفهم ذكر النّحاة أنّه يجوز قصر الممدود؛ لأنّه ردّ إلى الأصل[٢] ، فالاسم الممدود إذا قصرته حذفت منه ، والعرب من كلامها الحذف استخفافاً [٣] ، وكما زيدت الألف إشباعاً، فقد حذفت اختصاراً، ومن ذلك قصر الممدود [٤] كما يقول ابن جنّي وقد حكى الإجماع على جواز قصر الممدود السّيرافيّ [٥] ، وغيره [٦] ، لكنّهم خصّوا ذلك بالشّعر، و عدّوه ضرورة [٧] ، واعترفوا بأنّه في الشّعر كثير[٨] ، وحكموا عليه بأنّه ضرورة حسنة [٩] ، وممّا ورد من قصر الممدود قول الشّاعر [١٠]:

فلو أنّ الأطِبّا كانُ حَوْلي وكَانَ مَعَ الأطِّبَاءِ الأُسَاةُ

وقول الرّاجز [١١] :

لا بُدَّ مِنْ صَنْعا وإنْ طالَ السَّفَرْ

---

(١) انظر تعريف المقصور والممدود في الأشمونى، ٣ : ٣٥٩ .

(٢) انظر هذه العلة في: الأصول، ٣ : ٤٤٧ ، والضرائر لابن عصفور ص ١١٦ ، والعمدة ،٢ : ٢٦٩، وأوضح المسالك ، ٣ : ٢٤٣ .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ص ٢٣٧.

(٤) سر الصناعة، ٢ : ٣٥٢ .

(٥) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٠٧.

(٦) كـــ ابن عصفور في الضرائر ص ١١٦ ، وابن هشام في أوضح المسالك، ٣ : ٢٤٣، و ابن رشيق في العمدة، ٢ : ٢٦٩ .

(٧) انظر الأصول، ٣ : ٤٤٧، والضرائر لابن عصفور ص ١١٦ ، وأوضح المسالك، ٣ : ٢٤٣ ، و العمدة، ٢ : ٢٦٩ .

(٨) انظر الأصول، ٣ :٤٤٧.

(٩) انظر الاقتراح ص ١١ .

(١٠) البيت مجهول القائل، وهو في ابن يعيش، ٩ : ٨٠، والخزانة، ٥ :٢٢٩.

(١١) الرجز لم ينسب لقائل في ضرائر الشعر ابن عصفور ص ١١٦ ، وأوضح المسالك، ٣ : ٢٤٣ ، و الأشمونيّ، ٣ : ٣٦٢ .

و منه قول ابن أبى حصينة [١] :

وَقُمنا نَدِبُّ دَبيبَ الصِلالِ بَينَ القُلال وَبَين الجُوى

قال أبو العلاء: " و(الجُوَى) جمع (جَوٍّ) [٢] وهو البطن من الأرض، ويجوز أنْ يكون يكون واحداً؛ لأنّه يقال للغامض من الأرض (جواء)، فقصر الممدود لأجل القافية " [٣] .

وهذا الإجماع السّابق خرقه الفرّاء بأنّه لا يجوز أنْ يقصر من الممدود إلّا ما يجوز أنْ يجئ في بابه مقصوراً، فلا يجوز عنده قصر (حمراء)، و(صفراء) وأشباههما ؛ لأنّ مذكّرهما (أفعل) والصّفة إذا كانت للمذكّر على وزن (أفْعَل) لم يكن المؤنّث إلّا على وزن (فَعْلَاء) " [٤] .

وقد ردّ النّحاة هذا بورود السّماع بعكسه [٥] ، كذلك حكي [٦] والفرّاء في شرحه شعر الكميت أنّهما قالا : إنّ العرب لا تكاد تقصر ممدوداً في رفع ولا خفض ، فكأنّ قصر الممدود عندهما خاصّ بالمنصوب ، أمّا البصريّون فلا فرق عندهم بين المنصوب وغيره [٧] .

و قد استثنى ابن هشام في حواشيه على شرح الألفيّة لابن النّاظم نحو (سواء) قال: " لأنّهم قالوا فيه (سوى) بالضّم والكسر مع القصر فيهما ، وحيث فتحوا مدّوا لا غير، فليس يجوز عنده الفتح والقصر للضرورة ؛ لأنّ ثمّة مندوحة في الضّم مع الكسر، فلا يقع تجوز في الكلمة وخروج عن أصلها مع جواز النّطق بها على القياس، وهذا على مذهبه بأنّ الضّرورة ما لا مندوحة عنه [٨] ، قال السّيوطىّ : " وغيره لم يستثن ذلك " [٩] .

---

(١)البيت في الدّيوان، : ٧٩، و(الصلال) جمع (صل) وهو الحيّة الذّكر، و(القلال) جمع (قلة) وهى أعلا الجبل.

(٢) في اللسان مادة (جوا): " الجُوَّة: القطعة من الأَرض فيها غِلَظ. والجُوَّةُ: نُقْرة... ، والجَوُّ والجَوَّة المنخفض من الأَرض ... قال الأَزهري : الجِوَاءُ جمع الجَوِّ" .

(٣) شرح ديوان ابن أبى حصينة،٢ : ٧٩ ، وانظر أيضاً ٢ : ١١٢.

(٤) انظر ضرائر الشّعر لابن عصفور ص ١١٨ ، وانظر رأى الفرّاء في :الإنصاف، ٢ : ٧٤٥ .

(٥) انظر ضرائر الشّعر ص ١١٨ .

(٦) انظر رأى الفرّاء في ضرائر الشّعر ص ١١٧ .

(٧) انظر ضرائر الشّعر ص ١١٨ .

(٨) انظر الهمع، ٣ :٢٤٠.

(٩) السّابق نفسه، ٣ :٢٤٠.

وممّا ورد بخلاف ما منعه ابن هشام في (سواء) قول ابن أبى حصينة [١] :

وَإِنَّ حَياتي إِذا لا أَراكَ حَياةٌ وَمَوتي أَراها سِوا

وفيه يقول أبو العلاء: " وما جاء في هذه القصيدة وأمثالها من تخفيف همز أو ممدود في القافية يجرى مجرى الضّرورات الّتي في حشو البيت؛ لأنّ الأواخر تحتمل ما لا تحتمل الأوساط والأوائل. ويقال: (سِوَى) و(سَوَاء) إذا فتحت السّين مدّت الكلمة، وإذا كُسِرت أو ضُمَّت فالقصر ليس غير" [٢] .

وهكذا حكم النّحاة على قصر الممدود بأنّه كثير، وأنّه ضرورة ، لكنّه ضرورة حسنة وادّعوا الإجماع على جوازه .

وممّا ورد من قصر الممدود في كلام العرب نثراً أنّ الفرّاء حكى عن الكسائى أنّه سمع: (اسقني شربة ما يا هذا) يريد : (شربة ماء) ، فقصر[٣] .

إذاً قصر الممدود ورد السّماع به في غير الشّعر، فينبغي أنْ لا يكون ضرورة ؛ واعتماداً على ما سبق من أنّ الاسم الممدود هو ذاته المقصور إلّا إنّه يزيد في كميّة الصّائت ، ويؤكّد هذا أنّ النّحاة صنّفوا (قصر الممدود) على أنّه من ضرائر الحذف [٤] .

وينبغي أنْ يُعْلم أنّ قصر الممدود جائز مستحبّ ، و قد عبّروا عنه بأنّه من الضّرائر الحسنة ، يقول ابن عبد ربه : " وتحبّ العربُ التّخْفيف والحَذْف ، ولهَربها من التّثْقيل والتّطويل كان قَصْرُ المَمْدود أحبَّ إليها من مدّ المَقْصور، وتَسْكينُ المُتحرّك أخفّ عليها من تَحْريك السّاكن ؛ لأنّ الحَرَكة عَمَل والسُّكون راحة ، وفي كلام العرب الاختصار والإطناب والاختصار عندهم أحمد في الجُملة، وإنْ كان للإطناب مَوْضع لا يَصْلح إلّا له ، وقد تُومِئ إلى الشّيء فَتَستغني عن التَّفسير بالإيماءة ، كما قالوا : لمحةٌ دالّة " [٥] .

---

(١) البيت في الدّيوان،١ : ٨٥ .
(٢) شرح ديوان ابن أبى حصينة، ٢ : ٨٤ .
(٣) انظر: مجالس ثعلب، ١ : ٨٧ .
(٤) انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة صـ١١٥، وضرائر الشعر ص ١١٦ .
(٥) العقد الفريد، أحمد بن عبد ربّه الأندلسيّ (٣٢٨هـ)، تحقيق أحمد أمين ورفاقه، الهيئة العامّة لقصور الثّقافة . ٤ :١٥٦ .


الفصل الثالث



لغة الشّعر في ديوان سقط الزّند

للشعر في كلّ لغة خصائص ينفرد بها عن النّثر، بحيث يصبح من المستطاع القول بوجود ما يسمّى بـ (لغة الشّعر)، و لقد اتّفق النّقاد قديماً و حديثاً على أنّ الشّعر له لغته الخاصّة به الّتي تختلف عن الكلام العاديّ، يقول أرسطو و هو بصدد الدّفاع عن الشّعراء الّذين هاجموهم؛لأنّهم استعملوا تعبيرات لا توجد في الكلام العاديّ:" إنّ معجم الكاتب ينبغي أنْ يكون واضحاً، و لكن ينبغي أنْ يرتفع في نفس الوقت عن المستوى العاديّ" (١)، و يعتقد أرسطو أنّ الكاتب لكي يبلغ هذه المرحلة من الإجادة عليه أنْ يقدّم في كتاباته كلمات جديدة و مجازات جديدة، و حلى أسلوبيّة متنوّعة، ثمّ يعلّق على ذلك قائلاً:" إنّه عن طريق مخالفة المصطلحات العاديّة تكتسب اللغة نوعاً من الامتياز"(٢).

و إذا كان هذا يمثّل رأي النّقّاد في وجود ما يعرف بلغة الشّعر؛ فإنّ علماء اللغة كذلك لم يملّوا التّنبيه إلى أنّ الشّعر يختلف عن النّثر، و أنّ له مستواه الخاصّ و تراكيبه الّتي تناسب موسيقاه و قافيته، وقد كانت تند عن بعض النّحاة لمحات ذكيّة في هذا المجال، و لكنّها لا تمثّل منهجاً متكاملاً، و لذلك بقيت خطرات فرديّة مغمورة، فلقد رأينا سيبويه يعقد بابا (لما يحتمل الشّعر)(٣)، و لم يقل باب الضّرائر، و أشار البغداديّ إلى أنّ الضّرورة ما وقع في الشّعر(٤).

و ما دام النّقّاد و علماء اللغة يقررون أنّ للشّعر لغته الخاصّة، فسوف نحاول الوقوف على بعض خصائص هذه اللغة التّركيبيّة (النّحو و الصّرف)، و لا نزعم بأنّ هذه الخصائص النّحويّة و الصّرفيّة ينفرد بها الشّعر عن النّثر، فلا يستطيع أحد منا أنْ يمنع متكلّماً من استعمال صيغ و تراكيب شعريّة في كلامه العاديّ، و قد أشار الدّكتور إبراهيم أنيس في

(١) انظر مقالات نقديّة، الدّكتور محمود الربيعيّ، مكتبة الشّباب المصريّة، ١٩٧٨م . ص ١ .
(٢) السّابق، ص ١ .
(٣) انظر الكتاب، ١ :٢٦ .
(٤) الخزانة، ١ : ٣١ ، ٦ : ٦٣ .

قوله:" و لسنا نزعم أنّ للشعر نظاماً خاصّاً في ترتيب كلماته لا يمتّ لنظام النّثر بأيّ صلة، بل نقول إنّ الشّاعر كالطّائر الطّليق يحلّق في سماء من الخيال، و ينشد الحريّة في فنّه، فلا يسمح لقيود اللغة أنْ تلزمه حدّاً معيّناً لا يتعدّاه، بل يلتمس التّخلّص من تلك القيود كلّما سنحت له الفرص، فهو في أثناء نظمه لا يكاد يفكّر في قيود التّعبير إلا بقدر ما تخدم تلك التّعابير أغراضه الفنيّة، و بقدر ما تعين على الفهم و الإفهام"(١).

إنّ ما قال عنه النّحاة إنّه ضرورة، أو خروج عن القاعدة، أو كثير في الشّعر، أو خاصّ في الشّعر، ما هو إلا من خصائص لغة الشّعر النّحويّة و الصّرفيّة، الّتي تتمثّل في عدم التزام الشّاعر بقانون التّضام، إذ يفصل فيه بين المتلازمين، أو بحذف أحدهما، و كذلك في عدم التزامه بقانون العلامة الإعرابيّة الصّارم الّذي فرضه النّحاة، و التّخلّص من وسائل الرّبط و قانون المطابقة، و استغلال حريّة الرّتبة في التّقديم و التّأخير(٢).

و قد تناولت في هذا الفصل ما يسمّيه النّحاة ضرورة شعريّة، و بحثتها من حيث هي خروج عن القاعدة، و من حيث مفهوم النّحاة لها، و عالجت أنواعها في مباحث خاصّة في ضوء لغة الشّعر،و قد اقتصرت على الجّانب النّحويّ في الدّراسة و ضرب الأمثلة، ولم أتعرض لقضايا الصّرف، وذلك حرصاً على تحديد الميدان الّذي يقتضيه العنوان :

(١) من أسرار اللغة، الدّكتور إبراهيم أنيس، ط٣ ، الأنجلو المصريّة، د ت . ص ٣٢٢، ٣٢٣ .
(٢) لغة الشّعر دراسة في الضّرورة، ص ٣٨٠، ٣٨٣ .

المبحث الأوّل

التّراكيب النّحويّة

إنّ اللغة في نسقها المثاليّ ما هي إلّا ثمرة ترابط بين ما يقول به النّحاة، و ما يقول به اللغويّون[١]، و لهذا كان كسر هذا النّمط علامة أسلوبيّة تدلّ على مقدار خروج الشّاعر عن القاعدة أو الأصل .

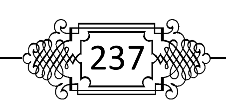
لقد انصبّت جهود أبي العلاء المعرّيّ على كسر النّسق اللغويّ المألوف، معتمداً على إمكانات أسلوبيّة بلاغيّة كثيرة، و هذه جملة فوائد وقفت عليها في ديوان سقط الزّند، فرأيت أنّها من خصائص لغة الشّعر، كالتّقديم و التّأخير، و الحذف، و الفصل بين المتلازمين، و العدول في استخدام أدوات الرّبط، و غيرها .

أولاً – التّقديم و التّأخير:

إنّ التّركيب الشّعريّ أحوج إلى التّقديم و التّأخير من غيره، لما يقتضيه ضبط الوزن و القافية، فضلاً عمّا يزيغ إليه الشّاعر أحياناً من إثارة معانٍ معيّنة بتقديم بعض أجزاء الكلام و تأخير بعضه الآخر، و شريطة ذلك كلّه وضوح المعنى بالقدر الّذي يسمح بالفهم .

و ليس معنى ذلك أنّ كلّ تقديم و تأخير خاصّ بالشّعر، فإنّ هناك كثيراً من التّراكيب يسمح الوضع اللغويّ بتقديم بعضها أو تأخيره، و قد بيّن ابن جنّيّ أنّ التّقديم و التّأخير على ضربين : " أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهّله الاضطرار"[٢]، فمن الأوّل تقديم المفعول على الفاعل تارة و على الفعل أخرى، و كذلك الحال و الاستثناء، و ممّا يصحّ و يجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ، و كذلك خبر كان و أخواتها على أسمائها و عليها أنفسها... إلخ؛ فكلّ ذلك جائز سائغ في الشّعر و النّثر حسب مقتضيات القاعدة و ظروف التّركيب، و المعنى مع كلّ هذا واضح لا غموض فيه و لا خفاء، و هناك نوع آخر من التّقديم و التّأخير عدّه النّحاة ضّرورة؛ لأنّهم رأوا الشّعراء قد أوغلوا في استغلال حريّة الرّتبة، فقدّموا و أخّروا حتّى التبس المعنى، وقد جعل النّحاة من هذا تقديم المعطوف على المعطوف عليه، و الصّفة على الموصوف، و لكن كلّ هذا يمكن أنْ يعالج في مبحث التّقديم و التّأخير الّذي يدفع إليه الشّعر، و يعين على تقبّله فهم المعنى، فمنه :

(١) البلاغة و الأسلوبيّة، الدّكتور محمّد عبد المطّلب، مكتبة لبنان ناشرون، ط١ ، ١٩٩٤ م . ص ٢٦٩ .
(٢) انظر الخصائص، ٢ : ٣٨٢ .



١- تقديم المسند إليه:

يخضع التّركيب من حيث ترتيب كلماته إلى نمط يتبع حركة الإعراب الّتي من شأنها ضبط المعاني، و ترتيبها وفق النّسق الّذي أقرّه النّحو، مثل أنْ يكون من حقّ المسند إليه التّقدم على المسند، ولا مقتضى للعدول عن تقديمه إلّا لأغراض حصرت القواعد مجالاتها، ومن هنا أضحى حقّ المبتدأ التّقدّم على الخبر، و الفعل على الفاعل ....، و لا يعدل عن هذا الأصل إلّا لأغراض بلاغيّة، تتمثّل في سياق التّشويق، و ذلك إذا كان تقديم المسند إليه يوجب تمكّن الخبر في ذهن السّامع، لاشتمال المسند إليه على وصف يوجب الدّهشة، و يشوّق السّامع إلى معرفة الخبر(١)، كما في قول أبي العلاء(٢):

وَ الّذي حارَتْ البريّة فيهِ　　　حيوانٌ مُستحدَثٌ مِنْ جَمادِ

فقوله:(حارَتْ البريةُ فيه)، ممّا يدعو إلى الدّهشة، فقد تحيّرت الخلائق في المعاد الجسماني، و النّشور الّذي ليس بنفساني .

٢- تقديم المسند:

الأصل تقديم المبتدأ و تأخير الخبر؛ لأنّه وصف في المعنى للمبتدأ، فحقّه أنْ يتأخّر عنه وضعاً كما هو متأخّر عنه طبعاً، و قد يعدل عن الأصل، فيقدّم الخبر، فتقول: (قائمٌ زيدٌ) (٣). و قد ورد مثل هذا من تقديم الخبر على المبتدأ في قول أبي العلاء (٤):

و يُطْلَبُ مِنْكَ مَا هُوَ فيكَ طَبْعٌ　　　و مَطْلُوبٌ مِنَ اللسنِ البَيَانُ

قوله: (البيان) مرتفع بالابتداء، و (مطلوب) خبره مقدّم عليه، و البصريّون يرون أنّ مطلوب خبر مقدم، و البيان مبتدأ، و حكى سيبويه : " تميميٌّ أنا، و مشنوءٌ مَنْ يشنؤك " (٥).
و من تقديمه الخبر قوله (٦):

تَعَبٌ كُلُّهَا الحياةُ فَمَا أَعْجَبُ　　　إلّا مِنْ راغبٍ في ازْدِيَادِ

قوله: (الحياةُ) مرتفع بالابتداء، و (تعبٌ) خبره .

---

(١) البلاغة و الأسلوبيّة، ص ٣٣٤ .
(٢) ديوان سقط الزّند، ص ٢٠٤ . يريد أنّ جسم الإنسان أصله من تراب، و مصيره إلى التّراب؛ و إنّما يصير حيواناً حسّاساً متحرّكاً باتّصال النّفس فيه، فالجسم إلى زوال و الجسم يبقى .
(٣) ينظر ابن النّاظم، ص ٤٥، و شرح ابن عقيل، ١ : ٢٢٧ ، ٢٢٩ .
(٤) ديوان سقط الزّند، ص ٤٨ . اللسن : الفصيح البليغ .
(٥) الإنصاف، ١ : ٦٥ .
(٦) ديوان سقط الزّند، ص ١٩٧ .

إنّ هذا الاستخدام في بيتي أبي العلاء يستدعي بيان الأصل الّذي يفترضه النّحو في صورته المثاليّة المألوفة، في قوله : (البيانُ مطلوبٌ) و (الحياةُ تعبٌ)؛ غير أنّ الشّاعر عدل عن ذلك الأصل ليخصّ المخاطب في البيت الأوّل بالكرم، فقدّم الخبر على المبتدأ مع تنكيره و كذلك في البيت الثّاني، قدّم الخبر على المبتدأ ليخصّ الحياة كلّها بالتّعب .

٣- تقديم خبر كان عليها :

يرى ابن مالك أنّ الأصل في باب كان و أخواتها تأخير الخبر، كما في باب المبتدأ و الخبر، و قد لا يتأخّر، فيتوسّط تارة، و يتقدّم على الفعل كالمفعول، فتقول : (عالماً كانَ زيدٌ) [(١)]، و يجيز المبرّد التّقديم و التّأخير في خبر كان لأنّها فعل متصرّف، فيتقدّم الخبر على اسمها و على كان نفسها [(٢)]، و قد أجاز أبو العلاء تقديم خبر كان عليها في قوله [(٣)]:

أَرَحْتِنِي فَأَرَحْتِ الضُمَّرَ القُودَا و العَجْزَ كانَ طِلابِي عندَكَ الجُودَا

قوله : (العجز) خبر كان منصوب مقدّم عليها .

و يفرّق ابن يعيش في الأفعال النّاقصة، فيرى أنّ الّتي في أوائلها (ما) يتقدّم خبرها على اسمها لا عليها، و ما عداها يتقدّم خبرها على اسمها و عليها؛ لأنّ هذه الأشياء لمّا كانت داخلة على المبتدأ و الخبر، و كانت مقتضية لهما جميعاً، وجب من حيث كانت أفعالاً بالدّلائل المذكورة أنْ يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقيّة، فكان المرفوع فيها كالفاعل، و الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها، و لمّا كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل و على الفعل، جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها و عليها أنفسها [(٤)] [(٤)] كقوله تعالى : { وَ أَنفُسَهُم كانُوا يَظْلِمُون } [(٥)] .

و نقل السّيوطيّ عن بعضهم أنّ كان و أخواتها في تقديم أخبارها عليها أربعة أقسام :

- قسم لا يتقدّم خبره عليه باتّفاق، و هو (مازال) .
- قسم لا يتقدّم خبره عليه عند الجمهور إلّا المبرّد و هو (ليس) .

---

(١) شرح ابن النّاظم، ص ٥٣ .
(٢) المقتضب، ٤ : ٨٧ .
(٣) ديوان سقط الزّند، ص ٢٢٤ . الضمّر : جمع ضامر . والقود : الطّوال الأعناق . يقول : كان طلبي الجود عندك عجزاً في رأيي، فلمّا أيأستني من وصالك استرحت و أرحت نياقي من السّفر إليك .
(٤) شرح المفصّل، ٧ : ١١٣ .
(٥) الآية (١٧٧) من سورة الأعراف .

– قسم لا يتقدّم خبره عليه عند الجمهور إلّا ابن كيسان، و هو: (مازال، و مانفكّ، و مافتىء و مابرح) .

– قسم يتقدّم الخبر عليه باتّفاق ما لم يعرض عارض ، و هي (كان) ، و بقيّة أفعال الباب (١) .

٤– تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

لا يجيز البصريّون تقديم المعطوف على المعطوف عليه في شعر ولا في غيره، و أجاز الأخفش و الكوفيّون تقديم المرفوع في الشّعر (٢)، و أنشد الكوفيون في جوازه قول الشّاعر (٣):

أَلا يَا نخلةً مِنْ ذاتِ عرقٍ   عليكِ و رحمةُ اللهِ السَّلامُ

يريد : (عليك السّلام و رحمة الله)، و هذا لا يجوز عند البصريّين (٤)، و هذا ممّا تختص به الواو دون سائر حروف العطف (٥) .

و قد استخدم أبو العلاء تقديم المعطوف على المعطوف عليه في قوله (٦) :

تَسْقِيكَ و الأَرْيَ الضّريبَ و لَو عَدَتْ   نَهْيَ الإلهِ لَثَلَّثَتْ بِسُلافِ

قال التّبريزيّ : تسقيك الضّريب و الأري، أي : اللبن و العسل ، فقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة (٧)، كما في بيت يزيد بن الحكم الثّقفيّ (٨):

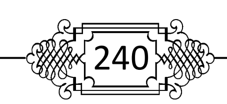
جَمَعْتَ و فُحْشاً غَيْبةً و نميمةً   خِلالاً ثَلاثَاً لسْتَ عنها بمُرْعَوِي

و كلام ابن جنّيّ في هذه المسألة لا يشعر بأنّه ضرورة، يقول : " و لا يجوز تقديم العطف الّذي هو نسق على المعطوف عليه إلّا في الواو وحدها، و على قلته أيضاً، نحو : (قامَ و عمرٌو زيدٌ)، و أسهل منه : (ضربْتُ و عمراً زيداً)؛ لأنّ الفعل في هذا قد استقلّ بفاعله، و في قولك: (قامَ و عمرٌو زيدٌ) اتّسعت في الكلام قبل الاستقلال و التّمام، فأمّا قوله :

أَلا يَا نخلةً مِن ذاتِ عرقٍ   عليكَ و رحمةُ اللهِ السَّلامُ

---

(١) ينظر الأشباه و النّظائر، ٣ : ١٢٠، ١٢١ .
(٢) الخزانة، ٩ : ٣٩٩ .
(٣) البيت في الخزانة، ١ : ٣٩٩ .
(٤) ما يجوز للشاعر في الضّرورة، ص ١١٤ .
(٥) المغني، ص ٤٦٧، و الخصائص، ٢ : ٣٨٥ .
(٦) ديوان سقط الزّند، ٢٥٦ . الأري:العسل.الضّريب:لبن حلو يحلب على لبن حامض فيخلط بعضه ببعض ببعض
(٧) شروح سقط الزّند، ٣ : ١٣٠٩ .
(٨) البيت في الخزانة، ٩ : ١٤١ .



فحملته الجماعة على هذا، حتّى كأنّه عندها : (عليك السّلام و رحمة الله) هذا وجه؛ إلّا أنّه عندي وجه آخر لا تقديم فيه و لا تأخير من قبل العطف، و هو أنْ يكون (رحمة الله) معطوفاً على الضّمير في (عليك)، و ذلك أنّ (السّلام) مرفوع بالابتداء، و خبره قدّم عليه و هو (عليك)، ففيه إذن ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التّقديم؛ لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتّصل من غير توكيد له و هذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه [١].

أمّا أبو حيّان فأجاز ذلك بشروط **أحدها** : أنْ يكون العطف بالواو خاصّة، وهو مذهب البصريّين، و **الثّاني** : ألّا يؤدّي إلى وقوع حرف العطف صدراً، و فلا تقول : (وعمرٌو زيدٌ قائماً)، و **الثّالث** : ألّا يؤدّي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرّف، فلا تقول : (إنّ وعمراً زيداً قائمان)، و **الرّابع** : ألّا يكون المعطوف مخفوضاً، فلا تقول : (مررْتُ و عمرو بزيدٍ) [٢] .

و إذا اجتمعت هذه الشّروط، فمذهب البصريّين أنّه لا يجوز إلّا في الشّعر، و مذهب الكوفيّين جواز ذلك في الشّعر و في الكلام [٣]، و أمّا السّيوطيّ أجازه، و جعله من ضرورة الشّعر [٤].

و مهما يكن من أمر؛ فإنّ الشّواهد الّتي وردت من هذا النّوع قليلة؛ و ما جاء منها جاء في عبارة مشهورة و هي (عليك السّلام و رحمة الله)، و قد ألفت على هذا التّرتيب، فإذا كان الشّاعر قد قدّم و أخر فيها؛ فلأنّ المعنى غير ملبس، و لذلك قد أجازه القوم في سعة الكلام كما ينقل البغداديّ [٥] .

٥- تقديم الحال على صاحبها :

يرى سيبويه في قولهم: (فيها قائماً رجلٌ) أنّ (قائماً) حال؛ و الّذي دفعهم إلى نصبها على الحال أنّهم استقبحوا أنْ يكون الاسم صفة مقدّمة، و لو تأخّرت (قائماً) الحال، لكان

---

(١) الخصائص، ٢ : ٣٨٦ .
(٢) ارتشاف الضّرب، ٢ : ٦٦٢ .
(٣) السّابق، ٢ : ٦٦٢ .
(٤) ينظر الأشباه و النّظائر، ٣ : ٢١٣ .
(٥) انظر الخزانة، ٢ : ١٩٣ .

الوجه الأمثل أنْ تكون صفة مرفوعة[1]؛ و من هنا حمل النّصب في هذه الكلمة على جوازه فيها إذا كانت مؤخّرة، فلمّا تقدّمت صار وجه النّصب وجه الكلام[2]، و يتابعه المبرّد في ذلك مبيّناً أنّ صفة النّكرة إذا تقدّمت عليها نصبت على الحال[3]، و تقدّم الحال في مثل قولنا: (جاء ضاحكاً زيدٌ)، فإنّه يفيد مجيئه على هذه الصّفة مختصّاً بها من غيرها من سائر صفاته[4]، و أبو العلاء كان يميل إلى الإكثار من تقديم الحال على صاحبها النّكرة، كما في قوله [5]:

يَحْمِلُ مِنْها صَادِيَاً سَابِحٌ   مِثْلَ غَدِيرِ الدِّيمَةِ المُفْعَمِ

الأصل: (يحمل منها سابحٌ صادياً)، فقدّم الحال على صاحبها ليفيد مجيئه على هذه الصّفة مختصّاً بها من غيرها من الصّفات .

و كذلك في قوله [6]:

و هَلْ طَلَعَتْ شُعْثَ النَّواصِي عَوَابِسَاً   رِعَالٌ تَرَامَى خَلفَهُنَّ رِعَالُ

٦- تقديم المستثنى على المستثنى منه :

الأصل في جملة الاستثناء أنْ يتقدّم المستثنى منه، و أنْ يتأخّر المستثنى مسبوقاً بأداة الاستثناء، و قد يجوز أنْ يتقدّم المستثنى على المستثنى منه، فتقول : (ما جاءني إلّا زيداً أحدٌ) للتخصيص كما في الحال[7]، و منه قول الشّاعر[8] :

النّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ ليسَ لَنَا   إلّا السّيوفَ و أطرافَ القَنَا وَزَرُ

أصل الكلام: (مَا لَنَا وَزَرُ إلّا السّيوفَ و أطرافَ القنا)، إذ قدّم المستثنى على المستثنى منه و قد أجاز أبو العلاء ذلك، في قوله [9]:

حكَتْ رَونقَ البيضِ الحسانِ و فِعلَها   وَ ليسَ لَهَا إلّا الغُمُودَ حِجَالُ

---

(١) الكتاب، ٢ : ٣٣٥ .
(٢) السّابق، ٢ : ١٢٢ .
(٣) المقتضب، ٤ : ١٩١ ١٩٢ .
(٤) البلاغة و الأسلوبيّة، ص ٢٧٣ .
(٥) ديوان سقط الزّند، ص ٣٢٧ . الصّادي : العطشان . السّابح : الفرس . المفعم : المملوء . أي : يحمل فرس عطشان من هذه الدّرع مثل غدير مملوء من ماء المطر .
(٦) السّابق، ص ٢١٥ .
(٧) انظر: الكتاب، ٢ : ٣٣٦ ، شرح المفصل، ٢ : ٧٩ ، و البلاغة و الأسلوبيّة، ص ٢٧٣ .
(٨) البيت لكعب بن مالك قاله للنبيّ (ص)، و هو في الكتاب، ٢ : ٣٣٦ ، و المقتضب، ٤ : ٣٩٧ ، و شرح المفصل، ٢ : ٧٩ . الألب : المجتمعون المتألبون . الوزر : الملجأ .
(٩) ديوان سقط الزّند، ٢١٥ . الحجال : جمع حَجَلة، و هي بيت للعروس يزيّن بالثياب و الأسرّة و السّتور يريد: هذه السّيوف أشبهت في بريقها و كثرة قتلها الغواني البيض .

قوله : (ليس لها إلا الغمودَ حجالُ) فيه تقديم المستثنى (الغمود) على المستثنى منه (الحجال) للتخصيص، إذ الأصل : (ليس لها حجالٌ إلا الغمودَ) .

و مثله قوله [1]:

قَطَعْتُ به بحراً يَعُبُّ عُبابُه وَ ليسَ له إلّا التَبَلُّج ساحلُ

قوله : (الغُمُودَ) و (التّبَلُّج)، مستثنى مقدّم، فلا يجوز فيهما إلّا النّصب؛ لأنّه قبل تقدّم المستثنى كان فيهما وجهان : البدل و النّصب، فالبدل هو الوجه المختار، و النّصب جائز على أصل الكلام، فلمّا قدّم المستثنى امتنع البدل الّذي هو الوجه الرّاجح؛ لأنّ البدل لا يتقدّم على المبدل منه، فتعيّن النّصب الّذي هو المرجوح للضرورة، و من النّحويّين من يسمّيه من أحسن القبيحين [2]، ويرى المبرّد أيضاً أنّ المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه لم يجز إلّا النّصب[3] النّصب[3] و يتابعهم على ذلك كلّ من ابن السّرّاج[4]، و سيبويه[5]، و ابن هشام[6].

إذاً ممّا سبق يتّضح أنّ تقديم المستثنى على المستثنى منه ممّا يقبله القياس، كما قال ابن جنّيّ [7]، و أجازه غيره من النّحاة ؛ و لكنّه مع وجوبه يعدّ مخالفاً للقاعدة .

٧-تقديم الصّفة على الموصوف :

يشير سيبويه في أثناء حديثه عن الحال المتقدّمة على صاحبها النّكرة إلى أنّ الصّفة لا تتقدّم على الموصوف[8]، ويتابع المبرّد سيبويه، فيرى أنّ رتبة الصّفة التّأخّر عن الموصوف و لا يجوز تقديمها عليه [9]، و يجيز السّيرافيّ تقدّم الصّفة على الموصوف، فإذا تقدّمت الصّفة و كانت اسماً؛ فإنّ الموصوف في هذه الحالة يعرب بدلاً من الصّفة، و قد اطّرحت

(١) ديوان سقط الزّند، ص ١٠٩ . التّبلّج : طلوع الصباح . شبّه الليل بالبحر، كما فعل امرؤ القيس .
(٢) شرح المفصّل، ٢ : ٧٩ .
(٣) المقتضب، ٤ : ٣٩٧ .
(٤) الأصول، ١ : ٢٨٣ .
(٥) الكتاب، ٢ : ٣٣٥ .
(٦) شرح شذور الذّهب، ص ٣٤٤ .
(٧) الخصائص، ٢ : ٣٨٢ .
(٨) الكتاب، ٢ : ٣٣٥ .
(٩) المقتضب، ٤ : ١٩١ ، ١٩٢ .

قرينة الرّتبة بين الصّفة و الموصوف، فتقدّمت الصّفة، وهي غير اسم فيما أنشده السّيرافيّ من قول الفرزدق [١] :

وَ تَرَى عَطِيَّةَ ضارباً بفنائهِ ... ربْقَين بينَ حَظَائرِ الأغنامِ

مَتَقَلِّداً لأبيه كانَتْ عندَه ... أرباقَ صاحبِ ثَلَّةٍ و بِهامِ

يقول السّيرافيّ: " أراد : (مَتقلّداً أرباقَ صاحبِ ثَلّة و بِهام كانت عنده لأبيه)، فقدّم النّعت على المنعوت، و لم يكن النّعت باسم فيقع الفعل عليه و هو(متقلّد)، و يجعل المنعوت بدلاً " [٢].

و قد أجاز أبو العلاء تقديم الصّفة على الموصوف في قوله [٣]:

بِأَيديهمُ السُّمْر العوالي كَأنَّما ... تُشَبُّ على أطرافِهِنَّ ذُبَالُ

قال البطليوسيّ : أراد : (بأيديهم العوالي السّمر)، فقدّم الصّفة على الموصوف، وجعل الموصوف بدلاً منها [٤]، كما قال امرؤ القيس [٥] :

أرجى من صروف الدهر ليناً ... و لم تَغفُل عَن الصُّمِّ الهِضابِ

و يرى ابن جنّيّ أنّ تقدّم الصّفة على الموصوف أو ما يتعلّق بها على موصوفها قبيح ضعيف [٦].

إذاً إنّ تقدّم الصفة على الموصوف مناقض للأصل المفترض، و مخالف لما عليه قواعد النّحاة من ضرورة تقدّم المتبوع و تأخّر التّابع .

٨- تقديم التّوكيد على المؤكَّد :

يرى ابن السّرّاج أنّ المؤكّد لا يكون قبل المؤكَّد[٧]، و يتابعه ابن الشّجّري على ذلك[٨] أمّا أبو العلاء، فقد أجاز التّقديم و التّأخير في التّوكيد في قوله [٩]:

تَعَبٌ كلُّها الحياةُ فَمَا أعجبُ ... إلّا مِنْ راغبٍ في ازْدِيَادِ

---

(١) ينظر ديوان الفرزدق، دار صادر بيروت لبنان، ١٩٦٦م . ٢ : ٣٠٦ .
(٢) شرح السّيرافيّ، ٢ : ٢٣٠ .
(٣) ديوان سقط الزّند، ص ٢١٥ . الذّبال : جمع ذبالة، و هي الفتيلة الّتي تسرج، شبّه أسنّة الرّماح بها .
(٤) شروح سقط الزّند، ٣ : ١٠٥١ .
(٥) ديوان امرئ القيس، ص ٧٣ .
(٦) الخصائص، ٢ : ٣٩١ .
(٧) الأصول، ٢ : ٣٥٠ ، ٣٥١ .
(٨) أمالي ابن الشّجّريّ، ١ : ٢٥٧ .
(٩) ديوان سقط الزّند، ١٩٧ .

قدّم التّوكيد (كلّها) على المؤكّد (الحياة)، و في ذلك مخالفة لما قرّره النّحاة .

و قد جعل ابن السرّاج تقدّم توابع الأسماء عليها، من النّوع الثّاني ممّا لا يجوز فيه التّقديم [1]، و هذا ما يراه السّيوطيّ، فيقول : لا يقع التّابع في موضع لا يقع فيه المتبوع [2].

٩- تقديم المفعول به :

ترجع أهميّة تقديم المفعول للعناية بشأنه، و أنّ هذه العناية تقوى و تضعف بحسب الحالات، و كلمّا قويت العناية به، اتّخذ التّقديم صورة جديدة؛ كأنْ يتقدّم المفعول على الفاعل فقط، أو أنْ يتقدّم على الفعل منصوباً، و من صور تقديم المفعول في سقط الزّند ما يلي :

تقديم المفعول به على الفعل

يجيز سيبويه تقديم المفعول به على عامله الفعل و ما أشبهه (اسم الفاعل)، يقول في ذلك : " ...و ذلك قولك : (أزيداً أنتَ ضاربُهُ) و(أزيداً أنت ضاربٌ له)، كأنّك قلت : (أنت ضاربٌ)، كما كان ذلك في الفعل؛ لأنّه يجري مجراه و يعمل في المعرفة كلّها و النّكرة مقدّماً، و مؤخّراً، و مظهراً، و مضمراً [3]، و يفرد باباً لذلك بعنوان " هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيّاً على الفعل قُدّم أو أُخّر و ما يكون فيه الفعل مبنيّاً على الاسم ، و فيه يجيز تقديم المفعول به، و هو يردّ ذلك إلى العناية و الاهتمام [4] .

و قد قدّم أبو العلاء المفعول به للعناية و الاهتمام بشأنه في قوله [5] :

كَأَنَّ ظِمَاءَهُنَّ بناتِ نَعْشٍ يَرِدْنَ إذا وَرَدْنَ بِنَا الثِّمادَا

قوله : (بناتِ نعش) منصوب على أنّه مفعول(يردْنَ)؛ إذ شبّه ثماد الماء لقلّتها و بعدها ممّن أرادها ببنات نعش، فقدّم المفعول على الفعل؛ و لعلّ الدّافع الأساسيّ لهذا التّقديم هو العناية و الاهتمام الّتي عزى إليها سيبويه هذا النّوع من التّقديم، و كأنّه قال : (كأنّ ظماءَهن يردْنَ بناتِ نعشٍ إذا وردْنَ بنا الثّماد)؛ إذ أراد أنّ هذه الإبل تسير في مفاوز قليلة الماء، فإذا ما اشتدّ عطشها، و أصابت ماء فكأنها نالت نجوم السّماء لسرورها بما نالته .

---

(١) الأصول، ٢ : ٢٢٥ .
(٢) السّابق، ١ : ٦٨٢ .
(٣) الكتاب، ١ : ١٠٨ .
(٤) الكتاب، ١ : ٨٠ ، و ينظر ١ : ٣٤ .
(٥) ديوان سقط الزّند، ١١٥ . الظّماء : العطاش، و الثِّماد : المياه القليلة، واحدها ثَمْدٌ، و ثَمَدٌ .

و قد يأتي تقديم المفعول به على الفعل لغرض التّخصيص، كقولك : (زيداً ضربْتَ)[١]
و مثله قول أبي العلاء [٢] :

أَعُبَّادَ المسيحِ يَخَافُ صَحْبِي   و نحنُ عَبيدُ مَنْ خَلَقَ المَسِيحَا

قال أبو العلاء هذه القصيدة و ملك الروم كان قد خرج إلى أرض المسلمين، فخاف الناس الذين قربوا منه، فرحلوا عن أوطانهم، فجاء قوله : (عبّاد المسيح) منصوب على أنّه مفعول (يخاف)، فقدّمه على الفعل لغرض التّخصيص، أي : أنّ صحبه يخافون عبّاد المسيحِ دونَ غيرهم .

تقديم المفعول على الفاعل في قوله[٣]:

بَكَتْ فَكَأَنَّ العِقْدَ نَادَى فريدَه   هَلُمَّ لِعَقْد الحِلْفِ قُلْبٌ[٤] و خَلخَالُ

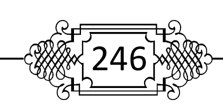
قوله : القُلْبُ مرفوع على أنّه فاعل (نادى)، يقول : بكَتْ بدمع غزير شبيه بدرّ عِقدها قد سال حتّى بلغ السِّوار و الخلخال؛ فكأنّهما دَعَوَا للتحالف لؤلؤ العقد، فانتثر إليهما لتوثيق العهد، و التّقدير : (فكأنّ العِقد نادى قُلبٌ و خلخالٌ فريدَه، هَلُمّ لعقد الحلف) .

في البيت تقدّم المفعول (فريده) على الفاعل (قُلب) لتوكيد الكلام، و تنبيه المخاطب على أنّ الحزن لمّا اشتدّ بصاحبه انقطع العِقد، واختلط الدّمع بالدّرّ، و نادى القُلب و الخلخال فريدَ العِقد، هَلُمّ لعقد الحلف؛ لأنّ الكلّ حلي، و إنْ لم يكن العقد من جنس القُلب و الخلخال .

ثانياً – الحذف:

ليست ظاهرة الحذف غريبة أو نادرة في الدّرس النحوي، فقد جاء في الخصائص:" لقد حذفت العرب الجملة و المفرد و الحرف و الحركة، و ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه و إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[٥]؛ و لهذا يرى معظم النحاة أن صحة

(١) البلاغة و الأسلوبيّة، ص ٢٧٣ .
(٢) ديوان سقط الزّند، ص ٥٨ .
(٣) ديوان سقط الزّند، ٢٤٥ . الفريد و الفرائد : الشّذر الّذي يفصل بين اللؤلؤ و الذّهب، واحدته فريدة، و الفريد : الدّرّ إذا نظم، و فصل بغيره، و قيل : الفريد الجوهرة النّفيسة كأنّها مفردة في نوعها، و فرائد الدّرّ كبارها . انظر اللسان (فَرَدَ) . القُلْبُ : السّوار .
(٤) القُلْبُ : من الشّجرة أو النّخلة : قلبها، و السِّوار : يكون نظماً واحداً، و عربيّ قلب : محض خالص . ينظر الوسيط مادة (قَلَبَ) .
(٥) الخصائص، ٢ : ٣٦٠ .



صحة الحذف تقوم على وجود دليل يشير إلى المحذوف، و كذلك يرون أن من شروط الحذف ألا ينتج عنه ضرر يؤدّي إلى إخلال في المعنى، و يطلق الحذف عادة على ما الأصل فيه أن يذكر، و ذلك مثل: حذف المبتدأ، و حذف الخبر، و حذف عامل المجرور، و حذف المضاف و حذف الصفة و الموصوف، و حذف المنادى....، ومن أنواع الحذف عند أبي العلاء :

١ –حذف المبتدأ:

يجوز حذف المبتدأ إذا علم ودلّ عليه دليل، و لا يحذف شيء لا و جوباً و لا جوازاً إلّا مع قرينة لفظيّة أو حاليّة دالّة على تعيينه تغني عن النّطق به، كقول المستهل (الهلالُ و اللهِ) أي : (هَذَا الهلالُ) [(١)]؛ و قد يحذف المبتدأ وجوباً إذا قطع النّعت بالرّفع كما يجيء في بابه نحو : (الحمدُ للهِ أهلُ الحمدِ)، أي : (هُوَ أهلُ الحمدِ)، و إنّما وجب حذفه ليعلم أنّه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح [(٢)].

و في حالة حذف المسند إليه ينبني الكلام على افتراض وجوده في الأصل، أو اعتماداً على استحضار السّامع له، و يطرد حذف المبتدأ للقطع و الاستئناف، حيث يبدؤون بذكر الرّجل، و يقدّمون بعض أمره، ثمّ يدعون الكلام الأوّل، و يستأنفون كلاماً آخر، و في مثل هذا السّياق يغلب وجود الخبر من غير مبتدأ، و مثال ذلك قول أبي العلاء [(٣)] :

تَحِيَّةُ كَسْرَى في السَّنَاء و تُبَّعِ   لربعِك لا أرضى تحيةَ أَرْبُعِ

أميرُ المغاني لَمْ تزالي أميرةً   به للغواني في مِصيفٍ و مَرْبَعِ

قوله: (أميرُ المغاني)، مرفوع بأنّه خبر مبتدأ محذوف، و تقديره: (ربعُك أميرُ المغاني) ثمّ التفت إلى الحبيبة، و قال: أنت أميرة الغواني في ربع أمير المغاني .

و كقوله أيضاً [(٤)]:

نَسيبُ معاشرٍ وُلِدَتْ عَليهِمْ   دُروعُهُمُ ، فَصارَتْ كاللزامِ

كَدَعْوى مُسلمٍ ليزيدَ حملَ السِّ   وابغِ في التَّغاوُرِ و السَّلامِ

---

(١) انظر: شرح المفصّل، ١ : ٩٤ ، و شرح ابن النّاظم، ص ٤٧ .
(٢) شرح الكافية للرضيّ، ١ : ١٠٣ .
(٣) ديوان سقط الزّند، ص ٢٨٤ .
(٤) ديوان سقط الزّند، ص ٢٧٧ . السّوابغ : الدّروع الطّوال . التّغاور : الإغارة .

قوله : (نسيبُ معاشر) على حذف المبتدأ، و تقديره : (هَذِهِ الحيّةُ نسيبُ معاشر)، أي أنّ هَذِهِ الحيّة من حيّات وُلدت دروعها عليها، فهي ملازمة لها لا تفارقها؛ كما ادّعى مسلم بن الوليد ليزيد بن مزيد الشّيباني أنّه لا يخلو من لبس الدّروع في حرب و لا مسالمة .

٢-حذف الخبر:

يجوز حذف الخبر كما حذف المبتدأ، و أكثر ذلك في الجّوابات، يقول القائل : (مَنْ عِندَك)، فتقول : (زيدٌ)، و المعنى : (زيدٌ عندي)؛ إلّا أنّك تتركه للعلم به .... [١] .

و قد ذكر البلاغيّون أغراضاً متعدّدة لذلك منها الإيجاز و الاختصار، و الاحتراز عن العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره [٢]، و من أمثلة ذلك قول الشّاعر[٣] :

نَحْنُ بِمَا عندَنا، و أنتَ بما   عندك راضٍ، و الرّأيُ مختلفُ

التّقدير: (نحنُ بما عندَنا راضون)، حيث حذف الخبر احترازاً عن العبث، و قصداً للاختصار و الإيجاز؛ و قد استخدم أبو العلاء حذف الخبر للغرض ذاته، مكتفياً بالسّياق دالاً عليه في قوله [٤]:

عُقِرَتْ ركائبُكَ ابنَ دَأْيةَ غَادِياً   أيُّ امرئٍ نَطُقٍ، و أيُّ قوافٍ

أي: (أيُّ امرئ أنتَ) و (أيُّ قوافٍ قوافيك)، فحذف الخبر هاهنا للإيجاز و الاختصار.

و مثله قوله [٥] :

إذا نَأَتِ العِراقَ بِنَا المَطَايَا   فلا كُنَّا، و لا كانَ المَطِيُّ

٣- حذف الصفة :

الأصل في الوصف ألّا يحذف؛ إذ جيء به في الأصل لزوال اشتراك في معرفة، أو لتخصيص في نكرة؛ لكنّهم حذفوه للدلالة عليه، فمن ذلك قوله تعالى : { **وَ كَذَّبَ بِهِ قَومُكَ**

---

(١) شرح المفصّل، ١ : ٩٤ .
(٢) البلاغة و الأسلوبيّة، ص ٣٢٥ .
(٣) البيت لقيس بن الخطيم ديوانه ص ٢٣٨ ، و هو في شرح ابن عقيل، ١ : ٢٤٤ .
(٤) ديوان سقط الزّند، ص ٢٥٢ . الرّكائب : الإبل . ابن دأية : الغراب، سمّي بذلك لأنه يقع على دأية البعير، أي فقار ظهره فينقرها .
(٥) السّابق، ص ٢٥٩ .

وَهُوَ الحَقُّ } [١]، أي : (المعاندون)، و مثله قوله : { **لَيْسَ مِنْ أَهلِكَ** } [٢] أي، : (النّاجين) و كقول الشّاعر[٣] :

وَ رُبَّ أُسَيلَةِ الخَدَّينِ بِكْرٌ　　　مُهَفْهَفَةٌ لَهَا فِرٌع و جِيدُ

أي : (فرعٌ وافرٌ)، و (جيدُ طويلُ) [٤].

وقد أجاز أبو العلاء حذف الصّفة مستخدماً ذلك في شعره، و مكتفياً بالسّياق دالّاً عليها في قوله [٥]:

وَ زُلْنَا بالغَليلِ، و ما اشْتَفينَا　　　وَ غَايةُ كُلِّ شَيءٍ أنْ يَزُولا

قال البطليوسيّ : قوله : (و غايةُ كُلّ شيءٍ أنْ يزولا)، كلام فيه حذف، و تقديره : (و غايةُ كُلّ شيءٍ قُدّر عليه الزّوال أنْ يزولَ)، و العرب تحذف الصّفة الّتي لا يتمّ المعنى إلّا بها، اتّكالاً على فهم السّامع، كما قال تعالى : { **فَلا نُقِيمُ لَهُمْ وَزْنَاً يَومَ القيامَةِ** } [٦]، أي : (وَزْنَاً نَافِعَاً) [٧].

و يتابع كلّ من ابن هشام[٨]، و ابن النّاظم[٩] سابقيهم في جواز حذف النّعت إذا دلّ عليه عليه دليل، و يرى ابن عقيل جواز ذلك، لكنّه قليل[١٠]، و ينقل ابن جنّيّ عن صاحب الكتاب جواز حذف الصّفة إذا دلّت عليها الحال، و من ذلك قولهم : (سِيرَ عليه ليلُ)، و هم يريدون : (ليلٌ طويلٌ)، و يقول ابن جنّيّ : " أمّا إذا عُرّيت من الدّلالة عليها من اللفظ أو من الحال؛ فإنّ حذفها لا يجوز " [١١].

---

(١) الآية (٦٦) من سورة الأنعام .
(٢) الآية (٤٦) من سورة هود .
(٣) البيت للمرقّش الأكبر، و هو في ديوان المفضليّات، تحقيق أحمد محمّد شاكر و عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢ ، د ت . ص ٢٢٤ .
(٤) ارتشاف الضّرب، ٢ : ٦٠٠ ، ٦٠١ ، و ينظر : شرح المفصّل، ٣ : ٦٣ .
(٥) ديوان سقط الزّند، ص ٢٧٢ . زلنا : فارقنا . الغليل : العطش .
(٦) الآية (١٠٥) من سورة الكهف .
(٧) شروح سقط الزّند، ٣ : ١٤٠١ .
(٨) المغني، ص ٨١٨ .
(٩) ابن النّاظم، ص ١٩٥ .
(١٠) شرح ابن عقيل، ٢ : ٢٠٥ .
(١١) الخصائص، ٢ : ٣٧٠ ، ٣٧١ .

٤- حذف الموصوف :

يقول الزّمخشريّ: " حقّ الصّفة أنْ تصحب الموصوف إلّا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه، و إقامة الصّفة مقامه " [١]، و ذلك في الشّعر و النّثر على السّواء، و هذا باب واسع على حدّ قوله .

و قد وضع ابن يعيش القاعدة في ذلك، فقال : " اعلم أنّ الصّفة و الموصوف لمّا كانا كالشّيء الواحد من حيث كان البيان و الإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما، كان القياس ألّا يحذف واحد منهما؛ لأنّ حذف أحدهما نقض للغرض، و تراجع عمّا اعتزموه، فالموصوف يأبى القياس حذفه لما ذكرناه؛ و لأنّه ربّما وقع بحذفه لبس، ألا ترى أنّك إذا قلت : (مررْتُ بطويلٍ) لم يعلم من ظاهر اللفظ أنّ المرور بإنسان، أو رمح، أو ثوب، و نحو ذلك ممّا قد يوصف؛ إلّا أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمره، و قويت الدّلالة عليه، و أكثر ما جاء في الشّعر لأنّه موضع ضرورة، و كلمّا استبهم كان حذفه أبعد في القياس " [٢] .

و قد جاء حذف الموصوف في قول أبي العلاء [٣] :

غَدَتْ تَحْتَ رَاحٍ يَجذِبُ السِّترَ مِثْلَمَا   تَنَسَّمَ رَاحٌ بالمُدِيرِ لَهَا تَسْطُو

قوله : (تحتَ راحٍ)، أي : (تحتَ يومٍ راحٍ)، فحذف الموصوف، و أقام الصّفة مقامه و قال البطليوسيّ : قوله (مثل)، منصوب على الحال؛ و هو في الحقيقة صفة لموصوف حذف و نابت منابه، و التّقدير : (غَدَتْ مُتَنَسِّمةً مثلما تَنَسُّمُ راح) [٤] .

و قد كان كلّ من ابن جنّيّ [٥]، و السّيرافيّ [٦]، قد قصروا حذف الموصوف على الضّرورة، بينما لم يربط ابن يعيش حذف الموصوف بالضّرورة؛ و لكنّه جعل ذلك متوقّفاً على ظهور أمره، و قوة الدّلالة عليه، غير أنّه جعل ذلك ممّا يكثر في الشّعر؛ لأنّه موضع ضرورة على حدّ تعبيره، و لم يقصره على الشّعر؛ و لذلك جاء حذف الموصوف في القرآن

---

(١) المفصّل، ص ١٤٣ .
(٢) شرح المفصّل، ٣ : ٥٩ .
(٣) ديوان سقط الزّند، ص ٢٩٩ . اليوم الرّاح : اليوم الشّديد . تسطو : تقهر .
(٤) شروح سقط الزّند، ٤ : ١٦١٧ .
(٥) الخصائص، ٢ : ٣٦٦ .
(٦) شرح السّيرافيّ، ٢ : ١٧٥ .

الكريم في مثل قوله تعالى : { **و عِندَهُم قَاصِراتُ الطَّرفِ عِينُ** } [١]، أي : (حور قاصرات) كما جاء في الشّعر كثيراً مثل قول الشّاعر[٢] :

و كلّمْتُها ثنتين كالماءِ منهما   و أُخرَى عَلَى لوحٍ أحرَّ مِنَ الجّمرِ

أي : (كلّمتها كلمتين ثنتين) .

و قد ضعّف ابن جنّيّ حذف الموصوف و إقامة الصّفة مقامه إذا كانت الصّفة جملة نحو : (مررْتُ برجلٍ قَامَ أخوه) [٣]؛ و ذلك لأنّ القائم مقام الشّيء ينبغي أنْ يكون مثله، و الجّملة مخالفة للمفرد الّذي هو الموصوف، و كذلك الجار و المجرور لكونهما مقدّرين بالجملة على الأصحّ [٤]؛ بينما أجاز ذلك أبو حيّان، و عدّه كثيراً [٥]، و حكى سيبويه : (ما منهم ماتَ ماتَ حتّى رأيته)، و قال الشّاعر [٦] :

و مَا الدَّهرُ إلّا تَارتانِ ، فمنهما   أَموتُ و أُخرَى ابتغي العيشَ أكدحُ

التّقدير : (أحدٌ ماتَ، فمنها تارةٌ أموتُ) [٧] .

إذاً ممّا سبق يتّضح أنّ النّحويّين جعلوا حذف الموصوف جائزاً كثيراً، و بعضهم قصره على الضّرورة، و لكنّ ذلك في الحالتين يعدّ خروجاً عمّا توافق عليه النّحاة .

٥- حذف المضاف:

يحذف المضاف لقيام قرينة تدلّ عليه، و يقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه كقوله تعالى : **{ و أُشْرِبُوا في قُلوبِهِمُ العِجْلَ بِكُفرِهِمْ }** [٨]،أي : (حُبَّ العجلِ)، و في ذلك يقول الزّمخشريّ : " و إذا أمنوا اللبس حذفوا المضاف، و أقاموا المضاف إليه مقامه، و

---

(١) الآية (٤٨) من سورة الصّافات .
(٢) البيت دون نسبة في الخزانة، ٥ : ٥٩ .
(٣) الخصائص، ٢ : ٣٦٨ .
(٤) شرح الكافية، ٢ : ٣١٧ .
(٥) ارتشاف الضّرب، ٢ : ٦٠٢ ، ٦٠٣ .
(٦) البيت لتميم بن مقبل، في ديوانه، ص ٢٤ ، و في شرح المفصّل، ٣ : ٥٩، و الخزانة، ٥ : ٥٥ .
(٧) الكتاب، ٢ : ٣٤٥ .
(٨) الآية (٩٣) من سورة البقرة .

أعربوه بإعرابه، كقوله تعالى : **{ و اسْأَلْ القريَةَ }** (١)، أي : (أَهلَ القريةِ)؛ لأنّه لا يُلبس أنّ المسؤول أهلها لا هي، و لا يقولون : (رأيْتُ هنداً)، و هم يريدون : (غلامَ هندٍ) " (٢).

و قد استخدم أبو العلاء حذف المضاف في قوله (٣) :

كَأَنَّ أَهْلَ قُرَى نَمْلٍ عَلَوْنَ قَرَا رَمْلٍ فغادَرْنَ آثاراً مَخَافِيتَا

التّقدير: (كأنّ آثارَ أهلِ قرى نملٍ)، فحذف المضاف و أقام المضاف إليه مقامه .

و مثله قوله أيضاً (٤) :

مُعظَّماتٌ عليهَا كَبْوَةٌ عَجَبٌ تُكبِي المُحارِبَ أو تَثْنِيه مَكْبُوتَا

و قد جعل ابن جنّيّ حذف المضاف كثيراً واسعاً؛ و عدّه ضرباً من الاتّساع (٥)؛ و الاتّساع نوع من الحذف للإيجاز و الاختصار، و يسمّيه سيبويه التّوسع في باب (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام و الإيجاز و الاختصار)، و يرى أنّ الحذف للتوسع في اللغة أكثر ممّا يحصى، و ممّا جاء على اتّساع الكلام و الاختصار قوله تعالى: **{ و اسْألْ القريةَ }**، إنما يريد: (أهل القرية)، فاختصر و عمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا (٦) .

و قد عدّ ابن يعيش ذلك كثيراً سائغاً في سعة الكلام، و سوّغ ذلك الثّقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدّلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً (٧) .

---

(١) الآية (٨٢) من سورة يوسف .

(٢) المفصّل، ص ١٢٨،وانظر: شرح ابن عقيل،٢: ٧٦، و شرح الكافية،٢: ٢٩١،و شرح المفصّل،٣ : ٢٣.

(٣) ديوان سقط الزّند، ص ٢٩٣ . قرا رملٍ : ظهره . مخافيت : الخفيّة، واحدها مخفات . شبّه ما على السّيف من الفرند بآثار أرجل نمل دبّت على الرّمل .

(٤) السّابق، ص٢٩٣. كبوة : من قولهم كبا الغبار إذا ارتفع، و رجل كابئ اللون: عليه غبرة. المكبوت : المغلوب الذّليل .

(٥) الخصائص، ٢ : ٣٦٢ .

(٦) الكتاب، ١ : ٢١١ ، ٢١٤ .

(٧) شرح المفصّل، ٣ : ٢٣ .

٦- حذف الجار:

قال ابن جنّيّ : " لشدّة اتّصال الجار بالمجرور، قبح عندهم حذف الجار، و تبقية جرّه بحاله، إلّا فيما شذّ عنهم[١]، و من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في القسم مع الخبر لا الاستفهام، و ذلك قولهم : (اللهِ لأفعلَنّ)، و ذلك أنّه أراد حرف الجرّ، فحذفوه تخفيفاً، و جاز حيث كثر في كلامهم [٢] .

و حكى أبو العبّاس أنّ رؤبة قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : خيرٍ، عافاك الله ، أي : بخير، فحذف الباء، و أنشدوا قول الشّاعر [٣] :

رسمِ دارٍ وقفْتُ في طَلَلِه   كِدْتُ أَقْضِي الغَدَاةَ مِنْ جَلَلِه

أي : رُبَّ رسمِ دارٍ [٤] .

و قد أجاز أبو العلاء حذف الجار في قوله [٥] :

و مَجدُه أفعالُهُ لا الّذي   مِنْ قبلِه كانَ و لا بَعدِه

الأصل: (مِنْ قبلِه كانَ و لا مِنْ بعدِه) .

٧-حذف المنادى:

قد يحذف المنادى لدلالة حرف النّداء عليه، فيقال : (يَا بؤسٌ لزيدٍ)، أي : (يا قومُ بؤسٌ لزيدٍ) [٦]، و من أبيات الكتاب [٧] :

يَا لَعنةُ اللهِ و الأقوامِ كلِّهِم   و الصالحين على سمعانَ مِنْ جارِ

الشّاهد فيه حذف المنادى لدلالة حرف النّداء عليه، و المعنى : (يَا قومُ أو يَا هؤلاءِ) [٨].

و قد ورد مثل هذا في قول أبي العلاء [٩] :

---

(١) انظر سرّ الصّناعة، ١ : ١٤٢ .
(٢) الكتاب، ٣ : ٤٩٨ .
(٣) ديوان جميل بثينة، ص ١٨٧ .
(٤) سرّ الصّناعة، ١ : ١٤٣ .
(٥) ديوان سقط الزّند، ص ٢٠٧ .
(٦) المفصّل، ص ٦٤ ، و انظر : شرح المفصّل، ٢ : ٢٤ .
(٧) البيت لم يعرف له قائل،و هو في الكتاب، ٢:٢١٩،و المفصّل،ص ٦٤،و شرح المفصّل، ٢ : ٢٤، ٤٠ .
(٨) الكتاب، ٢ : ٢١٩ .
(٩) البيت في ديوان سقط الزّند، ص ٢٨٨ . النّاجي : السّريع من الإبل . و عنى بربّ تاج مرصّع : الّيك .
يريد : إنّ الإبل سئمت من سرى الليل، فهي ترجو أنْ تسمع صوت الدّيك يبشّرها بالصبح لتستريح .

فَيَا مَنْ لِنَاجٍ أَنْ يُبَشِّرَ سَمْعَه   بإسفارِ دَاجٍ رَبُّ تاجٍ مُرَصَّعِ

يا حرف نداء، و المنادى محذوف، كأنّه قال : (فيَا قومُ، أو يَا هَذَا) .

و مثله قوله أيضاً [1] :

حِلِفَا ندًى سَبَقَا و صَلَّى الأطهَرُ   المَرْضِي فَيَا لَثَلاثةٍ أحلافِ

قوله : (يَا لثلاثةٍ)، كلام فيه المنادى محذوف، كأنّه قال : (يَا قومُ عجباً لثلاثةٍ) .

٨- حذف النون من جمع المذكّر السّالم :

في قوله [2] :

أَعِيدِي إليها نَظرةً، لا مُريدةً   لها البيعَ، واعْصِي الخَادِعِ يلكِ بالحالِ

حذف النّون من (الخادعي)، و الأصل : (الخادعين)، و قد قرن شارحو السّقط هذه الحالة بقوله تعالى: { **و المقيمي الصلاة** } [3]، و ذهب سيبويه و المبرّد إلى أنّ حذف النّون في هذه الحالة لطول الكلام [4]، و أنشدوا [5] :

الحَافِظُو عَورَةَ العشيرةِ لا   يأتيهم مِنْ ورائنا وَكَفُ

و قد عدّ البغداديّ ذلك ضرورة كما هنا، و الأصل : (الحافظون) وأنشد أيضاً [6] :

و حاتمُ الطائيُّ وهّابُ المئِي

قوله : (المئي)، أصله عند الأخفش (المئين)، فحذف النّون للضّرورة [7] .

٩-حذف ياء المنقوص مع الألف و اللام:

تحذف ياء الاسم المنقوص لدخول التّنوين في حالتي الرّفع و الجرّ، كقولهم: (هذا قاضٍ و مررْتُ بقاضٍ)، و تثبت عند الإضافة و دخول الألف و اللام؛ غير أنّ الشّاعر إذا اضطرّ قد يحذفها مع الألف و اللام تشبيهاً بحذفهم إيّاها مع التّنوين في ضرورة الشّعر، كقولهم : (هذا القاضِ) [8]، و من ذلك قول الأعشى [1] :

---

(١) البيت في الدّيوان، ص ٢٥٥ . الأطهر : أخ صغير للرضيّ و المرتضى .

(٢) البيت في الديوان، ص ٣٤٥ .

(٣) الآية (١٦٢) من سورة النّساء .

(٤) انظر: الكتاب،١ : ١٨٦ ، و المقتضب، ٤ : ١٤٥ .

(٥) البيت لرجل من الأنصار، و هو في الكتاب، ١ : ١٨٦ ، و المقتضب، ٤ : ١٤٥ ، و الخزانة، ٨ : ٢٩ ٢٩

(٦) البيت في الخزانة، ٨ : ٣٠ ، ٧ : ٣٧٥ .

(٧) الخزانة، ٧ : ٣٧٥ .

(٨) انظر ضرورة الشّعر، ١٠٥ ، ١٠٦ ، و انظر شرحه الكتاب، ٢ : ١٥٥ .

و أخو الغوانِ مَتَى يَشَأْ يصرِمْنَه　　　و يَعُدْنَ أعداءً بُعيدَ ودادِ

و قد ورد حذفها عند أبي العلاء في قوله [٢] :

مَا نَسِيتُنَّ هالكاً في الأوانِ　　　الخالِ أودَى مِنْ قَبْلِ هُلْكِ إيّادِ

حذفت الياء من (الخال)، و هي لغة عند الفرّاء، و ضرورة عند سيبويه [٣] ، و من ذلك قول حسّان [٤] :

نشَدت بني النّجّارِ أفعالَ والدي　　　إذا العانِ لَمْ يُوجَدْ له مَنْ يُوارِعُه

١٠ – حذف نون من الجارّة:

تحذف النّون الساكنة من الحروف الّتي بنيت على السّكون، نحو : (مِنْ) و (لكن) لالتقاء السّاكنين، فقالوا : (مِ الرّجلِ) ، و الأصل : (مِنَ الرّجلِ)؛ و المراد في مثل هذا النّوع من الحذف التّخفيف، و هو شائع في كلامهم [٥]، و قد عدّ ابن عصفور ذلك من ضرورة الشّعر [٦] .

و قد استخدم حذف النّون من (مِنْ) الجّارّة في قوله [٧] :

و لَيْتَ قِلاصاً مِلْعِراقِ خَلَعْنَنِي　　　جُعِلْنَ ، و لَمْ يفعلْنَ ذَاكَ مِنَ الخَلْعِ

قوله : (مِلْعِراقِ) ، أي : (مِنَ العِراقِ) ، فحذف نون من لالتقاء السّاكنين .

و نظيره ما أنشده السّيرافيّ للأعشى[٨] :

و كأنَّ الخمرَ المُدَامَةَ مِلإِ　　　سفِنْطِ ممزوجةً بماءٍ زُلالِ

و مثله في الشّعر كثير، و إنّما ألقوها لالتقاء السّاكنين؛ لأنّ النّون تشبه حروف المدّ و اللين؛ و حروف المدّ و اللين تحذف لاجتماع السّاكنين [٩] .

---

(١) البيت في ديوانه، ص ٥١ برواية (أخو النّساء)، و هو في الإنصاف، ٢ : ٥٤٥، و الكتاب، ١ : ٢٨
(٢) ديوان سقط الزّند، ص ١٩٨ . الأوان : الحين . أودى : هلك . إيّاد : هو ابن نزار بن معد بن عدنان .
(٣) الكتاب،١ : ٢٦ – ٢٧ .
(٤) البيت لحسّان بن ثابت، في ديوانه، ص ١٤٤ ، و في اللسان مادة (ورع) .
(٥) الخزانة، ٧ : ١٠٦ .
(٦) ضرائر الشّعر، ص ١١٤ .
(٧) ديوان سقط الزّند، ص ٢٦٧ . القلاص : جمع قلوص، و هي الفتيّة من الإبل . الخَلْعُ : القديد المشوي .
(٨) البيت في ديوان، ص ١٦٤، و شرح السّيرافيّ، ٢ : ١٥١ ، و ضرورة الشّعر، ص ١٠٠ .
(٩) ضرورة الشّعر، ص ٩٩، ١٠٠ ، و انظر شرحه الكتاب، ٢ : ١٥١ .

ثالثاً – الفصل بين المسند و المسند إليه :

إنّ الرّتبة و العلامة الإعرابيّة ممّا ينظّمان قرينة التّضام في الجملة، فهناك أشياء بينها تضام كتضام المبتدأ مع الخبر، و الفعل مع الفاعل، و المتعلّق مع المتعلّق به، و الصّفة مع الموصوف، و المضاف مع المضاف إليه ....إلخ، و تنظيم الرّتبة للتضام يكون بلزوم تقدّم أحدهما على الآخر بحيث لا يسمح بتقديم الثّاني على الأوّل، أو الفصل بينهما .

فإذا فصل بين هذه التّراكيب المتضامّة؛ فإنّ النّحاة يعدّون هذا الفصل خرقاً للقاعدة على الوجه الّذي ينبغي أنْ يكون عليه الاستعمال، يقول ابن جنّيّ : " و على الجملة، فكلّما ازداد الجزءان اتّصالاً قوي قبح الفصل بينهما " [١].

وقد وقف ابن جنّيّ من الفصل بين الفعل و فاعله، و المبتدأ و خبره موقفين، فاستقبح ما كان الفصل فيه بأجنبيّ بحيث يكون التّعبير به غامضاً معقداً؛ لأنّ الفاعل ألصق بفعله و المفعول أيضاً بعد الفاعل؛ثمّ عاد فجعل هذه من الضّرورات و انخراق الأصول على قبحها[٢].
قبحها[٢].

إنّ هذه الصّفة من صفات اللغة الفنيّة عامّة و من ميزات لغة الشّعر خاصّة؛ و إنّ هذا اللون من التّركيب ليس خاصّاً بأسلوب أبي العلاء؛ و إنّما هو أسلوب عامّ لدى الشّعراء إلّا أنّ أبا العلاء أكثر منه إكثاراً ظاهراً تدعوه إليه ربما ضرورة الوزن و القافية، و لدى المعرّيّ من هذا الفصل بمختلف ألوانه، فمن الفصل بين الفعل و فاعله، قوله[٣] :

و مُذْ قالَ: إنّ ابنَ اللئيمةِ شاعرٌ ذوو الجهلِ ماتَ الشّعرُ و الشّعراءُ

فيه فصل بين الفعل (قال) و الفاعل (ذوو) بجملة إنّ و اسمها و خبرها .
و مثله قوله [٤]:

أَوْدَى فليتَ الحادثاتِ كفافِ مالُ المُسيفِ و عنبرُ المُستافِ

(١) الخصائص، ٢ : ٢٩٠ .
(٢) السّابق، ٢ : ٣٩٢ .
(٣) البيت في ديوان سقط الزّند، ص ٨٤ .
(٤) البيت في الدّيوان، ص ٢٥٠ . المسيف : الّذي ذهب ماله . المستاف : الشّامُّ .

فصل بين الفعل (أودى)، و فاعله (مال) بجملة ليت و اسمها و خبرها .

و قوله [١]:

يرُومُك، و الجوزاءُ دونَ مرامِه عَدُوٌّ يَعيبُ البدرَ عندَ تمامِهِ

فصل فيه بين الفعل و فاعله بجملة الحال .

و في قوله [٢]:

يلُوذُ بأقطارِ الزّجاجةِ بعدَما أُريقَتْ لِما أهدَيْتِ في الكُثْرِ أمثالُ

ترى أنّ الفعل (يلوذ) في أوّل البيت و نائب الفاعل (أمثال) قافيته .

و مثله أيضاً [٣]:

بكَتْ، فكأنّ العقدَ نادى فريدَه: هَلُمَ لعقدِ الحِلفِ قلبٌ و خَلخالُ

الفعل (نادى) و الفاعل (القلب)، و كم من جهد يبذله قارئ البيت لفهمه .

و من الفصل بين الفعل و مفعوله، قوله [٤]:

قالَ صحبي في لُجّتَينِ مِنَ الحِند سِ و البيدِ إذْ بَدَا الفرقدان

نحنُ غَرقَى فكيفَ ينقذُنا نجمانِ في حومةِ الدُّجَى غَرقانِ

قوله : (نحن غرقى) و ما اتّصل به في موضع نصب؛ لأنّه مفعول (قال صحبي) في البيت الّذي قبله .

و منه قوله [٥]:

تَمُدُّ لِتَقبضَ القمرين كفّاً و تَحمِلُ كَي تَبُذَّ النَّجمَ زَادَا

فصل بصدر البيت بجملة (تَقبِضَ) بين الفعل (تَمُدُّ) و مفعوله (كَفّاً)، و في عجز البيت بجملة (تَبُذَّ) بين الفعل (تَحمِلُ) و مفعوله (زَادَا) .

---

(١) البيت في ديوان سقط الزّند، ص ٩٧.يقول: يرغب عدوّك في النّيل منك، و الجوزاء أقرب إليه من ذلك
(٢) البيت في الدّيوان، ص ٢٤٣ . يريد : إنّ ما يبقى على جوانب الزّجاجة بعدما يراق ما فيها، أكثر ممّا أهديتني من ريقك .
(٣) السّابق، ص ٢٤٥ .
(٤) السّابق، ص ٩١ . الحندس : الليل المظلم .
(٥) السّابق، ص ١١٨ . القمرين : الشّمس و القمر . تبذّ : تغلب .

و من الفصل بين المتعلّق و المتعلّق به، قوله [1]:

أَشَدُّ الرَّزَايَا عندَهُ عَقْرُ نابِه　　　و أبعدُ شَيءٍ ضَيفُهُ مِنْ طَعَامِه

قال الخوارزميّ: فصل بين أفعل التّفضيل و هو أبعد، و بين المتعلّق به و هو من التّفضيليّة بخبر المبتدأ، و أصل الكلام: (و أبعد شيء من طعامه ضيفه) . و مثل ذلك لا يجوز إلّا في ضرورة الشّعر[2].

و مثله قوله [3]:

كَأنّ تُرابَ الأرضِ لمْ يَرْضَ عِزَّها　　　فَأَصْعدَ يبغي في السّماءِ جِوارًا

بِكُلِّ كُمَيتٍ مَا رَعَتْ خَبْطَ الحِمَى　　　و لا شَرِبَتْ رِسْلَ اللِّقَاحِ سَمَارَا

الباء في (بكلّ كميت) تتعلق ب (أصعد) .

و من الفصل بين الصّفة و الموصوف قوله [4]:

و الْحَقْ بتُبَّاعِ الأميرِ، فَكُنْ لَهُمْ　　　تَبَعَاً لتُصبحَ بالمَحَلِّ الأعظمِ

و اسْتَزِرْ بالبيضِ الحسانِ و لا يَكُنْ　　　لكَ غيرَ همَّةِ صارمٍ أو لَهْذَمِ

المُتَّقِي بالخيلِ كُلّ عظيمةٍ　　　و المستبيحِ بِهِنَّ كُلَّ عَرَمْرَمِ

قوله : (المتّقيّ) مجرور صفة للأمير في قوله: (الْحقْ بتبّاع الأمير)، و كذلك قوله: (المستبيح بهنّ)، حيث فصل بين الموصوف و الصّفة بأكثر من جملة .

رابعاً– الممنوع من الصّرف

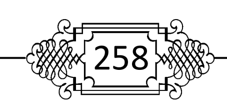
١ – صرف الممنوع من الصّرف :

إنّ الأسماء كلّها حقّها الصّرف؛ أمّا ما منع منها فلشبهها بالفعل، و لهذا يجوز في الضّرورة أنْ تردّ الأسماء الممنوعة إلى أصلها، و هو الصّرف، و دخول التّنوين [5].

و قد أجاز أبو العلاء صرف الممنوع في قوله [1]:

---

(١) البيت في ديوان سقط الزّند، ص ١٠٣ .
(٢) شروح سقط الزّند، ٢ : ٥٠٤ .
(٣) البيتان في دّيوان السّقط، ص ١٢٥.تراب الأرض:يقصد الغبار المثار من وطء حوافر الخيل . الخبط:ما تعلفه الخيل و الإبل و الغنم من مرق الشّجر السّاقط . الرِّسْل : اللبن . سمارا : اللبن الممزوج بالماء .
(٤) – الأبيات في ديوان سقط الزند، ص ٧٠ . استزر : استفعل من زريت عليه إذا عبت عليه . اللهذم : الحادّ من الأسنّة .
(٥) – ضرورة الشّعر، ص ٣٩ .



تَرُدُّها أَسغَبَ مِنْ جَذْوةٍ   و إنْ غدَتْ آكَلَ مِنْ خَضَمِ

صرف أبو العلاء (خِضَم)، و هو غير مصروف لما فيه من وزن الفعل؛ و إنّما صرفه أبو العلاء لضرورة الشّعر.

٢-منع المصروف :

استخدم أبو العلاء في شعره منع المصروف؛ و قد ذهب أبو العلاء في هذه المسألة مذهب الكوفيّين الّذين أجازوا ذلك في ضرورة الشّعر، بينما لم يجزه البصريّون[٢]، فمن استخدام أبي العلاء منع المصروف قوله [٣]:

لولا انقطاعُ الوَحْيِ بعدَ محمّدٍ   قلْنَا محمّدُ من أبيه بديلُ

لقد منع (محمّد) في الشّطر الثّاني من البيت من الصّرف على مذهب الكوفيّين، وهو حقّه أن يصرف، وقد عدّ أبو سعيد السّيرافيّ ذلك من ضرورة الشّعر[٤].

خامساً- التّرخيم في غير النّداء :

التّرخيم إنّما يكون في النّداء، فإذا اضطرّ الشّاعر فليس بين النّحويّين خلاف أنّه جائز في غير النّداء على أنْ يجعله اسماً مفرداً، و يعربه بما يستحقّه من الإعراب، فيقول : (هذا حنظلُ) [٥] .

و قد أجاز أبو العلاء التّرخيم في غير النّداء، فاستخدمه في شعره، فمنه قوله [٦]:

فَأَرّقَنَا طروقُكِ لا أَثَيْلٌ   مؤرِّقَةُ الهُجُودِ و لا أثالُ

فالأصل (أثالة)؛ و قد اختلف النّحويّون في هذه المسألة، فكان سيبويه و غيره من المتقدّمين البصريّين و الكوفيّين يجيزونه، و كان أبو العبّاس المبرّد ينكر هذا و لا يجيزه حتى

---

(١) – ديوان سقط الزّند، ص ٣٢٨ . أسغب : أجوع . جُذوة : القطعة الغليظة من الخشب ليس فيها لهب، و قيل : الجذوة عود غليظ يكون أحد رأسيه جمرة . خضمّ : اسم قبيلة .
(٢) ينظر هذه المسألة في الإنصاف، ٢ : ٤٩٣ .
(٣) ديوان سقط الزّند، ص ١٧٤ . أراد بمحمّد الثّاني : الممدوح .
(٤) ضرورة الشّعر، ص ٤٣ .
(٥) السّابق، ص ٨٣ .
(٦) ديوان سقط الزّند، ص ٣٠٥ . الطّروق : الإتيان ليلاً . الهجود : النّيام .

في الشّعر [١]؛ بينما أجازه ابن عصفور في ضرورة الشّعر إجراء له مجرى النّداء عند الاضطرار [٢].

سادساً– إسكان ياء المنقوص في حالة النّصب:

تقدّر علامات الإعراب على أحرف العلّة الألف و الواو و الياء للثّقل أو للتّعذر؛ إلّا أنّ الفتحة تظهر على الياء و الواو لخفّة النّطق بها عليهما، فالفتحة أخفّ الحركات؛ و مع هذا فقد تستثقل الفتحة على الياء و الواو، فيستروح إلى تسكينها في حالة النّصب، و هذا في الشّعر كثير، و قال المبرّد : إنّه من الضّرورات المستحسنة [٣]، و من هذا أنشد سيبويه [٤] :

يا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلّا أثافِيها   بَيْنَ الطّوَى فصاراتٍ فَوادِيها

و قد سكّن أبو العلاء ياء المنقوص في قوله [٥] :

يَهُمُّ اللياليْ بعضُ مَا أَنَا مُضمِرٌ   و يُثْقِلُ رَضْوَى دُونَ مَا أَنَا حاملُ

و قوله أيضاً [٦] :

إذا جَلّى لياليْ الشّهرِ سَيْرٌ   عليكَ أخذْتَ أسبَغَهَا حِدَادَا

و قد علّل النّحاة إسكان الياء في موضع النّصب بأنّها شُبهت بالألف، لأنّها أختها، و الألف لا تتحرك [٧] .

سابعاً– التّذكير و التّأنيث :

١–تأنيث المذكّر :

هو أن يكون الاسم مذكّراً، فيحكم له بحكم المؤنّث بدلاً من تذكيره حملاً على المعنى للضرورة [١]؛ لأنّ التّذكير هو الأصل بدلالة أنّ الشّيء مذكّر، وقد عدّ ابن جنّيّ، و غيره ذلك من قبيح الضّرورة [٢]، و منه قول الشّاعر [٣] :

---

(١) شرح الكتاب السّيرافيّ ، ٢ : ١٣٧ – ١٣٩ .
(٢) الضّرائر، ص ١٣٦ .
(٣) انظر: الكتاب، ٣ : ٣٠٦ ، و شرح المفصّل، ١٠ : ١٠١ ، و الخصائص، ٢ : ٣٤١ ، ٣٤٢ .
(٤) البيت في الكتاب، ٣ : ٣٠٦ ، و شرح المفصّل، ١٠ : ١٠٢
(٥) ديوان سقط الزّند، ص ١٠٦ . رضوى : جبل في المدينة .
(٦) ديوان سقط الزّند، ص ١٥٦ . جلّى : أظهر . أسبغها : أطولها .
(٧) شرح المفصّل، ١٠ : ١٠١ ،١٠٣ ، و الخصائص، ٢ : ٣٤٢ .

إِذَا بعضُ السّنينَ تعرَّقتْنَا كَفَى الأيتامَ فَقْدُ أبي اليتيمِ

أنّث (بعض) و هو مذكّر، و هذا لأنّ التّذكير هو الأصل، و قد استخدم أبو العلاء تأنيث المذكّر في قوله [٤] :

مِيَاهٌ لَوْ طَرَحْتَ بِهَا لُجَيناً و مُشْبِهَهَا لَمُيّزت انتقادا

قال خوارزميّ : أنّث (اللجين) على قصد الفضّة مع أنّ تذكير الضّمير فيه لا يكسر البيت، ليوافق فيه الضّمير في (لميّزت) من حيث التّأنيث [٥] .

٢-تذكير المؤنّث :

قال ابن جنّيّ: " تذكير المؤنّث واسع جداً؛ لأنّه ردّ فرع إلى أصل" [٦]، و رأى البغداديّ أنّ تأنيث المذكّر أغلط من تذكير المؤنّث؛ لأنّه مفارقة أصل إلى فرع [٧]؛ و هو ما عده السّيرافيّ و ابن عصفور من ضرورة الشّعر [٨]، و منه قول الشّاعر [٩] :

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها و لا أرضَ أَبقَلَ إبقالَها

أراد : (و لا أرضَ أبقلَتْ إبقالها) .

و قد ورد مثل هذا في قول أبي العلاء [١٠] :

أَشَحْنَ و قد أَقَمْنَ على وِفَازٍ ثَلاثَ حنادسَ يرعَيْنَ شِيحَا

ذكّر (ثلاث)، و كان عليه أنْ يؤنّثها لأنّ المعدود مذكّر .

٣-الإخبار بالمذكّر عن المؤنّث :

---

(١) انظر ضرائر الشّعر، ص ٢٧١ ، ضرورة الشّعر، ص ٢٠٨ .
(٢) انظر سر الصّناعة، ١ : ٢٥ ، وشرح ابن يعيش، ٥ : ٩٦ ، و الخزانة، ٤ : ٢٢١ ، و الكتاب، ٢ : ٤٦ و شرح السّيرافيّ، ٢ : ٢٤٢ .
(٣) البيت للأعشى لم أعثر عليه في ديوانه، و هو في الخزانة، ٤ : ٢٢١ .
(٤) ديوان سقط الزّند، ص ١٥٨ . اللجين : الفضّة . الانتقاد : تمييز الجّيد من الرّديء من كلّ شيء .
(٥) شروح سقط الزّند ، ٢ : ٧٨٦ .
(٦) الخصائص، ٢ : ٤١٥ .
(٧) الخزانة، ٨ : ٣٧٧ .
(٨) ضرائر الشّعر، ص ٢٧١، وضرورة الشّعر للسيرافيّ، ص ٢٠٩ ٢١٠، انظر شرحه الكتاب، ٢ : ٢٤٤
(٩) البيت لعامر بن جوين الطائيّ، و هو في الكتاب، ٢ : ٤٦ ، و شرح المفصّل، ٥ : ٩٥ ، و الخصائص ٢ : ٤١١ ، و اللسان مادة (ودق) .
(١٠) ديوان سقط الزّند، ص ٦٠ . أشاح : تستعمل بمعنى جدّ، و بمعنى حذر . الوفاز : العجلة . الشّيح : نبات سهليّ له رائحة طيّبة و طعم مرّ .

في قوله [١] :

مَعانِيكِ شَتَّى و العبارةُ واحدٌ فَطَرفُكِ مُغتالٌ و زَندُكِ مُغتالُ

قوله : (و العبارةُ واحدٌ) حيث أخبر بالمذكّر عن المؤنّث، و قد أجاز سيبويه الإخبار بالمذكّر عن المؤنّث، و عدّه ضرورة [٢]، و أنشد قول الشّاعر [٣] :

إذْ هِيَ أحوى مِنَ الرّبعيّ حاجِبُهُ و العينُ بالإثمدِ الحاريِّ مكحولُ

و زعم الخليل رحمه الله أنّ مثله أيضاً [٤]، قوله تعالى : { **السّماءُ منفطرٌ به** } [٥] .

٤ – وصف المذكّر بالمؤنّث في قوله[٦]:

فاغتبقْنَا بيضاءَ كالفضّةِ المحضِ و عِفْنَا حمراءَ كالأرجوانِ

قال البطليوسيّ : أراد بالبيضاء الماء، و أنّث صفة الماء لأنّه يقال : (ماء و ماءة) .

و قد أجاز ثعلب من الكوفيّين[٧]، و سيبويه من البصريّين و صف المؤنّث بالمذكّر، و ذلك نحو قولك : (رَجُلٌ نُكَحَةٌ) و (هَذَا غُلامٌ يَفَعَةٌ) [٨] .

ثامناً– أفعل التّفضيل

استخدم أبو العلاء في شعره أفعل التّفضيل في موضعين كانا موضع خلاف لدى النّحويّين، أحدهما :

١– جعله ناصباً لمفعول به في قوله [٩]:

عَمَدْتُ لأَحْسَنِ الحَيَّينِ وَجْهَاً و أَوْهَبِهِم طَرِيفاً أَوْ تِلادَا

قال الخوارزميّ : أعملَ أفعل التّفضيل، وهو (أوهبهم) في (طريف)، و مثله قول العبّاس بن مرداس [١٠]:

---

(١) ديوان سقط الزّند، ص ٢٤٣ . المغتال الأوّل : من اغتاله إذا أهلكه . و الثّاني : الممتلئ السّمين .
(٢) الكتاب، ٢ : ٤٦ .
(٣) البيت للطفيل الغنويّ في ديوانه، ص ٧٥ ، و هو في الكتاب ، ٢ : ٤٦ ، و شرح المفصل ، ٥ : ٩٦
(٤) الكتاب، ٢ : ٤٧ .
(٥) الآية (١٨) من سورة المزمّل .
(٦) ديوان سقط الزّند، ص ٩٥ .
(٧) انظر مجالس ثعلب، ٢ : ٤٩٠ .
(٨) انظر الكتاب، ٣ : ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
(٩) ديوان سقط الزّند، ص ١١٦ . الطّريف من المال : المكتسب . التّلاد : القديم .
(١٠) البيت لعبّاس بن مرداس، وهو في شرح المفصّل ، ٦ : ١٠٦ ، و الخزانة، ٨: ٣١٩.

أكرَّ و أحمَى للحقيقةِ مِنهُم و أَضْرَبَ منّا بالسّيوفِ القوانسَا

فالنّحويّون لم يجيزوا ذلك إلّا بعد تقدير فعل بعده مدلول عليه بما قبله، و على هذا أوّلوا قول العباس، و كأنّه قال : (و نضربُ القوانسَ بالسّيوفِ)، و كذلك قوله تعالى : **{ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ }** [1]، أي : " أعلمُ مِنْ كلّ واحدٍ يعلمُ مَنْ يضلّ " [2]، و قد أوّل كلٌّ من البطليوسيّ و التّبريزي بيت المعرّيّ على ذلك [3].

أمّا عدم إعمال أفعل التّفضيل عمل الفعل؛ فلأنه لا يشبه اسم الفاعل، فصار كالأسماء الجامدة الّتي لم تؤخذ من الأفعال، فلا يجمع، و لا يؤنّث لما تقدّم من أنّه تضمّن معنى الفعل و المصدر؛ و كلّ واحد منهما لا تصحّ تثنيته، و لا جمعه، و لا تأنيثه، و قد أجاز قوم من العرب (مررْتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه و خيرٌ منه عمّه)، و ذلك أنّه مأخوذ من الفعل، و إنْ بعد شبهه بأسماء الفاعلين، قال سيبويه : " و هو رديء لما ذكرناه " [4].

٢- استخدام أفعل التّفضيل مضافاً مع (من):

قال النّحويّون: إنّ أفعل التّفضيل الّذي مؤنّثه فعلى تتعاقب عليه ثلاثة أشياء (مِنْ) التّفضيليّة، و الإضافة، و الألف و اللام، فإذا وردت عليه الإضافة أو الألف و اللام، لم يجز أنْ ترد عليه (مِنْ) التّفضيليّة [5].

و قد أجاز أبو العلاء استخدام أفعل التّفضيل مضافاً مع (مِنْ) في قوله [6]:

فَزَيَّنْتُماهَا في البلادِ وَ زَادَهَا أَحَقُّكُما بالفَضْلِ مِنْ كُلِّ فَاضلِ

قوله : (أَحَقّكما بالفضلِ مِنْ كلّ فاضلِ)، لحن إعرابيّ؛ لأنّ أفعل التّفضيل لا يستخدم مضافاً مع (مِنْ)، و كذلك مع الألف و اللام، و قد تأوّل النّحاة قول الأعشى [7]:

فَلَسْتَ بالأكثرِ منهم حَصًى و إنّما العِزّةُ للكاثرِ

بأنّ أل زائدة، و الأصل : (و لستَ بأكثرَ منهم) [1]، و قد ردّ ابن جنّيّ قول أبي عثمان الجاحظ في اعتراضه على النّحويّين في اجتماع الألف و اللام و (مِنْ) في هذا البيت بأنّ (مِنْ)

---

(١) الآية (١١٧) من سورة الأنعام .
(٢) ينظر : شرح المفصّل، ٦ : ١٠٥ ، ١٠٦ ، و شرح الكافية، ٢ : ٢١٩ .
(٣) شروح سقط الزّند، ٢ : ٥٨٦ .
(٤) شرح المفصّل، ٦ : ١٠٦ .
(٥) ينظر : شرح الكافية الرّضيّ، ٢ : ٢١٤ ، ٢١٩ ، و الخصائص، ١ : ١٨٥ ، شرح المفصّل، ٦ : ٩٥ ، ٩٥ .
(٦) ديوان سقط الزّند، ص ٢١٩ .
(٧) البيت في ديوانه، ص ٩٤ ، و شرح المفصّل، ٦ : ١٠٣ ، و الخصائص، ١ : ١٨٥ .

ليست الّتي تصحب أفعل المبالغة، نحو: (أحسن منك)، و قد جعلها للتبعيض كالّتي في قولك : (أنتَ مِنَ النّاس حُرٌّ) (٢).

و قد علّل ابن يعيش عدم استخدام أفعل التّفضيل إذا كان مضافاً أو معرّفاً ب (أل) مع (من) بأنّها تُكسب ما تتّصل به من أفعل هذه تخصيصاً ما؛ ألا ترى أنّ فيه إخباراً بابتداء التّفضيل و زيادة الفضل من المفضول و هذا اختصاص الموصوف بهذه الصّفة؛ فلمّا كانت (مِنْ) للتّخصيص و اللام إذا دخلت عليه استوعبت مِن التّعريف أكثر ممّا تفيده من التّخصيص كرهوا الجمع بينهما، فيكون نقضاً لغرضهم، فلمّا لم يجز الجّمع بين اللام و الإضافة و (مِنْ) عاقبوا بينهم، فإذا وُجد أحدهم سقط الآخر، و لم يجز أنْ يسقطوا معاً (٣).

المبحث الثاني

أولاً: أدوات الرّبط:

تتميّز أدوات الرّبط بإمكانات أسلوبيّة واسعة؛ لأنّها إضافة إلى وظيفتها النّحويّة المتمثّلة بالرّبط بين الكلمات و الجمل، فهي تؤدّي دوراً في المعنى، و لا تقتصر أدوات الرّبط على أحرف العطف، و إنّما تشمل أحرف الجرّ أيضاً؛ لأنّ لها من المعاني ما يزيد على وظيفتها النّحويّة كما قال ابن الأثير الّذي استحسن العدول في حروف الجرّ و غيرها؛ إذ يمثّل ذلك سمة إبداعيّة في الخروج عن النّمط المألوف في الاستعمال(٤)، و منها ما جعله النّحويّون شبيهاً بالأفعال، و حروف الرّبط عامّة لا تكتسب وجودها من جرّاء الدّلالة المعجميّة المحدّدة لها؛ و إنّما قد يؤدّي بعضها معاني بعضها الآخر، و هو ما يعرف بتشريب الحرف معنى حرف غيره مثل الباء معنى في، و قد تنبّه البلاغيّون إلى هذه الإمكانات التّعبيريّة في إشراب الحرف معنى حرف آخر ممّا قد يؤدّي إلى تغيير كليّ في المعنى(٥)، و قد عدّ ابن عصفور هذا الباب من ضرائر الشّعر(٦).

---

(١) – شرح ابن عقيل، ٢ : ١٧٩ ، ١٨٠ .
(٢) الخصائص، ١ : ١٨٥ ، ١٨٦ .
(٣) شرح المفصّل، ٦ : ٩٥ .
(٤) المثل السّائر، ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفيّ و بدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر،القاهرة،د ت. ٢ :٢٤٠
(٥) البلاغة و الأسلوبيّة، ص ٢٨٦ .
(٦) انظر ضرائر الشّعر، ابن عصفور، ص ٢٣٣ و ما بعد .

لقد كان أبو العلاء على دراية واسعة في أساليب اللغة و أدواتها، فقد استخدم بعضها في معنى بعضها الآخر، و قد يبتعد شيئاً عن المقاييس العامّة أحياناً، و قد يخرج على النّظام المألوف في الاستخدام، و لكن أكثر هذه الأساليب يمكن أنْ تدرج ضمن لغة الشّعر .

١ – إعطاء عسى حكم لعلّ :

فمن استخدامه ألفاظ أعطيت حكم غيرها، فاستخدمت مثلها، كإعطاء (عسى) حكم (لعلّ) في قوله [١] :

عَسَاكَ تَعذِرُ أَنْ قَصَّرْتُ في مِدَحِي فإنّ مثلي بهجرانِ القريضِ عَسِي

قال التّبريزيّ : (عساك) الأجود فيها (عسى أنت)، و أنشد سيبويه [٢] :

تقولُ بنتي قد أنّى إناكا يا أبتا عَلّكَ أو عَسَاكَا

لمّا كانت (لعلّ) و (عسى) تقعان على معنى التّرجّي للشيء استحسن القائل أنْ يجيء بعد (عسى) بالكاف كما جاءت بعد (علّ)، و قيل وافق ضمير المرفوع ضمير المنصوب .
و كذلك عامل (لعلّ) معاملة (عسى) في قوله[٣]:

لعلَّكَ أنْ تَشُنَّ بها مُغَارَاً فتُنجِحَ أو تُجَشِّمُها طِرَادَا

لقد عامل أبو العلاء في هذا البيت (لعلّ) معاملة (عسى)؛ لأنّه جعل خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بأنْ كخبر (عسى)، و قد عدّ سيبويه و الأخفش ذلك من ضرورة الشّعر[٤].
و مثله قوله [٥]:

لعلّ نواها أنْ تَرِيعَ شَطُونها و أنْ تنجلي عن شُموسِ دُجونُها

(١) ديوان سقط الزّند، ص ١٤٢ . يقال : فلان عسيّ بكذا، أي : جدير به .
(٢) الرّجز لرؤبة، و هو في الكتاب، ٢ : ٣٧٥، و الخصائص، ٢ : ٩٦ ، و شرح المفصّل، ٣ : ١٢٠، و الخزانة، ٥: ٣٣٧ ، ٣٦٢ .
(٣) ديوان سقط الزّند، ص ١١٢ . المغار : بمعنى الإغارة . تجشمها : تكلّفها . الطراد : مطاردة الأعداء .
(٤) ينظر الكتاب، ٣ : ١٦٠ ، و شرح المفصّل، ٨ : ٨٦ .
(٥) ديوان سقط الزّند، ص ١٧٨. النّوى : البعد . تريع : تعود. الشّطون : البعيد، يقال : شطن عنه: بَعُدَ . الدّجون :جمع دجن، و هو إلباس الغيم السّماء .

٢-إضمار لا م الأمر الدّاخلة على المضارع :

تأتي اللام للأمر، فتجزم الفعل المضارع بعدها، و قد تحذف اللام و يبقى عملها في ضرورة الشّعر(١)، فتعمل مضمرة، و أنشدوا قول الشّاعر(٢):

محمّدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلّ شيءٍ إذا مَا خِفْتَ من شيءٍ تبالا

و قد أجاز أبو العلاء ذلك في قوله (٣) :

إنْ كنت مُدّعِياً مودَّةَ زينبَ فاسكُبْ دموعَك يَا غمامُ و نَسْكُبِ

قوله :(نسكب) مجزوم على إضمار لام الأمر ، و نظيره من هذا قول متمّم بن نويرة (٤):

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاخمُشِي لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ مَنْ بَكَى

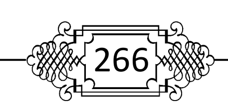
و قد منع المبرّد حذف اللام و إبقاء عملها في الشّعر، و هذا الّذي منعه المبرّد في الشّعر، أجازه الكسائيّ في الكلام ، لكن بشرط تقدّم (قُلْ)، كقوله تعالى :{ **قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة** } (٥)، و قد وافقه ابن مالك في شرح الكافية (٦).

٣- زيادة من في الكلام الموجب :

لا يرى سيبويه زيادة (من) في الكلام الواجب ، فلا تقول : (جاءني من رجل)، كما لا تقول : (جاءني من أحد)؛ لأنّ استغراق الجنس في الواجب محال أنْ يتصوّر مجيء جميع النّاس، و يتصوّر ذلك في طرف النّفي (٧)، و قد أجاز الكوفيّون زيادتها في الواجب، و قالوا : : (قد كانَ من مطر)، و هو عند البصريّين مؤوّل أي : (حادث من مطر)، و هو قليل لا يقاس عليه (٨).

---

(١) ينظر الكتاب، ٣ : ٨ ، و المغني ص ٢٩٧، و الرّصف، ص ٢٢٨ .
(٢) نسب لحسان و الأعشى، و هو ليس في ديوانيهما، و هو في سيبويه ٣: ٨، و في شرح المفصّل،٧: ٦٢ و المغني ص ٢٩٧، و جاء أنّ المبرّد كان يلحن قائله، و يقول : لا يعرف قائله و لا يحتجّ به، ولا يجوز مثله ينظر الخزانة، ٩ : ١١، ١٢ .
(٣) ديوان سقط الزّند، ص ٢٣٠ .
(٤) البيت في الكتاب، ٣ : ٩ ، و المغني ص ٢٩٧، و الخزانة، ٩ : ١٢ . البعوضة : مكان قتل فيه أخوه مالك . و معنى البيت حض للنساء على أنْ يبكين هؤلاء القتلى، و يخدشن أحرار وجوههن .
(٥) الآية (٣١) من سورة إبراهيم .
(٦) المغني، ص ٢٩٨ .
(٧) شرح المفصّل، ٨ : ١٣ .
(٨) الرّصف، ص ٣٢٥ .



و قد استخدم أبو العلاء زيادة (من) في الإيجاب في قوله [1]:

حتّى بَدَا الفجرُ به حُمْرَةٌ كصارمٍ غَيّرَ مِنْه الدّمُ

قال الخوارزمي : (من) هنا زائدة، و إنْ كان الكلام موجباً، و هذا على مذهب الأخفش و الكوفيّين [2].

٤-استخدام الفاء في جواب الاستفهام دون نصب المضارع ، كما في قوله [3]:

خيلُكَ طُولَ الزّمانِ قائلةٌ: أَمَا لذا غايَةٌ، فيقصدُهَا

قال الخوارزمي: القياس في (فيقصدها) النّصب؛ لأنّه جواب الاستفهام ألا ترى إلى ما أنشده حمزة في الأمثال [4]:

هَلْ مِن سبيلٍ إلى خمرٍ، فأشربَها أَمْ هَلْ سَبيلٌ إلى نصرِ بنِ حجّاج

بنصب : (فأشربها)، إلّا أنّ (أما) ها هنا متضمّنة معنى التّمني فأجراه مجراه، و نظيره قول عوف بن محلم الشّيباني [5]:

أفي كلِّ عامٍ غُربةٌ و نزوحُ أَمَا للنوى مِن وَنْيةٍ، فتريحُ

و الحقّ أنّ النّحويّين لم يتّفقوا على ذلك، فمنهم من عدّها للاستئناف[6]، و منهم من عدّها للعطف كابن هشام [7].

٥-استخدام (في) بمعنى (على) :

تأتي (في) للاستعلاء بمعنى (على)، كقولك : (علّقْتُه في جذعٍ) [8]، و قد عدّ ابن عصفور استعمال بعض حروف الخفض موضع بعض ضرورة [9]، و منه قول الشّاعر[10] :

هُمْ صَلَبُوا العبديّ في جذعِ نخلةٍ فلا عطسَتْ شيبان إلّا بأجذَعَا

---

(١) ديوان سقط الزّند، ص ١٧٠ .
(٢) المغني، ص ٤٢٨ .
(٣) ديوان سقط الزّند، ص ١٦٥ .
(٤) البيت في الخزانة، ٤ : ٨٠، ٨١ ، ٨٢ .
(٥) البيت في الأمالي، ١ : ١٣٠ .
(٦) الرّصف، ص ٣٨٢ .
(٧) المغني، ص ٢٢٢ .
(٨) الرّصف، ص ٣٨٨ .
(٩) ضرائر الشّعر، ابن عصفور ، ص ٢٣٣ .
(١٠) البيت في الخصائص، ٢ : ٣١٣ منسوب لامرأة من العرب، و في المغني، ص ٢٢٤ منسوب لسويد بن بن أبي كاهل . العبديّ : نسبة إلى عبد قيس .

و قد استخدم أبو العلاء مثل هذا في قوله [١] :

بأيِّ لسانٍ ذامَني متجاهلٌ عَلَيَّ و خفقُ الرّيحِ فِيّ ثَناءُ

قال البطليوسيّ : كان اللائق أنْ يقول : (و خفقُ الرّيحِ عليَّ ثناءُ)؛ لأنّ المستعمل في اللغة أن يقال : (أثنيْتُ عليه)، و لا يقال : (أثنيْتُ فيه)؛ و لكنّه وضع (في) موضع (على) و جاز ذلك لأنّهما يؤولان في هذا الموضع إلى معنى واحد [٢]، و استشهد بقوله تعالى : { **لَأُصَلِّبَنّكُمْ في جُذوعِ النّخلِ** } [٣].

٦- استخدام إلى و على إحداهما بموضع الأخرى في قوله [٤] :

فَجَاشَ عليها البحرُ و هو كتائبٌ و خَرَّتْ إليها الشّهْبُ، و هي نِصَالُ

قال الخوارزميّ: لو قال: (فجاش إليها) و (خرت عليها)، لكانَ أوجه؛ لأنّ الشّهب تخرّ عليها، و الكتائب تجيش إليها [٥] .

ثانياً : الضّمير و استخداماته:

١ - عودة الضمير على المتأخر :

يعدّ الضّمير من أبرز أدوات الرّبط في العربيّة؛ فهو الأصل على حدّ تعبير النّحاة [٦]، و و هو الّذي يربط جملة الصّفة بالموصوف، و جملة الخبر بالمبتدأ، و جملة الصّلة بالموصول، و جملة الحال بصاحبه، و يربط التّوكيد المعنوي بالمؤكّد، و بدل البعض و الاشتمال بالمبدل منه، و غير ذلك، و هو على الإجمال يربط ما يتّصل به بما يعود عليه .

و الّذي يعنينا هنا أنْ نتعرّض لما ذكره النّحاة من ضرائر في الضّمير بوصفه وسيلة ربط في الجّملة، و يتمثّل ذلك في عوده على متأخّر، أو إظهار المكنى به في الموضع الّذي يحسن فيه ذكر الضّمير، أو ذكره دون ذكر ما يعود عليه، أو إقامة المنفصل مقام المتّصل، و غير ذلك .

---

(١) ديوان سقط الزّند، ص ٨٣ .
(٢) شروح سقط الزّند، ١ : ٣٩٣ .
(٣) الآية (٧١) من سورة طه .
(٤) ديوان سقط الزّند، ص ٢١٤ .
(٥) شروح سقط الزّند، ٣ : ١٠٤٩ .
(٦) المغني، ص ٦٤٧ .

و نحن واجدون كلّ هذه الألوان من استخدام الضّمير في الشّعر العربيّ عامّة، و في سقط الزّند خاصّة؛ فأبو العلاء امتاز بوعيه و استخدامه الواسع للغة و لأساليبها، فمن عود الضّمير على متأخّر قوله (١):

و مُرْ بفِراقِ شيمتِها اللياليْ   تُجِبْكَ إلى إرادتِكَ امْتِثالا

فالضّمير في (شيمتها)عائد على (الليالي)، و قد علّل النّحويّون مثل هذا على أنّه عائد على متأخّر لفظاً متقدّم رتبة؛ لأنّ الظّرف و الجّار و المجرور حقّه أنْ يكون بعد المفعول به كما قال المبرّد(٢).

و مثله قوله (٣):

نَلومُ على تبلّدِها قلوباً   تُكابدُ من معيشتِها جِهادَا

قال الخوارزميّ : الضّمير في(تبلدها) عائد على (قلوب)؛ و إنْ كان صاحب الضّمير متأخّراً منصوباً (٤) .

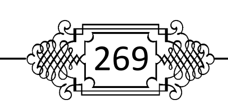
إذاً ففي ذلك كلّه تنصّ قواعد النّحاة على وجوب تقدم مرجع الضّمير؛ و هو أمر ظاهر المخالفة و المناقضة لما يقرّره النّحاة من وجوب تقدّم مرجع الضّمير عليه؛ هذا بالإضافة إلى أنّ وجوب تقدّم مرجع الضّمير على الضّمير يخالف ما يقرّره النّحاة من ضوابط عامّة تنصّ على أنّ المفسَّر يجب أنْ يرد أولاً، ثمّ يأتي بعد ذلك المفسِّر(٥).

٢- إقامة الاسم الظاهر بدلا من الضمير :

تؤكّد قواعد النّحاة و أصولهم العامّة أنّ المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظّاهرة لضرب من الإيجاز و الاختصار(٦)؛ و أنّ الإضمار يوجب الرّجوع إلى الأصل، كما أنّ الرّجوع إلى الأصل عندهم أيسر من الانتقال عنه (٧)؛ هذا التّأكيد على علاقة

---

(١) ديوان سقط الزّند، ص ٣٥ .
(٢) المقتضب، ٤ : ١٠٢ .
(٣) ديوان سقط الزّند، ص ١١٣ . تبلّدها : تحيّرها .
(٤) شروح سقط الزّند، ٢ : ٥٥٨ .
(٥) القاعدة النّحويّة دراسة تحليليّة نقديّة،الدّكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني،كليّة دار العلوم،١٩٩٠م،ص ١٢٠
(٦)- انظر الأشباه و النّظائر، ١ : ٧١ .
(٧)- السّابق، ١ : ٢٤٣



الضّمير بالاسم الظّاهر و أصالة الأخير للأوّل بديلاً من الثّاني، و إبدال المظهر من المضمر قبحاً يحسن الفرار منه [١].

فقد ذهب القزّاز و الأعلم إلى أنّ ذلك ضرورة [٢]، و ضعّفه سيبويه [٣]، و أنشد الأبيات الأبيات الّتي نقلها عنه من الضّرائر، و هي قول سوادة بن عدي [٤]:

لا أرَى الموتَ يَسبِقُ الموتَ شيءٌ　　　نغّصَ الموتُ ذا الغِنَى و الفَقِيرا

و قال النّابغة الجّعديّ [٥] :

إذا الوحشُ ضَمَّ الوحشَ في ظُلُلاتها　　　سواقِطُ من حَرٍّ و قد كانَ أظهَرَا

ومن استخدام أبي العلاء المظهر مقام المضمر قوله [٦] :

و قد تبيّنَ قَدْري أنّ معرفتي　　　مَنْ تعلمين سترضيني عن القَدَرِ

قال الخوارزمي : (قَدَرُ الله) و (قَدْره) بمعنى، و قد استخدمهما أبو العلاء هنا بلفظيهما ، فجاءت (القدَر) في القافية من إقامة المظهر مقام المضمر، و كان يمكن أنْ يستغني عنه بالهاء، بقوله : (سترضيني عنه) [٧]، فالإتيان بالمضمر أخفّ، و ليس فيه التباس من تكرير المظهر كما قال ابن جنّي [٨].

و من ذلك أيضاً قوله [٩]:

ذا بنانٍ لا تلمسْ الذّهبَ الأحمرَ　　　زُهْداً في العسجدِ المستفادِ

قوله : (زُهداً في العسجد المستفاد)، من إقامة المظهر مقام المضمر، و أصل الكلام (زُهداً فيه) .

---

(١) الكتاب، ٢ : ٣٨٧ .
(٢) انظر الضّرائر للقزاز، ٤١ ، ٤٢ .
(٣) الكتاب، ١ : ٦٢ .
(٤) البيت في الكتاب، ١ : ٦٢ ، و الخزانة، ١ : ٣٧٩ .
(٥) البيت في للأعشى في ديوانه، ص ٧٤ ، و هو في الكتاب ، ١ : ٦٣، و اللسان (سقط) . الظللات : جمع ظلّة، و هو ما يستظلّ به . يصف سيره في الهاجرة في الوقت الّذي تستكنّ فيه الوحش من الحرّ .
(٦) ديوان سقط الزّند، ص ٣٩ .
(٧) شروح سقط الزّند، ١ : ١٣٥ .
(٨) الخصائص، ٢ : ١٩٢ .
(٩) ديوان سقط الزّند، ص ٢٠٠ . البنان : أطراف الأصابع . العسجد : الذّهب . المستفاد : المقتنى .

٣- إقامة ضّمير الرّفع المنفصل بدل ضمير الرّفع المتّصل :

الضّمير ضميران متّصل و منفصل؛ فما كان متّصلاً كان أقلّ حروفاً من المنفصل و أوجز، و كان النّطق به أخفّ؛ فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواضع الّتي يمكن أنْ يقع فيها المتّصل؛ لأنّهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخفّ و المعنى واحد إلّا للضّرورة (١)، فمن ذلك قول المرّار بن منقذ (٢):

فما أصاحبُ من قومٍ فأخبرُهم   إلّا يزيدُهم حبّاً إليّ هُمُ

يريد : (إلا يزيدونهم حبّاً إليّ) .

و من إقامة الضّمير المنفصل مقام المتّصل عند أبي العلاء قوله (٣):

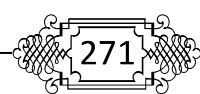
بها كانَتْ جيادُهُمُ مِهاراً   و هُمْ مُرْداً و بُزْلُهُم فِصالا

قوله : (هُمْ مُرداً) نوع من إقامة الضّمير المنفصل مقام المتّصل، و الأصل : (كانوا مرداً)، و قد كان سيبويه لا يجيز أنْ يقع (هُمْ) موضع الواو الّتي في (ضربوا)، و لا الواو الّتي مع النّون في (يضربون) (٤)، بينما أجاز المبرّد ذلك في ضرورة الشّعر(٥)، و قد رأى الخوارزميّ أنّ مثل هذا و إنْ أجازه المبرّد في ضرورة الشّعر، فهو غير مستحسن، (٦)، و عدّه البغداديّ من قبيح الضرورة (٧).

و قد كان أبو إسحاق الزّجّاج يرى أنّ الضّمير المنفصل المذكور في الكلام ليس قائماً مقام الضّمير المتّصل الّذي كان من حقّ الكلام أنْ يشتمل عليه حتّى يلزم أنْ يكون ذلك شاذّاً و إنّما المنفصل مؤكّد للمتّصل؛ إلّا أنّه حذف المؤكّد لضرورة الشّعر، و قد عدّ الأخفش ذلك خروجاً من الضّرورة إلى أقبح منه في قوله : " و هذا ليس بشيء؛ لأنّ حذف المؤكّد و ترك التّوكيد مؤكّداً لغير موجود، فلم يخرج من الضّرورة إلّا إلى أقبح منها..." (٨).

---

(١) ضرائر الشّعر ابن عصفور، ص ٢٦١ ، و انظر شرح المفصّل، ٣ : ١٠١ ، ١٠٢ .
(٢) البيت في الضّرائر لابن عصفور، ص ٢٦٠ .
(٣) ديوان سقط الزّند، ص ٢٨ . البُزُل : جمع بازل، و هو المسنّ من الخيل . الفصال : جمع فصيل، و هو هو ولد النّاقة .
(٤) الكتاب، ٢ : ٣٥٠ ، ٣٥١ .
(٥) انظر حاشية المقتضب، ١ : ٣٩٧ .
(٦) انظر شروح سقط الزند، ١ : ٨٠ .
(٧) الخزانة، ٥ : ٢٨٨ .
(٨) انظر حاشية شرح المفصّل، ٣ : ١٠٢ .



٤ – العطف على ضمير الرّفع من غير أنْ يؤكّد بضمير رفع منفصل :

يرى النّحاة أنّ العطف على الضّمير المرفوع المتّصل لا يصحّ إلّا إذا فصل بين المعطوف و المعطوف عليه بفاصل، و يقرّرون أنّ الفصل بين المتعاطفين هنا يغلب أنْ يكون بضمير منفصل(١)، كقوله تعالى: { **يا آدمُ اسكُنْ أنْتَ و زوجُك الجنّةَ** } (٢)؛ أمّا عطف الاسم الظّاهر على الضّمير المتّصل من دون أنْ يفصل بينهما فاصل، فقد عدّه النّحاة من ضرورات الشّعر(٣)، و منه قول الشّاعر(٤):

قُلْتُ إذا أقبلَتْ و زُهْرٌ تَهَادَى كنعاجِ الملا تَعسَّفْنَ رَمْلا

الشّاهد فيه عطف(زهر) على الضّمير المستكن ضرورة ، و الوجه أنْ يقال : (أقبلَتْ هي و زهر) .

و قد أجاز أبو العلاء ذلك في قوله (٥) :

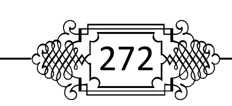
كَفَى بخضابِ المشرَفِيَّةِ مُخبِراً بأنّ رؤوساً قد شَقَيْنَ وَهَامُ

قوله : (هام) معطوف على الضّمير المتّصل في (شقيْنَ) من دون توكيده، و قد أجاز ذلك النّحاة الكوفيّون، بينما لم يجزه البصريّون إلّا في ضرورة الشّعر(٦).

٥- استخدام الضّمير المتّصل بعد لولا :

يحتلّ الضّمير مواضع الرّفع، و النّصب،و الجرّ في التّركيب شأنه شأن الاسم؛ لأنّ الضّمائر عندهم تنوب مناب الأسماء، و قد وزّع النّحاة الضّمائر على مواقع الإعراب توزيعاً قيّدوا فيه كوكبة من الضّمائر بموقع الرّفع لا تصلح إلّا له، و ذلك ما أسموه ضمائر الرّفع المنفصلة و المتّصلة، و خصّوا مجموعة أخرى من الضّمائر بموقع النّصب لا ترى إلّا فيه و أطلقوا عليها ضمائر النّصب المنفصلة و المتّصلة، و عيّنوا فريقاً من الضّمائر يرد في

(١) شرح المفصّل، ٣ : ٧٦ ، و القاعدة النّحويّة، ص١٣٠ .
(٢) الآية (٣٥) من سورة البقرة .
(٣) انظر: الكتاب، ٢: ٣٧٩، و شرح المفصّل،٣ :٧٦، و الخصائص، ٢: ٣٨٦،و ضرائر الشّعر،ص١٨٠. الشّعر،ص١٨٠.
(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة لم أجده في ديوانه، و هو في الكتاب ،٢ : ٣٧٩ ، و شرح المفصل ، ٣ : ٧٦ ٧٦
(٥) ديوان سقط الزّند، ص ١٢٠ .
(٦) ينظر الإنصاف، ٢ : ٤٧٤ ، ٤٧٥ .



موقع النّصب، و الجرّ، و لا تستخدم في موقع الرّفع، و جعلوا الضّمير (نا) صالحاً للوقوع في المواقع الإعرابيّة الثّلاثة .

إذاً هذا التّوزيع لأنواع الضّمير على مواقع الإعراب أكّد النّحاة على اطّراده، ثمّ جاء النّحاة أنفسهم، و نقضوا ما أكّدوا على اطّراده حين ذكروا أنّ ما صنّف لموقعي النّصب و الجرّ قد يقع في مواقع لا يرد فيها من الضّمائر إلّا ما صنّف لموقع الرّفع، و من هذه المواقع بعد (لولا) الامتناعيّة الّتي تنصّ القواعد على وجوب دخولها على المبتدأ، و إذا وليها ضمير يقتضي ذلك ضمير رفع، و لكن استعمال اللغة جاء على غير مقتضى القاعدة؛ فجاءت (لولا) الّتي تفترض القواعد دخولها على المبتدأ، و بعدها ضمير لا يشغل موقع الرّفع في تصنيف النّحاة، بل يشغل موقع النّصب أو موقع الجرّ، و كلاهما لا يحققّ مدخول(لولا)، و من ذلك : (لولاي ، و لولاك ، و لولاه ...) [(١)].

و منه قول يزيد بن الحكم الثّقفيّ [(٢)]:

وكَمْ مَوطِنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوَى   بأجرامه من قُلّةِ النِّيق مُنْهَوِي

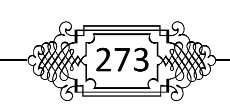
و قد أجاز أبو العلاء ذلك، فاستخدمه في شعره، فمن ذلك قوله [(٣)]:

و لولاكَ لَمْ تُسْلَمْ أفامِيّةُ الرّدى   و قد أبصَرَتْ من مثلِها مصرعَ الرَدي

إذاً هذا الضّمير بعد(لولا) اختلف فيه النّحاة، فأجازه سيبويه[(٤)]، و غيره [(٥)]، خلافاً للمبرّد الّذي خطّأ هذا الاستعمال، و أوجب أنْ يأتي بعد (لولا) ضمير منفصل، في قوله: " و الّذي أقوله إنّ هذا خطأ لا يصلح بعد (لولا)، أنْ تقول : (لولا أنت) [(٦)]، كما قال عزّ وجلّ : : { **لولا أنتم لكنّا مؤمنين** } [(٧)] .

---

(١) القاعدة النّحويّة، ص ١٤١، و شرح المفصّل،٣: ١١٨ .
(٢) البيت في الخزانة، ٥: ٣٣٦، و الكتاب،٢: ٣٧٤ ، و شرح المفصّل، ٣: ١١٨، و الخصائص،٢: ٢٥٩
(٣) ديوان سقط الزّند، ص ٧٦. أفاميّة : حصن كان للممدوح دور في سلامته من الهلاك . الرّديّ : الهالك
(٤) الكتاب، ٢ : ٣٧٢ .
(٥) ينظر شرح المفصّل، ٣ : ١١٨ ، و المغني، ص٣٦١ .
(٦) المقتضب،٣ : ٧٣ .
(٧) الآية (٣١) من سورة سبأ .



٦- دخول كاف التشبيه على الضمير :

ينبغي ألّا تدخل الكاف إلّا على ضمير متّصل من ضمائر الجرّ لا الرّفع أو النّصب ولكنّ العرب خالفت ذلك، فأدخلت الكاف على الضّمير المنفصل، و المتّصل المرفوع والمنصوب، و قد اختلفت كلمة النّحويّين في هذه الأساليب، فردّها بعضهم إلى السّماع وأجازها بعضهم في السّعة، و حكم عليها آخرون بالشّذوذ، و قصروها على الضّرورة في مثل: (ما أنَا كأنْتَ، و أَنْتَ كَأنَا) (١).

و يبدو أنّ أبا العلاء أجاز ذلك، مستخدماً إيّاه في شعره (٢) :

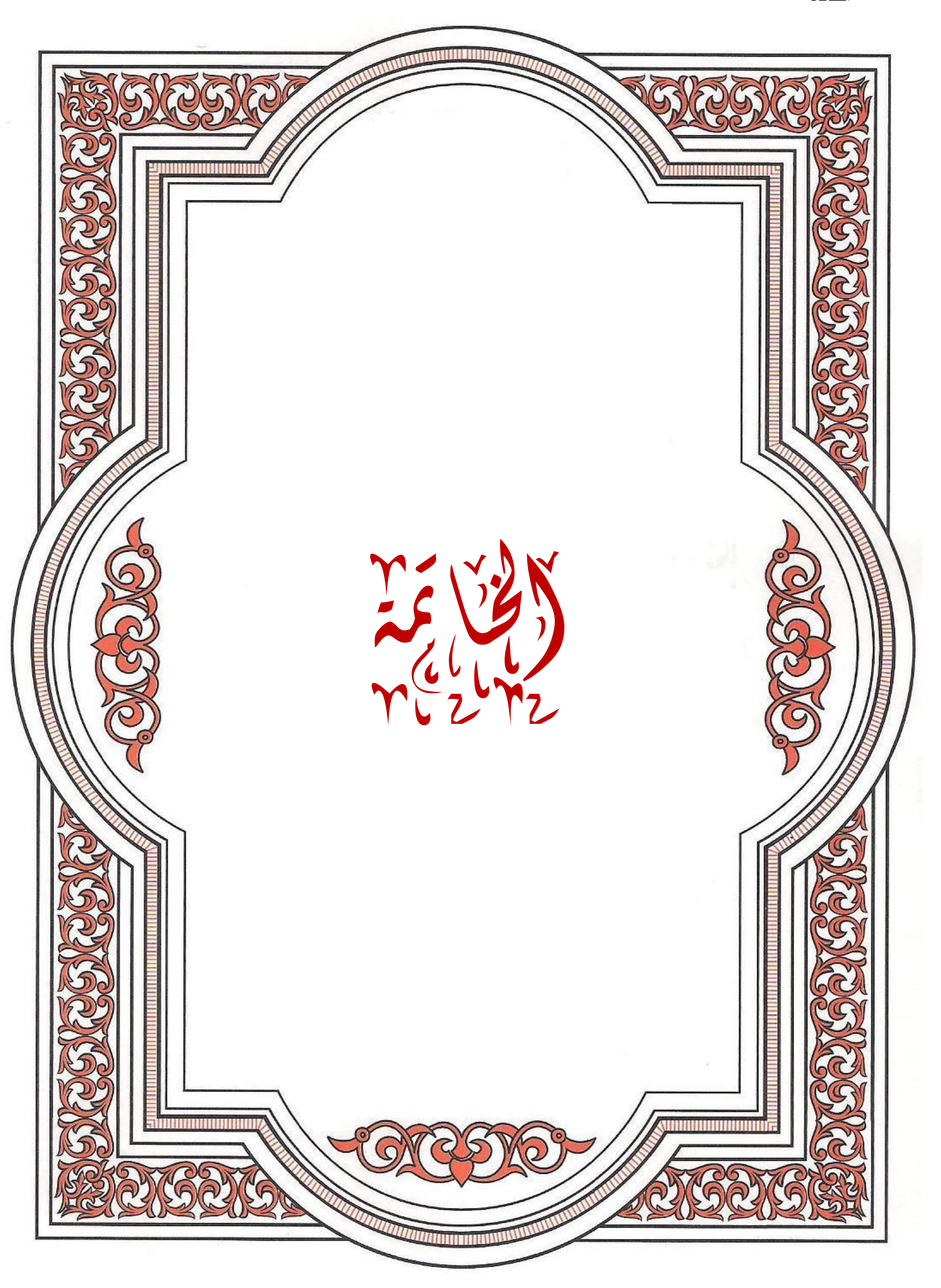
فأقسِمُ ما طيورُ الجوِّ سُحْماً　　　　كَهُنَّ و لا نَعامُ الدّوِ روحا

لقد استخدم أبو العلاء بعد الكاف الجّارة ما لا يشغل موقع الجرّ في قواعد النّحاة، و هو ضمير الرّفع المنفصل؛ لأنّ ما بعد الكاف الجّارة ليس موقع رفع ؛ و لأنّ ما شغل الموقع ليس من ضمائر الجرّ، و لا ما شغل الموقع مطابق لمقتضيات القاعدة .

---

(١) ضرائر الشّعر، ص ٣٠٨ .

(٢) ديوان سقط الزّند، ص٦١. السّحم : جمع أسحم، و هو الأسود، و أراد بالطيور السّحم العقبان.الدّو: الأرض المقفرة . الرُّوح : جمع أروح و روحاء .

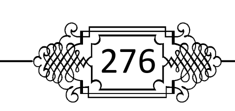

الخاتمة



يتّضح من خلال ما سبق أنّ أبا العلاء المعرّيّ لغويّ و كبير كما هو شاعر عظيم، و إنْ لم يشتهر بالأمر الأوّل اشتهاره بالثّاني، و قد جهدت في دراستي هذه إلى إبراز هذا الوجه من خلال الحديث عن مراحل تكوين ثقافته اللغويّة منذ أنْ كان صبيّاً إلى آخر مراحل حياته و قد بينت من المؤثرات في ثقافته اللغوية أثناء هذه المرحلة: أسرته إذ كان معظم أفرادها من المضطلعين باللغة و الأدب. رحلاته: إلى حلب و بغداد، و أنّه أفاد هناك من الاجتماع مع النحويين و الاطلاع على الكتب في دار العلم. شيوخه: و هم العلماء الّذين أخذ عنهم في المعرّة و حلب في هذه الفترة، ثمّ تحدّثت عن مكانته اللغويّة الرفيعة بيّنت فيها أنّه كان أمة يعينه في ذلك ذاكرة حافظة مكّنته من حفظ أمّهات المعاجم ك التّهذيب للأزهريّ و ديوان الأدب للفارابيّ، و جمهرة اللغة لابن دريد، و قد ذكرنا من الأدلّة و البراهين ما يدلّ على قوّة حافظته و مكانته اللغويّة.... .

و لمّا كنت أتوخّى التّركيز على مصادر ثقافته النّحويّة، آثرت أنْ أبسط الحديث عن مصادرها الكبرى بالاعتماد على استقراء كلامه في آثاره، فبان لي أنّ مصادره الكبرى في علم النّحو: كتاب سيبويه، و كتاب الجمل للزجّاجيّ، و بعض كتب أبي عليّ الفارسيّ كالإيضاح العضديّ و الحجّة، و كتاب حدّ الإعراب للمفجّع، و بعض كتب ابن السّراج كالأصول و الجّمل و الموجز، ثمّ تحدّثت عن موقفه من النّحاة و نقده لهم لبعدهم و تكلفهم في التأويل و تخريج المسائل، ثم ذكرت عدداً من النّحاة الّذين أخذوا عنه، ثمّ ختمت الحديث عن مؤلفاته في علم النّحو برسم صورة موجزة لكل مؤلّف منها على قدر ما تسمح به المعلومات .

و كان المبحث الثّاني لمذهبه في علم النّحو القائم على الاحتكام إلى السّماع ممّا حكاه مشهورو الثّقات، و ضيقه بالتكلّف في التّأويل، و بالمضي مع القياس مضياً يراه منتهياً إلى أنْ يجيز في العربيّة ما ليس فيها، فبدأته بالكشف عن مذهبه النّحويّ من مذاهب النّحاة، فتعرّضت للقائلين بتحيزه للمذهب الكوفيّ و نقده المذهب البصريّ، فسقت من الأدلة و البراهين الّتي



تبرّئه من ذلك، و بيّنت أنّه لم يكن متأثّراً بمذهب نحويّ على حساب آخر، وقف من المسائل النّحويّة موقف المحلّل المناقش الّذي يستعرض الآراء مهما كان مصدرها، فيردّها أو يتبنّاها حسب ما يسمح له علمه الموسوعيّ و منهجه العقلانيّ بذلك .

ثمّ بسطت الحديث في الأصول الّتي تؤلّف مذهبه في النّحو، فكانت أربعة :

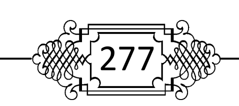
الأوّل: الاحتكام إلى السّماع ممّا حكاه مشهورو الثّقات، إذ نظر إلى السّماع كمصدر أساسيّ في مسائل النّحو، حيث تزخر مؤلّفاته بالشّواهد المتنوّعة، فلا توجد مسألة يتناولها إلّا و يدعمها بالشّواهد و الأمثلة الّتي كان يسوقها في توجيه مسلك إعرابيّ أو قياس مثال على نظيره .

الثّاني: الاعتداد بالقياس القائم على القياس على المطرد و رفض الشّاذ، و الحمل على الأكثر، و قياس ما لم يستعمل على ما استعمل في كلام العرب.

الثّالث: الاحتكام إلى الغريزة في مسائل النّحو، و قد ظهر ذلك من خلال ميله إلى الأحسن و الأسوغ و الأخف في النّطق، و من خلال البعد عن التّكلّف و التّعليل في القياس، و اتّباع القليل و النّادر و الشّاذ في كلام العرب .

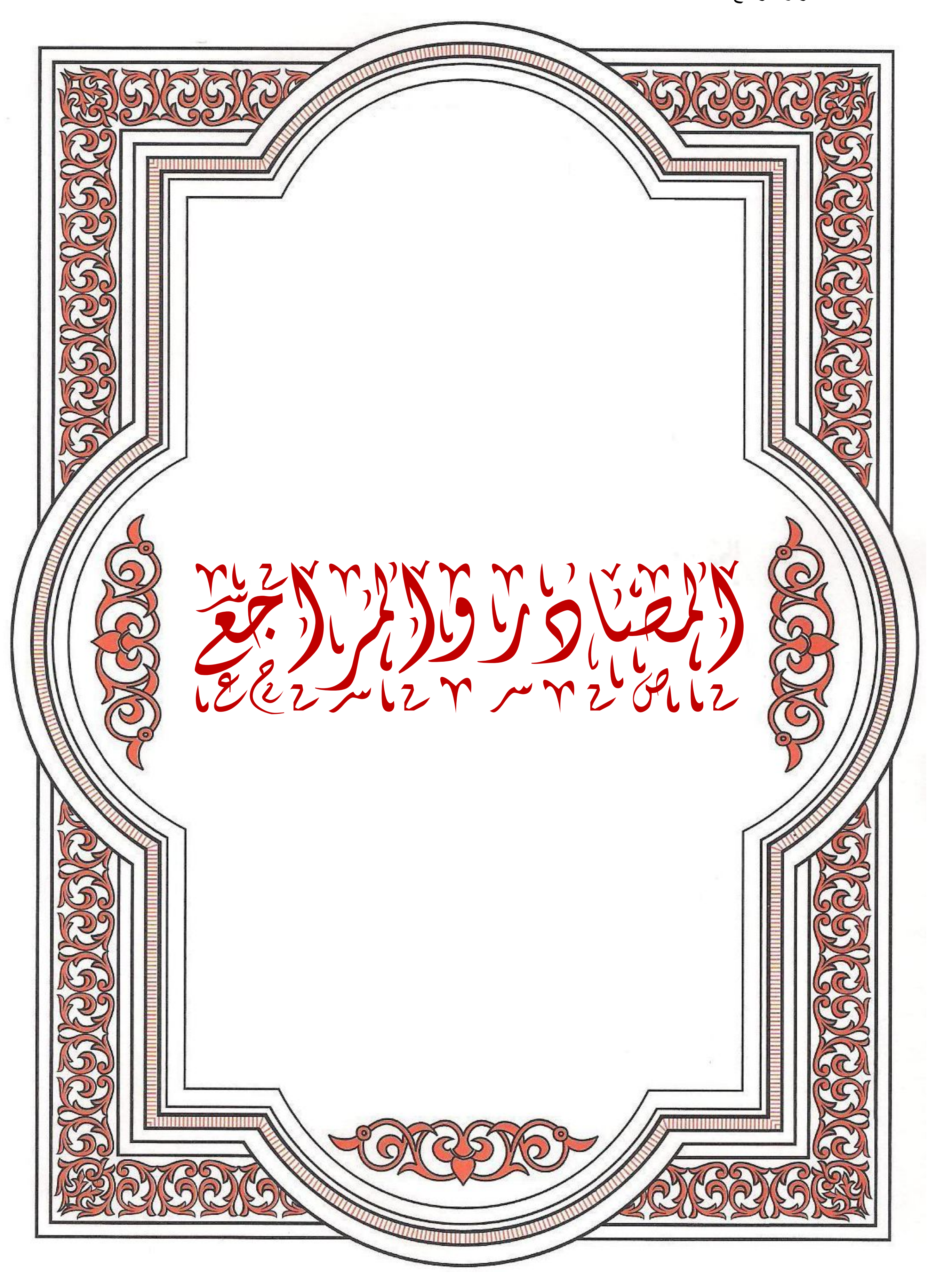
الرّابع: النّزوع إلى الاجتهاد في مخالفة النّحاة في مسائل كثيرة، و في اعتداده برأيه .

و قد جاء الفصل الثّاني لدراسة آراء أبي العلاء المعرّيّ النّحويّة المنتشرة في مؤلّفاته و قد راعيت في اختيارها دلالتها على أسلوبه في التّناول و مذهبه في النّحو، فرحت ألتمس أصول كلّ مسألة في كتبها، و رجعت إلى أقوال النّحاة فيها، ثمّ نظرت في مناقشته لها و ردّه عليها مع ربط كلامه هذا بنظيره في آثاره الأخرى، و إرجاعه إلى أصول عامّة في المذهب النّحويّ للشيخ، و حرصت إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف أنْ أذكر أوجه الخلاف فيها مع ذكر آراء النّحاة في القياس على تلك المسألة أو الاقتصار على السّماع، و قد اهتممت بدراسة بعض الآراء النّحوية بالخروج بمجموعة من الأساليب الّتي هي جائزة عند قوم من النّحويّين و ممتنعة عند آخرين .



أمّا الفصل الرّابع فقد كان لدراسة لغة الشّعر في ديوان سقط الزّند، عرضت فيه لأنواع ضرورات الشّعر، و أظهرت أنّ بعض ما قال عنه النّحاة أنّه ضرورة إنّما هو من خصائص لغة الشّعر الّتي تتّسع بالمجاز و تتصرّف بنظام الجّملة ليكون المعنى الّذي يريده الشّاعر و ليكون التّركيب منسجماً و موسيقى البيت، كخروج بعض أدوات الرّبط عن وظيفتها النّحويّة إلى إمكانات أسلوبيّة واسعة يمكن أنْ تدرج ضمن لغة الشّعر كإعطاء عسى حكم لعلّ و العدول في استخدام حروف الجرّ.....، ثم تعرّضت للضمير و استخداماته لما ذكره النّحاة فيه من ضرائر، و يتمثّل ذلك في عودته على متأخّر، و إقامة المنفصل مقام المتّصل، و إقامة الاسم بدلاً من الضّمير، و دخول كاف التّشبيه عليه..... ، ثمّ تعرّضت لما يخضع له التّركيب في تقديم جزء منه على آخر، أو تأخير ما حقّه التّقديم، و الفصل بين الفعل و فاعله، و المبتدأ و خبره، و المتعلّق و المتعلّق به، و حذف بعض أجزاء الجّملة كحذف الصّفة و الموصوف و المضاف و المضاف إليه، و حذف الخبر و المبتدأ...، و صرف الممنوع و منع المصروف، و التّرخيم في غير النداء، و غير ذلك ممّا عدّه النّحاة ضرورة .

وختاماً أتمنّى أنْ يكون هذا البحث لبنة تضاف إلى ما سبق من دراسات و أبحاث تصب في خدمة الأمّة و اللغة العربيّة، سائلاً المولى عزّ و جلّ التوفيق فيم نرجوه إنّه سميع قريب مجيب الدّعاء.



المصادر والمراجع



١- القرآن الكريم .

٢- إبراز المعاني من حرز الأماني، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الدّمشقيّ الشّافعي المعروف بأبي شامة مطبعة مصطفى البانيّ الحلبيّ و أولاده مصر،١٣٤٩هـ

٣- أبو العلاء المعري عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة

٤- أبو العلاء المعريّ نسبه و أخباره، شعره، معتقده، أحمد تيمور باشا، مطبعة لجنة التّأليف و النشر، القاهرة، ١٩٤٠ م .

٥- أبو العلاء المعريّ و ما إليه، عبد العزيز الميمنيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١ ١٩٨٣ م .

٦- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق مصطفى أحمد النّحّاس ط١ ، ١٩٨٤ م .

٧- الأشباه و النّظائر في النّحو، جلال الدّين السّيوطيّ، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة، ط١ ، ١٩٨٥ م .

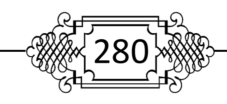
٨- إصلاح المنطق، ابن السّكّيت، تحقيق أحمد محمّد شاكر و عبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف مصر، ط٣ ، د ت .

٩- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب و مكتبة النّهضة العربيّة، ط٢ ، ١٩٨٥ م .

١٠- الأعلام، خير الدّين الزّركليّ، ط٣ .

١١- الأغانيّ، أبو الفرج الأصفهانيّ، شرحه و كتب هوامشه عبدا علي مهنّا، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط٢ ، ١٩٩٢ م .

١٢- الاقتراح في علم أصول النّحو، السّيوطيّ، دار المعارف سوريا حلب .



١٣- أمالي ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن الحاجب، تحقيق الدّكتور فخر صالح قدّارة، دار الجّيل بيروت، دار عمّار عمّان، ١٩٨٩ م .

١٤- الأمالي، أبو عليّ إسماعيل القاسم القاليّ البغداديّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت لبنان، من دون ت .

١٥- أمالي السّهيليّ في النّحو و الحديث و الفقه، تحقيق الدّكتور محمّد إبراهيم البنّا، مطبعة السّعادة، القاهرة، من دون ت .

١٦- أمالي ابن الشّجّريّ، هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسنيّ العلويّ، تحقيق الدّكتور محمود محمّد الطّناحيّ، مكتبة الخانجيّ، ط١ ، ١٩٩٢ م .

١٧- إملاء ما منّ به الرّحمن،أبو البقاء العكبريّ، دار الكتب العلميّة، ط١ ، ١٣٩٩ ه .

١٨- إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف القفطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الكتب المصريّة القاهرة، ط١ ، ١٩٥٠ م .

١٩- الأنساب، الإمام أبو سعيد عبد الكريم بن محمّد بن منصور التّميميّ السّمعانيّ، تقديم و تعليق عبد الله عمر البارودي، دار الجّنان، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٨م .

٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباريّ النّحويّ، المكتبة التّجاريّة مصر، ط٤ ، ١٩٦١ م .

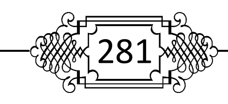
٢١- الإنصاف و التّحريّ في دفع الظّلم و التّجريّ عن أبي العلاء المعريّ، كمال الدّين أبي حفص المعروف بابن العديم الحلبيّ، تحقيق عبد العزيز حرفوش، ط١ ، ٢٠٠٧ م .

٢٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الإمام أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصريّ، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، مطبعة النّصر القاهرة، ط٤ ، ١٩٥٦ م .

٢٣- الإيضاح في علل النّحو، أبو القاسم الزّجاجيّ، تحقيق مازن مبارك، مكتبة دار العروبة ١٩٥٩م .

٢٤- البحث اللغويّ عند العرب، الدّكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط٤ ١٩٨٢م .

٢٥- البحر المحيط، أثير الدّين أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ الغرناطيّ، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٩٠م .



٢٦- البداية و النّهاية، أبو الفداء الحافظ بن كثير الدّمشقيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان من دون ت .

٢٧- البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجّيل بيروت لبنان، ١٩٨٨ م .

٢٨- البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ، ابن أبي الرّبيع، تحقيق الدّكتور عياد الثبيتيّ، دار الغرب الإسلاميّ، ط١ ، ١٩٨٦ م .

٢٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النّحاة، الحافظ جلال الدّين عبد الرّحمن السّيوطيّ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢ ، ١٩٧٩م .

٣٠- البلاغة و الأسلوبية، الدّكتور محمّد عبد المطّلب، مكتبة لبنان، ط١ ، ١٩٩٤ م .

٣١- تاج العروس، الإمام محب الدّين السّيّد محمّد مرتضى الحسينيّ الواسطيّ الزّبيدي تحقيق علي شيري، دار الفكر، ١٩٩٤ م .

٣٢- تاريخ بغداد، الحافظ أبو بكر أحمد عليّ الخطيب البغداديّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان .

٣٣- تاريخ معرّة النّعمان، محمّد سليم الجّنديّ، تحقيق عمر رضا كحّالة، مطابع وزارة الثّقافة، ١٩٦٤ .

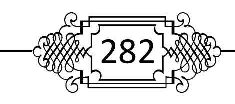
٣٤- التّبرّي من معرّة المعرّيّ، جلال الدّين السّيوطيّ، تحقيق محمّد علي زينو، دار أفنان، سوريا دمشق، ٢٠٠٥ م .

٣٥- تّسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدّين بن مالك، تحقيق محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ للطباعة و النّشر، ١٩٦٧ م .

٣٦- التعريفات، عليّ بن محمّد الجرجانيّ، تحقيق إبراهيم الأنباريّ، دار الكتاب، بيروت ط١، ١٤٠٥ه .

٣٧- تعريف القدماء بأبي العلاء المعريّ، إشراف طه حسين، تحقيق مصطفى السّقّا و عبد الرّحيم محمود و عبد السّلام محمّد هارون و إبراهيم الأبياريّ و حامد عبد المجيد، الدّار القوميّة، القاهرة، ١٩٦٥ م .

٣٨- تفسير أبيات المعانيّ في شرح أبي الطّيّب المتنبّيّ، أبو المرشد سليمان بن عليّ المعريّ تحقيق مجاهد محمود الصّواف و محسن عيّاض عجيل، دار المأمون للتراث، دمشق،١٩٧٩ م



٣٩- التّكملة، أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ، تحقيق كامل بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، ط٢، ١٩٩٩م .

٤٠- تهذيب إصلاح المنطق، الخطيب التّبريزيّ، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة، دار الآفاق بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٨٣م .

٤١- الجامع في أخبار أبي العلاء، محمّد سليم الجّنديّ، دار صادر بيروت، ط١ ، دمشق ١٩٦٢ م .

٤٢- جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمّد بن أبي الخطّاب القرشيّ، دار صادر بيروت لبنان ١٩٦٣ م .

٤٣- الجمهرة في اللغة، ابن دريد أبو بكر محمّد الحسن الأزديّ البصريّ، دار صادر بيروت لبنان، من دون ت .

٤٤- الجّنى الدّانيّ في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المراديّ، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة و محمّد نديم فاضل، المكتبة العربيّة حلب، ط١ ، ١٩٧٣ م .

٤٥- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد مصطفى حسن ، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٩٨م .

٤٦-

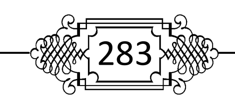
٤٧- حاشية الشّيخ مصطفى الدّسوقيّ على مغني اللبيب،مطبعة عبد الحميد حنفيّ، من دون ت

٤٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، دار الفكر، بيروت لبنان ٢٠٠٣ م .

٤٩- خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٢ ، ١٩٨٩م .

٥٠- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجّرجانيّ النّحويّ، قرأ و علّق عليه محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجيّ القاهرة .

٥١- ديوان ابن أبي حصينة، الأمير أبو الفتح الحسن بن عبد الله المشهور بابن أبي حصينة السّلّميّ المعرّيّ، سمعه و شرحه أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق محمّد أسعد طلس، المطبعة الهاشميّة، دمشق، ١٩٥٦م .



٥٢- ديوان أبي الأسود الدّؤليّ، تحقيق محمّد حسين آل ياسين، مؤسسة إيف للطباعة و التّصوير، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٨٢م .

٥٣- ديوان أبي تمّام، تحقيق الدّكتور مهدي الدّين صبحي، دار صادر بيروت لبنان، ط١ ١٩٩٧م .

٥٤- ديوان أبي الطّيّب المتنبّي، تجقيق عليّ العسيليّ، منشورات مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات بيروت لبنان، د ت .

٥٥- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق محمّد مهدي ناصر، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٧م .

٥٦- ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت لبنان، د ت .

٥٧- ديوان البحتري، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٧م .

٥٨- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق الدّكتورة عزّة حسن، دمشق، ١٩٦٢ م .

٥٩- ديوان جرير، تحقيق الدّكتور نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف مصر، د ت .

٦٠- ديوان جميل بثينة، تحقيق الدّكتور غميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربيّ، بيروت لبنان ط١، ١٩٩٢م .

٦١- ديوان حاتم الطّائيّ، قدّم له و علّق عليه الدّكتور حناّ نصر الحتّيّ، دار الكتاب العربيّ بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٤م .

٦٢- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق سيّد حنفيّ حسنين، المكتبة العربيّة، القاهرة، ١٩٧٤ م .

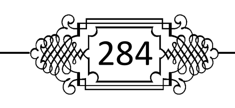
٦٣- ديوان الحطيئة، تحقيق الدّكتور نعمان محمّد أمير طه، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١ ١٩٨٧م .

٦٤- ديوان الخنساء، دار صادر، بيروت لبنان، د ت .

٦٥- ديوان ذي الرّمّة غيلان بن عقبة العدويّ، تحقيق زهير فتح الله، دار صادر، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٥م . تحقيق عليّ فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٨م .

٦٦- ديوان الرّاعيّ النّميريّ، جمعه و حقّقه، راينهرت فاييرت، بيروت لبنان، ١٩٨٠م .

٦٧- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق عليّ فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١ ١٩٨٨م .



٦٨- ديوان سقط الزّند، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، ط٢، ٢٠٠٧ م .

٦٩- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت لبنان، د ت .

٧٠- ديوان الطّرمّاح بن الحكيم، تحقيق الدّكتورة عزّة حسن، دمشق، ١٩٦٨م .

٧١- ديوان طفيل الغنويّ، تحقيق حسّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت لبنان،ط١، ١٩٩٧م

٧٢- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق أحمد عدرة، دار الكتاب العربيّ، ط١ ، ١٩٩٤م .

٧٣- ديوان عبيد بن قيس الرّقيّات، تحقيق الدّكتور محمّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت لبنان، د ت ،

٧٤- ديوان العجّاج، تحقيق الدّكتور عبد الحفيظ السّطليّ، مكتبة أطلس، دمشق، د ت .

٧٥- ديوان عروة بن الورد، تحقيق أسماء أبو بكر محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان ط١ ، ١٩٩٢م .

٧٦- ديوان علقمة بن عبده الفحل، تحقيق لطفيّ السّقّال و درية الخطيب، راجعه الدّكتور فخر الدّين قباوة، دار الكتاب العربيّ، حلب، ط١ ، ١٩٦٩م .

٧٧- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت لبنان، د ت .

٧٨- ديوان عنترة بن شدّاد العبسيّ، دار صادر، بيروت لبنان .

٧٩- ديوان الفرزدق، قدّم له و علّق عليه سيف الدّين الكاتب و أحمد عصام الكاتب، مكتبة الحياة، بيروت لبنان، ١٩٨٣ م .

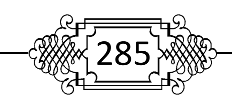
٨٠- ديوان القطاميّ، تحقيق الدّكتور إبراهيم السّامرائيّ و أحمد مطلوب، دار الثّقافة، بيروت لبنان، ط١، ١٩٦٠م .

٨١- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدّكتور ناصر الدّين الأسد، دار صادر، بيروت لبنان ط٢، ١٩٦٧م .

٨٢- ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، دار صادر، بيروت لبنان، د ت .

٨٣- ديوان اللزوميّات، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق جماعة من الاختصاصيّين، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ٢٠٠١ م .

٨٤- ديوان مجنون ليلى، تحقيق عبد السّتّار أحمد، دار مصر للطباعة، د ت .



٨٥- ديوان المفضّليّات، تحقيق أحمد محمّد شاكر و عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف مصر، ط٢ ، د ت .

٨٦- ديوان النابغة الجّعديّ، تحقيق الدّكتور واضح الصّمد، دار صادر، بيروت لبنان، ط١ ١٩٩٨م .

٨٧- ديوان النّابغة الذّبيانيّ، تحقيق فضيلة الشّيخ العلّامة محمّد الطاهر بن عاشور، الشّركة التّونسيّة للتوزيع، ١٩٧٦م .

٨٨- رسالة ابن القارح في مجموعة رسائل البلغاء، تحقيق محمّد كرد علي، طبعة لجنة التّأليف و التّرجمة و النّشر، ط٢ ، ١٩٤٦م .

٨٩- رسالة الصاهل و الشّاحج، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق عائشة عبد الرّحمن بنت الشّاطئ دار المعارف، مصر القاهرة، ط٢ ، ١٩٨٤م .

٩٠- رسالة الغفران، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق الدّكتور عليّ شلق، دار القلم، بيروت لبنان ط٣ ، ١٩٧٥ م .

٩١- رسالة الملائكة، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق لجنة من العلماء، المكتب التّجاريّ للطباعة و النّشر، بيروت لبنان، من دون ت .

٩٢- رسالة الهناء، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق كامل كيلانيّ، المكتب التّجاري للطباعة و النّشر و التّوزيع، بيروت لبنان، من دون ت .

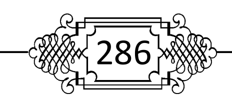
٩٣- رصف المبانيّ في شرح حروف المعانيّ، أحمد بن عبد النّور المالقيّ، تحقيق أحمد محمّد خرّاط، دمشق، ١٩٧٥ م .

٩٤- الرّوضة المختارة في شرح القصائد الهاشميّات، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت لبنان، ١٩٧٢ م .

٩٥- زجر النّابح، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق أمجد الطّرابلسيّ، المطبعة الهاشميّة، دمشق ١٩٦٥م .

٩٦- سرّ صّناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ، تحقيق محمّد حسن إسماعيل و أحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١ ، ٢٠٠٠م .

٩٧- سقط الزّند و ضوءه، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق الدّكتور السّعيد السّيّد عبادة، معهد المخطوطات العربيّة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣ م .



٩٨- سنن ابن ماجه، الحافظ أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقيّ، دار إحياء التّراث العربيّ، ١٩٧٥ م .

٩٩- السّيرة النّبويّة، أبو محمّد عبد الملك بن هشام، قدّم و علّق عليه طه عبد الرّؤوف سعد دار الجّيل، بيروت لبنان، ١٩٧٥ م .

١٠٠- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ الهمدانيّ المصريّ، محمّد محيي الدّين عبد الحميد، جميع الحقوق محفوظة له .

١٠١- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، شرحه و قدّم له حسن حمد، إشراف الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٩٨م .

١٠٢- شرح ألفيّة ابن النّاظم، دار السّرور، بيروت لبنان، د ت .

١٠٣- شرح التسهيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق الدّكتور عبد الرّحمن السّيّد و محمّد بدويّ المختون، دار هجر، مصر، ط١ ، ١٩٩٠م .

١٠٤- شرح التّصريح على التّوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١ ، ٢٠٠٠م .

١٠٥- شرح تصريف المازنيّ (المنصف)، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ، مصر ١٩٦٠م .

١٠٦- شرح ديوان حماسة أبي تمّام، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق الدّكتور حسين محمّد نقشة دار الغرب الإسلاميّ، بيروت لبنان، ١٩٩١م .

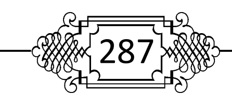
١٠٧- شرح ديوان أبي تمّام، الخطيب التبريزيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت لبنان، ط٣ ١٩٩٨م .

١٠٨- شرح ديوان أبي الطّيّب المتنبّيّ (معجز أحمد)، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق عبد المجيد دياب، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م .

١٠٩- شرح ديوان الحماسة، أبو عليّ أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقيّ، تحقيق أحمد أمين و عبد السّلام محمّد هارون، دار الجّيل، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٩١م .

١١٠- شرح شواهد الشّافية، البغداديّ، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد و آخرين، دار الكتب العلميّة، ١٩٨٢م .

١١١- شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر المجريطيّ القرطبيّ، تحقيق الدّكتور عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه، مطبعة حسّان، القاهرة، ط١ ، ١٩٨٤م .



١١٢- شرح قطر النّدى و بلّ الصّدى، جمال الدّين عبد الله بن هشام الأنصاريّ، تحقيق بركات يوسف هبّود، دار الفكر، بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٠م .

١١٣- شرح الكافية في النّحو، الشّيخ رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الإستراباذيّ النّحويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، د ت .

١١٤- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافيّ، تحقيق الدّكتور رمضان عبد التّوّاب و محمود فهميّ حجازيّ و الدّكتور محمّد هاشم عبد الدّايم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٦م .

١١٥- شرح المفصّل، الشّيخ العلّامة جامع الفوائد موّفق الدّين يعيش بن عليّ يعيش النّحويّ مكتبة المتنبّيّ، القاهرة، د ت .

١١٦- شرح المقدّمة النّحويّة، ابن بابشاذ، تحقيق محمّد أبو الفتوح، طبعة الجّهاز المركزيّ للكتب الجّامعيّة و المدرسيّة و الوسائل التّعليميّة، ١٩٧٨م .

١١٧- شرح المقرّب، ابن عصفور الإشبيليّ الأندلسيّ، تحقيق الدّكتور عليّ فاخر، دار الطّباعة المحمّديّة، ط١ ، ١٩٩٤م .

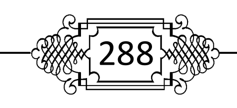
١١٨- الشّعر والشّعراء، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، قدّم له و علّق عليه الشّيخ حسن تميم، دار إحياء العلوم، بيروت لبنان، ط٣ ، ذ٩٨٧م .

١١٩- شواهد التّوضيح على التّصحيح لمشكلات الجّامع الصحيح، ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائيّ النّحويّ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، د ت .

١٢٠- الصّاحبيّ في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريّا، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٩٧م .

١٢١- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن عليّ القلقشنديّ، تحقيق محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٨٧م .

١٢٢- ضرائر الشّعر، ابن عصفور الإشبيليّ، تحقيق السّيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس بيروت لبنان، ط٢ ، ١٩٨٢ م .



١٢٣- ضرائر الشّعر (أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضّرورة)أبو عبد الله محمّد القزّاز القيروانيّ، تحقيق وشرح ودراسة الدّكتور محمّد زغلول سلام، و الدّكتور محمّد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، مصر، د ت.

١٢٤-

١٢٥- ضرورة الشّعر، أبو سعيد السّيرافيّ، تحقيق الدّكتور رمضان عبد التّوّاب، دار النّهضة، بيروت لبنان، ط١ ، ١٩٨٥م .

١٢٦- طبقات النحويين و اللغويين، أبو بكر الزّبيديّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٤ م .

١٢٧- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتريّ، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق ناديا دولة، د ت .

١٢٨- العقد الفريد، أحمد بن عبد ربّه الأندلسيّ، تحقيق أحمد أمين و رفاقه، الهيئة العامّة لقصور الثّقافة مصر، د ت .

١٢٩- العمدة، أبو علي الحسن بن رشيق القيروانيّ الأزديّ، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجّيل، بيروت لبنان، ط٤ ، ١٩٧٢ م .

١٣٠- الغفران لأبي العلاء المعرّيّ، دراسة نقديّة، عائشة عبد الرّحمن بنت الشّاطئ، دار المعارف، مصر، ١٩٦٢ م .

١٣١- الفروق اللغويّة، أبو هلال العسكريّ، دار الآفاق، بيروت لبنان، ط٢، ١٩٧٧م .

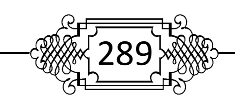
١٣٢- الفصول و الغايات في تمجيد الله و المواعظ، أبو العلاء المعرّيّ، تحقيق محمود حسن زناتيّ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٧٧م .

١٣٣- فقه اللغة و سرّ العربيّة، أبو منصور الثّعالبيّ، تحقيق إملين نسيب، دار الجّيل بيروت لبنان، د ت .

١٣٤- في أصول النّحو، سعيد الأفغانيّ، دار الفكر للطباعة و النّشر و التوزيع، د ت .

١٣٥- القاعدة النّحويّة تحليل و نقد، الدّكتور محمود حسن الجاسم، دار الفكر، دمشق، ط١ ٢٠٠٧م .

١٣٦- القاعدة النّحويّة دراسة نقديّة تحليليّة، الدّكتور أحمد عبد العظيم عبد الغنيّ، كليّة دار العلوم، ١٩٩٠م .



١٣٧- القوافيّ لأبي يعلى، تحقيق الدّكتور محمّد عوني عبد الرّؤوف، دار الكتب و الوثائق القوميّة، ط٢ ، ٢٠٠٣ م .

١٣٨- القياس في النّحو مع تحقيق الشّاذ من المسائل العسكريّات، أبو عليّ الفارسيّ، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥ م .

١٣٩- الكامل في اللغة و الأدب، تحقيق محمّد أمين الدّاليّ،مؤسّسة الرّسالة، ط١ ، ١٩٨٦ م.

١٤٠- الكتاب كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ القاهرة، ط٣ ، ١٩٩٨م .

١٤١- الكشّاف، الإمام محمود بن عمر الزّمخشريّ، رتّبه و ضبطه مصطفى حسني أحمد، دار الكتاب العربيّ، ط٣ ، ١٩٨٧م .

١٤٢- كشف الخفاء و مزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على السّنة النّاس، إسماعيل بن محمّد العجلونيّ الجّراحيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط٣ ، ١٩٨٨م .

١٤٣- اللباب في علل البناء و الإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ، تحقيق الدّكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سوريا، ط١ ١٩٩٥م ، إعادة ٢٠٠١ م .

١٤٤- لسان العرب، الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقيّ المصريّ، دار صادر، بيروت، د ت .

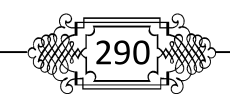
١٤٥- لسان الميزان، الإمام الحافظ شهاب الدّين أبي الفضل أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، ط١ ، د ت .

١٤٦- لغة الشّعر: دراسة في الضّرورة الشّعرية، محمّد حماسة عبد اللطيف، دار الشّروق القاهرة، ط١، ١٩٩٦ م .

١٤٧- ما يحتمل الشّعر من ضرورة، أبو سعيد السّيرافيّ، تحقيق الدّكتور عوض أحمد القوزيّ، منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود، الرياض، ط١ ، ١٩٨٩م .

١٤٨- المثل السّائر، ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفيّ و بدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر القاهرة .

١٤٩- مجالس ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السّلام هارون، دار المعارف مصر، ط٢ ، د ت .



١٥٠- مجمع الأمثال، أبو الفضل الميدانيّ، تحقيق الدّكتور قصي الحسين، دار مكتبة هلال بيروت لبنان، ط١ ، ٢٠٠٣م .

١٥١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ تحقيق عليّ النّجديّ ناصف و الدّكتور عبد الحليم النّجّار و الدّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبيّ أشرف على إصدارها محمّد توفيق عويضة، القاهرة، ١٣٨٦ه .

١٥٢- المدارس النّحويّة، الدّكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط٢ ، د ت .

١٥٣- مدرسة البصرة النّحويّة نشأتها تطوّرها، عبد الرّحمن السّيّد، دار المعارف، مصر ط١، د ت .

١٥٤- مذاهب أبي العلاء في اللغة و علومها، محمّد طاهر الحمصيّ، دار الفكر، سوريا ط١، ١٩٨٦ م .

١٥٥- المذكّر و المؤنّث، أبو بكر بن قاسم الأنباريّ، تحقيق طارق الجّنابيّ، دار الرّائد العربيّ، بيروت لبنان، ط٢ ، ١٩٨٦ م .

١٥٦- المسائل البصريّات، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق محمّد الشّاطر، مطبعة المدنيّ، القاهرة ط١ ، ١٩٨٥م .

١٥٧- المسائل البغداديّات، تحقيق صلاح الدّين السّنكاويّ، مطبعة العانيّ، بغداد، ١٩٨٣ م .

١٥٨- المسائل الحلبيّات، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق الدّكتور حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق دار المنارة، بيروت، ط١ ، ١٩٨٧م .

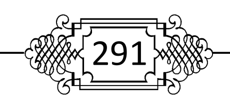
١٥٩- مسائل خلافيّة في النّحو، أبو البقاء العكبريّ، تحقيق محمّد خير الحلوانيّ، د ت .

١٦٠- المسائل العسكريّة في النّحو، أبو عليّ الفارسي، تحقيق محمّد الشّاطر، مطبعة الجّامعة، بغداد، ط١ ، ١٩٨٢م .

١٦١- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدّين بن عقيل، تحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠ م .

١٦٢- المسند – للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) . دار صادر، بيروت لبنان، د ت .

١٦٣- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق الدّكتورة هدى قراعة مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١ ، ١٩٩٠م .



١٦٤- معاني القرآن، أبو زكريّا يحيى الفرّاء، الجزء الأوّل تحقيق أحمد نجاتي ومحمّد علي النّجّار، و الثّاني تحقيق محمّد علي النّجّار، والثّالث تحقيق الدّكتورعبد الفتّاح شلبي، ومراجعة أ على ناصف، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط٣ ، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م .

١٦٥- معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ، وزارة المعارف المصريّة، الطبعة الأخيرة .

١٦٦- معجم البلدان، شهاب الدّين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ الرّوميّ البغداديّ تحقيق فريد عبد العزيز الجّنديّ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٠م .

١٦٧- معجم القراءات القرآنيّة، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدّين للطباعة و النّشر، ط١ ٢٠٠٢م .

١٦٨- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، ط٣ ، ١٩٩٣ م .

١٦٩- معلّقة زهير في ضوء نظريّة النّظم، الدّكتور أحمد محمّد عليّ، دار الحديث، د ت .

١٧٠- مع النّحاة، الدّكتور صلاح الدّين الزّعبلاويّ، اتّحاد الكتّاب العرب، ط١، دمشق ١٩٩٢م .

١٧١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدّين بن هشام الأنصاريّ، تحقيق مازن مبارك و محمّد عليّ حمد الله، راجعه سعيد الأفغانيّ، د ت .

١٧٢- المفصّل في علم اللغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ، تحقيق الدّكتور محمّد عزّ الدّين السّعيديّ، دار إحياء العلوم، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٠م .

١٧٣- مقالات نقديّة، الدّكتور محمود الرّبيعيّ، مكتبة الشّباب، ١٩٧٨م .

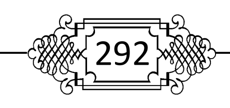
١٧٤- المقتصد في شرح الإيضاح للفارسيّ، عبد القاهر الجّرجانيّ، تحقيق الدّكتور كاظم المرجان، منشورات وزارة الثّقافة العراقيّة، دار الرّشيد، ١٩٨٢ م .

١٧٥- المقتضب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة القاهرة، ١٩٩٤م .

١٧٦- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، الأنجلو المصريّة، ط٣ ، دت .

١٧٧- المهرجان الألفيّ لأبي العلاء المعرّيّ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ، دمشق، مطبعة التّرقيّ، ١٩٤٥م .

١٧٨- النّحو الوافي، تأليف عبّاس حسن، دار المعارف، مصر، د ت .



١٧٩- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد الأنباريّ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار النّهضة للطبع و النّشر، القاهرة، مصر، د ت .

١٨٠- النّقد و اللغة في رسالة الغفران، الدّكتور أمجد الطّرابلسيّ، مطبعة الجّامعة السّوريّة ١٩٥١م .

١٨١- النّهاية في غريب الحديث و الأثر، ابن الأثير، تحقيق الدّكتور طاهر الزّاويّ و محمود الطّناحيّ، المكتبة العلميّة، بيروت لبنان، ط٤، ١٩٧٩م .

١٨٢- نهج البلاغة، أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب، شرح الأستاذ الإمام محمّد عبده، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، دمشق مكتبة كرم .

١٨٣- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، تأليف إسماعيل باشا البغداديّ (١٣٣٩هـ)، دار إحياء التراث العربي .

١٨٤- همع الهوامع في شرح جمع الجّوامع، جلال الدّين السّيوطيّ، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٩٩٨م .

١٨٥- وفيّات الأعيان و أنباء أبناء الزّمان، أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصريّة، ط١، ١٩٤٩م.